Bu eserin;

kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve

elektronik ortamda kullanıma sunulması

İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle

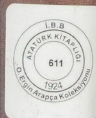
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı

Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)

tarafından gerçekleştirilmiştir.

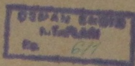
Proje No	:	İSTKA/2012/BIL/233
Destek Programı	:	Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen	:	İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı	:	Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş	:	İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi	:	Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri	:	Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı İSTANBUL – Beyoğlu

الحملة الفرنسية





الحملة الفرنسية وظهور محمد على



تأليف

دكتور
محمد فؤاد شكرى
درجتا الشرف والعالية فى الآداب
ودكتوراه الفلسفة فى التاريخ الحديث من جامعة لفربول





ملتزم طبعه ونشره
مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي

بقلم

دكتور

محمد فؤاد شكري

درجتا الشرف والعالية فى الآداب

ودكتوراه الفلسفة فى التاريخ الحديث من جامعة لفربول



ملتزم طبعه ونشره

مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

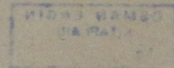
بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين . وبعد فإن الغرض من كتابة تاريخ « الحملة الفرنسية وظهور محمد على » ، هو دراسة بعض النواحى التى ظل الكثيرون ممن تناولوا هذا الموضوع يغفلون دراستها ، إمّا لسبب توجيه عنايتهم إلى بحث السياسة الأوروبية قبل مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وفى أثناء وجود الفرنسيين ، ثم عقب خروجهم من هذه البلاد على اعتبار أن الحملة أثر من آثار هذه السياسة ، كما أن استلام محمد على لأزمّة الحكم فى مصر إحدى نتائجها ؛ وإمّا لأنهم أرادوا الاحاطة بكل ما وقع من الحوادث فى هذه الفترة من تاريخ البلاد .

ومع أن كافة هذه المجهودات كانت ولا شك موفقة ، ولا غنى لباحث عن الاستفادة من ثمرتها ، ولأصحابها كل ثناء وتقدير اعترافاً بقيمة الأثر العلمى الذى أحدثوه ، فإن موضوع « الحملة الفرنسية وظهور محمد على » متشعب النواحى حتى أن الباحث ليجد فى كل وقت مسائل جديدة لا مندوحة من معالجتها .

ولعل أظهر هذه أن تاريخ الحملة الفرنسية على مصر إنما هو جزء من تاريخ الاستعمار الفرنسى الحديث برمته ، كما أن نجاح محمد على فى الوصول إلى الحكم والاستئثار بصولته كان يتوقف فى الحقيقة على عبقريته الفذة وما حبته من مهارة فى استغلال الظروف التى نجمت من اصطدام المصالح السياسية الأجنبية فى مصر .

وعلى ذلك فإن الموضوع الذى يعالجه هذا الكتاب يشمل ناحية ظلت غامضة أو مجهولة مدة طويلة وتلخص فى أن مجىء الحملة إلى مصر إنما كان يرتبط وثيقاً بتاريخ الاستعمار الفرنسى الحديث عقب انهيار الامبراطورية الفرنسية الأولى .



ولذلك أضحى الغرض من دراسة تاريخ الحملة الوقوف على حقيقة جهود الفرنسيين «الاستعمارية» فى أثناء وجودهم فى مصر ، ثم معرفة الأسباب التى أدت إلى إخفاق المشروع الذى عقدوا عليه آمالهم فى إحياء أمبراطوريتهم الاستعمارية على أسس جديدة ، وفى ميادين غير تلك التى فشلت فيها جهودهم القديمة .

ولما كانت هذه الدراسة تتناول جملة موضوعات قد يجد القارئ رغبة فى معرفة المصادر التى استمدت منها وقائعها ، فقد ذيل كل فصل بمجموعة وافية من المراجع

بيد أنه كان من المتعذر بتاتاً إتمام هذا الكتاب من غير الفرصة التى أتيحت للمؤلف حتى يدرس فى قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين العامرة ، ثم فى مكتبة السراى الذاخرة بمصادر التاريخ المصرى الحديث . ولم تكن هذه الدراسة من عهد قريب . فقد بدأت من جملة سنوات مضت عند ما تفضل المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول طيب الله ثراه ، فأذن للمؤلف عند إعداده كتابه الأول باللغة الإنجليزية عن «الخديو إسماعيل وإلغاء الرق فى السودان» بالبحث والاطلاع فى قسم المحفوظات التاريخية وفى مكتبة السراى . ثم شاءت إرادة مليك البلاد جلالة الفاروق المعظم أن يتم جميل والده العظيم فصدر الكتاب المذكور تحت رعايته وفى ظل عطفه وبفضل سخائه ؛ ثم حباه المولى عز وجل باستمرار عطف المليك عليه فاستطاع المضى فى بحثه حتى تمكن من إنجاز الكتاب الذى يقدمه الآن إلى حضرات القراء الكرام ، ثمرة مجهود طويل ، راجياً أن يكون قد أدى بذلك شيئاً مما فرضه على نفسه نحو الوطن الذى وصل إلى المركز الرفيع الذى يشغله الآن بين الأمم المتمدينة الحديثة فى ظل الأسرة العلوية المجيدة التى تولت زمام هذا الوطن فأنارت له سبل التقدم والرقى المضطرد .

موضوعات الكتاب

الفصل الأول

مصر قبيل مجىء الحملة الفرنسية

السيطرة المملوكية

الفتح العثمانى — ترتيب الديار المصرية — فوضى الحكومة — البكوات المماليك — على بك الكبير — تاريخ على بك — شياخته — استقلال على بك — الشيخ ظاهر — على بك وفتح بلاد العرب — الحملة على الشام — المحالفة مع الروسيا — سقوط دمشق — خيانة أبى الذهب — نهاية على بك — نهاية أبى الذهب — الفوضى المملوكية — أحمد باشا الجزار — الحملة العثمانية وفشلها — تأخر البلاد الاقتصادى — الطريق البرى — فرنسا والطريق البرى — انجلترة والطريق البرى — ثورة على بك وأثرها فى إحياء الطريق البرى — المعاهدة الانجليزية المصرية (١٧٧٥) — معارضة تركيا — المعاهدة الفرنسية المصرية (١٧٨٥) — استئناف النشاط الانجليزى — شكايات الفرنسيين — الامتيازات — بعثة ديبوا تانفيل — شكايات مجالون — الحملة الفرنسية على مصر .

مصادر البحث .

الفصل الثانى

الحملة الفرنسية : أصولها وأسبابها

تمهيد :

(١) المسألة الاستعمارية : سياسة شوازيل — نظام الاستعمار الفرنسى القديم — ’الحق الاحتكارى‘ — ’الرقيق الأسود‘ — فلاسفة الثورة والاستعمار — انحلال النظام الاستعمارى القديم — أنصار الاستعمار الجديد — ’الشرق‘ الميدان الجديد — فرنسا والامبراطورية العثمانية — آراء سانت بريست — تقرير (مور) — سياسة فرجن — الرأى الفرنسى ومصر — رحلة البارون دى توت — رسائل سافارى — رحلة فولنى — آراء فولنى عن الحروب الروسية والتركية — سنوات ’الثورة‘ — تجدد الرغبة فى الاستعمار — تلليران وآراؤه الاستعمارية .

(٢) المسألة السياسية : انحلال المحالفة الدولية الأولى — مقدمات صلح لوبن — بين لوبن وكمبو فرميو — مراسلات نابليون — تلليران — مسألة مالطة — معاهدة كمبو فرميو — الحملة على مصر — (أ) تقرير بوسيلج (٨ فبراير ١٧٩٨) — (ب) تقرير مجالون (٩ فبراير ١٧٩٨) — (ح) تقرير تلليران (١٣ فبراير ٢٧٩٨) — (د) تقرير بونابرت عن رحلته التفتيشية (٢٣ فبراير ١٧٩٨) — أوامر حكومة الادارة .

مصادر البحث .

الفصل الثالث

بونابرت فى مصر

خروج الحملة — الاستيلاء على مالطة — الوصول إلى الشواطىء المصرية — الزحف على القاهرة — موقعة امبابه أو الاهرام — التنظيمات الأولى — موقعة أبى قير البحرية — معلومات 'برويس' عن الشواطىء المصرية — بونابرت ومسألة مرسى الأسطول — بونابرت وبقاء الأسطول فى المياه المصرية — الأسطول فى أبى قير — الانجليز والحملة — المعركة — أسباب الهزيمة — مسئولية بونابرت — نتائج المعركة .

(١) بونابرت والسياسة الاسلامية الوطنية — الاسلام والسياسة — الحكومة الداخلية — ثورة القاهرة — : (أ) أسبابها — المسألة المالية — ثورة القاهرة : (ب) وقائعها — نتائجها

(٢) الحرب السورية : جهود بونابرت الدبلوماسية — الدبلوماسية الفرنسية فى القسطنطينية — فشل الدبلوماسية الفرنسية — الدبلوماسية الانجليزية الروسية — الحملة السورية — معركة أبى قير البرية — رحيل بونابرت إلى فرنسا .

مصادر البحث .

الفصل الرابع

كليـــبر ومسألة الجلاء

حكومة كليبر — اختيار كليبر للقيادة — تعليمات بونابرت إلى كليبر — كليبر يتسلم القيادة — تقرير كليبر إلى حكومة الادارة (٢٦ سبتمبر ١٧٩٩) — قيمة التقرير وأثره — مفاوضات الصلح (المرحلة الأولى) — تدخل سدنى سميث فى المفاوضة — مفاوضات الصلح (المرحلة الثانية) — تعليمات كليبر الأولى (٧ ديسمبر ١٧٩٩) — تعليمات كليبر الثانية (٣ و ٧ يناير ١٨٠٠) — سقوط قلعة العريش — اتفاق العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠) — معارضة اللورد إلجين — معارضة الحكومة الانجليزية — معارضة نلسن — نقض اتفاق العريش — سياسة سدنى سميث — معركة هليوبوليس (٢٠ مارس ١٨٠٠) — ثورة القاهرة الثانية — كليبر بعد هليوبوليس — معاهدة كليبر — مراد (٥ ابريل ١٨٠٠) — الشئون المالية والاصلاحات — كليبر يقرر المقاومة — مصرع كليبر .

مصادر البحث .

الفصل الأول

مصر قبيل مجىء الحملة الفرنسية

السيطرة المملوكية

الفتح العثمانى :

يسبق مجىء الحملة الفرنسية العهد العثمانى — المملوكى وهو يبدأ فى الثلث الأول من القرن السادس عشر عند ما فتح العثمانيون هذه البلاد على يد سلطانهم سليم ، ومنذ أن قرئت الخطبة باسمه فى مساجد القاهرة فى ٢٤ يناير سنة ١٥١٧ خضعت الديار المصرية لحكم آل عثمان ، فظلت فى حوزتهم مدة الخمسة قرون التالية تقريباً ، وفى سبتمبر من العام نفسه غادر سليم مصر وترك فى نيابة القاهرة خير بك وهو من مماليك السلطان الغورى ونائبه فى حلب ، وكان قد انضم إلى العثمانيين ، فاستمر خير بك يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى نوفمبر ١٥٢٢ ، ثم تعين باشاوات آخرون كانوا يحضرون من القسطنطينية .

ترتيب الديار المصرية :

وفى أثناء إقامته عنى السلطان سليم بوضع القواعد ورسم المبادىء العامة التى قام عليها ترتيب الديار المصرية ، وكانت هذه القواعد والمبادىء العامة تستند على أصول قديمة ترجع إلى عهد يوسف عليه السلام ، ذلك أنها متأثرة فى الحقيقة بوقائع الحياة المصرية وظروفها فى العصور المختلفة . وأما الفضل فى تدعيم هذا الترتيب فيرجع إلى السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ — ١٥٦٦) ، إذ حدد قانونه حقوق وواجبات الهيئات المتنوعة التى اضطلعت بشئون الحكم والإدارة .

وكانت الحكومة فى العهد العثمانى — المملوكى تتألف من الباشا ، وهو الذى يحضر من القسطنطينية لينوب عن السلطان فى الحكم ، وهو أيضاً غير الوالى ، « زعيم مصر .... الذى يتبصر فى القاهرة وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات ووقوع أولاد الزنا وعليه جرف الخليج الناصرى » فى كل سنة .

وقد رتب السلطان سليم للباشا « جنوداً وكتخدا [وهو الوكيل عن الباشا] ومهرداراً [أمين خاتمه] وخزنداراً [أمين صندوقه] ، وترجمانا ذا فهم وفصاحة ، ورئيس ديوان وأغاوات [وهم الرجال من جند وموسيقيين ورسل فى معية الباشا] وجعل سكنه بالسرايا التى هى داخل قلعة مصر [ورتب له أيضاً] ديوان أفندى ، [وصحتها ديوان أفنديسى وهو سكرتير الديوان أو رئيس كتابه] » (١) .

وإلى جانب الباشا أقام السلطان سليم ديوانا ، استعيض عنه بديوانين فى عهد السلطان سليمان القانونى : الديوان الكبير ، والديوان الصغير ، وكان الأول يتألف من رؤساء الأوجاقات وهى الفرق العسكرية العثمانية ، وضباطها الأغوات ، وأمير الحج ورؤساء المذاهب الأربعة والقاضى ، « نائب عن السلطان فى الأحكام الشرعية ، يحضر فى كل سنة من اسلامبول إلى مصر وخدمته أن يحكم بين الناس بالوجه الشرعى » ، وكان للقاضى التركى نواب فى القاهرة وفى الأقاليم ، ثم كبار أصحاب الوظائف والعلماء ، وأما الديوان الصغير فكان يتألف من كتخدا الباشا والدفتردار « وعليه الحضور فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية بموجب دفتر الروزنامجى » ، والروزنامجى « كبير الأفندية والحاكم عليهم ، وخدمته تحصيل الأموال الأميرية وصرفها فى مرتباتها المرتبة بموجب دفتر السلطان سليم » ، وكذلك كان يحضر هذا الديوان الصغير مندوبون من الأوجاقات .

وكان الديوان الكبير يفصل فى الموضوعات الهامة ، ولا يجتمع إلا بأمر الباشا ومع ذلك فقد كانت له سلطة نقض أوامر الباشا نفسه ، وأما الديوان الصغير فكان ينعقد باستمرار للنظر فى شئون البلاد العامة ، وعلى الباشا القيام بتنفيذ قراراته .

(١) شفيق غربال بك . مصر عند مفرق الطرق ص١١ . وهامش ٢ من الصفحة ذاتها .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا كان مسلوب السلطة فعلاً فى كل من الديوانين ، كما أن أصحاب الأثر الفعال فى الحكم والادارة ، والعنصر البارز فى حكومة مصر فى ذلك العهد ، كانت الأوجاقات ، وهذه كانت ستة ، بلغ عدد رجالها عند ما ترك سليم البلاد الأثنى عشر أو الأربعة عشر ألفا ، ثم أضاف إليها السلطان سليمان القانونى أوجاقا سابعاً من المماليك الذين طلبوا خدمة السلطان ، فكان رجال الأوجاقات « هم أصحاب الكلام وعليهم الاعتماد ، وهم المديرون بالقاهرة » ، ومن خدماتهم عدا حضور الديوان ، حفظ القلاع فى الحدود المصرية وتحصيل الأموال الأميرية ، والإشراف التام فى القاهرة على الباشا ورجاله سواء بواسطة كبراء الأوجاقات المقيمين فى القاهرة ، أو بواسطة من يقيم منهم فى الأقاليم وعلى الخصوص ، الجوربجية ؛ وكان أوجاق (الانكشارية) أهم هذه الأوجاقات السبعة (١) (فالانكشارية هم أوجاق السلطان) ولأغا الانكشارية الرياسة العليا على ضبط القاهرة ، ومنهم كبار أصحاب الوظائف كالكتخدا ، والجوربجية [ويطلق فى الاستعمال العثمانى على ضباط الانكشارية وعلى « مختارى القرى المتقدمين فيها ، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات »] ؛ وخلافهم .

وكان قوام الأداة الحكومية فى الأقاليم « الصناجق » ، [مفردها صنجق ، من التركية سنجاق ، وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة ، والحاكم على قسم من الولاية] ؛ وهم أصحاب الحكم وعددهم متغير ، يحتفظ السلطان بتعيين صناجق الثغور الهامة ، وهم « قبودان اسكندرية ، وقبودان دمياط ، وقبودان السويس » ثم كتخداء الوزير أو الباشا ويحضرون من القسطنطينية ، وأما بقية الصناجق فيعينون فى مصر ، ومنهم صنجق الخزنة وأمير الحج ، وحكام الولايات أو الأقاليم ، والخفر بالقاهرة ، ويلاحظ مما تقدم أن الصنجق لم يكن دائماً من حكام الأقاليم كما كان تعيين الصناجق ووكلائهم ويعرفون باسم (الكشاف) يحدث

(١) وهى : متفرقة ، وجاوشان ، وجمليان ، وتفكشيان ، وجراكسة ، ومستحفظان ، وعزبان . راجع شفيق غربال بك ص١٧ وما بعدها .

من بين البكوات المماليك المتنافسين على هذه الصنجقات ؛ ونتيجة ذلك أن أصبحت الحكومة الأقليمية فى الحقيقة فى أيدى البكوات المماليك .

فوضى الحكومة :

وعلى ذلك فقد شاهد العهد العثمانى — المملوكى فى مصر وجود سلطات ثلاث : الباشا ، والأوجاقات ، والمماليك ؛ ولما كانت حكومة الآستانة تكثر من تولية الباشاوات وعزلهم ، وكان هؤلاء فى خلاف مستمر مع رؤساء وضباط الأوجاقات ، وهذا بينما تعوّد الجند العثمانى ورجالهم الحياة الهادئة فى مصر ، فقد انفسح المجال لانفراد المماليك البكوات بالسلطة الفعلية فى البلاد تدريجياً ، وبخاصة لأن هؤلاء كانوا أقرب فى الحقيقة إلى المصريين فى حياتهم وأعرف بشئونهم من السلطات الأخرى . ومن أواخر القرن السابع عشر استتب للبكوات المماليك الأمر من غير منازع ، بسبب انشغال الدولة العثمانية بحروبها فى أوربا وكذلك استفاد البكوات المماليك من حروب تركيا فى القرن التالى لدرجة أن طغى نفوذهم على كل سلطة للباشا ، وصارت لزعيمهم الذى عرف باسم « شيخ البلد » الكلمة العليا ، يعزل الباشا ويقيم على حبسه فى القلعة ؛ ثم طمع البكوات المماليك فى الانفراد بكل سلطة وطرد العثمانيين من البلاد وقطع صلاتهم بتركيا .

البكوات المماليك :

على أن العهد الذى حاول فى خلاله هؤلاء البكوات المماليك الاستئثار بالسلطة كان فى الحقيقة عهد فوضى واضطراب ، استمر طيلة القرن الثامن عشر . ولعل أهم ما يلاحظ فيه ، ذلك النضال المستمر بين البكوات أنفسهم وجماعاتهم فى سبيل التمتع بالحكم مع ما يجره ويسببه هذا النضال من إغفال تام « للباشا » الذى كان يقابل عند تنصيبه وحضوره إلى مصر بكل حفاوة واحترام ظاهرين فى مبدأ الأمر ، حتى إذا استقر به المقام قليلاً بدت له

الحقيقة الواضحة ، وهى أنه مسلوب السلطة والنفوذ الفعلى ؛ ثم إنزال صنوف الإرهاق بالأهالى الذين قد تربطهم الظروف بساحة هؤلاء المتخاصمين ، بينما تظل الأكثرية ، ما دامت بعيدة عن مناطق النزاع ، لا يحيق بها سوى السوء المترتب على هذه الفوضى عموماً . والواقع أنه ما كان يشترك فى هذه المنازعات المملوكية سوى البكوات وأتباعهم وأهل بيوتهم . وكان مثار النزاع هو التنافس على « مشيخة البلد » .

وأما تتبع هذا النزاع فهو قصة طويلة[1] ، تبدأ بظهور المناقشة بين بيتين من بيوت المماليك : القاسمية وكان منهم شيخ البلد ، وذو الفقارية وكانوا يطمحون إلى المشيخة ، وكثيراً ما لجأ المتخاصمون من أهل هذين البيتين إلى فض منازعاتهم خارج القاهرة فى المنبسط القريب من (قبة العرب) ، حتى إذا استلم مشيخة البلد اسماعيل بك — وهو من القاسمية — استطاع أن يجمع مؤقتاً كلمة المماليك فى هدنة على أساس معارضة « الباشا » . وبفضل ذلك تمكن اسماعيل بك أن يتمتع بمنصب المشيخة مدة الستة عشر عاماً ، حضر إلى مصر فى أثنائها ، ثم غادرها إلى الآستانة ، عدد من الباشاوات بلغوا خمسة عشر ؛ ولو أن هذا بطبيعة الحال لم يكن معناه استتباب الهدوء فى القاهرة طوال هذه المدة . فقد ظلت الاشتباكات بين المماليك وبكواتهم كما كانت ، حتى قتل اسماعيل بك نفسه فى عام ١٧٢٣ . وقد أثار مقتله النضال الشديد بين القاسمية والفقارية حتى استطاع عثمان كاشف، وكان يتبع الفقارية ، أن يصل إلى مشيخة البلد (١٧٤٠) . ومع أنه كان إدارياً ماهراً ، فقد واجهته صعوبات سببها انتشار الوباء ، والمجاعة التى تلت ذلك ، ثم ما كان يخشاه من ازدياد نفوذ ابراهيم كتخدا الانكشارية واسماعيل رضوان كتخدا العزب . وقد استطاع كلاهما الوصول إلى مرتبة البكوية ؛ وعند ما حاول عثمان كاشف التخلص منهما سبقاه إلى العمل واضطراه إلى الهروب إلى سوريا (١٧٤٢) ، ثم اقتسما السلطة فيما بينهما ،

---

(١) Delaporte. pp. 324—363

فاستولى ابراهيم بك على منصب المشيخة ، واستأثر رضوان بك بأمارة الحج ، ثم تبادلا فيما بينهما هذين المنصبين ، حتى إذا أسرف ابراهيم فى إظهار جبروته انتهز الباشا العثمانى فرصة غيابه فى الحج ، فعضد مكيدة كانت تدبر فى الخفاء للتخلص من الصديقين معاً ؛ وتمكن المتآمرون فعلاً من حبس ابراهيم ورضوان فى القلعة ؛ ولكن لم يلبث أن أخفق المتآمرون فخرجا من الحبس ، وعُزل الباشا . وعند ما نُصّب الباشا الجديد (١٧٤٤) وهو راغب محمد ، أمره الباب العالى بقتل شيخ البلد والبكوات المناوئين ، وتقرير النظام فى مصر . وبالفعل قُتل جماعة من البكوات ، واضطر آخرون ومنهم ابراهيم إلى الفرار ، ولكن راغب محمد باشا لم يلبث أن عُزل واستطاع ابراهيم أن يستعيد المشيخة فى عام ١٧٤٧ . وفى عام ١٧٥٤ قتل ابراهيم فخلفه فى المشيخة رضوان ولكنه لم يلبث أن لقى حتفه هو الآخر . على أن أهم ما يلاحظ فى أثناء هذه الفترة التى كان لابراهيم ورضوان فى خلالها السلطة (١٧٤٧ — ١٧٥٤) ، أن اختفت الاضطرابات واستتب الأمن وهدأت الحياة نوعاً .

على بك الكبير :

وقد برزت فى خلال ما تقدم شخصية ذات أثر فى الحوادث التالية هى شخصية على بك ، أحد مماليك إبراهيم بك . والواقع أن على بك بفضل الحكومة القوية التى أقامها فى السنوات التى خلصت له فيها السلطة ، والشهرة التى تمتع بها بين معاصريه لا يزال يستأثر بانتباه الكتاب والمؤرخين . وينقسم الرأى ويختلف فى تقدير آثار حكومته على البلاد وعلى أهلها عامة ، ولعل السبب فى ذلك أن مصر خرجت فى عهده ، ولفترة قصيرة ، من الدائرة الضيقة التى فرضتها المنازعات أو الفوضى الداخلية حولها فاشرأبت بعنقها إلى ماوراء حدودها ومدت سلطانها إلى البلدان المجاورة ، وكانت لها صلات سياسية مع إحدى الدول الأوربية الكبيرة فى ذلك الحين وهى الروسيا ؛ الأمر الذى دعا جماعة إلى تحديد غرض على بك من نضاله المستمر الطويل بالاستقلال عن تركيا

تحقيقاً لرغبة « وطنية » وإرضاء « لشعور قومى » ؛ وقد استند أصحاب هذا الرأى فى قولهم على تمجيد صاحب (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، لهؤلاء الأمراء المصريين ، عموماً وثنائه على حكومة على بيك خصوصاً ؛ وما ذكره الرحالة الفرنسى (سافارى) فى إحدى خطاباته عن عدالة البيك الصارمة فقال ما معناه « إن المصريين سعدوا ولا شك عند ما أصبحت النزاهة عنوان الأدارة الحكومية » ، وظفروا تحت حكومة على بيك بذلك « العصر الذهبى » الذى انتظروه طويلا[1] .

غير أن هناك جماعة أخرى انصرفوا إلى غير هذا الرأى ، لأنهم كانوا لا يرون شيئاً من « الوطنية » و « القومية » فى نشاط على بيك ، لأن مصر فى القرن الثامن عشر ما كانت تعرف شيئاً عن الوطنية والقومية ؛ ولم يُسبب نوع الحكم الذى أنشأه المملوك الكبير انتشار الرخاء فى مصر حتى « يسعد » المصريون فى هذا « العصر الذهبى » الموهوم ؛ بل إن الرحالة الإنجليزى (جيمس بروس) الذى زار القاهرة فى أثناء أسفاره مرتين فى سنتى ١٧٦٨ ، ١٧٧٣ كتب أنه لا يمكن أن يوجد على ظهر البسيطة حكومة أشد قسوة وظلماً وعدواناً وطغياناً من حكومة أولئك الأشرار الذين تتألف منهم حكومة القاهرة[2] .

ومع ذلك فان دراسة تاريخ على بيك قد لا تخلو من الأهمية لأنها تبين أولا كيف أن الضعف الذى لحق بالدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر من جراء الضربات التى انهالت عليها من الدول الأوربية وخصوصاً الروسيا ، قد أوهن قبضتها على الأقاليم الأسيوية والأفريقية التى تألفت منها أمبراطوريتها ، فاضطربت أحوال العراق والشام ، واستفحل أمر الشيخ ظاهر العُمَر فى عكا وفلسطين ، واستقل على بك بملك مصر ، وانزوى الباشا العثمانى فى الحجاز بينما تنازع الشريفيون على الأمارة فى مكة . والحق إن ثورة على بيك

(١) Savary. t. II. Letter XVI. p. 221
(٢) Bruce. vol. I. p. 102

فى مصر ما كانت إلا مظهراً من مظاهر هذا الضعف الذى ألمّ بتركيا ومن آثار المرض الذى أنهك جثمانها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

وزيادة على ذلك ، فقد نجحت حركة على بيك الاستقلالية فى تحويل انتباه أوربا من جديد نحو إحياء الطريق البرى للتجارة بين الشرق والغرب عبر برزخ السويس ، ولو أن الفوضى التى تلت انقضاء عهد هذا المملوك لم تلبث أن جعلت من المتعذر الاستفادة من الطريق البرى فلم يستقم أمره أخيراً إلا فى عهد محمد على باشا منشىء الدولة المصرية الحديثة .

تاريخ على بك(١) :

ولد يوسف بن داود عام ١٧٢٨ فى إحدى إمارات الأناضول من أسرة طيبة فكان أبوه من قسس الكنيسة الرومية وعنى بتربيته ، حتى حدث وهو فى سن الثالثة عشرة أن وقع فى أيدى جماعة باعته بعد ذلك أحد التجار فأحضره هذا إلى مصر وباعه بدوره إلى إبراهيم بك ، واعتنق يوسف الإسلام وتسمى باسم (على) ؛ وقد أتيحت لهذا المملوك فرصة الحج إلى مكة مع سيده إبراهيم بك شيخ البلد (١٧٥٠) ، فأظهر من ضروب الشجاعة فى النضال ضد البدو ما حببه إلى سيده ، فسماه « كاشفاً » ؛ وعند ما أوقع الباشا العثمانى راغب محمد ببعض البكوات المماليك على نحو ما تقدم ، انتهز إبراهيم بك هذه الفرصة فاستأثر بإحدى البكويات الخالية ، ورفع إليها مملوكه على بعد أن حرره ، وقد أثار هذا العمل النقمة على ابراهيم من جانب أعدائه ومنافسيه وكان ذلك من أسباب قتله فى النهاية . وأما على بيك فقد صمم على الانتقام لسيده ، وأخذ من ذلك الحين يتذرع بالصبر والحيلة لبلوغ مآربه ، فاشترى العدد الوفير من المماليك ، وأغدق العطايا على

(١) Lusignan, S. A History of the Revolt of Ali Bey etc.. London 1784, Also, Delaporte pp. 346-355; Lockroy, E. Ahmed le Boucher. etc. Chap. I.

الأصدقاء، والأعوان ، حتى قوى شأنه لدرجة أثارت عليه حفيظة خليل بك شيخ البلد ، فلم يجد على بك مناصاً فى تلك الآونة من الهروب إلى الصعيد ، وقتل خليل بك جماعة من أتباعه وأصدقائه ؛ ومع ذلك فقد جمع على بك حوله كثيراً من المتذمرين من شياخة خليل بك ، ونزل بهم فى النيل وقاتل خليل بك وأرغمه على الانزواء فى طنطا حتى سقطت طنطا فى أيدى على بك ، وانتهى المطاف بشيخ البلد إلى الإسكندرية وهناك مات مخنوقاً ، وبموته انفسح المجال لعلى بك ، فتسلم الشياخة فى عام ١٧٦٣ .

شياخته :

وانكب على بك بمجرد استئثاره بالحكم على الانتقام من قتلة سيده ، فنفّر منه قلوب البكوات المماليك وأوجد له أعداء كثيرين ، واضطرّ فى النهاية إلى الفرار إلى بيت المقدس ؛ ومع هذا فقد ظل أعداؤه فى مصر يخافونه ، وتوسطوا لدى الباب العالى فأمر الأخير حاكم القدس . بتدبير قتل على بك . بيد أن أحد أصدقائه فى الاستانة أسرع بإبلاغه ذلك ونصحه بالهروب من القدس ، فغادرها على بك إلى عكا ، وهناك استقبله حاكمها الشيخ ظاهر العمَر بالحفاوة والإكرام . وفى عكا استطاع على بك إنشاء الصلات مع بعض البكوات الموالين له فى مصر ، كما كتب الشيخ ظاهر إلى أصدقائه فى مصر حتى يسعوا لدعوة على بك ، وبالفعل رجع على بك ، واستلم مشيخة البلد ؛ ومع ذلك فقد شعر أن مركزه فى الشياخة لا يزال مهدداً ووجد أن يعتمد على الإدارة الطيبة الهادئة لضمان الاستقرار فى منصبه ؛ على أن أعداءه سرعان ما انتهزوا فرصة وفاة الصدر الأعظم فى الآستانة فى تلك الآونة وكان من أكبر مؤيدى على بك وأصدقائه ، فانقلبوا على شيخ البلد ، وأرغموه فى عام ١٧٦٥ على الفرار إلى بلاد العرب ، فقضى على بك هناك زمناً يستطلع أحوال البلاد والمدن الساحلية على البحر الأحمر ، ثم لم يلبث أن ذهب إلى فلسطين فى ضيافة صديقه الشيخ ظاهر ، ولبث هناك حتى جاءته الدعوة للمرة الثانية من مصر للعودة إليها فرجع إلى القاهرة (١٧٦٦) . ولم يستقر له المقام بها نهائياً إلا فى العام التالى .

وفى مدة السنوات الست التالية استتب الحكم لشيخ البلد ، فأنزل العقاب ببدو البحيرة الذين كانوا قد لجأوا إلى الثورة بمجرد عودته إلى القاهرة فنهبوا وعاثوا فساداً فى الوجه البحرى ، وعهـــد على بك بعقابهم إلى أحد مماليكه (أحمد) فقتل من البدو الكثيرين حتى لقب من ذلك الحين (بالجزار) ، وهو أحمد باشا الجزار الذى دانت له فيما بعد باشاوية عكا . ثم طفق على بك يحكم البلاد حكم المستبد المستنير ، فهو كما يقول الجبرتى(١) : « قد تتبع المفسدين والذين يتداخلون فى القضايا والدعاوى ويتحيلون على إبطال الحقوق بأخذ الرشوات والجعالات وعاقبهم بالضرب الشديد والإهانة والقتل والنفى إلى البلاد البعيدة ، ولم يراع فى ذلك أحداً سواء كان متعمما أو فقيهاً أو قاضياً أو كاتباً أو غير ذلك بمصر أو غيرها من البنادر والقرى ، وكذلك المفسدون وقطاع الطريق من العرب وأهل الحوف ، وألزم أرباب الإدراك والمقادم بحفظ نواحيهم وما فى حوزهم وحدودهم وعاقب الكبار بجناية الصغار ، فأمنت السبل وانكفت أولاد الحرام وانكشوا عن قبائحهم وإيذائهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده ليلاً راكباً أو ماشياً ومعه حمل الدراهم والدنانير إلى أية جهة ويبيت فى الغيط أو البرية آمناً مطمئناً لا يرى مكروهاً أبداً . »

وحتى يقوى مركزه أكثر على بك من جمع الأعوان حوله فرفع فى أثناء هذه السنوات الست إلى رتبة البيكوية ستة عشر من مماليكه كما رفع أحدهم إلى مركز أغا الانكشارية ، وكان من هؤلاء محمد بك أبو الذهب واسماعيل بك وطنطاوى بك وغيرهم ؛ كما زاد عدد مماليكه إلى الستة آلاف ، وضم إليهم عشرة آلاف مغربى ، وقد درب على بك هذه القوة الكبيرة من الجند على النظام الصارم ، كما عنى بتعليم وتدريب مماليك بيتـه ، وأغدق النعم على الماهرين منهم والمخلصين له ، حتى اشتد بأس جماعته . وكذلك لم يغفل على بك « صالح الشعب » — كما يقول (سافارى) — فأخضع العربان المنتشرين فى الصحراء وعلى الحدود ، واهتم بإنعاش الزراعة ، واستقر الأمن فى القرى ،

(١) الجبرتى ج ١ صفحات ٣٨٤ — ٣٨٥ .

واطمأن الناس لعدالته الصارمة . وعند ما حاول أعداؤه الوقيعة به (١٧٦٨) كشف مكيدتهم أبو الذهب .

استقلال على بك :

على أنه سرعان ما حدث من الحوادث ما عكر صفو هذا الهدوء النسبى فى مصر ، وأدى بدوره أيضاً إلى امتداد نفوذ البك الكبير إلى ما وراء الديار المصرية ، فقد حدث فى عام ١٧٦٨ ان قامت الحرب بين الروسيا وتركيا ودخلت الأساطيل الروسية فى البحر الأبيض ، واستعد (شيخ البلد) فى مصر — كما جرت العادة — لإعداد قوة من المقاتلة لمعاونة الباب العالى فى هذا النضال ؛ وبالفعل جهز على بك حوالى الاثنى عشر ألف مقاتل ، ولكن أعداءه انتهزوا هذه الفرصة فأوقعوا بينه وبين الباب العالى عند ما أرسلوا بأخبار هذه الاستعدادات إلى الآستانة وذكروا أن غرض على بك منها إنما هو إرسال الإمدادات للقتال فى صفوف الروس الذين عقد معهم شيخ البلد — على حد قولهم — معاهدة تحالف ضد الدولة العثمانية . وصدق الباب العالى هـذا القول فأرسل إلى مصر رسولاً لقتل على بك ، ولكن أصدقاء شيخ البلد فى الآستانة أسرعوا بإخباره ، فكمن رجاله لهذا الرسول فى الطريق وقتلوه قبل بلوغه القاهرة ، واستولوا على أوراقه . وعندئذ جمع على بك مماليكه وأعوانه وأطلعهم على كافة ما جرى ، كما أراهم الفرمان الذى كان يحمل قتله ، ثم أظهر لهم غدر الباب العالى وسوء نيته نحو كافة من تسلموا الشياخة من البكوات المماليك ، وحضهم على الالتفاف حوله ، وضم قواتهم إلى الروسيا ، وتخليص الديار المصرية من ربقة الظلم العثمانى بزعامته نهائياً ؛ وهكذا نبتت الفكرة الاستقلالية لدى على بك ، ولو أن الرأى يتفق على أن شيخ البلد كان دائماً صاحب أطماع واسعة منذ أن تسلم الشياخة ، فقد كتب الرحالة الفرنسى (ڤولنى)(١) الذى زار مصر بعد أن انقضى عهد على بك بسنوات

(١) Volney, t.I. p 97: also Delaporte - p 347.

قليلة : « أنه بمجرد أن اجتمعت أسباب السلطة بأكملها فى أيدى على بك عزم على استخدامها لزيادة نفوذه وسلطانه ، فإن أطماعه ما كانت تقنع بلقب الحاكم أو القائمقام ، لأن سيادة الأستانة كانت تجرح كبرياءه ؛ فهو لا يريد أقل من لقب سلطان مصر لنفسه . وعلى ذلك فقد اتجهت كافة أعماله نحو تحقيق هذا الهدف . »

وبالفعل طرد على بك الباشا العثمانى ، وامتنع عن دفع الجزية للباب العالى ، ثم صك النقود باسمه (١٧٦٨) ؛ وأسرع بإخبار الشيخ ظاهر بما فعل ووعده بأرسال الجند له من مصر للاشتراك مع جند ظاهر فى فتح سوريا .

ولم يلق على بك فى كل ما فعل أية مقاومة من جانب الدولة العثمانية ، فسمع أن الباب العالى كان ينقم ولا شك على ضياع البقية الباقية من مظاهر سلطانه فى مصر ، فإن مجرد الغضب كان لا يكفى لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة ، وكان يتحتم عليه خوض غمار الحرب ضد شيخ البلد ، الأمر الذى ما كان يستطيعه بسبب ثورة الشيخ ظاهر فى عكا والشام ومشاغل تركيا بمسألة بولنده ، وأخيراً بالحرب مع روسيا .

فانتهز على بك هذه الظروف المؤاتية وشرع يوطد نفوذه فى الصعيد حتى استتب سلطانه نهائياً فى الوجه القبلى (١٧٦٩) ، وصار يستعد لإرسال الامدادات لحليفه الشيخ ظاهر فى الأراضى الشامية .

الشيخ ظاهر [1] :

وكان حدوث ثورة الشيخ ظاهر الذى استأثر بالحكم فى عكا بين عامى ١٧٥٠ ، ١٧٧٦ مثالاً آخر من أمثلة ضعف الدولة العثمانية وعجزها ، فكما أنها لم تجرؤ على مناصبة شيخ البلد فى مصر العداء ، فهى قد اضطرت أيضاً إلى التسامح مع ظاهر العُمَر الزيدانى (أو الظاهر عمر) [2]

(١) Volney, t.II pp 1-15; Lammens. La Syrie. t.II. Chap. XV; Lockroy. pp 33-71.

(٢) كما سماه الجبرتى . جزء أول . راجع أيضاً كتاب خطط الشام لمحمد كرد على جـ ٢ : ص ٣٠٠ وما بعدها

من مدة طويلة ، فتركه يقوى موقع عكا ويبنى حولها القلاع ، ويتخذ الوسائل التى تكفل له تدعيم نفوذه من غير ممانعة . وكان الباب العالى يعتمد على باشا الشام عثمان (ابن العظم) ، فى كسر شوكة ظاهر ؛ ولكن الأخير لم يلبث أن اشتبك مع والى دمشق فى حروب انتصر عليه فيها .

وكان من جراء ما تكلفته هذه الحروب من مال ورجال أن ثارت الرملة ثم غزه ثم يافا ضد الباشا ، وحوالى عام ١٧٦٨ طلب الشيخ ظاهر من الباب العالى أن يؤيده فى حكومة عكا لمدة حياته ، وعلى أن يكون لأولاده من بعده الحكم فيها ، كما زاد على ذلك الرغبة فى أن يقيمه الباب العالى حاكما على الناصره ، وطبرية وصفد ، ثم شيخاً على كافة بلاد الجليل إلى جانب شياخته على عكا .

وكان فى هذه الظروف أن وعد على بك الكبير من مصر ، على نحو ما تقدم ، بإرسال الإمدادات إلى حليفه فى عكا .

على بك وفتح بلاد العرب :

على أنه قبل إرسال الإمدادات إلى الشام ، تحول انتباه على بك نحو بلاد العرب ، فقد رأى فى اختلال الأحوال فى الحجاز ، وعجز الدولة العثمانية عن تأييد سلطانها فى هذه الأصقاع النائية فرصة سانحة لتوسيع أملاكه . فقد سبق أن زار بلاد العرب ووقف على أهمية جدة ومخا التجارية ، كما يبدو أنه كان متأثراً لدرجة ما فى مشروع فتح بلاد العرب بآراء التاجر البندقى ، كارلو روسيتى Carlo Rossetti ، وكانت له صداقة وثيقة مع على بك وتأثير عليه [1] فأراد على بك أن يجعل جدة مقر تجارة الهند فيحول بهذا العمل التجارة الشرقية من طريق رأس الرجا الصالح إلى الطريق البرى القديم عبر مصر كما ذكر (ڤولنى) (جزء أول ص ٩٨) ؛ ولو أنه من المحتمل أن على بك إنما قصد أيضاً من هذه الحملة

(١) Bruce. vol I. p. 105

إحراز المجد والشهرة بالاستيلاء على الحرمين الشريفين ، أو مجرد أشباع الرغبة فى امتلاك الأقاليم الواسعة ولما كان « غرضه الباطنى » كما كتب الجبرتى (ج ١ : ص ٢٥٣) « هو طمعه فى الاستيلاء على الممالك » . وعلى كل حال فقد جاء إلى مصر فى عام ١٧٧٠ الشريف عبد الله ، وكان فى نزاع مع ابن عمه الشريف أحمد على إمارة مكة ، يطلب المعونة من على بك ، مهيئاً له الفرصة بذلك لتحقيق مشروعاته . فما أن استتب لعلى بك الأمر فى مصر ، واطمأن على حليفه الشيخ ظاهر الذى أرسل له الرسل بانتصاراته على والى الشام حتى طفق يستعد لحملة بلاد العرب ، وعندما كملت هذه الاستعدادات ، خرجت التجريدة فى شهر صفر من سنة أربعة وثمانين ومائة وألف (مايو ١٧٧٠) .

وقد قسم على بك قواته إلى قسمين إحدهما بقيادة محمد بك أبو الذهب ومهمته مهاجمة البلاد الداخلية ، والأخر بقيادة اسماعيل بك ومهمته مهاجمة المدن الساحلية ، كما أعد أسطولا من السفن لنقل المؤن والذخائر للجيوش ؛ ونجحت التجريدة فانتصر الفاتحون فى ينبع وقتل وزيرها المتولى من طرف شريف مكة ، ودخل أبو الذهب مكة وأوقع بالشريف أحمد هزيمة بالغة ففر هاربا ، وجلس الشريف عبد الله فى أمارة مكة ونزل حسن بك إلى بندر جده (ولذلك سمى بالجداوى) وتولى أمارتها عوضاً عن الباشا الذى تولاها من طرف السلطان العثمانى .

ورجع القائدان إلى مصر فى أكتوبر من السنة نفسها . وقد أعطى الشريف عبد الله ، على بك ، لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » [١] .

الحملة على الشام :

وهكذا قويت شوكة على بك وشجعه نجاحه فى الصعيد ثم فى الحجاز على المضى فى مشروعاته ، وقد أراد الآن بسط سلطانه على « العالم » وبخاصة عند ما كان البك يصغى

(١) Savary. t. II. Lettre XVI. p. 231

كثيراً لأفراد حاشيته الذين لمسوا فيه الغرور ، فطفقوا يحدثونه عن قوته وجبروته ، وكيف أنه يماثل السلطان العثمانى فى الآستانة فى الجاه العريض والسلطنة ، حتى أصبح المملوك الكبير يمنى نفسه بفتح تركيا ذاتها .

وكان مما سهل عليه الاقتناع بامكان ذلك « جهله بالجغرافية » — على حد قول ڤولنى — ثم العادة التى جرى عليها اتباعه وأعوانه من تشبيه مصر بتركيا ؛ وكان من المنتظر لذلك أن يذكر على بك وعده السابق لحليفه الشيخ ظاهر ! ولو أنه على ما يبدو لم يكن غرض على بك مجرد نجدة حليفه ومساعدته و إنما الاندفاع فى طريق الفتح لمصلحته ، وإخضاع بلاد الشام كخطوة أولى تمهد فى النهاية لغزو تركيا وفتحها ، فالشام قريبة من مصر ، ومن شأن ثورة حليفه ظاهر واضطراب الأحوال فى سوريا منذ أن تذمر أهلها خاصة من التكاليف التى فرضتها عليهم حروب والى دمشق مع الشيخ ظاهر ، ثم مشغولية القوات العثمانية فى النضال المستمر بين الدولة والروسيا ! فقد كان من شأن ذلك كله أن يجعل غزو بلاد الشام سهلا ميسوراً .

وقد وجد على بك وهو مقدم على ذلك الغزو أن ينشئ الصلات السياسية مع الروسيا عدوة العثمانيين الكبرى ، ويسعى لمحالفتها .

وكان للعلاقات التى أوجدها على بك مع الروسيا بعض الأثر فى الحوادث التالية . ذلك أنه كان من خطة قيصرة الروسيا كاترين الثانية فى حربها مع الدولة العثمانية إثارة شعوب البحر الأبيض الخاضعة للحكم العثمانى ضد الباب العالى ، وتحقيقاً لهذا الغرض ؛ خرج الأسطول الروسى إلى البحر الأبيض ، وكان للكونت الكسيس أرلوف (Alexis Arlow) القيادة العليا ، فاستولى الأسطول على جزر الأرخبيل وتجول فى مياه البحر الأبيض (١٧٧٠ — ١٧٧١) ؛ وكان (أرلوف) ببحريته مستعداً لتلبية نداء أعداء السلطان العثمانى ومعاونتهم ، وقد طلب على بك هذه المعاونة فى أثناء حملته على سوريا .

ولم يكن من المتعذر على « سلطان مصر » تلمس الأسباب لإرسال الجيوش على الشام ، فهو منذ مارس ١٧٦٧ كان قد كتب إلى الباب العالى يشكو من « عثمان بك ابن العظم والى الشام » ، ويطلب عـــزله بسبب انضمام بعض المصريين المطرودين إليه ومعاونته لهم ؛ واستطاع على بك بسبب تذمر أهل الشام من ولاية عثمان هذا أن يظهر الآن بمظهر المحرّر لهم من طغيان واليهم . وبالفعل أصدر منشوراً فى ديسمبر ١٧٧٠ ، أعلن فيه أنه لما كان المولى سبحانه وتعالى قد بارك جيشه وأغدق عليه نعماءه — بانتصار جنده ولا شك فى الحجاز والاستيلاء على الحرمين الشريفين — فهو مضطر إلى استخدام هذه القوات لتخفيف ويلات أهل الشام والقضاء على طغيان عثمان باشا فى سوريا . وأما الجيش الذى أرسله بقيادة محمد بك أبى الذهب للزحف على الشام بطريق الصحراء فقد بلغ الأربعين ألفاً ، بينما رتب فى الوقت ذاته سفناً لنقل الميرة من دمياط إلى عكا .

وأحرز جيش المماليك جملة انتصارات ، فوصل أبو الذهب أمام غزا فى مارس ١٧٧١ وفتحها ، ثم استولى على الرملة بعد حصار شهر تقريباً ، ثم حاصر نابلس حتى أنهكتها المجاعة ففتحت أبوابها ، ثم تقدم صوب بيت المقدس ، فلم يخلصها سوى اتفاق شيوخها وكبرائها على تسليمها له سلماً إذا سقطت دمشق فى قبضته ، فانصرف عنها واتجه صوب يافا واستولى عليها ، ثم ذهب إلى عكا حيث قوبل بكل حفاوة ؛ وقد لقى أبو الذهب فى أثناء هذه الحملة كل تعضيد ومعاونة من الشيخ ظاهر الذى ساعده بالنصح تارة وبالإمدادات تارة أخرى ، حتى اضطر العثمانيون إلى القهقرى ووجد عثمان باشا السلامة فى الهرب ؛ واستفاد الشيخ ظاهر بدوره من هذه الانتصارات التى ساهم فيها فائدة كبيرة فدانت له يافا والرملة واللدّ . وأما أبو الذهب فقد استطاع أن يفتح صيدا أيضاً ، قبل الزحف بالاشتراك مع جند حليفه ظاهر على دمشق نهائياً فى ابريل ١٧٧١ .

المحالفة مع الروسيا :

بيد أن على بك الذى ظل فى مصر ، كان فى أثناء كافة هذه الحوادث يعمل لتأييد مجهوداته العسكرية بالوسائل الدبلوماسية عن طريق الاتفاق والتفاهم مع أعداء الدولة العثمانية . فهو منذ ١٧٧٠ قد أرسل (روستى) التاجر البندقى إلى جمهورية البندقية حتى يعرض محالفة على بك مع الجمهورية ويدعوها إلى الاستيلاء على الجزر والبلدان التى كانت للجمهورية سابقاً فى حوض البحر الأبيض ، ويعدها بالمساعدة بكل ما يملك من القوات فى مصر كما تعهد بتدعيم تجارتها القديمة فى بلاده . وكذلك كتب على بك إلى الأميرال الروسى الكونت أرلوف فى ليفورنه يعرض عليه عقد محالفة مع قيصرة الروسيا على أساس أن يمده على بك بالأموال والمؤن والجند فى النضال ضد تركيا ، فى نظير أن يرسل إليه الروس المهندسين لاستخدامهم فى أعمال الحصار ، كما كان على بك فى حاجة شديدة إلى الضباط الروس لتنظيم جيشه وتدريب جنده على فنون الحرب الأوربية . وقد أسفرت هذه المساعى الدبلوماسية عن فشل ونجاح فى وقت واحد ؛ فأما الفشل فهو لأن البندقية لم تشأ العمل بالمشروع الذى عرضه عليها (سلطان مصر) ؛ وأما النجاح — وكان نسبياً — فهو لأن الكونت أرلوف أسرع بالرد على مكاتبات البك وشكره وشجعه على المضى فى خطته . وبذل له الوعود الضخمة العظيمة كما تعهد بإرسال مكاتباته إلى قيصرة الروسيا .

سقوط دمشق :

والحق أن موقف والى الشام كان فى غاية الخطورة ، بسبب حرج مركز الأتراك الذين استغرقت الحروب الروسية كافة نشاطهم فى الشمال ، فلم يتمكنوا من إرسال النجدات إلى الميادين الشامية ، فكان من واجب عثمان باشا الاعتماد كلية على موارده فى الدفاع عن ولايته . وبالفعل جمع والى الشام حوله باشاوات صيدا وطرابلس وحلب واتخذوا العدة تحت

أسوار دمشق فى انتظار الجيش الزاحف عليها . ولما لم يستطع الجيش الغازى اقتحام دمشق ، فقد ضرب أبو الذهب نطاق الحصار حولها ، واضطرت المدينة إلى التسليم فى نهاية نوفمبر ١٧٧١ وانسحبت الحامية إلى القلعة ؛ وهذه أيضاً لم يلبث أن استولى عليها المصريون وانهزمت جيوش عثمان باشا ولم يبق بأيدى الأتراك سوى حلب .

خيانة أبى الذهب :

بيد أن محمد بك أبو الذهب لم يلبث أن أصدر الأوامر لجنده بالانسحاب من دمشق وإخلاء الشام والعودة إلى مصر ، فغادر الجيش المنتصر أراضى الشام ، وكانت القهقرى سريعة لدرجة أن انقلبت إلى هزيمة بسبب ما قتل وفقد من الجند المتقهقرين حتى صارت أشلاء الموتى مبعثرة على الطريق إلى الحدود المصرية . وعبثاً حاول الشيخ ظاهر وقواده أن يحصلوا من محمد بك على أى تفسير أو توضيح لهذا العمل ، فرجع عثمان باشا إلى دمشق ، بل وتعقب جيش الشيخ ظاهر حتى أسوار عكا ، ولو أنه اضطر إلى الارتداد عنها فى النهاية لمناعتها .

وقد كثرت الأقوال عن أسباب تقهقر أبى الذهب الفجائى من سوريا ، ووُجد من اعتقد فى ذلك الحين أن تطاير الإشاعات المفتعلة عن وفاة على بك فى مصر هو السبب الذى حدا بقائده إلى العودة السريعة ، ولكن السبب الحقيقى هو خيانة أبى الذهب . فقد وجد عثمان باشا أمام شدة مراس الغزاة وانتصارهم أن يعمد إلى الحيلة لعله يظفر بمآرب ، فاجتمع بأبى الذهب فى خيمته ذات ليلة ، وجرى بينهما حديث طويل فأظهر عثمان باشا الدهشة من أن يقنع أبو الذهب برضى على بيك و يفضله على رضى السلطان و يتخذ سيداً له من دأبه دائماً أن يعرض محمد بك إلى الأخطار فى كل لحظة ، و يستغل خدماته لمصالحه الشخصية ولا يتردد فى تضحيته . وكان على بك يقرب منه المعلم رزق ، فرقاه على بك إلى المناصب المالية العالية حتى أصبح صاحب حظوة ونفوذ لدى سيده ، وموضع حقد

أبى الذهب وأعوانه من أجل ذلك ، فاتخذ عثمان باشا من هذا الموضوع فى حديثه وسيلة لإثارة كراهية أبى الذهب ، وزيادة على ذلك فقد وضّح له كيف أن الدور الذى يقوم به الآن نحو السلطان العثمانى يخالف الشرف والأمانة ، وكيف أن الاستيلاء على دمشق عنوة يخالف الدين ، لأن دمشق التى هى من أهم مراكز الحج الرئيسية إلى الحرمين الشريفين ، مدينة مقدسة لا يصح انتهاكها . ومع هذا كله فقد كان من المحتمل أن لا يصغى أبو الذهب إلى هذه الأقوال لو أنه لم يكن شخصياً صاحب أطماع واسعة ، يضحى فى سبيلها بمصلحة مصر ذاتها التى كانت تقوم ولا شك على ضم الشام إليها حتى تقوى حدودها الشرقية على دفع غائلة تركيا ، وتتمكن من الاستقلال والانفصال عن جثمان الدولة العثمانية « وفى رواية أن السبب فى ترك العسكر المصرى حصار دمشق أن عثمان باشا بعث إلى قائد المماليك بصرة ثقيلة من الدنانير للرجوع عن محاربته فارتشى منه وأمر عسكره بترك المحاصرة ، وتركوا حصار قلعة دمشق فلما رأى ظاهر العمر خيانتهم وأنهم قد فارقوه وتركوه وحده وعجز عن فتح القلعة رجع إلى دياره [1] . »

والواقع ، فإن أبى الذهب ، على الرغم من أنه كان مديناً بالمركز الذى وصل إليه إلى سيده على بك ، الذى زوجه من أخته أيضاً ، كان يضمر فى قرارة نفسه الانقلاب على سيده وتدبير هلاكه من مدة طويلة ، فلما كان أبو الذهب لا يخلو من دهاء ومكر ، فقد ظل يخدم على بك حتى يتمكن من جمع الأعوان والأنصار حوله وتحبيب الجند به بفضل الانتصارات التى أحرزها حتى إذا وثق من جنده وقواده فى أثناء حملة الشام وعزم على خيانة سيده نهائياً ، حمل الجند والقواد على قسم يمين الطاعة والولاء له ، ثم رفع راية العصيان ، وجدّ فى السير إلى مصر حتى لا تسبقه إليها أخبار خيانته ، فيجد على بك متسعاً من الوقت لتجهيز الجيوش لاستقباله بها ومقاتلته ، فلم تسبقه الأخبار إلى القاهرة إلا بست ساعات فقط قبل وصوله هو إليها .

---

(١) محمد كرد على ج ٢ . ص ٣٠٤

ولكن على بك الذى شاهد مملوكه يحيط به الرجال والأعوان من كل جانب ، لم يلبث أن فضل السكوت خشية من الاصطدام معه ، وطفق من ثم يدبر فى الخفاء وسيلة للتخلص منه ، ومع ذلك فقد أخفقت هذه المساعى واستطاع أبو الذهب الخروج من القاهرة إلى الصعيد ؛ وهناك جمع جيشاً انضم إليه كثيرون من المماليك المستائين من كبرياء على بك وسطوته ونزل بهذا الجمع إلى القاهرة ، بالقرب من الجيزة . وأما على بك فقد أرسل جيشاً لمقابلته بقيادة إسماعيل بك ؛ غير أن إسماعيل انضم إلى أبى الذهب ، وعندئذ لم يجد على بك مناصاً من الانسحاب والالتجاء إلى حليفه القديم فى عكا .

نهاية على بك :

فقد على بك بسبب خيانة أبى الذهب ثمار المجهودات التى بذلها لفتح سوريا . ومع ذلك فانه لم يفقد الأمل فى استعادة هذه الفتوحات ، فاستمر يرسل النجدات إلى الشيخ ظاهر ، وعند ما خرج من القاهرة مع ثمانمائة من مماليكه ، سار تواً إلى غزا . بيد أن أهل نابلس ويافا لم يلبثوا أن أغلقوا الطريق دونه ، حتى حضر الشيخ ظاهر فأحضره إلى عكا . وقد اشترك جند على بك بعد ذلك فى تخليص صيدا التى كان يحاصرها الأتراك ، فانسحب العثمانيون ، ثم انهزموا فى معركة حاسمة (يولية ١٧٧٢) ، ثم سلمت صيدا ، وانكب الحليفان بعد ذلك على معاقبة أهل يافا فضربوا حولها الحصار حتى سلمت (فبراير ١٧٧٣) ثم فتحت الرملة .

وكان على بك عند ما قرر الخروج من مصر إلى عكا قد أرسل إلى الكونت أرلوف يرجوه إرسال الذخائر وبعض الضباط لانتظاره فى الشام ؛ وقد حمل مكاتبات على بك إلى الأميرال الروسى ، الأرمنى يعقوب ؛ وبالفعل ظهر جزء من الأسطول أمام عكا . فأرسل على بك إلى أرلوف ثانية يطلب مدافع وبعض المهندسين مع جيش من الألبانيين يبلغ الثلاثة آلاف ، حتى إذا استطاع العودة إلى مصر واستقر به المقام فى القاهرة ، أصبحت

كافة قواته تحت تصرف الأميرال الروسى . وزيادة على ذلك فقد بعث على بك أيضاً بخطاب إلى القيصرة كاترين يرجو منها المساعدة ويعرض عليها عقد معاهدة تجارية مع مصر ، وقد أقلعت السفن الروسية من عكا فى مايو ١٧٧٢ ومعها ذو الفقار بك « سفير » على بك . وقد عاد هذا السفير مع الأرمنى يعقوب من مهمتهما ، وأرسل الكونت أرلوف خطابات الصداقة إلى على بك مع ضابطين روسيين وثلاثة مدافع فقط ، استخدمت فى أثناء حصار يافا ، كما اشتركت بعض السفن الروسية فى ضرب يافا أيضاً ؛ ولكنها لم تلبث أن انسحبت قبل تسليم يافا . وكانت هذه كل المساعدة التى قدمتها له الروسيا .

بيد أن انتصارات على بك لم تلبث أن أنعشت آمال أعوانه فى مصر ، وكانت له صلات مع رؤساء الانكشارية وغيرهم من البكوات الذين ساءهم سلوك أبى الذهب وطمعه وجشعه ، فكتب له رؤساء الانكشارية وهم أصحاب السلطة الواسعة فى القاهرة ، يطلبون عودته ، ثم تأثر على بك بأقوال المعلم رزق الذى أكد له أن النجوم كلها تنبئ بانتصاره الحاسم وانهزام غريمه بمجرد عودته ، وكان على بك من كبار المعتقدين بصدق المنجمين فقرر العودة إلى مصر ، ولم يستمع لنصيحة الشيخ ظاهر الذى كان من رأيه الانتظار حتى تحضر النجدات الروسية من جهة ، وحتى يمهد الطريق لعودته ببذر بذور الشقاق والانقسام بين البكوات المماليك من جهة أخرى ، والتأكد قبل رحيله من ولاء الجند له والاطمئنان على شخصه من الغدر والخيانة .

وعلى ذلك ، جمع على بك جنده من المدن التى كانوا فى احتلالها ، فوصل بهم إلى غزا فى طريقه إلى مصر فى مارس ١٧٧٣ ، ثم استأنف السير فى الشهر التالى ، وكانت تبلغ قوته حوالى الخمسة آلاف مقاتل ويصحبه من أسرة ظاهر ابنه ، وزوج ابنته . وأما أبو الذهب فقد أرسل جيشاً يبلغ الإثنى عشر ألفاً ، فتقابل الجيشان بالقرب من الصالحية وانتصر جماعة على بك فى مبدأ الأمر وانفتح الطريق إلى القاهرة ولكن أبى الذهب لم يلبث أن أثار حماس أتباعه من جديد ، واتهم على بك « بالكفر والإلحاد العميق المستقر فى

قلبه » كما رماه بالتحالف مع « الكفار » لاخضاع هذه البلاد حتى « يقضى على دين الرسول ويرغم أهلها على اعتناق المسيحية[١] » . وفى المعركة التالية حمى وطيس القتال ، وسقط من أنصار على بك ، كل من طنطاوى ، وابن الشيخ ظاهر ، وعبثاً حاول الشيخ كريم (زوج ابنة الشيخ) إقناع على بك بالخلاص بنفسه والذهاب معه إلى عكا ، فقد رفض على بك الانسحاب وظل يقاتل حتى أصيب بجرح فى رأسه وسقط عن جواده[٢] ، فأسر وحُمل إلى مخيم أبى الذهب الذى « خرج إليه وتلقاه وقبل يده وحمله من تحت إبطه حتى أجلسه بصيوانه » وقد بكى أبو الذهب من تأثره . ولكن على بك الذى نقل إلى القاهرة لم يلبث أن مات بعد أيام (١٥ صفر ١١٨٧ — ٨ مايو ١٧٧٣) متأثراً بجراحه كما يقول البعض ، أو مسموماً على يد أبى الذهب كما يقول آخرون . وبوفاته أسدل الستار على أكبر محاولة عرفتها البلاد للتخلص من سيادة العثمانيين قبل عهد محمد على . فلو أن على بك استمع لنصيحة الشيخ ظاهر فانتظر النجدات الروسية — وقد وصلت هذه فى ابريل — وبذلت الروسيا قبل ذلك مجهوداً أكبر مما فعلت ، لكان لحركة على بك ولكان للروسيا ذاتها فى الشرق شأن آخر . فقد كتب (ساقارى)[٣] تعليقاً على ذلك كله : « فلو أن الروسيا عرفت كيف تستفيد من العروض التى عرضها عليها على بك فأرسلت له المهندسين وأمدته بثلاثة أو أربعة آلاف من الجند المدربين ، لاستطاع على بك أن يستأثر بالسيادة فى الشام وفى مصر ؛ ولانتقلت بفضل ذلك تجارة العرب والهند إلى أيدى حلفائه الروسيين » . وقد علّل (بروس)[٤] عدم إمكان الاتفاق بين الروسيا وعلى بك بأن الروس كانوا من جانب ، لا يدركون مدى ما يمكن أن يؤدى إليه اتفاقهم مع المملوك المصرى من نتائج بعيدة ، فهم لم يثقوا بعلى بك الثقة التامة ، ولم يوثقوا صلاتهم به ، ولم يزودوا أمراء البحر

(١) Savary. t. II, Lettre XVI. pp 248-9

(٢) Lusignan. pp. 145-153

(٣) Savary. t. II, Lettre XVI. pp 248-9

(٤) Bruce. vol. I. pp. 104-105

الروسيين بالتعليمات اللازمة ؛ وهذا بينما لم يوجد لدى على بك ، من جانب آخر ، المفاوضون الحقيقيون ، والذين يستطيعون التفاهم مع المفاوض الروسى إذا وجد ، وهكذا تلكأ الفريقان — أو بالأحرى تلكأت الروسيا — ، حتى إذا كان الاتفاق على وشك النجاح ، كانت الفرصة قد ضاعت من أيديهم ، وكان أعداؤهم قد انتهزوا ذلك لتعطيل ثمرة أية محالفة روسية — مملوكية نهائياً .

نهاية أبى الذهب :

أما أبو الذهب فقد اعترف بالسيادة العثمانية كما كانت قبل ثورة على بك ، ثم برّ الباب العالى من جانبه بوعده ، فأيّده فى شياخة البلد ، وحضر إلى مصر خليل باشا — الباشا العثمانى الجديد — وطلع إلى القلعة « على العادة القديمة » ، و « حضر — (لأبى الذهب من الدولة) — المرسومات والخطابات ووصل إليه سيف وخلعه ، فلبس ذلك فى الديوان ونزل فى أبهة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإمارة مصر » كما كتب الجبرتى فى حوادث سنة ١١٨٩ هجرية ، وهى السنة التى توفى فيها أبو الذهب . وقد بلغ من حسن علاقته مع الباب العالى أنه استطاع التوسط فى تعيين مصطفى باشا النابلسى لولاية مصر (يونيه ١٧٧٤) . ثم وطد أبو الذهب العزم على الانتقام من الظاهر عمر ، صديق على بك القديم ونصيره ، و « لاستخلاص ما بيده من البلاد » ، وطمعاً كما يبدو فى ولاية الشام ذاتها ، فاستصدر فرمانا من الباب العالى لمقاتلة الشيخ ظاهر ، وخرج فى مارس ١٧٧٥ ، وكان معه مراد بك ، ولم يكن أبو الذهب فى هذه الحملة موفقاً ، فإنه لم يكد ينتصر على جند الشيخ ظاهر فى يافا بعد حصار شاق عسير وفتكٍ بأهلها ، وتقدم صوب عكا التى تركها وحصونها الشيخ ظاهر ، فاستولى عليها ، حتى توفى فجأة فى ٨ يونيه ١٧٧٥ ، فى الوقت الذى وافق الباب العالى فيه على تسميته لباشاوية مصر ذاتها . فحنطت جثته ونقلها مراد بك ودفنت فى المدرسة التى أنشأها أبو الذهب تجاه الأزهر .

الفوضى المملوكية :

وهكذا كانت وفاة على بك (١٧٧٣) ، ثم وفاة أبى الذهب (١٧٧٥) مؤذنة ببداية عهد من الإضطراب والفوضى فى البلاد ، عندما تنازع على السلطة كبار المماليك من جماعة على بك ومحمد بك أبى الذهب[1] وكان أظهر هؤلاء البكوات اسماعيل ، ومراد وابراهيم ، وقد استطاع الأخيران الاستئثار بالنفوذ كله (١٧٧٩) ، فاقتسما فيما بينهما مشيخة البلد وأمارة الحج ، واستوليا على موارد البلاد وإيراداتها . ومنذ عام ١٧٨٣ تقريباً امتنع البكوات عن إرسال الجزية إلى تركيا بدعوى أن الإيرادات المتحصلة من الضرائب لا تكاد تكفى لنفقات الإدارة ؛ ثم كان من أسباب الفوضى وقوع الخصام من وقت إلى آخر بين ابراهيم ومراد ؛ وفى آخر الأمر قرر الباب العالى إرسال حملة لإخضاعهما وبخاصة عند ما ساد الاعتقاد بأنهما إنما كانا يمعنان فى الخروج على سيادة السلطان العثمانى بفضل تأييد الروسيا لهما . فقد فرغت تركيا من حربها السابقة مع الروسيا من مدة ، منذ أن عقد صلح قينارجه (١٧٧٤) ، وتحولت الآن إلى الإقتصاص من الخارجين على سلطتها ، معتمدة على مجهودات القبطان حسن باشا الذى أعاد تنظيم البحرية العثمانية فتمكنت تركيا بفضل هذه القوة الجديدة من النضال بنجاح ضد الشيخ ظاهر ومحاصرة عكا ، حتى قتل ظاهر وهو يحاول الفرار من وكره الحصين (فى أغسطس ١٧٧٥[2]) ؛ وعلى ذلك فإن الباب العالى لم يلبث أن أرسل الآن الرسل إلى مصر فى إبريل ١٧٨٦ ، يطلب من البكوات « الخزائن المنكسرة وتشهيل مرتبات الحرمين من الغلال والصرر فى السنين الماضية[3] » ؛ وفى الشهر التالى وصلت إلى رشيد والإسكندرية دونما عثمانية وجيش عثمانى تحت قيادة القبطان حسن باشا لردع البكوات و إخضاع البلاد للسيطرة العثمانية ؛ وقد نزل حسن باشا إلى

(١) Savary, t II. Lettre XVII. pp. 258-276; Delaporte, pp. 355-363

(٢) De la Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman. pp. 385-386

(٣) الجبرتى . ج ٢ : ص ١١٢ — ١١٣

الإسكندرية فى ٢٣ يونيه ، ثم زار رشـيد ، وهناك قابله وفد من العلماء ومن الوجاقلية يحملون له الهدايا لمخاطبته وسؤاله « عن مراده ومقصده ، ويذكرون له امتثالهم وطاعتهم وعدم مخالفتهم ورجوعهم عما سلف من أفاعيلهم . » بيد أن هذه المحاولة أخفقت . وكان البكوات المماليك فى أثناء ذلك يحاولون جمع الكلمة على المقاومة عند ما اشتد قلقهم من مسلك القبطان باشا ، فقد « كتب عدة فرمانات بالعربى وأرسلها إلى مشايخ البلاد وأكابر العربان والمقادم » ، يستميلهم إليه ويعدهم برفع الظلم عنهم والانتقام « من خائنى الدين إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما . » وقد أثبت الجبرتى صورة من هذه الفرمانات[1] . وكان مما قوى عزم البكوات المماليك على المقاومة ، التحذيرات التى كانت تأتيهم من جانب أحمد باشا الجزار .

احمد باشا الجزار :

فقد تقدم كيف أن احمد الجزار (١٧٥٠ — ١٨٠٤) كان من مماليك على بك ؛ وقد استمر فى خدمته حتى إذا استفحل النزاع بين سيده و بين أبى الذهب ، ولم يجد فى خدمة هذا الأخير طريقاً إلى الغنم والشهرة غادر البلاد ، ثم حط به المطاف بعد حياة شاقة فى لبنان ، فدخل فى خدمة الأمير يوسف بن ملحم الثانى الشهابى حاكم لبنان ، ثم خرج عليه وساعد الدولة فى نضالها ضد الشيخ ظاهر بعد ذلك ، حتى كافأه الباب العـالى بولاية صيدا ، ثم استولى على أملاك الشهابيين فى البقاع . ومنذ عام ١٧٨٢ اتسع سلطانه واشتد بأسه لدرجة أقضت مضاجع رجال الدولة ، حتى إذا عزمت تركيا على معاقبة المماليك فى مصر ، طلبت من الجزار باشا الخروج بحملة ضدهم . بيد أن الجزار كان لا ينظر بعين الارتياح إلى احتمال وجود القوات المقاتلة العظيمة العثمانية فى أرضه خوفاً من انقلاب الدولة عليه ، كما كان من من جهة أخرى على اتفاق مع البكوات المماليك فى تدبير الثورة والخروج على سيادة

(١) الجبرتى . ج ٢ : ص ١١٦ ، ثم بعده صفحات ١١٦ ، ١١٧ .

العثمانيين . ولذلك فقد ظل يتلمس الأعذار بأحوال لبنان لأرجاء الخروج بحملته ، كما صار يحذر البكوات المماليك فى مصر من نيات الباب العالى العدائية نحوهم[١] .

الحملة العثمانية وفشلها[٢] :

وأخيراً خرج مراد بك لمقابلة حسن باشا قبطان ، ولكنه انهزم ، ودخل العثمانيون القاهرة فى أول أغسطس ١٧٨٦ ، وفر المماليك إلى الصعيد وعند ما حاول القبطان باشا إخضاع الصعيد أخفق ، ثم لم يطل به المقام فى مصر فاستدعى إلى تركيا بسبب قيام الحرب بينها و بين الروسيا (سبتمبر ١٧٨٧) . وهكذا استطاع البكوات المماليك استعادة سلطانهم فى القاهرة ، وكان كل ما حدث بعد ذلك ، أن تم الاتفاق بينهم و بين صالح باشا (الوالى العثمانى) فى يونيه ١٧٩٥ « على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق ، وأن يكفوا أتباعهم من امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة[٣] » . بيد أن هذا الاتفاق كان نصيبه الإهمال بعد شهر واحد فقط . وهكذا ظلت البلاد ترزح تحت أعباء هذه الفوضى ، وخصوصاً فى السنوات القليلة التى سبقت مجىء الحملة الفرنسية بين عامى ١٧٩٤ و ١٧٩٨ ؛ فكتب الجبرتى عن سنة تسع ومائتين وألف « لم يقع بها شىء من الحوادث الخارجية سوى جور الأمراء وتتابع مظالمهم » ، وعن سنة ١٢١٠ هجرية « لم يقع بها شىء من الحوادث التى يعتنى بتقييدها سوى فعل ما تقدم من جور الأمراء والمظالم » ؛ وعن سنتى ١٢١١ و ١٢١٢ هجرية « لم يقع فيهما من الحوادث التى تتشوف لها النفوس أو تشتاق إليها الخواطر فتقيد فى بطون الطروس سوى ما تقدمت الاشارة إليه من أسباب نزول النوازل وموجبات ترادف البلاء المتراسل . »

(١) Lockroy. pp. 166, 171-2 et seq
ثم انظر كذلك محمد كردعلى . جـ ٢ : ص ٣١٣ وما بعدها ؛ ثم جـ ٣ : ص ٥ — ١١

(٢) انظر تفصيلات مهمة عن هذه الحملة فى كتابى F. charles Roux. Autour. d'une Route etc ; Les Origines

(٣) جبرتى : جـ ٢ . ص ٢٧٤

تأخر البلاد الاقتصادى :

ولم يكن من المنتظر أن يكون لدى هؤلاء البكوات المماليك أية رغبة فى الاصلاح وانتشال البلاد من الضنك الذى وقعت فيه بسبب السيطرة التى فرضوها هم عليها ؛ بل تضافرت عوامل اختلال الحياة الاقتصادية فى هذا العهد المملوكى لدرجة كبيرة . وكانت هذه العوامل كثيرة ؛ منها تعدد أنواع النقد المتداول ، وتغير (العملة) المستمر ، فالنقد فى مصر يرتبط فى هذا العهد بالنقد العثمانى ، ومن أواخر القرن السادس عشر خصوصاً كان النقد العثمانى موضع تغيرات جمة ، حدث ما يماثلها فى مصر ، ومنها إلغاء العملة المتداولة حيناً ، وصك غيرها قد تقل قيمتها عن العملة الملغاة وقد تزيد عليها ، أو سك نقود جديدة ذات قيمة قانونية أعلى من قيمتها الحقيقية ، أو حظر (ضرب) نوع معين من العملة ، أو سحب غيرها من التداول وهكذا ؛ وكان من أسباب زيادة فوضى النقد ، دخول العملة الطيبة الأجنبية إلى مصر ، وهى العملة الفضية أو الذهبية ، ذات القيمة الموثوق بها والتى أحضرها الفرنجة معهم ، ومنها الدولار الهولندى المعروف باسم (أبو كلب) ، والتالير أو الريال الأسبانى المعروف باسم (أبو طاقه) ، ثم (البندق) ، وهذه كلها كانت مقبولة ومفضلة على غيرها عند التعامل .

وكذلك كان من أسباب اختلال الحياة الاقتصادية فى البلاد ، انخفاض النيل وانتشار الأوبئة والطاعون وكثرة الوفيات تبعاً لذلك كما حدث فى سنى ١٧٢٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٤٤ ، ١٧٥٩ ، ١٧٨٣ ؛ ثم انتشار المجاعات على الرغم من وجود كميات الحبوب الوفيرة . والسبب فى ذلك أن المماليك كانوا يستأثرون بها لأنفسهم وجماعاتهم فحسب ؛ ثم تأخر الزراعة بسبب إهمال الترع وانصراف الفلاح عن العناية بشىء ما سوى ما يكفى لسداد الضرائب المفروضة عليه ؛ كما أنه لم يوجد بالبلاد سوى صناعات ضئيلة محلية كصناعة السكر والمنسوجات الحريرية وهكذا ؛ ثم أخيراً تحول الشطر الأعظم من المتاجر عن الطرق المصرية المعهودة ، و إخفاق محاولات الإنجليز والفرنسيين خاصة فى أحياء الطريق البرى القديم ، لحمل تجارة الهند والشرق عموماً عبر برزخ السويس إلى أوربا .

الطريق البرى :

فقد كانت مصر طريق المواصلات بين الشرق والغرب من قديم الزمن بسبب مركزها الجغرافى فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك فقد استمر برزخ السويس طريق الاتصال البرى بين أوربا وآسيا من مدد طويلة . ولم يحوّل التجارة كلية من هذا الطريق اكتشاف طريق رأس الرجا الصالح (١٤٩٨) ؛ فقد ظل الأنجليز والفرنسيون والهولنديون يفضلون طريق برزخ السويس ، و بخاصة عند ما استولى الأسبان على البورتغال (١٥٨٤) ، وكانوا يسيطرون بأساطيلهم على طريق رأس الرجا الصالح ؛ فلم يتحول نقل المتاجر حول إفريقية إلا بعد أن ضعفت اسبانيا .

فقلت أهمية الطريق البرى المصرى بسبب هذا التحول ، ولم يستعد شيئاً من مكانته القديمة إلا فى القرن السابع عشر عندما وجدت فرنسا أن كلا من انجلترا وهولنده تتنازعان السيطرة على الطريق البحرى الجديد ، وأرادت انتهاز هذه الفرصة لأحياء الطريق البرى عبر برزخ السويس ، حتى تضمن نجاحاً فى المنافسة التجارية والسياسية بينها و بين غرمائها. ثم قوى هذا الاهتمام حتى أصبح أحياء الطريق البرى من قواعد الدبلوماسية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر وفى عهد خلفائه .

فرنسا والطريق البرى :

فقد شاهد القرن السابع عشر مساعى فرنسا لدى السلطان العثمانى حتى يوافق على فتح طريق مصر التجارى ، كما يرجع إلى هذا العهد إقتراح الفيلسوف الألمانى (ليبنتز) Leibnitz على الملك الفرنسى إرسال حملة على مصر لضمان السيطرة الفرنسية فى أوربا من جهة ، ثم السيطرة على تجارة الشرق وحماية الكنيسة من جهة أخرى (١٦٧٦) ؛ وقد استطاع السفراء الفرنسيون فى الآستانة ، (جوليراج) Guilleragues ، و (جيراردان) Guirardin بين عامى ١٦٨٣ ، ١٦٨٦ إنتهاز فرصة انهزام الأتراك على أيدى البطل

البولندى (جون سو بيسكى) والنمساوين ، فنالوا من الباب العالى جملة من الأوامر تفرض على السلطات المصرية احترام « الإمتيازات » التى تمتع بها الفرنسيون فى الدولة من القرن الماضى ، ولتخفيض الضريبة المحصلة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض إلى ٣ ٠/٠ من قيمتها فقط . ومع أنه لم يكن من المنتظر أن يفيد الفرنسيون من ذلك إلى درجة كبيرة بسبب ضعف نفوذ السلطان العثمانى فى مصر وفى البحر الأحمر ، فقد توثقت العلاقات من ذلك الحين على الرغم من ذلك ، بين الموانى الفرنسية على البحر الأبيض و بين الأقطار المصرية ؛ فبلغ عدد السفن الفرنسية التى وصلت إلى رشيد والاسكندرية فى عام ١٧٢٥ مثلا المائة وخمسة عشر سفينة .

انجلترة والطريق البرى :

وزيادة على ذلك ، فقد استرعى هذا النشاط انتباه الإنجليز الذين كانوا حتى هذا الوقت مطمأنين إلى نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح ، وبخاصة منذ أن تأسست شركة الهند الشرقية التجارية فى ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ ، فقد ظلوا يهملون طريق التجارة البرى عبر مصر مدة الثلاثين الأولين من القرن السابع عشر ، فلم ينشئوا لهم قنصلية مستديمة فى مصر كما ندر أن كان لهم قنصل يعنى بمصالحهم ، ولم يذكر المعاصرون والمؤرخون أنه وجد فعلاً فى هذه البلاد قنصل إنجليزى إلا مرات معدودة فى سنى ١٦٣٠ ، ١٦٤٥ ، ١٦٥٨ ؛ وفى سنة ١٦٧٩ كان يسهر على مصالحهم فى القاهرة أحد البنادقة ، وفى الإسكندرية أحد أهالى صقلية ؛ ولكنهم سرعان ما وجدوا فى أواخر القرن السابع عشر أنه من المربح لهم الملاحة فى البحر الأحمر ونقل تجارة البن من مخا ، فأخذوا من ثم يوجهون عنايتهم الى الطريق البرى ، و بخاصة بعد أن صادف الفرنسيون فى مصر نجاحاً تجارياً ملموساً . وعلى ذلك أقام الإنجليز ، من بين مواطنيهم المقيمين فى مصر قنصلا للاشراف على مصالحهم (١٦٩٦) ، لم يلبث أن لقى معارضة ومناوءة شديدة من جانب القنصل الفرنسى فى مصر

(بنوادى ماليه) Benoist de Maillet ، ومن جانب السفير الفرنسى فى الآستانة على الرغم من صدور (خط شريف) من قبل الباب العالى للاعتراف بالقنصل الإنجليزى فى القاهرة رسمياً (١٦٩٨) ، وزيادة على ذلك فقد مر بمصر فى عام ١٦٩٨ القنصل الإنجليزى السابق فى طرابلس الشام ، (هنرى تيستو) Henry Tistew ، ونزل فى البحر الأحمر ، فى طريقه إلى (سورات) بالهند ، ثم عاد منها إلى جده ، وكان من رأيه نقل متاجر الهند فى البحر الى مصر ومنها الى البحر الأبيض وأوربا . بيد أن هذا المشروع لم يتحقق ، بسبب رفض الباب العالى السماح لسفن المسيحيين بالملاحة فى البحر الأحمر إلى شمال ميناء جده ، احتراما لقدسية الحرمين الشريفين ، فى المدينة ومكة . ومع ذلك ، فانه منذ أن ملك الإنجليز ناصية طريق المحيط الى الهند لنقل رسائلهم و بضائعهم لم يهتموا كثيراً بطريق البحر الأبيض .

وفى القرن الثامن عشر ، استفاد الإنجليز من مشغولية فرنسا فى حروب الوراثة الأسبانية (١٧٠١ — ١٧١٤) ، لتعزيز نشاطهم التجارى ؛ على أن تجارتهم فى مصر كانت ضئيلة ، قدرها (ماليه) Maillet فى عام ١٧١٩ بنحو الثمانين ألف قرش ، بينما كان لا يعدو عدد المقيمين من الإنجليز بالبلاد فى تلك الآونة ، ثلاثة فقط ؛ ثم نقص هذا العدد حتى أصبح لا يقيم فى مصر ، فى عام ١٧٥٦ سوى واحد فقط ، هو القنصل الإنجليزى فى القاهرة ، وقد طلب هذا أيضاً إعفاءه من مهمته ، وفى ١٧٦٦ كان النشاط الإنجليزى فى مصر قد اضمحل تماماً ، وكان لحرب السنين السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) ، لأثر ولا شك كبير فى اضمحلالها بسبب مغامرات القراصنه الفرنسيين فى البحر الأبيض .

ثورة على بك وأثرها فى أحياء الطريق البرى :

ومع ذلك فقد وقع فى مصر نفسها من الحوادث فى هذه الآونة ما حتم على الإنجليز توجيه انتباههم من جديد إلى الطريق البرى ثانية ، والفضل فى ذلك إنما يرجع إلى تلك الثورة التى قام بها على بك الكبير ضد الباب العالى (١٧٦٩) فقد هيأ هذا الاستقلال فرصة لمحاولة الاتفاق

لمصلحة التجارة الأجنبية معه مباشرة ، بدلا من الالتجاء إلى تركيا ؛ وعندما أرسل البك الكبير حملته المعروفة لفتح الحجاز كان الرأى السائد فى تلك الآونة ؛ كما كتب الرحالة الإنجليزى (إروين) Irwin[1] عقب رحلته فى البحر الأحمر وزيارته للقاهرة والإسكندرية (١٧٧٧) ، « إن على بك إنما أراد فتح بلاد العرب حتى يضمن لمصر التى استأثر بحكومتها تجارة البحر الأحمر الحرة وشواطىء الهند . » ، و بالفعل مكن فتح جده من إيجاد العلاقات — بواسطة عماله — بين على بك و بين ضباط السفن الإنجليزية التى وصلت إلى هذا الميناء ، وقد تسلم (بلتزار) Balthar ، وهو أخ لكارلو روسيتى جمرك جده وعلى ذلك فقد كتب أحد الإنجليز المشتغلين بالتجارة من جده إلى على بك فى عام ١٧٧٠ « حتى يفتح طريقاً مباشراً للتجارة » ، بين الهند وميناء السويس . وفى العام التالى ، كتب على بك بدوره إلى حاكم البنغال الإنجليزى حتى يبين له مزايا فتح هذا الطريق التجارى ؛ وعلى ذلك فإنه لم يلبث أن تألفت فى كلكتا شركة صغيرة للتجارة مع مصر ؛ وأرسل (وارن هيستنجز) Warren Hastings حاكم البنغال الجديد ، يشكر لعلى بك اهتمامه بالتجارة ؛ ثم أيد (هيستنجز) إرسال السفن إلى السويس ، كما عمل لعقد معاهدة تجارية مع البكوات المماليك لمصلحة التجارة الإنجليزية .

المعاهدة الإنجليزية — المصرية : (١٧٧٥)

بيد أن الحوادث فى مصر سرعان ما أطاحت بحكومة على بك ، فاستلم أزمة الحكم من بعده محمد بك أبو الذهب . ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يبدل شيئاً من عزم الإنجليز أو يسبب فشل محاولاتهم ؛ بل على العكس من ذلك كله ، فإنهم قد استطاعوا عقد معاهدة تجارية مع أبى الذهب . وكان الرحالة الإنجليزى (جيمس بروس) Bruce ، صاحب الفضل فى التمهيد لعقد هذه المعاهدة . فقد وصل (بروس) إلى مصر من أسفاره فى بلاد الحبشة وسنار فى ١٠ يناير ١٧٧٣ ؛ وكانت له مقابلة طريفة مع أبى الذهب — فى الوقت

(١) Eyles Irwin A. Series of Adventures etc. vol. I p. 159 sqq., also vol II. pp. 1-137.

الذى فر فيه على بك إلى حليفه الشيخ ظاهر — ، واكتسب (بروس) عطف أبى الذهب وثقته ؛ وعرفه أبو الذهب باسم « يعقوب الحكيم » . وفى ١٥ ذى القعدة ١١٨٦ (فبراير ١٧٧٣) ، استصدر (بروس) منه فرماناً إلى شركة الهند الشرقية التجارية[1] :

جاء فيه أنه لما كان التجار الإنجليز يشكون من المظالم التى أنزلها بهم شريف مكة وعماله فى جده ، وكان التجار الإنجليز يودون المجىء بسفنهم إلى السويس فى أمن وسلام ، فقد سمح أبو الذهب بحضور السفن الإنجليزية إلى السويس ، وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى ، من جانبه أو جانب ضباطه وخدمه ورعاياه ، ثم حدد الضريبة بثمانية فى المائة فقط من المتاجر المجلوبة إلى السويس أو من قيمتها ، وهذا بالإضافة إلى خمسين ريالاً اسبانياً (أبو طاقة) رسوم ميناء تدفع عن كل سفينة ؛ وزيادة على ذلك فقد أجاز أبو الذهب للتجار الإنجليز إحضار متاجرهم إلى القاهرة ذاتها والتجارة فيها إذا رغبوا فى ذلك ، أو التجارة فى السويس ؛ وقد أرسل (بروس) خبر هذا الاتفاق إلى التجار الإنجليز فى جده ، وكانت مينرفا (Minerva) أولى السفن الإنجليزية التى وصلت إلى السويس بعد هذا الاتفاق، فى يناير ١٧٧٥ ، وكانت تحمل رسل حاكم البنغال (هيستنجز) إلى أبى الذهب ، ونجح هؤلاء فى ٧ مارس ١٧٧٥ (٤ محرم ١١٨٩) فى عقد معاهدة للتجارة والملاحة بين « أبى الذهب و (وارن هيستنجز) حاكم البنغال من قبل الدولة البريطانية »[2] وقد خولت هذه المعاهدة حق التجارة فى الهند وفى مصر لمواطنى المتعاقدين على السواء ، ثم خفضت الضريبة المحصلة فى السويس على البضائع المجلوبة من البنغال ومدراس إلى ٦½ ٪ وعلى تلك المجلوبة من (سورات) و (بمباى) إلى ٨ ٪ ، كما أجازت للأنجليز شراء وتصدير المنتوجات المصرية من غير أية ضريبة عليها ؛ وقد تكفل أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه فى الحكومة ، بالمحافظة على المتاجر المنقولة من الطور أو السويس إلى القاهرة ، فى طريق تصديرها إلى الخارج .

(١) Bruce, vol I. Appendix XXVII, No. 17. Translation of the Firman . . . (1773). pp. ccc — ccci

(٢) de Testa. t II — pp 71—73.

معارضة تركيا :

بيد أن أخبار هذا النشاط الأنجليزى لم تلبث أن أبلغت إلى أوروبا ، منذ أن حصل (بروس) على الفرمان الآنف من أبى الذهب . فأرسل القنصل الفرنسى (داميرات Damirat) أخبار هذا الاتفاق الى حكومته منذ أبريل ١٧٧٣ ، كما أرسل قنصل البندقية هذا النبأ الى الجمهورية ، ثم وصلت أخبار هذه المساعى ، و بخاصة نبأ المعاهدة الأخيرة الى تركيا . ولما كان الباب العالى يخشى من أن يؤدى أحياء الطريق البرى الى زيادة ثروة البكوات المماليك ، وبالتالى الى إمعانهم فى الخروج على سيادته ، فقد عارض فى مجىء السفن الإنجليزية الى السويس وطالب بايقافها ؛ وكان مما تذرعت به تركيا فى معارضتها ، أن الاحترام الواجب للحرمين الشريفين لا يجيز للسفن الإنجليزية الملاحة فى البحر الأحمر شمالى جده ، ثم انهالت احتجاجاتها على السفير الإنجليزى الجديد فى الآستانة (السير روبرت اينسلى Sir Robert Ainslie — ١٧٧٦ — . ولم تكن الظروف كلها فى مصلحة المعاهدة الأنجليزية المصرية ، ذلك أن الحكومة الإنجليزية ذاتها كانت لا تنظر بعين الارتياح الى مجهودات (بروس) ، لأنها اعتبرت فتح طريق السويس البرى خسارة لا بد أن تتحملها شركة الهند التجارية الشرقية ، كما أن هذه الشركة أيضاً ما لبثت أن غيرت وجهة نظرها نحو أحياء هذا الطريق لنقل المتاجر ؛ وزيادة على ذلك فقد توفى أبو الذهب فى حملته المعروفة ضد ظاهر العُمَر ؛ فلم يبق اذن سوى (جورج بلدوين George Baldwin) يدعو الى أحياء هذا الطريق وتدعيمه ، ومن غير ثمرة كبيرة .

وكان (جورج بلدوين[1]) من أصحاب التجارة فى الليفانت منذ ١٧٦٠ ، ويعتقد أن مصر ذات موارد يمكن استغلالها استغلالاً طيباً لمصلحة الدولة التى تستولى عليها ، ويريد أن تكون انجلترا هى هذه الدولة ؛ كما كان يعتقد أن استخدام الطريق البرى عبر برزخ السويس لا بد وأن يعود بفوائد كثيرة على التجارة بين الشرق والغرب ، ونقل البريد

(١) Baldwin George Political Recollections. etc. see preface

خصوصاً بين انجلترا ومستعمراتها الهندية . ولما وجد أنه لا يوجد من يقوم بالإشراف على مصالح الانجليز فى مصر فى تلك الآونة ، عزم على تأدية هذه المهمة بنفسه ، فاستطاع أن ينال من شركة الليفانت الانجليزية ، ثم من شركة الهند الشرقية التجارية ، ما يخول له الإشراف على مصالح هاتين الشركتين فى الشرق الأدنى وفى مصر . ومنذ ١٧٧٥ بدأ (بلدوين) خدماته فى هذه البلاد ، وبذل الجهود الكبيرة لترتيب خط من المواصلات المنظمة من الهند إلى السويس ، ثم من القاهرة إلى انجلترا . ونجحت هذه الجهود حتى أصبحت السلطات الهندية والانجليزية فى عام ١٧٧٧ تعتمد على هذا الطريق البرى اعتماداً كلياً فى نقل بريدها . ومع ذلك فإن مشروع (بلدوين) لم يلبث أن هدد بالإخفاق للأسباب التى تقدم ذكرها ، وزيادة على ما سبق ، فقد حدث أولا أن قررت الحكومة الأنجليزية ، وشركة الهند الشرقية التجارية فى يوليو ١٧٧٧ «منع أى فرد من مستخدمى الشركة فى الهند أو المقيمين بها برخصة ممنوحة منها ، من التجارة مع أى ميناء من موانى البحر الأحمر ، خارج مخا وجده[1]» ووافقت الشركة على أن يستمر استخدام هذا الطريق فى نقل الرسائل فقط ، ثم ثانية أصدر الباب العالى فرمانا فى ١٧٧٩ (١١٩٣ هـ)[2] لمنع أية سفينة من سفن الفرنجه من الاقتراب سراً أو علانية ، من ميناء السويس ، « ولما كان بحر السويس هو الطريق المميز للحج المقدس إلى مكة ، ولما كان السماح لهذه السفن بالملاحة ، ومساعدتها ، وعدم منعها ، خيانة للدين وللسلطان وللأسلام قاطبة» . وقد تجدد هذا المنع على الرغم من المجهودات التى استمر يبذلها (بلدوين) فى مصر وفى الأستانة فى السنوات التالية ؛ وأخيراً اضطربت الأحوال الداخلية فى مصر ذاتها بعد وفاة أبى الذهب ، واشتد النزاع بين البكوات المماليك المتنافسين على السلطة .

---

(١) Charles-Roux, Autour d'Une Route. p. 68

(٢) Charles-Roux. L'Isthme. et le Canal de Suez. t I. Annexe No. 5 pp. 419-420.

المعاهدة الفرنسية — المصرية (١٨٧٥)

ومع ذلك ، وعلى الرغم من اضطراب هذه الأحوال ، كان الفرنسيون فى أثناء ذلك كله لا يزالون متمسكين بمصالحهم التجارية فى البلاد ، وبخاصة منذ أن شاهدوا ذلك النجاح الذى صادفه (بروس) مع أبى الذهب والذى أدّى إلى عقد المعاهدة الأنجليزية — المصرية فى عام ١٧٧٥ ؛ بل إن كل ما فعله الفرنسيون بعد ذلك ، أمام طغيان المماليك ، كان نقل مركز تجارتهم وقنصليتهم من القاهرة إلى الاسكندرية ، عملاً برأى البارون (دى توت) de Tott ، وكانت الحكومة الفرنسية قد كلفته تفتيش أساكل الليفانت ووجاقات الغرب ، (١٧٧٧) ، فزار الإسكندرية والقاهرة ، ثم أشار على حكومته بانتقال مراكز تجارة الفرنسيين وقنصليتهم من القاهرة ، ووافقت الحكومة على ذلك . ولم يكن معنى هذا الانتقال إلى الاسكندرية انصراف الفرنسيين عن الاهتمام بالتجارة فى مصر ، فقد كلف (دى توت) بإقامة نائب قنصل لفرنسا فى دمياط أيضاً . وأراد الفرنسيون من الانتقال إلى الاسكندرية ، الخلاص مما كان يفرضه البكوات المماليك من الإتاوات والمغارم الفادحة على التجار الفرنجة فى القاهرة . وزيادة على ذلك ، فإن المساعى التى كان يبذلها منافسوهم الإنجليز فى الآستانة ، والجهود التى بذلها (بلدوين) خصوصاً فى القاهرة ولندن والآستانة لتعطيل مصالح الفرنسيين التجارية فى مصر ، كان من شأن ذلك كله تقوية رغبة الفرنسيين فى الاستمرار فى تجارتهم وتدعيمها ؛ وكذلك ، فانه سرعان ما ظهر عامل جديد أثار مخاوف الإنجليز على مصالحهم المتمثلة فى ضرورة اطمئنان شركة الهند الشرقية التجارية على الاستئثار بتجارة الشرق بالطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح ، ثم مخاوف الفرنسيين أيضاً على مصالحهم التجارية فى مصر ذاتها ؛ وهذا العامل الجديد هو رغبة الإمبراطورية النمساوية فى السيطرة على تجارة الشرق، وتحويلها إلى الطريق البرى عبر مصر ، تحت أشرافها . وكان من مؤيدى هذه الرغبة فى مصر (١٧٨٢) ، البندقى (كارلو روسيتى)

الذى عين قنصلاً لحكومة الإمبراطورية . وعلى ذلك فقد كانت كل هذه من الأسباب التى دعت الفرنسيين إلى العمل بحزم ، فكلف (فرجين) Vergennes ، الوزير الفرنسى سفيره الجديد إلى القسطنطينية ، (شوازيل — جوفيه) Choiseul Gouffier ، بأن يحصل على موافقة الباب العالى من أجل فتح الطريق البرى عبر برزخ السويس للتجارة الفرنسية ، فكان من مساعى السفير ، أنه اعتمد على خدمات أحد التجار الفرنسيين الذين أقاموا فى مصر من مدة طويلة — حوالى العشرين سنة وزيادة — (شارل مجالون) Charles Magallon . وكان (مجالون) يقوم أيضاً بأعباء الأشراف على مصالح مواطنيه فى القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الإسكندرية فى ١٧٧٧ ؛ ثم رغب (شوازيل — جوفيه) فى الاستفادة من علاقات الصداقة القائمة بين زوج (مجالون) ، و بين زوج مراد بك للوصول إلى اتفاق تجارى بين حكومة البكوات المماليك و بين الحكومة الفرنسية. وعلى ذلك فقد أوفد فى عام ١٧٨٤ الضابط (ترجويه) Truguet ، الذى وصل فى نهاية السنة نفسها إلى الإسكندرية ، ثم غادرها إلى القاهرة ، وهناك استطاع بفضل وساطة (مجالون) وزوجه عقد ثلاثة معاهدات فى عام ١٧٨٥ : الأولى فى ٩ يناير (الموافق ٢٧ صفر ١١٩٩) ، وكانت مع مراد بك ؛ والثانية فى ٢٣ يناير (الموافق ١٢ ربيع أول ١١٩٩) وكانت مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام [١] ؛ والثالثة فى شهر يناير أيضاً ، وكانت مع أحد شيوخ العربان (الحاج ناصر شديد) ، الذى أخذ على عاتقه نقل المتاجر الفرنسية بأمان فى طريق الصحراء بين السويس والقاهرة ، فى نظير فية معلومة عن كل جمل [٢] و بمقتضى المعاهدة الأولى ، تعهد مراد بك بصيانة التجارة الفرنسية عند مرورها فى مصر وحدّد الضريبة على متاجر الهند باثنين فى المائة للباشا العثمانى ، ٤ ٪ للبك الحاكم ، ٣٠٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة

(١) De Testa. t. II. pp. 76-82 ; Charles-Roux, L'Isthme. Annexes 6 et 7. t. I.

(٢) Charles-Roux. Autour d'Une Route. p. 172

إلى فرنسا ؛ كما تعهد بالسهر على استتباب الأمن فى طريق السويس — القاهرة . وقد وقع على هذه المعاهدة بعد قليل ابراهيم بك. وفى المعاهدة الثانية ، تعهد يوسف كساب بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل نصف فى المائة فقط من قيمة المتاجر المفرغة فى السويس .

بيد أن هذه الاتفاقات المبرمة لم تمنع البكوات ، مراد وابراهيم ، عن المضى فى مظالمهم الآنفة و إرهاق التجار الفرنجة عموماً ، واستنباط كافة الوسائل الممكنة لابتزاز الأموال منهم؛ ثم هدد مراد بك بهدم كنائس الفرنجة ، حتى ارتفعت الشكوى من طغيان البكوات ووصلت الى الآستانة ، و بادر سفراء الدول وممثلوها بدورهم من فرنسا ، البندقية ، هولنده، الامبراطورية النمساوية ، الروسيا ، أسبانيا ، نابولى — بالاحتجاج لدى الباب العالى على الإهانات التى لحقت بالكنيسة ، وكانت هذه الشكاوى وهذه الاحتجاجات من أسباب إرسال حملة القبطان حسن باشا الى مصر على نحو ما تقدم .

استئناف النشاط الانجليزى :

ومع ذلك ، فإن نجاح (ترجويه) Truguet الآنف ، لم يلبث أن حرك الإنجليز من جديد للاهتمام بمصر، وخصوصاً عندما ذاع الإعتقاد منذ رحلة (البارون دى توت) السابقة على الشواطىء المصرية، وزيارته للأسكندرية والقاهرة (١٧٧٧—١٧٧٨)، بأن فرنسا إنما تريد التجسس على أحوال البلاد استعداداً لغزوها . ثم حدث أن نشر (جورج بلدوين) [١] ملاحظاته التى جمعها ، ونتائج تجاربه ، فى أثناء إقامته بمصر بين عامى ١٧٧٣ — ١٧٨١، ووجه الأنظار إلى أهمية موقع البلاد الجغرافى ، وتجارتها ، ومنتوجاتها ، وحاصلاتها ، ووسائل مهاجمتها ، ووسائل الدفاع عنها ، وقيمة موقعها بالنسبة لأنجلتره وصلاتها التجارية والسياسية بالهند ، ثم عظم فائدتها لفرنسا ، وما يمكن أن يؤدى إليه احتلال الفرنسيين لها . وكان من رأيه أن مصر إحدى الحلقات التى لا غنى عنها فى السلسلة التى تربط إنجلترة بالهند . وكان لكتاب بلدوين

(١) Baldwin. pp. 42-79

هذا تأثير ظاهر على الحكومة الإنجليزية وشركة الهند التجارية الشرقية ، لدرجة أن الإنجليز سرعان ما أعادوا فتح قنصليتهم فى مصر فى عام ١٧٨٥ ، بعد أن استمرت مغلقة مدة طويلة ، (منذ ١٧٥٦) . وكان بلدوين نفسه القنصل الجديد الذى تولى رعاية مصالح مواطنيه فى هذه البلاد . فوصل (بلدوين) إلى الإسكندرية فى ١٩ ديسمبر ١٧٨٦ ، أى فى الوقت الذى كان فيه القبطان حسن باشا يعمل للقضاء على السيطرة المملوكية فبدأ بلدوين المفاوضة مع القبطان باشا ، كما سعى السفير الإنجليزى (اينسلى) من جهته فى الآستانة للتأثير على الباب العالى ، واستمالة رجال الديوان العثمانى ، ولكن هذه المجهودات لم تلبث أن باءت بالفشل بسبب وقوع سوء التفاهم بين بلدوين واينسلى من جهة ، وقيام الحرب بين الروسيا وتركيا ، ثم دعوة القبطان حسن باشا من القاهرة إلى القسطنطينية من جهة أخرى ، ثم مشغولية الدول الأوربية — وبينها إنجلترة — بمشروعات تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فى حالة هلاك « رجل أوربا المريض » نهائياً .

وأما فى مصر ، فقد كانت الفوضى المنتشرة بها تحت سلطان مراد وإبراهيم لا تدعو إلى استتباب التجارة بتاتاً ، حتى اقتنعت الحكومة الإنجليزية ، وشركة الليفانت بعبث متابعة جهودهما من أجل تدعيم التجارة الأنجليزية فى مصر خصوصاً (منذ ١٧٩٠) ؛ وفى فبراير ١٧٩٣ أغلقت القنصلية الإنجليزية فى مصر أبوابها ، وأقيل (بلدوين) من منصبه . بيد أن (بلدوين) كان لا يعدم الأمل فى عقد اتفاق تجارى فى مصلحة التجارة الإنجليزية مع البكوات مراد وابراهيم ، ثم استطاع فعلاً فى ٢٧ رجب ١٢٠٨ (٢٨ فبراير ١٧٩٤)[١] أن يعقد معاهدة تجارية على نمط المعاهدة التى سبق إبرامها بين (ترجويه) ومراد بك فى عام ١٧٨٥ . ومع ذلك فقد قابلت الحكومة الانجليزية أنباء هذه المعاهدة بفتور ظاهر ، ولم يُثمر مجهود (بلدوين) الطويل . والواقع أن الحكومة الانجليزية كانت فى هذه الآونة

(١) Charles-Roux. Autour d'Une Route. pp. 320-323

مشغولة بذلك النضال الأوربى الجسيم ، الذى نشب بينها وبين فرنسا منذ ١٧٩٣ ، وبما كان يستلزمه هذا النضال من مجهودات سياسية وعسكرية لمراقبة مصالحها فى الآستانة وعلى طول الطريق البحرى القديم حول أفريقية ومستعمرة الكاب الهولندية ، وأخيراً الهند ذاتها .

شكايات الفرنسيين :

وزيادة على ذلك ، فماذا كان ينتظر من إحياء الطريق البرى فى قطر كان يئن أهله تحت أعباء مظالم البكوات المماليك ، والغرامات التى شكا منها أصحاب التجارة الفرنجة قاطبة . والحقيقة أن الفرنسيين لم يستفيدوا شيئاً أمام طغيان المماليك من معاهدتهم الأخيرة معهم (١٦٨٥) . فقد تقدم كيف ارتفعت الشكايات بعد عام واحد من عقد هذه المعاهدة ؛ وفى الأعوام التالية ، بلغت هذه الشكايات الآستانة ، ومرسيليا وحكومة الثورة فى باريس ؛ وكان لا بد من النظر فى الوسائل المؤدية إلى رفع المظالم عن التجار الفرنسيين . وبالفعل عاد (مجالون) إلى القاهرة فى أبريل ١٧٩٣ بوصفه قنصلاً عاماً لدولته فى مصر ، ثم قابل كلا من مراد بك وابراهيم بك ، ولكنه لم يستطع إزالة المساوئ التى شكا منها مواطنوه من مدة طويلة .

الامتيازات :

وكان الفرنسيون يعتمدون فى رفع هـذه المظالم عن تجارتهم وعن أشخاصهم على « الامتيازات » القديمة التى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين منذ القرن السادس عشر خاصة ؛ فقد وجد السلاطين فى عهد سطوتهم أن يشجعوا الفرنجة على التجارة فى تركيا وفى أنحاء الامبراطوريه ، فمنحوا الدول بعض الترخيصات التى سرعان ما اعتبرت « امتيازات » عند ضعف الدولة العثمانية ، وخصوصاً فى القرن الثامن عشر . وكانت هذه الإمتيازات

على نوعين : منها ما كان يذكر بوضوح أمر التجارة مع مصر ذاتها ، ومنها ما كان يمس هذه البلاد ، على اعتبار أنها من ممتلكات الدولة العثمانية . وكانت « المعاهدة » التى عقدها السلطان سليم الأول مع جمهورية البندقية فى ١٤ فبراير ١٥١٧ (٢٢ محرم ٩٢٣) من أسبق معاهدات أو « إمتيازات » النوع الأول . فقد طلب إلى عمال الدولة وممثليها فى مصر أن يعملوا على تنفيذ نصوصها ، وهى نصوص تتناول نشاط البنادقة والفرنجة فى الإسكندرية والقاهرة ورشيد ودمياط[١] . كما صدرت فرمانات فى نفس العام لتجديد الامتيازات المعطاة لأهل قطالونيا الفرنسين فى مصر ؛ ثم فى عام ١٥٢٨ للتجار وغيرهم من الفرنسيين والقطالونيين فى مصر أيضاً . (عهد سليمان القانونى)[٢] . وأما معاهدات أو « إمتيازات » النوع الثانى فكانت كثيرة ، أعطيت للبندقية ، وتسكانيا وفرنسا وانجلترة وهكذا . وكانت أهم « الإمتيازات » الفرنسية ، تلك التى صدرت فى عهد فرنسوا الأول فى فبراير ١٥٣٥ ، ووقعها سفيره فى الأستانة (چان دى لا فوريست) Jean de La Forest ؛ وقد تجددت هذه الامتيازات فى عهد السلطان سليم الثانى فى ١٨ أكتوبر ١٥٦٩ ، وقعها فى الآستانة (كلود دى بورج) Claude de Bourg ؛ ثم توالى إصدارها وتجديدها فى عهد مراد الثالث ، فى ٢٥ فبراير ١٥٩٧ ، والسلطان أحمد الأول فى ٢٠ مايو ١٦٠٤ ، وقد أضيفت على هذه الامتيازات الأخيرة زيادات جديدة فى ٢٠ أبريل ١٦٠٧ . وفى القرن السابع عشر كانت أهم هذه « الامتيازات » ما أعطيت للفرنسيين إبان سطوة لويس الرابع عشر ، وقعها فى أدريا نوبل (الماركيز دى نوانتل) Nointel فى ٥ يونيه ١٦٧٣ . وفى القرن التالى ، جددت الدولة العثمانية الامتيازات المعطاة إلى البندقية فى عهد السلاطين : مراد الرابع ، ومحمد الرابع ، ومصطفى الثانى ، وأحمد الثالث (١٧٣٤) ؛ ثم جددت ووسعت الامتيازات المعطاة إلى فرنسا ، فوقع المعاهدة الجديدة ، الماركيز دى ڤيلنوف Villeneuve سفير فرنسا

(١) Combe, E. pp. 96-101

(٢) Noradounghian. vol. I. pp. 26-29

فى الآستانة فى ٢٨ مايو ١٧٤٠ ، وهى « معاهدة » مفصلة ، ضمنت فرنسا بها كافة مصالحها التجارية فى أملاك الدولة العثمانية[١] .

ومع ذلك فإن كافة هذه « المعاهدات » ما كانت تضمن مصالح الفرنسيين ، وتعطيهم الحماية اللازمة لمتابعة نشاطهم التجارى بأمان فى مصر تحت السيطرة المملوكية ، وعلى هذا فانه بينما كان السفراء وممثلو فرنسا فى الآستانة يذكرون هذه « الامتيازات » عند محاولة إقناع الباب العالى بضرورة اتخاذ الوسائل الكفيلة بصيانة الأموال والأرواح الفرنسية فى مصر ، فان البكوات المماليك فى هذه البلاد ، لم يخففوا شيئا من غلوائهم على الرغم من محاولات (مجالون) المتكررة . فقد أرغم ابراهيم بك التجار على دفع (١٤٠٠٠) من الريالات الأسبانية (أبو طاقة) ، فى إبريل ١٧٩٤ ، واستولى مراد بك على قدر كبير من البضائع ، وتعرضت مخازن التجار من ذلك الحين إلى النهب ، حتى اضطر التجار الفرنسيون أخيراً فى يوليه من العام نفسه ، إلى تقرير غلق متاجرهم فى القاهرة ، والانسحاب منها إلى الإسكندرية ، واستطاع خمسة منهم بالفعل حزم أمتعتهم والخروج إلى رشيد ؛ ولكن مراد بك لم يلبث أن قبض عليهم وأرغمهم على العودة إلى القاهرة ؛ وظل التجار فى القاهرة مدة الثلاثة شهور بعد ذلك تحت رقابة مراد وإبراهيم ، حتى سُمح لهم أخيراً بالذهاب إلى الإسكندرية فوصلوها فى أبريل ١٧٩٥ ، وكان (مجالون) نفسه على رأسهم .

بعثة دبوا — تانفيل[٢] :

وفى أثناء ذلك كله ، لم يتوانى مجالون عن أخبار ممثلى دولته لدى الباب العالى بأمر المظالم الآنفة ، وإخبار الحكومة فى باريس ، حتى أصبح من الضرورى توجيه بعض العناية إلى هؤلاء المواطنين المنكوبين فى مصر ؛ ثم نشطت حكومة الجمهورية للعناية بأمرهم خصوصاً لخوفها من مشروعات الإنجليز بعد معاهدة (بلدوين) الآنفة من البكوات المماليك (١٧٩٤) ،

(١) Noradounghian. pp. 38-78 ; 88-93 ; 93-102 ; 136-145 ; 277-306

(٢) Charles-Roux. Les Origines. pp. 268-288

وعند ما تطايرت الإشاعات عن أغراض الإنجليز ومساعيهم فى البحرين الأبيض والأحمر ، وعن توطيد أقدامهم فى رودس وكريد خاصة ، وتعطيل تجارة البحر الأبيض الفرنسية بفضل ذلك ، ثم ربط تجارة البحر الأبيض بتجارة الهند عن طريق مصر لمصلحة إنجلترة .

وعلى ذلك فقد كان من مهمة المندوب الفرنسى الجديد فى الآستانة ، (ڤرنيناك) (Verninac) ، العمل لتعطيل هذه المشروعات الإنجليزية ، وتسوية مشاكل التجار الفرنسيين مع البكوات المماليك فى مصر بكافة الوسائل . وفى فبراير ١٧٩٥ ، اقترحت لجنة الخلاص (Comite'de Salut Public) على (ڤرنيناك) إرسال بعثة خاصة إلى مصر لتحقيق هذه الغاية الأخيرة ؛ فكانت هذه البعثة فى نهاية الأمر من نصيب (دبوا — ثانڤيل) (Dubois-Thainville) ، فتسلم (ثانڤيل) تعليماته فى يوليه ، وغادر القسطنطينية فى أواخر الشهر نفسه ، ووصل إلى الإسكندرية فى ٢٩ أكتوبر ١٧٩٥ .

وفى يناير من العام التالى ، بدأ (ثانڤيل) مهمته بزيارة الباشا العثمانى رسمياً فى القلعة ، وكان يصحبه (مجالون) ، ثم زار إبراهيم بك ، ثم مراد بك فى الجيزة . ثم تجددت مقابلاته مع إبراهيم ومراد (مارس ١٧٩٦) ؛ وكانت أكبر عنايته موجهة إلى الحصول على تعويضات للتجار الفرنسيين عن الخسائر التى لحقت بهم من جراء استحواذ البكوات على متاجرهم وأموالهم . ولكن (ثانڤيل) أخفق فى مهمته ، فلم يحصل إلا على وعود طيبة ، ثم امتنع فى آخر الأمر مراد بك عن مقابلته ، واضطر (ثانڤيل) بعد أربعة شهور إلى مغادرة القاهرة ، فرحل إلى الشام ، ومنها إلى أزمير ، فأرسل من أزمير تقريراً إلى (ڤرنيناك) عن مهمته فى ٢ سبتمبر ١٧٩٦ ، يتضمن فشله فى الحصول على التعويضات المطلوبة ، أو الضمانات اللازمة لتأمين التجار الفرنسيين فى المستقبل .

شطحات مجالون :

وأما البكوات المماليك فقد استمروا على مظالمهم ، ولم يستطع مجالون البقاء فى مصر بسبب ضعف صحته من جهة ، كما أراد مغادرة البلاد إلى فرنسا حتى يبين إلى حكومة الإدارة

عبث الاعتماد على الوسائل السلمية فى التأثير على المماليك ، حتى يغيروا موقفهم حيال الفرنجة ويكفوا أيديهم عن متاجر الفرنسيين وأموالهم . وفى الواقع كان مجالون لا يهمل بتاتاً إرسال الشكاوى إلى حكومته من مدة كما تقدم . وفى الخطابات التى أرسلها ، سرعان ما أخذ مجالون يدعو إلى فكرة الاستيلاء على مصر ذاتها ، كخير وسيلة لضمان المصالح السياسية الفرنسية ثانية . ففى ١٧ يونيه ١٧٩٥ كتب مجالون إلى ڤرنيناك فى الاستانة « انه لا ينبغى الاعتماد على الفرمانات مهما كانت قوية فى تغيير وتحسين مركز الفرنسيين فى مصر، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه الفرمانات (إذا أصدرها الباب العالى إلى حكومة القاهرة) سوف تؤدى فقط إلى ازدياد خطورة مركزهم ، وعلى ذلك فإما أن ينتقم لنا الديوان العثمانى بشكل حاسم ، وإما أن يُعلن إليه (ڤرنيناك) أن الجمهورية ذات قوة تمكنها من تأديب جماعة من الأفراد الذين لا يعرفون سوى الكبرياء والخيلاء ، ولا قوة حقيقية لهم . » ثم قال « وأما اذا كانت تريد الجمهورية الاهتمام بالتجارة واستغلالها ، فالواجب يحتم عليها إذن احتلال مصر بأكملها وعدم الاكتفاء بميناء الإسكندرية فقط ، إذ من الضرورى الاستيلاء على رشيد ودمياط والقاهرة والسويس . وعندما يحين الوقت ، ينبغى أن تمتد مراكز التجارة الفرنسية فى مصر حتى شلالات النيل أيضاً » ، كما أن الاستيلاء على السويس والسيطرة فى البحر الأحمر ، من شأنها التمهيد لطرد الانجليز من الهند وإبطال أهمية طريق رأس الرجاء الصالح فى النهاية . وقد أرسل مجالون صورة من خطابه هذا إلى (لجنة العلاقات الخارجية) بباريس ، وفى أول أكتوبر ١٧٩٥ ، أرسل مجالون خطاباً آخر إلى قومسير هذه اللجنة (كولشين) Colchen جاء فيه أن فكرة الاستيلاء على مصر كانت موضع تفكير الحكومة الملكية الملغاة ، لما كانت تعرفه تلك الحكومة من الفوائد التجارية الكثيرة التى يمكن أن تجنيها من فتح هذه البلاد والاستحواذ عليها ؛ كما ردّد (مجالون) فى هذا الخطاب أيضاً مزايا الاستيلاء على السويس والسيطرة فى البحر الأحمر . وفى ٣ أكتوبر ١٧٩٥ ، أرسل مجالون خطاباً ثالثاً بالمعنى المتقدم إلى أعضاء (لجنة الخلاص) فى باريس[1] .

(١) Charles-Roux. Les Origines. pp. 271-273 ; 274-278

الحملة على مصر :

وقد وصلت هذه الخطابات إلى فرنسا فى الوقت الذى كان فيه التفكير فى إعادة تشييد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية القديمة (أو الأولى)، يشغل الساسة والكتاب كثيراً من جهة؛ وفى الوقت الذى كان فيه اشتداد النضال مع إنجلترة، يحمل أعضاء حكومة الإدارة وقوادها وسياسيها على التفكير فى أجدى الوسائل للكفاح بنجاح ضد عدوة الثورة الكبرى وغريمتها، سواء فى الميدان الأوربى أو فى ميادين الشرق الإستعمارية. وعلى ذلك فإنه لما طلب مجالون فى ديسمبر ١٧٩٥، مغادرة مصر إلى فرنسا، أجازت له الحكومة ذلك أخيراً فى ١٦ أغسطس ١٧٩٦؛ فغادر مجالون مصر فى يونيه — يوليو من العام التالى؛ ووصل إلى باريس فى الوقت الذى حتم فيه الصلح مع النمسا فى (كامبو — فرميو) فى أكتوبر ١٧٩٧ التفكير جدياً فى الإقتصاص من إنجلتره؛ وفى هذه الظروف، قدم مجالون تقريره التاريخى المشهور إلى (تلليران) وحكومة الإدارة فى ٩ فبراير ١٧٩٨[١] وهو تقرير طويل، تناول فيه مجالون بيان نظام الحكومة التى أنشأها سليم الأول فى مصر، كما عدد المساوئ التى شكا منها الفرنسيون فى عهد السيطرة المملوكية، من أيام على بك الكبير نفسه، ثم انتقل من ذلك إلى بيان أهمية المنتوجات والتجارة المصرية لفرنسا، وبخاصة عند ما كان الاستيلاء على مصر يقض مضاجع الإنجليز فى الهند ويعود بالفائدة المحققة على بلاده. وكان تقرير مجالون[٢] من جملة التقريرات التى وصلت حكومة الإدارة فى ذلك الحين، واسترشدت بها عند اتخاذ قرارها النهائى بصدد إرسال حملتها المعروفة على مصر بقيادة نابليون بونابرت، قائدها المنتصر حديثاً فى إيطاليا.

---

(١) Magallon. Memoire Sur l'Egypte (Revue d'Egypte. Vol III. pp 205—224)

(٢) أنظر بعده. الفصل الثانى.

مصادر البحث

نذكر من المصادر العربية :

الشيخ عبد الرحمن الجبرتى — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار — طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ. الجزءان الأول والثانى

محمد شفيق غربال بك — مصر عند مفرق الطرق (١٧٩٨ — ١٨٠١) — المقالة الأولى: ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين افندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية. القاهرة ١٩٣٨

محمد كرد على بك — كتاب خطط الشام. الجزءان الأول والثانى.

ومن المصادر الأفرنجية نذكر ما يأتى :

1. Baldwin, George. Political Recollections relative to Egypt, etc., etc. London 1801.
2. Bruce, James. Travels to discover the Source of the Nile in the years 1768, 1769, 1770, 1771, and 1773. Edinburgh 1804. vols I and IV.
3. Capper, James. Observations on the Passage to India through Egypt. etc. London 1785.
4. Charles-Roux, François. Les Origines De L'Expedition d'Egypte. Paris 1910.
5. — Autour D'une Route-L'Angleterre. L'Isthme De Suez Et-L'Egypte. Au XVIII^e siécle. Paris 1922.
6. — L'Isthme Et Le Canal De Suez. vol I. Paris 1901.
7. Combe, Etienne. L'Egypte Ottomane-etc. Précies de L'Histoire d'Egypte. Par Divers Historiens etc. Tome troisiéme.) Caire1933
8. Delaporte. Abrégé chronologique de l'histoire des Mamelouks d'Egypte etc. (Description de l'Egypte. t.XV. pp. 231-263.).
9. Estéve. Memoire sur les finances de l'Egypte etc. (Description de l'Egypte. t.XII. pp. 41-248.).

10. Hoskins. H.L. British Routes To India. London 1928.

11. Irwin, Eyles. R. Series of Adventures in the Course of A Voyage up the Red Sea. Dublin 1780. (2 vols.).

12. Jonquiére. A. de la. Histoire De L'Empire Ottoman. etc. Paris 1881

13. Lammens. H. La Syrie. Précis Historique. vol II. Beyrouth 1921.

14. Lancret. Memoire sur le Système d'imposition territorial etc. etc. [Description de l'Egypte T XI. pp. 461-571.].

15. Lockroy, E. Ahmed le Boucher, La Syrie et l'Egypte au dix-huitième siècle. Paris 1888.

16. Lusignan, Sauveur. A History of the Revolt of Ali Bey against the Otoman Porte etc. London 1784.

17. Magallon. Ch. Memoire sur l'Egypte. (Revue d'Egypte vol III. Sept. 1896. pp. 205-224.).

18. Noradounghian. G. Recueil D'Actes Internationaux De L'Empire Ottoman. (vol. 1) Paris 1897.

19. Savary (C.E.) Lettres sur L'Egypte. (vol. 2.) Paris 1798.

20. Sonnini, C.S. Travels In upper And Lower Egypt, undertaken by Order of the Old Government of France. (Translation). London 1800.

21 Testa. Le Baron I. de.—Recueil Des Traitès de la Porte Ottomane etc (vol. II.) Paris 1864—1898.

22. Tott. (Baron de). Memoires sur les Turcs et les Tartares. (4 volumes) Amesterdam 1784.

23. Volney. C F.C. Voyages En Syrie et En Egypte Pendant les Années 1783, 1784 et 1785 etc. (2 vols.). Paris 1787.

الفصل الثانى

الحملة الفرنسية

أصولها وأسبابها

تمهيد :

يختلف الرأى عند ذكر أسباب الحملة ، فيما إذا كانت حكومة الإدارة قد أصبحت تخشى من نفوذ نابليون بونابرت بعد انتصاراته الباهرة على أعداء الثورة فى إيطاليا ، وودت لذلك لو أنها استطاعت التخلص من هذا القائد بإرساله فى حملة جديدة تبعده عن باريس وعن فرنسا ، فوجدت فى تعيينه لزعامة الجيش المرسل الى مصر ، فرصة مواتية لتحقيق هذه الرغبة[١] ومع ذلك فإنه من الواضح من جانب آخر ، أن بونابرت منذ انتصاراته الإيطالية قد ازداد اعتداداً بنفسه ، فأصبح لا يقنع بمركز « الخادم المطيع » فحسب لحكومة الإدارة ، أو أن يمهد سبيل العظمة لغيره من « فئة المحامين » والرجال أمثال (باراس) Barras و (كارنو) Carnot ، الذين يؤلفون حكومة الإدارة . بل أصبح لا يرضى بأقل من القبض بكلتا يديه على أزمة الأمور فى فرنسا . وفى الواقع سرعان ما طمع بونابرت فى أن يكون من أعضاء « الادارة » فلم يمنعه من ذلك سوى سنه التى كانت أقل من الأربعين ، فلا يجوز له بمقتضى دستور السنة الثالثة أن يصبح عضواً فى هذه الحكومة ، وعلى ذلك فقد فضل بونابرت التريث ، حتى يبلغ هذه السن ، وحتى تنضج الكمثرى كما قال ، فتدعوه البلاد لتولى زعامتها ، ولو أنه كان لا يرضى فى الوقت ذاته أن يظل خاملاً ، فينساه شعب فرنسا[٢] فأقبل من ثم يؤيد مشروع الحملة على مصر بكل قوته . بيد أنه كان لا بد من أسباب عميقة تجيز لحكومة الجمهورية إخراج جيش الشرق الكبير مع صفوة قوادها وعلمائها إلى مصر ؛ وهذه الأسباب ترتد فى أصولها إلى مسألتين أساسيتين : المسألة

---

(١) Reybaud. t III. pp 12—14

(٢) Shafik Ghorbal. pp 24—27

الاستعمارية ثم الموقف السياسى فى أوربا ، إبان المفاوضات الجارية لعقد صلح كامبوفرميو مع النمسا و بعد هذا الصلح أيضاً .

المسألة الاستعمارية :

فإن مشروع الحملة الفرنسية على مصر لم يكن وليد الظروف الطارئة ، بل يرجع فى أصوله إلى رغبة الفرنسيين الملحة فى إنشاء مستعمرة جديدة فى « الشرق » ، منذ أن أسفرت حروبهم الاستعمارية والقارية الطويلة فى عهد ملوكها العظـام ، لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر ، عن فقـد الشطر الأكبر من المستعمرات الفرنسية فى صلحى (أوترخت) عام ١٧١٣ و (باريس) عام ١٧٦٣ ؛ ففقدت فرنسا فى أمريكا : أكاديا ، وحوض الهدسن الغربى ، وجزيرة نيوفوندلند ، وكندا ، ولويزيانا ؛ ثم فى الهند : احتفظت فرنسا بخمسة مراكز تجارية فقط فى شندر ناجور ، و بوندشيرى ، وكاريكال ، ويانون على ساحل كروماندل ، ثم (ما هى) على ساحل الملبار . ولذلك فقد كانت هذه الخسارة الجسيمة سبباً فى أن يعتبر المؤرخون هذه الحروب وآخرها حرب السنين السبع ، محدّدة لنهاية عهد الإمبراطورية الفرنسية الأولى .

بيد أن فرنسا على الرغم من هذه الخسارة الفادحة ، كانت لا تزال محتفظة ببعض الجزر المهمة فى الهند الغربية ، وهى جوادلوب ، مارتينيك ، سان لوسيا ، سان دمنجو ، وغيرها ؛ ثم فى المحيط الهندى جزيرة بربون ، إيل دى فرانس (موريتوس Mauritius) وغيرها . وكانت جزر الهند الغربية التى تمتلكها فرنسا ، وتسمى أيضاً (جزر السكر) ذات محصولات تستفيد منها فرنسا فائدة محققة ، على عكس الحال فى كندا فى ذلك الحين . فكان امتلاك فرنسا لهذه الجزر من الأسباب القوية التى دعت بعض المعاصرين للنظر بعين التفائل إلى مستقبل فرنسا الاستعمارى فى عام ١٧٦٣ على الرغم من خسارتها فى معاهدات الصلح ، ولدرجة أن هؤلاء المتفائلين كانوا يرون أنه لو استطاعت فرنسا ترقية هذه

المستعمرات فى جزر الأنتيل ، وتنمية مواردها واستثمارها على خير وجه ، ثم السعى لضم ممتلكات جديدة إليها ، لأمكنها أن تعيد التوازن الدولى إلى حالته الأولى قبل حرب سبع السنين خصوصاً .

سياسة (شوازيل) :

ثم كان من هؤلاء المتفائلين وزير خارجية فرنسا (دوق دى شوازيل) Choiseul ، الذى أدار سياسة فرنسا الخارجية منذ ١٧٥٧ ، وعقد صلح باريس الآنف الذكر فى ١٧٦٣ ، ثم طفق بعد ذلك يعمل لإزالة الآثار المترتبة على هذا الصلح وكانت فى غير مصلحة بلاده ، ويتدخل فى « المسألة الشرقية » فى مصلحة حلفائه القدماء : السويد و بولنده وتركيا . وقد بذل (شوازيل) مجهودا كبيراً فى إحياء البحرية الفرنسية وتقويتها ، والاحتفاظ بمركز رفيع لفرنسا بين الدول الأوربية . واستلزمت هذه الرغبة الانكباب على إعادة صرح الإمبراطوريه الاستعمارية التى انهارت حديثاً فى صلح باريس المتقدم . وعلى ذلك فالفضل إنما يرجع إلى (شوازيل) فى إثارة المشروعات الجديدة ، للتوطن والاستقرار فى جوايانا الفرنسية ، حيث أرسل المستعمرين الفرنسيين للتوطن فى منطقة نهر (كورو) Kourou خاصة ، كما استطاع أحد الفرنسيين ، (موداف) Maudave تأسيس مركز فرنسى فى جزيرة مدغشقر ، ثم تمكن أيضاً (بوجنفيل) Bougainville من الملاحة حول الكرة الأرضية (١٧٦٦ — ١٧٦٩) . وزيادة على ذلك فقد سعى (شوازيل) لتأيد مركز الفرنسيين فى مصر ذاتها ، بل إنه كان يريد فى هذه الآونة (١٧٦٩) أن يحصل لفرنسا على مصر بطريق المفاوضة ، وذلك حتى يجد الفرنسيون فى منتوجات هذه البلاد ومحصولاتها ما يعوضهم عن الخسارة التى لحقت بهم بضياع مستعمراتهم الأمريكية . بَيْدَ أن هذه المشروعات أخفقت ، وكان كل ما استطاعت فرنسا أن تكسبه هو استيلاؤها على جزيرة كورسيكا ، التى باعتها إياها جنوه فى عام ١٧٦٨ ، وذلك لإعادة التوازن فى البحر الأبيض بعد أن استولى

الإنجليز فى هذا البحر على جزيرة مينورقه . إلا أنه على الرغم من كافة هذه المجهودات عُدّ (شوازيل) مسئولا إلى حد كبير عن إلحاق الضرر بالاستعمار الفرنسى عموماً ؛ والسبب فى ذلك إخفاق مشروع التوطن فى حوض نهر (كورو) فى جوايانا على الرغم من الدعاية الواسعة التى حملت ألوف الفرنسيين على الرحلة إلى الهند الغربية ، حتى يموتوا فى تلك البقاع الموبوئة بالأمراض والحميات (١٧٦٣ — ١٧٦٧) ، كما أخفقت محاولة أخرى لإنشاء مستعمرة جديدة فى جوايانا أيضاً على نهر (أبرواج) Aprouague (١٧٦٨) . فكان من آثار هذا الفشل أن انتشرت الآراء القائلة بأن الفرنسيين لايصلحون ولا طاقة لهم على الاستعمار بتاتاً . وكذلك أخفقت محاولات استعمار مدغشقر ، فمع أن (موداف) نزل إلى مدغشقر فى سبتمبر ١٧٦٨ فقد طلب النجدات من فرنسا ، ثم انتهى الأمر باستدعائه فى ديسمبر ١٧٧٠ ، وفى الشهر نفسه خرج (شوازيل) من الوزارة .

ولم يكن معنى خروج (شوازيل) موت الفكرة الاستعمارية فى فرنسا نهائياً ، فقد أعيد على بساط البحث مشروع استعمار مدغشقر ثانية على يد أحد المغامرين البولنديين (بنيوسكى) Benyowski (١٧٧٢ — ١٧٧٤) ، على أن الحكومة رفضت فى النهاية مؤازرته ، حتى رحل (بنيوسكى) من باريس إلى أمريكا ، واستطاع الحصول على المساعدة المطلوبة من ولاية (ماريلاند) ، ونزل إلى مدغشقر (١٧٨٤) ، وعندئذ أرسلت الحكومة الفرنسية القوات من جزيرة (ايل دى فرانس) للقبض عليه ، ثم قتل (بنيوسكى) فى مايو ١٧٨٦ .

وهكذا كانت فرنسا لا تزال فى أواخر القرن الثامن عشر تعطف الفينة بعد الأخرى ، على أحياء امبراطوريتها الاستعمارية .

نظام الاستعمار الفرنسى القديم :

وكان من المنتظر أمام فقد المستعمرات القديمة من جهة ، وأمام وجود الرغبة الكافية فى تشييد صرح الأمبراطورية الجديدة من جهة أخرى ، أن يتجه البحث إلى دراسة

الأسباب التى اعتبرها المعاصرون من دواعى ضياع مستعمراتهم فى الهند الغربية خصوصاً ، فكان فلاسفة الثورة ومفكروها ورجال الحكم أيضاً فى مقدمة من كتبوا عن قواعد الاستعمار الفرنسى القديم ؛ فنقدوا هـذه القواعد ، ونبهوا الأذهان إلى أماكن الضعف فيها ، كما أرشدوا فى طى كتاباتهم إلى الطرق المثلى فى نظرهم لإنشاء المستعمرات الجديدة .

الحق الاحتكارى :

وكان نظام الاستعمار الفرنسى القديم يقوم على أساسين : احتكار التجارة ، واستخدام الرقيق الأسود فى المستعمرات ؛ فذكر (ديدرو) Diderot عن الأمر الأول ، أنه لما كانت المستعمرات قد أنشئت فيما وراء البحار خصيصاً لفائدة الوطن ، أو الدولة المستعمرة ، استندت هذه المراكز على الدولة المستعمرة مباشرة ، ووقعت تحت حمايتها ، وأصبح مؤسسوها وحدهم هم أصحاب الحق بمفردهم فى التمتع بتجارة هذه المستعمرات ونقل متاجرها ومنتوجاتها فى سفنهم من المستعمرات وإليها ، ويعرف هذا النظام باسم « الحق الاحتكارى » Exclusif ، وهو نظام موروث فى الحقيقة من عهد (كولبير) نفسه . وقد أفادت الشركات التجارية الفرنسية من الحق الاحتكارى ولا شك عند ما نقلت تجارة (جزر السكر) فى الهند الغربية ، وكانت أهم هذه الجزر (سان دمنجو) ، لدرجة أن أصبحت هذه الجزيرة بمثابة قطب الدائرة فى نظام الاستعمار الفرنسى بأجمعه . بيد أن هذا الاحتكار كانت له مساوىء ، أهمها أن السفن الأجنبية ، لم تستطع بسببه الدخول إلى موانىء هذه المستعمرات فى الوقت الذى لم تكن فيه السفن الفرنسية نفسها تقوم بسد حاجات المستعمرات من المؤن وخلافها ، حتى ساءت حالة أحوال الجزر وازدادت مطالبة أهلها بضرورة تخفيف الاحتكار (١٧٦١) ثم اضطرت الحكومة إلى فتح مينائى سان لوسيا وسان دمنجو للسفن الأجنبية فى عام ١٧٦٧ ، ثم تلى ذلك إلغاء احتكار شركة الهند التجارية (١٧٦٩) ، ثم فتحت جملة موانىء فى جزر الهند الغربية فى عام ١٧٨٤ ،

وفى ١٧٨٦ أجازت الحكومة التجارة الحرة ، مع جزيرة كايين Cayenne ، ومع جوايانا عموماً لمدة الأثنى عشر عاماً ، امتدت حتى سنه ١٧٩٢ .

الرقيق الأسود :

وأما جلب الرقيق الأسود إلى المستعمرات الفرنسية فقديم العهد ، ويستند فى أصوله على (قانون السود) Code Noir الصادر فى عام ١٦٨٥ ، وكانت المسئولة عن إصداره (مدام دى منتنون) Mme. de Maintenon والغرض منه أن يعتنق السود الكاثوليكية ثم الإشراف على تدبير الأغذية والملابس اللازمة لهم والعناية بمرضاهم وهكذا ؛ مما من شأنه تحسين أحوال ومعيشة الرقيق الأسود فى المستعمرات . على أنه مما تجدر ملاحظته ، أن هذا القانون قد وضع عقوبات شديدة لتوقيعها على الرقيق الذين يثبت أهمالهم لواجباتهم ، أو لا يتورعون عن سرقة أسيادهم ، أو يسلكون عموماً مسلكا معيباً . ومع ذلك فإنه سرعان ما أغفل العمل بهذا القانون عند ما كثر الطلب من أوروبا على منتوجات جزر الهند الغربية ، واضطر « الأسياد » إلى مضاعفة جهودهم الإنتاجية ، وإنشاء المزارع الواسعة ، التى تستلزم العدد الكثير من الرقيق لزراعتها ، فاستقدموا أعداداً وفيرة من هؤلاء السود حتى بلغوا الخمسمائة ألف تقريباً فى عام ١٧٨٩ ، بعد أن كانوا فى عام ١٧٧٩ يبلغون ٢٤٩,٠٩٨ — فى جزيرة سان دمنجو ؛ وهذا بينما لم تتجاوز زيادة عدد السكان البيض فى نفس الجزيرة بضعة آلاف فقط . وعندئذ اضطر البيض أمام هذه الزيادة إلى تعديل القانون القديم بشكل يضمن فى شدته وقسوته سيطرتهم على السود دائماً ؛ وعندئذ أهمل البيض العناية بأمر إطعام السود أو السهر على راحتهم ، بل توفروا الآن على إيذائهم وضربهم بالسياط ، حتى أعادوا بهذا العمل ذكرى الفاتحين الإسبان القدماء السيئة . وكما ظهر فى العهد الأسبانى من دافع عن هؤلاء السود ، ظهر الآن (رينال) Raynal من أعلام مفكرى فرنسا فى القرن الثامن عشر يدافع عنهم .

فلاسفة الثورة والاستعمار :

وكما كان إخفاق محاولات (شوازيل) فى جوايانا منفراً للفرنسيين من الاستعمار عموماً فقد ترتب عن وجود هذه المساوىء التى لازمت قواعد الاستعمار الفرنسى القديم ، ضعف الثقة فى الاستعمار لدى الفرنسيين ، ثم انصرافهم عنه وقتاً بعد آخر فى الفترة التى سبقت انفجار بركان الثورة خصوصاً . وكان المسئولون عن هذا الفتور ، وهذا الانصراف إلى درجة كبيرة ، فلاسفة الثورة ، أمثال روسو ، ومابلى Mably ، ومونتسكيو ، وفولتير . فقد نقد (روسو) الرق نقداً عنيفاً ، وناقش (مابلى) حكمة النضال إطلاقاً من أجل الاستحواذ على المستعمرات ، وبخاصة حكمة النضال الفرنسى — الإنجليزى فى أمريكا الشمالية ؛ ثم دعا فرنسا إلى التوفر على استثمار مواردها الداخلية والعناية بها ؛ وأما (مونتسكيو) فمع أنه كان يوافق على أن تمتلك فرنسا جزر الأنتيل فى البحر الكاريبى ويوافق على احتكار تجارتها — أى أنه كان يوافق فى الحقيقة على إحدى دعامات الاستعمار الفرنسى القديم — فإنه من جانب آخر قد نقد نقداً شديداً الرق واستخدام الرقيق الأسود فى المستعمرات . وأخيراً صرف (فولتير) عنايته لإظهار خطل الرأى الذى يدعو مواطنيه إلى الاستعمار فى أمريكا عامة وفى كندا خصوصاً ، ثم اشتدت حملته اللاذعة بعد حرب السنين السبع وضياع كندا ذاتها ؛ ومع أن جزر الهند الغربية — سان دمنجو ، مارتنيك ، جوادلوب — كانت تأتى إلى فرنسا بحوالى الستين مليوناً من الفرنكات الذهب سنوياً ، فإن هذه التجارة فى نظره ما كان يمكن أن تسبب غنى فرنسا ؛ بل إن الفرنسيين فقدوا فى مقابل هذه الستين مليوناً أبناءهم وأموالهم ، وتحملوا خسارة كبيرة بسبب غرق سفنهم ، وهكذا ؛ ثم نقد (فولتير) وجود الرق من وجهة نظر الإنسانية . والواقع أراد (فولتير) أن يعنى الفرنسيون باستثمار موارد بلادهم الداخلية . ومع ذلك فإن (فولتير) كان لايبغى من وراء حملته على الرق إلغاء النظام الاجتماعى السائد فى المستعمرات الفرنسية ؛ كما وافق

على استعمار لويزيانا لما يمكن أن تدره هذه المستعمرة من الخيرات ، كحقل واسع لإنتاج التبغ والحرير والنيلة وغيرها ؛ ثم وافق على امتلاك جزيرة كورسيكا ، وكان (ڤولتير) من أصدقاء (شوازيل) الوزير الفرنسى ؛ وكان كل ما عارضه هو أن يناضل الفرنسيون من أجل إنشاء صلات لهم مع الهند أو من أجل استعمارها .

وكان (وليم توماس رينال) Raynal من أخطر أصحاب الأثر الفعال فى إضعاف رغبة الفرنسيين الإستعمارية ، عند ما نقد الاستعمار الفرنسى وراء البحار ، فى كتابه المشهور عن تاريخ المؤسسات التجارية الأوربية فى الهندين الشرقية والغربية[1] . فقد نشر هذا الكتاب فى عام ١٧٧٠ ، ثم أعيد طبعه فى حياة صاحبه عشرين مرة حتى عام ١٧٩٧ . ووجه الأهمية فى هذا الكتاب الذى يتحدث فيه (رينال) عن كل شىء تحت الشمس تقريباً ، أنه أظهر المساوىء العديدة التى أسفر عنها الاستعمار الفرنسى فى الشرق وفى الغرب معاً ؛ وقد ساعد الأسلوب الذى كتب به هذا التاريخ وما تخلله من طريف الحوادث على ذيوعه ، كما تركت كتابته للسبب نفسه أثراً فى أذهان قارئيه .

وكذلك كتب كل من (پيير بواڤر) Pierre Poivre ، (برنردان دى سان پيير) Bernerdin de St Pierre عن مساوىء الاستعمار الفرنسى . ولكتابات (بواڤر) مكانة ممتازة فى تاريخ الاستعمار الفرنسى عموما ؛ وكان (بواڤر) من الملتحقين بخدمة شركة الهند الشرقية الفرنسية ؛ ثم عين فى عام ١٧٦٧ للإشراف على جزيرة (ايل دى فرانس) فظل بها حتى طلب إقالته فى ١٧٧٣ ، ثم عاد إلى فرنسا . وكان صديقاً للوزير الفرنسى (ترجو) Turgot ، فظل تحت حمايته حتى وفاته فى ليون فى عام ١٧٨٦ وقد كتب (بواڤر) جملة بحوث ومذكرات نشرت فى عام ١٧٦٨ ، بعنوان « رحلات

(١) Raynal (G. Th.) Histoire philosophique, etc. (10 vols) Geneva 1780-81

أحد الفلاسفة »[1] وصادفت رواجاً ونقلت إلى الإنجليزية بعد عامين ؛ ووجه الأهمية فى هذه الرحلات أنها رسمت صورة بارزة لكافة مساوىء الإستعمار الفرنسى على قاعدتيه القديمتين : الحق الإحتكارى ، والرقيق الأسود . كما أنها من جانب آخر قد تضمنت أول نداء من نوعه تقريباً ، يدعو الفرنسيين ويوجه أنظارهم إلى ضرورة البحث عن ميادين جديدة للاستعمار ، غير تلك التى طبقت فيها القواعد والأنظمة الاستعمارية القديمة . وكان الشرق هذا الميدان الجديد الذى دعا إليه (بواڤر) .

انحلال النظام الاستعمارى القديم :

ومع ذلك فقد كان أثر كتابات هؤلاء الفلاسفة والمفكرين المباشر ، تنفير الرأى الفرنسى من الإستعمار عموماً ، والاشمئزاز من المساوىء التى وصفها الكتاب ، والتى أعتبر الفرنسيون أن لا مندوحة من بقائها ما دام الاستعمار باقياً ؛ وزيادة على ذلك فإن فرنسا فى الفترة التالية مباشرة كانت لا تستطيع ابتداع سياسة إستعمارية مجدية ، ذلك إن حرب الإستقلال الأمريكية (١٧٧٤ — ١٧٨٣) سرعان ما اشتعلت نيرانها ، ولما كانت الملوكية تريد الإنتقام من إنجلترا التى تزعمت النضال ضدها فى الحروب التى انتهت بخسارة فرنسا الجسيمة ، خصوصاً فى عام ١٧٦٣ ؛ ولما كانت تريد أيضاً إنتهاز ثورة الولايات الأمريكية ضد الانجليز ، فتساهم فى نضال قد يساعد على إعادة توازن القوى بين الدول فى أوربا ، فقد اندفعت فرنسا تؤيد الأمريكيين فى نضالهم ضد إنجلترا ، وأعلنت إنضمامها إلى جانب الولايات الأمريكية فى عام ١٧٧٨ . بيد ان فرنسا لم تحسب للعواقب حسابا . ولم تفكر فى النتائج التى قد تترتب عن استقلال الولايات الامريكية ، وأثر هذا الاستقلال على المستعمرات الفرنسية ذاتها فى الهند الغربية . والواقع أن فرنسا تكلفت فى هذه الحروب أموالا طائلة أرهقت ماليتها لدرجة أن أصبحت فرنسا بعدها عاجزة

(١) Poivre (G.) Voyages d'un philosophe, (1768)

عن الاحتفاظ بالنظام القديم ، بقاعدتيه المعروفتين فى الهند الغربية ، ناهيك إطلاقا عن تفكير الحكومة فى التوسع الإستعمارى فى أية ميادين أخرى جديدة . فقد عمد الامريكيون المستقلون إلى إنشاء الصلات التجارية مع الجزر الفرنسية فى الهند الغربية . ولما كان النظام القديم يمنع التجارة لغير الفرنسيين ، فقد اتخذ الامريكيون التهريب وسيلة للتعامل مع هذه الجزر حتى اضطرت الحكومة الفرنسية فى النهاية إلى تعديل نظامها ، وهدم إحدى قواعد هذا النظام وهو الحق الاحتكارى ، عند ما أجازت قانونا فى أغسطس ١٧٨٤ إنشاء الصلات التجارية الأجنبية ، غير الفرنسية ، مع جزر الهند الغربية . كما أنها عدلت (قانون السود) القديم فى ديسمبر من العام نفسه . فأشار اتخاذ هذين القرارين إشارة واضحة إلى انحلال نظام الإستعمار الفرنسى القديم نهائياً فى الهند الغربية . على أن الحوادث الآنفة لم تكن وحدها المسئولة عن تضعضع النظام الإستعمارى الفرنسى القديم وانحلاله ، وانصراف الفرنسيين عن الرغبة فى الإستعمار فى الفترة التى سبقت إنفجار الثورة الفرنسية ؛ فقد ساهم فى هذه المسئولية أيضاً رجال الحكم أنفسهم فى عهد لويس السادس عشر ، أمثال (ڤرچن) Vergennes (١٧١٧ — ١٧٨٧) ؛ و (ترجو) Turgot (١٧٢٧ — ١٧٨١) ؛ و (نكر) Necker (١٧٣٢ —١٨٠٤) . ذلك أن سياسة (ڤرچن) الإستعمارية كانت تتلخص فى مجرد المحافظة على الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية كما كانت ، فهو لا يريد الاستيلاء على مستعمرات جديدة ، كان يرى من المتعذر على فرنسا الدفاع عنها أو الإحتفاظ بها إطلاقاً ؛ وأما (ترجو) فقد كان من المعارضين لقاعدة (الحق الاحتكارى) ويريد أن تكون المستعمرة بمثابة دولة منفصلة و إنما تحت حماية الدولة المستعمرة لهـا ، ولا يرى أية فائدة من إرسال النجدات إلى جزر (الأنتيل) فى الوقت الذى توقع الفرنسيون فيه الحرب مع انجلترا ، لبعد (الأنتيل) ولما يتكلفه إرسال الحملات إليها من نفقات طائلة ، ولأن مناخها لا يوافق الجند الفرنسيين . وأما (نكر) فقد عارض بشدة مبدأ الرق عموماً ، ولو أنه لم يستطع التوصية بتحرير الرقيق إلا فى حالة إجماع كلمة الأمم الأخرى على إلغاء الرق كلية .

وهكذا كان النظام الاستعمارى القديم ينهار من جميع جوانبه ؛ كما ظهر أن المستعمرات الفرنسية الباقية فى جزر الهند الغربية قد أصبح مقضياً عليها بسبب انحلال هـذا النظام القديم خصوصاً .

أنصار الاستعمار الجديد :

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كافة هذه الانتقادات التى وجهت إلى النظام القديم ، ثم انهيار قواعد هذا النظام ، فإن الاستعمار عموماً لم يفقد أنصاراً فى فرنسا ، كما أنه لم يكن من المنتظر أن ينزل الفرنسيون بسهولة عن المركز الذى احتلوه فى التاريخ الاستعمارى ، كأمة مستعمرة قديمة . فالكتاب والفلاسفة الذين نقدوا هذا الاستعمار القديم ، ونفروا منه الفرنسيين ، كانوا هم أيضاً المسئولين عن الدفاع عن الفكرة الاستعمارية ذاتها ، كما حدث عندما وافق (مونتسكيو) على امتلاك الجزر فى البحر الكاريبى ، واحتكار تجارتها ، وعندما أراد (ڤولتير) إستعمار لويزيانا ، وكان يمتدح امتلاك كورسيكا ، ولا يريد إزالة الرق نفسه كدعامة من دعامات الاستعمار الفرنسى ؛ ثم كان هناك (ترجو) الذى أيد امتلاك فرنسا لجزر البربون ، وايل دى فرانس ؛ وكان (ترجو) يقول على استخدام هذه الجزر كقواعد لإرسال الحملات منها عند ما يحين الوقت لإخراج الإنجليز من الهند ؛ أى أن (ترجو) فى هذه الرغبة يعتبر مشتركاً ولا ريب فى بذر بذور تلك الفكرة التى اختمرت إبان الثورة ، ثم أسفرت بحكم ظروف الموقف فى القارة الأوربية ، وفى المستعمرات أيضاً عن إرسال الحملة إلى مصر لطرد الإنجليز من الهند فى النهاية ؛ ثم أخيراً كان هناك (نكر) وقد دافع (نكر) عن شركة الهند الشرقية الفرنسـية ، وأثنى على (كولبير) وأنظمته التجارية ، وامتدح الحق الاحتكارى ، بعيداً فى كل ذلك عن التأثر بالآراء الحرة الاقتصادية التى انتشرت فى عصره والتى تأثر بها (ترجو) لدرجة كبيرة .

الشرق الميدان الجديد :

وعلى ذلك فقد نشأت حالة فى الفترة السابقة على انفجار الثورة الفرنسية مباشرة تدعو إلى التفكير العميق : فالنفوس كانت ولا شك مشمئزة من الاستعمار بنظامه القديم المعروف ، ومما ترتب عليه من مساوىء ومظالم ومفاسد و إرهاقات ؛ بينما فى الوقت ذاته كانت الرغبة لا تزال باقية فى الاستعمار ذاته ، بل وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية .

وكان لهذه الحالة نتائج بعيدة ؛ ذلك أنه كان من المترقب ، وسط هـذه الظروف ، أن يتجه أصحاب الرغبة فى الاستعمار إلى التفكير فى ميادين جديدة ، يمكنهم أن ينشئوا فيها مستعمرات جديدة ، تقوم على قواعد ومبادىء جديدة ، غير تلك الموجودة فى جزر الهند الغربية ، والتى كانت سبب النفور من الاستعمار على نحو ماتقدم ؛ وفى الحقيقة سرعان ماوجه أنصار هذا الاستعمار الجديد فى كتابات المفكرين والكتاب الذين سبق ذكرهم ، ما أفصح عن هذه الرغبة ، وأيد تشوقهم لبداءة حياة استعمارية جديدة فى ميادين جديدة . وكان فى مقدمة أصحاب هذا الرأى (بيير پواڤر) الذى تقدم ذكره . فمن رأيه أن الشرق هو ذلك الميدان الجديد الذى ينبغى على فرنسا أن تنشىء فيه مستعمرة على أساس حرية العمل ، بما يرضى شرفها ويرضى ضمير الإنسانية عموماً . ومع أن آراء (پواڤر) هذه ، هى التى أتيح لها النجاح فى آخر الأمر عنـد ما قامت الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ لمحاولة تأسيس مستعمرة فرنسية جديدة على قواعد جديدة دعامتها العمل الحر وعدم استخدام الرقيق ، فان (پواڤر) كان فى كتاب « رحلاته » يشير باحتلال جزيرة مدغشقر . وقد بنى (پواڤر) هذه الرغبة على أسباب أهمها أن تستطيع المستعمرة الجديدة عند نجاحها ، تموين المستعمرة الفرنسية فى جزيرة (ايل دى فرانس) ؛ وحتى لا تظل المراكز الفرنسية فى الهند معتمدة فقط على الهولنديين فى الإمدادات التى تصلها عن طريق رأس الرجاء الصالح . والحق أن ضرورة الاحتفاظ بمراكز الاستعمار الفرنسى فى الهند كانت لاتغيب عن أذهان الفرنسيين بتاتاً ، وذلك حتى لاتنحل امبراطوريتهم الاستعمارية نهائياً بضياع هذه المراكز من جهة ،

وحتى لاتضيع فرصة الاقتصاص من منافسيهم القدماء ، وهم الإنجليز ، من جهـة أخرى ، بطردهم من الهند ، وكما ظهر ذلك من تفكير (ترجو) الآنف .

على أن أنظار الفرنسيين لم تلبث أن توجهت نحو (الشرق) نهائياً ، عند ماتبين لهم فى السنوات القليلة السابقة على إرسال الحملة إلى مصر ، أن ممتلكاتهم فى جزر الهند الغربية ، إنما تسير حثيثاً إلى الانهيار التام .

فقد تقدم كيف اضطر الفرنسيون إلى تحطيم « الحق الاحتكارى » عند ما أمعن المهربون الأمريكان فى إنشاء الصلات التجارية مع الجزر الفرنسية ، كما أن انتشار المبادىء والآراء الحرة ، كان من شأنه المطالبة باطلاق حرية التجارة ، وتحطيم الحق الاحتكارى ، حتى اضطرت فرنسا فى النهاية إلى فتح كافة الموانىء فى الجزر الغربية إلى السفن الأجنبية (١٧٩٣) . وزيادة على ذلك فان نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى ثورتها على انجلترا ، لم يلبث أن شجع الجزر على الثورة أيضاً ضد السلطات القائمة بها . فقد كان من أثر إعلان مبادىء حقوق الإنسان فى فرنسا ، ثم الحملة التى أثارها الفلاسفة الفرنسيون ضد الرق عموماً ، أن تحرك أهل الجزر الفرنسية وأخذوا يطالبون بالتحرر من سيطرة (البيض) الأوروبية عليهم ؛ وبين عامى ١٧٩٤ و ١٨٠٢ كانت أكبر هذه الجزر وأعظمها أهمية قد خرجت من سيطرة فرنسا الفعلية على أيدى أحد الأهالى السود (توسان لوڤرتير) Toussant Louverture الذى تولى الزعامة فى سان دمنجو .

ولذلك فقد كان من المنتظر أن يتساءل المعاصرون : إذا حدث انهيار جزر الأنتيل نهائياً فمن أين تستطيع فرنسا جلب المنتوجات التى كانت تأتيها من هذه الجزر ؟ وفى هذه الظروف وفى أوائل التسعينات من القرن الثامن عشر ، كان الجواب من الشرق عموماً ، ومن مصر خصوصاً ، ومع ذلك فان التطلع إلى مصر كان يتوقف على مدى ونوع السياسة التى اعتزمت الحكومة الفرنسية اتباعها نحو الدولة العثمانية .

فرنسا والأمبراطورية العثمانية :

فقـد احتل مصير الأمبراطورية العثمانية شطراً كبيراً من تفكير الساسة الأوروبيين فى أواخر القرن الثامن عشر، فقد نشبت الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ — ١٧٧٤) ، وخشى السياسيون من قرب انهيار الدولة وتوزيع ممتلكاتها على وجه الخصوص بين الروسيا (بزعامة القيصرة كاترين الثانية) ، وبين النمسا (بزعامة الأمبراطور يوسف الثانى) ، وكان المعتقد أن كلتا الدولتين إنما تطمعان فى امتلاك مصر ذاتها ، على اعتبار أن مصر هى الطريق الموصل إلى الهند . وحيال ذلك ، كانت فرنسا فى مقدمة الدول المهتمة بمصير العثمانيين ؛ ومن ثم أخذ يتنازع ساستها عاملان : عامل الرغبة فى المحافظة على سياسة الملوكية الفرنسية التقليدية نحو تركيا ، وقوامها الصداقة مع السلطان العثمانى ، ومحاولة التوسط بين المتحاربين للوصول إلى صلح يمنع السلطنة من الانهيار ؛ ثم عامل الرغبة فى عدم تفويت الفرصة على فرنسا إذا قدّر لتركيا الانهيار أخيراً ، واقتسمت أوروبا أملاك رجلها المريض . وكان ينبغى على فرنسا ، صونها لمصالحها أن تنال نصيباً من هذه التركة . وكان ممن اقتنعوا بقرب انحلال تركيا ويخشون من ضياع ممتلكاتها إلى أيدى الروسيا والنمسا ، السفير الفرنسى الجديد فى القسطنطينية (منذ ١٧٦٨) ، الكونت دى سانت پريست Saint Priest ، ثم القنصل الفرنسى فى مصر ، (جان بابتست مور) Jean Baptiste Mure .

آراء سانت — بريست :

أما (سانت — بريست) فقد قدم إلى حكومته بمجرد عودته فى إجازة إلى باريس فى عام ١٧٧٧ ، مذكرة عن حالة التجارة الفرنسية فى الدولة العثمانية فى أثناء سنوات الحرب الماضية حتى عام ١٧٧٤ (معاهدة قينارجه) . فبيّن كيف أن التجارة الفرنسية قد توطدت دعائمها فى أثناء هذه الحرب ، لأن فرنسا رفضت أن تعتقد بسقوط تركيا نهائياً فى هذا النضال أمام ضربات الروسيين الصارمة ، فلم تتهاون فى صون علاقاتها التجارية

وتنميتها ، على عكس ما فعلته الدول الأوربية الأخرى ؛ ومع ذلك فإن هـذا الانتعاش التجارى لم يكن معناه فى نظر (سانت — پريست) الاطمئنان إلى استطاعة تركيا طويلاً بل على العكس من ذلك ، فإن السفير الفرنسى كان يرى أن انحلال تركيا حقيقه لا بد من الاعتراف بها ، وأنه ينبغى على الحكومة الفرنسية أن تقرر أى الطريقين يتحتم عليها اختياره لصيانة مصالحها : « فإما تقديم المعونة الحاسمة للمحافظة على الأمبراطورية العثمانية التى لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، وإما ترك هذه الأمبراطورية تنهار ، فتنتشل فرنسا لنفسها من هذه الأنقاض ما يوافقها . »

بيد أن (سانت — پريست) كان لا يريد أن تترك فرنسا بغتة سياستها التقليدية نحو تركيا ، بل أشار على حكومته أولا بمحاولة نجدة الدولة ومساعدتها ؛ ثم أخذ هو من جانبه يعمل لاستمالة النمسا وأمبراطورها للاشتراك مع فرنسا فى العمل على أساس المحافظة على كيان تركيا ، وكبح جماح الروسيا والحد من أطماعها ، وأما إذا رفضت النمسا المعاونة واجتمع الرأى على تقسيم ممتلكات تركيا ، فالواجب على فرنسا فى هذه الحالة إذن أن تهتم فقط بتعيين نصيبها من هذه التركة ، وهو مصر نفسها ، « أخصب بقاع الأرض قاطبة » . فإذا فكر الإنسان فى خصوبة مصر التى تنمو فيها من غير المشاق التى تستلزمها الفلاحة والزراعة ، كافة محصولات المستعمرات الفرنسية فى أمريكا ، والتى يزرعها أهلها المجدون والتى يمكن عند الحاجة إلى العمال ، استقدام الرقيق الأسود إليها بثمن بخس لفلاحتها ، وبثمن أقل مما يتكلفه ذلك فى المستعمرات الفرنسية فى أمريكا ، فإذا فكر الإنسان فى ذلك كله ، فإنه لا يلبث أن تتملكه الدهشة من عظم الفوائد التى يمكن جنيها من امتلاك بلد صحى المناخ ، ولا يبعـد عن إقليم بروفنس فى فرنسا الجنوبية إلا بمقدار الثلاثة آلاف مرحلة فقط ، ولا تسـتطيع دولة أوربية منازعة فرنسا فى امتلاكه . وزيادة على ذلك ، فقد وضح (سانت — پريست) كيف أن تحويل مصر إلى مركز لتجارة العالم أجمع ، وإضعاف سيطرة الإنجليز فى الهند فيفضل ذلك من شأنه أن يثير الحماس فى نفس كل

فرنسى وكان (سان — بريست) يرى أن ضم هذه البلاد إلى فرنسا أمراً سهلاً ميسوراً ؛ فالاسكندرية بلد مفتوح ، وفوضى الحكومة المصرية تحرمها من القدرة على الدفاع ، « كما أن البكوات المماليك الذين يؤلفون هذه الحكومة ، وهم أرقاء أجانب عنها ، موضع كراهية أهل البلاد العظيمة » . وعلى ذلك فقد كان فتح مصر إذن ، فى رأى (سان — بريست) الأمر الوحيد الذى يتفق مع مصلحة فرنسا فى حالة سقوط الأمبراطورية العثمانية . وقد قرر (سانت — بريست) هذه الأقوال فى مذكرة أخرى جديدة ، شرح فيها حالة البلاد السياسية ، وثروتها الزراعية ، وتجارتها ، وعلاقاتها مع الهند .

تقرير (مور) Mure[١]

وكان (مور) القنصل الفرنسى فى مصر يشاطر (سانت — بريست) الاعتقاد بقرب انهيار الدولة العثمانية ، ويخشى من ضياع ممتلكاتها إلى أيدى الروسيا والنمسا ، ويريد إذا قدّر للدولة العلية الزوال أن تكون فرنسا على استعداد لانتهاز الفرصة والاستيلاء على مصر أيضاً . وقد دوّن (مور) آراءه السياسية فى تقرير بعث به إلى (سانت — بريست) فى القسطنطينية فى عام ١٧٨٣[٢] ؛ وقد بنى (مور) بحثه على « الحقيقة » التالية ، وهى أن تركيا لابد وأن تدخل فى حروب جديدة قريباً ، وأنه إذا نشبت الحرب ، فمن الميسور على الروسيا والنمسا معاً بعد حرب قصيرة الاستيلاء على كافة تركية أوروبا ؛ فإذا تحقق ذلك

(١) كان (مور) سكرتيراً للكونت دى سانت — بريست فى القسطنطينية (١٧٦٨) ثم عين قنصلا فى سالونيك (١٧٧٣) ثم قنصلا عاما فى القاهرة والاسكندرية (١٧٧٤) وعاد إلى باريس ١٧٨٠ ورجع إلى مصر فى نهاية العام نفسه . اشترك فى المفاوضات التى أسفرت عن المعاهدة الفرنسية — المصرية (١٧٨٥) ؛ ومن وقت الثورة الفرنسية ظل من غير عمل حتى وفاته .

(٢) هذه المذكرة "Memoire Militaire et publique sur l'Egypte" نشرتها (Revue d'Egypte) الجزء الثانى (١٨٩٦) على اعتبار أنها من إعداد سانت — بريست . وقد أظهر F. Charles Roux فى كتابه عن (أصول حملة مصر) أن صاحبها القنصل (مور) نفسه . انظر (Les Origines) p. 126, note 2.

وامتلك إمبراطور النمسا اليونان وجزر الأرخبيل ، فإن من المستحيل بعدئذ على النمسا ألا تتطلع عقب ذلك مباشرة إلى امتلاك مصر ذاتها ؛ وإذا استولى إمبراطور النمسا على مصر ، فهو ولا شك سوف لا يجد نفسه فى غنى عن المنتوجات المجلوبة من أمريكا فحسب ، بل ويستطيع أن يصدر هذه المنتوجات ذاتها إلى الأمم الأخرى . وزيادة على ذلك ، فإنه سوف يساهم فى تجارة الهند ، بل ويستولى على أكبر نصيب من هذه التجارة ، عند ما يمكنه ولا شك ضمان السيطرة فى البحر الأحمر إذا أنشأ أسطولا صغيراً فى السويس لا يتجاوز عدد سفنه الاثنى عشر أو الخمسة عشر سفينة ؛ وعندئذ ينفسح أمامه مجال التوسع والسيطرة إلى درجة كبيرة . أضف إلى ذلك أنه سوف يكون من الصعب إخراج النمسا من مصر إذا تم لها امتلاك هذه البلاد ؛ وعلى ذلك فقد رأى (مور) أنه من واجب فرنسا أن لا تقف مكتوفة اليدين أمام هذه الاحتمالات القريبة ؛ بل عليها أن تعد العدة لمقابلة ما ينجم من انحلال الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها . ومن رأيه أن خير الوسائل لصيانة المصالح الفرنسية فى هذه الحالة ، هى احتلال مصر وامتلاكها[١] .

وعندئذ بادر (مور) يبيّن الفوائد التى يمكن أن تعود على فرنسا من امتلاكها لمصر ، ويُوضح الوسائل التى تستطيع بها فرنسا إتمام هذا الفتح ، ثم الاحتفاظ بالبلاد بعد ذلك ، واستغلالها خير استغلال لمصلحة التجارة والصناعة الفرنسية ؛ كما أخذ يبيّن مقدار الإيرادات التى يمكن تحصيلها منها . وكان أهم ما وجه (مور) إليه أنظار السفير الفرنسى ، احتمال إحياء طريق التجارة البرى القديم عبر برزخ السويس ، واستخدامه لنقل تجارة الهند خصوصاً ؛ فإن قرب الهند من مصر ، وإحياء الملاحة التجارية فى البحر الأحمر ، وتسهيل إفراغ المتاجر فى السويس ، ثم نقلها من السويس إلى النيل بطريق القناة القديمة التى يمكن إصلاح الجزء المتهدم منها أو إعادة حفره ؛ وهو كما قال صغير ؛ أو نقل المتاجر من موانئ أخرى على البحر الأحمر غير السويس بطريق البر إلى الدلتا وموانيها الشمالية ، كل ذلك

(١) Mémoire. pp. 646-650.

من شأنه تقليل النفقات والمتاعب والمشاق ، والاقتصاد فى الوقت الذى يضيع فى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح الطويل حول أفريقية . حقيقة لا يستخدم طريق مصر لنقل التجارة الآن ، وإنما مرجع ذلك ، فى رأى (مور) تلك العقبات المعطلة له تحت الحكم التركى . وهى عقبات ولا شك زائلة عند استيلاء الفرنسيين على البلاد ، فيتحول نقل متاجر الهند إلى هذا الطريق سريعاً [١] .

وكان (مور) يرغب فى أن يستولى الفرنسيون على البلاد بأجمعها ، من سواحل الدلتا شمالاً حتى الشلالات جنوباً ؛ ثم فصّل الوسائل التى يمكن اتخاذها للمحافظة على هذه الفتوحات ، وهى تتلخص فى إنشاء قلعتين قويتين عند الشلال الأول ضد شعوب النوبة ، ثم إنشاء الحاميات البسيطة المتفرقة بين أسوان والقاهرة ، ثم استقرار قوة من الجند فى الفيوم ، وإقامة حامية كبيرة فى القاهرة ، وعدد من الجند فى دمنهور لحماية البحيرة من إغارة العربان عليها من الصحراء الغربيه ، ثم تأسيس بضعة مراكز فى الساحل الشمالى بين طرابلس والاسكندرية ، وأخيراً إنشاء نظام من التحصينات القوية للدفاع عن الاسكندرية ذاتها ، بما فى ذلك تعزيز الدفاع عن أبى قير ورشيد ، ثم إقامة مخفر على مدخل البرلس ، وحصن أو حصنين عند مصب فرع دمياط ، وخط من التحصينات على طول المسافة بين السويس وبحيرة المنزلة ، وهى الجهة التى يخشى منها حدوث الغزوات على مصر . بل إن (مور) حتى يضمن صيانة هذه الحدود الشرقية ، أشار بضرورة إنشاء الصلات الودية مع أحمد باشا الجزار صاحب عكا ، والذى اتخذ لنفسه موقف المستقل تقريباً من تركيا ، والذى كان يطمع فى بسط نفوذه وسطوته على كافة سوريا [٢] .

بيد أن من أهم أجزاء هذا التقرير المفصّل ، كان ذلك الجزء الذى تناول فيه القنصل الفرنسى الكلام عن الوسائل التى ينبغى اتخاذها عقب الفتح ، لإمكان استغلال موارد البلاد لفائدة الدولة الفاتحة . وهى تتلخص فى ضرورة استيلاء الحكومة الفرنسية على الجانب

(١) Mémoire. pp. 650-653

(٢) Mémoire. pp. 653-658

الأكبر من الأرض ، فتوزعها أو تبيعها لمن يرغبون فيها ، حتى تستطيع بفضل ذلك سدّ نفقات الفتح . وزيادة على ذلك فمن واجبها أن تدعو إلى مصر المستعمرين الفرنسيين الذين ولا شك سوف يعظم إقبالهم ، على المجىء إلى هذه البلاد لخصوبة أرضها ؛ وكذلك فإنه من واجب فرنسا أن تحفر القنوات التى أهملت فى العهد العثمانى ، وتعمل لتحسين الرى فى الوجه البحرى بإنشاء آلات المياه الرافعة واستخدامها ؛ ويكفى فرنسا لتغطية نفقات الإدارة أن تفرض نوعين من الضرائب فقط : الأولى ، ضريبة تفرضها على الأرض ، تأخذها عيناً من المحصول عند جمعه ، ولا تزيد عن العُشر ، ولا ينبغى أن تفرض إلا على الأرض الطيبة وفى السنوات ذات الغلات الحسنة . وفى إمكان الحكومة أن تلجأ إلى الالتزام ، حتى تتخلص من متاعب تحصيل هذه الضريبة ، فيلتزم بها القادرون على تأديتها إلى الحكومة فى أوقاتها ، على أن يقوموا هم بتحصيلها . وأما الضريبة الثانية ، وقد سماها (مور) ضريبة الكماليات "impôt sur le luxe" ، فهى الضريبة التى ينبغى أن تفرضها الحكومة على الأغنياء من الأهالى وبشكل لا يؤثر فى كمية المستهلك من المصنوعات والسلع الفرنسية ؛ وكذلك تناول (مور) مسألة الرسوم الجمركية ، وهى التى يتألف منها مورد الايرادات الثالث ، فأشار بضرورة اعتدالها حتى لا تضر التجارة أو تقلل كمية المستهلك من المصنوعات الفرنسية فى مصر ، ذلك أن (مور) كان يريد فى الحقيقة أن يستخدم التصدير إلى مصر كوسيلة فعالة لاتساع التجارة الفرنسية وزيادة المستهلك من السلع المصنوعة فى فرنسا ؛ وهذه الرغبة الأخيرة ولا شك هى التى دعته إلى المطالبة أيضاً بمنع دخول الأقمشة الحريرية والقطنية والصوفية إلى مصر ، ما دامت هذه غير مصنوعة فى فرنسا أو كانت مجلوبة من الهند فى غير السفن الفرنسية ؛ وزيادة على ذلك فإن ربح الحكومة الفرنسية محقق من استغلال موارد البلاد الأخرى ، إذا احتكرت الحكومة تجارة التبغ والملح والنطرون والسنا . ثم قدر (مور) ما يمكن أن تجبيه الحكومة من ضريبة الأرض ومن الجمارك والاحتكارات بحوالى المائة وعشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً [١] .

(١) Mémoire. pp. 715-717 ; 717-718 ; 721-732

ثم تناول (مور) أخيراً مسألة استيلاء فرنسا فى حالة إنحلال تركيا على جزيرتى قبرص وكريد ؛ وبيَّن كيف أن الاستيلاء على هذه الجزر ، بالإضافة إلى المتاعب التى يسببها هذا العمل لفرنسا فى علاقاتها مع الدول الأوربية الأخرى الطامعة فى أملاك تركيا ، لا يعادل بتاتاً فى فوائده الاستيلاء على مصر ذاتها . وهكذا استطاع (مور) أن يختتم تقريره الهام بقوله ، إنه فى الحالة التى لا يمكن فيها منع الغزو عن تركيا بطريق المفاوضات السياسية ، فإنه من الأجدى أن تستولى فرنسا على مصر ، تلك البلاد التى يؤدى امتلاكها وحده إلى الاحتفاظ لفرنسا بالسيطرة الكبرى بين الدول التجارية والبحرية ، بل وتوسيع هذه السيطرة ذاتها [١] .

سياسة (ڤرجن) :

هذه إذن كانت آراء السفير الفرنسى فى القسطنطينية ، وآراء القنصل الفرنسى فى مصر ، وكلاهما يعتقد بقرب انحلال تركيا ، ويشير على دولته بالمبادرة إلى إمتلاك مصر . ولكن هل أحدثت آراء هؤلاء المسئولين أى أثر إيجابى فى دوائر وزارة الخارجية فى باريس فى تلك الأونة ؟ الجواب على ذلك بالنفى . لأن وزير الخارجية فى هذا الوقت كان (ڤرجن Vergennes) ، وكان هذا الوزير يسترشد فى المسألة الشرقية بمبدأ ثابت ، هو الابتعاد كل البعد عن سياسة تقسيم ممتلكات تركيا . و (ڤرجن) على خلاف (سانت — بريست) و (مور) كان لا يرى أن الدولة العثمانية على وشك الانحلال حقيقة ؛ ويجد فى استطاعة هذه الدولة البقاء على الرغم من الحروب الطويلة التى خاضت غمارها ، خير دليل على حيويتها وعدم فنائها . وعندما كان (سانت — بريست) فى عام ١٧٨٣ يقدر لبقاء هذه الدولة سنة واحدة فقط ، بكل مشقة ، كان (ڤرجن) على العكس من ذلك يقدر وجودها خلال العشرين سنة المقبلة على الأقل . وبينما كان أقل الناس تشاؤماً يشك فى كفاية

(١) Mémoire pp. 732-735

تدخل فرنسا المسلح لضمان بقاء هذه الدولة ، كان (ڤرجن) يعلن بكل ثقة أنه يكفى للمحافظة على كيان تركيا ، أن تعلن فرنسا جهرة عدم الاشتراك فى أية مشروعات ترمى إلى تقسيمها ؛ وعلى ذلك فقد اختلفت سياسة (ڤرجن) اختلافا تاماً فى أصولها عن سياسة عملاء دولته فى تركيا وفى مصر . وفى هذه الظروف إذن استدعى (سانت — بريست) من القسطنطينية ، وكان مما زاد (ڤرجن) وثوقاً بصلاحية سياسته ، انفراج الأزمة بعقد اتفاقية للتجارة والملاحة بين روسيا وتركيا فى القسطنطينية فى يونيه ١٧٨٣ ، وتبادل التصديق على هذه الاتفاقية فى سبتمبر من السنة نفسها ، ثم توقيع معاهدة أخرى لتعيين حدود القرم فى يناير ١٧٨٤ ، والوصول إلى اتفاق فى مصلحة التجارة النمساوية مع النمسا ، ثم فى مصلحة التجارة التركية فى النمسا ذاتها ، بين فبراير وأبريل من العام نفسه [١] .

وفى أبريل ١٧٨٤ غادر (شوازيل — جوفيه) السفير الفرنسى الجديد إلى القسطنطينية وكان يصحبه عدد من المهندسين والصناع والضباط من مختلف الرتب لأصلاح الأسطول والموانى والقلاع والمدفعية والجيش العثمانى .

الرأى الفرنسى ومصر :

بيد أن هذا الموقف السلبى الذى وقفته الحكومة الفرنسية إزاء مسألة الاستعمار فى الشرق عموماً وفى مصر خصوصاً ، لم يكن معناه أن فكرة تعويض فرنسا عما فقدته فى « الغرب » بإنشاء مستعمرات جديدة فى الشرق وفى مصر قد تضعضعت أو تلاشت نهائياً ؛ بل إن هذه الفكرة كانت لا تزال باقية على الرغم من كل ذلك ؛ ويرجع الفضل فى بقاء هذا الاتجاه حيا قائماً الى جماعة الرحالين الذين زاروا الشرق وزاروا مصر ونشروا مشاهداتهم وآراءهم ، ثم الى الكتاب الذين تناولوا المسألة الاستعمارية بالتوضيح فى الفترة السابقة على حدوث الثورة الفرنسية مباشرة . فكان من هؤلاء الأخيرين ، كاتب مجهول

(١) Noradounghian t I pp. 351-378 ; 377 386

نشر فى عامى ١٧٨٣ ، ١٧٨٥ « بعض الآراء السياسية »(١) أشار فيها إلى أهمية الاستيلاء على مصر حتى تحل محل المستعمرات الفرنسية فى الهند الغربية . وقد نشرت هذه « الآراء السياسية » فى الوقت الذى بدأت تتحطم فيه قيود الحق الاحتكارى بفتح الموانى فى الجزر للسفن التجارية الأجنبية كما قررت الحكومة نفسها ذلك فى أغسطس ١٧٨٤ ، على نحو ما سبق ذكره . وزيادة على ذلك فقد كان من رأى هذا الكاتب أن استقلال الولايات (المتحدة) الأمريكية من شأنه أن يؤدى الى سيطرة أمريكا فى النهاية على جزر الانتيل ، وفى هذه الحالة فإن مصر سوف تعوض على فرنسا خسارتها من جراء فقد الأنتيل ، بفضل ما تنتجه أرض مصر من القطن وقصب السكر والنيلج ، وهى المنتوجات التى تجلبها فرنسا من الهند الغربية ، كما أن احتلال مصر سوف يسهل تجارة فرنسا مع الهند و بلاد العرب وفارس وأفريقية .

ومع هذا فقد أحدث ثلاثة على وجه الخصوص أثراً كبيراً فى توجيه معاصريهم نحو الاستعمار فى الشرق وفى مصر خصوصاً بفضل أسفارهم وكتاباتهم ؛ وكان هؤلاء : البارون دى توت ، وساڤارى وڤولنى صاحب الرحلة المشهورة .

رحلة البارون دى توت :

وكان (دى توت) Tott هنغارى الأصل ، التحق أبوه بخدمة الحكومة الفرنسية ، ثم وقع عليه هو الاختيار لأصحاب السفير الفرنسى إلى القسطنطينية ، وقد كلف فى بادىء الأمر بمهمة لدى خان التتار ، ثم عاد إلى القسطنطينية بعد إنجازها ، فى أثناء اشتداد أزمة الحرب الروسية — التركية ، فانكب (دى توت) على مساعدة السلطات العثمانية فى أعمال التحصينات فى البسفور و إصلاح المدفعية والبحرية ، كما قام بتدريب الجند وتعليم الأتراك الفنون العسكرية الحديثة، حتى نال ثقة السلطان مصطفى الثالث ، وشجعته هذه الثقة على التحدث

(١) Considérations Politiques, (1783) ; suites des Considérations Politiques. (1785) .

إلى السلطان العثمانى عن مشروع حفر قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر فى برزخ السويس ، وقد طلب إليه السلطان أن يعد بحثاً ضافياً فى هذا الموضوع لتنفيذه بعد انتهاء الحرب . ولكن مصطفى لم يلبث أن توفى بعد ذلك (١٧٧٣) وانتهت الحرب بصلح ڤينارجه فى العام التالى ؛ و بذلك انتهت أيضاً مهمة البارون دى توت كمعلم ومنظم للجندية العثمانية ، فعاد إلى باريس ؛ وعند عودته قدّم إلى حكومته فى عام ١٧٧٦ مذكرة وافية عن حالة تركيا السياسية . والمهم من أمر هذه المذكرة ، أن (دى توت) كان يعتقد — كما اعتقد (مور) و (سانت — پريست) — أن الدولة العثمانية آيلة إلى الانحلال والسقوط قريباً ، ولا يجدى بتاتاً تدخل فرنسا دبلوماسياً أو عسكرياً لنجاتها ؛ وعلى ذلك فقد خصص (دى توت) مذكرته لبحث الوسائل التى تستطيع بها فرنسا الاستئثار بتجارة الليڤانت ، وكان من رأيه إمكان تحقيق ذلك إذا استولت فرنسا على مصر ، ذات المناخ الطيب والأرض الخصبة ، التى يرويها « أجمل أنهار العالم » ، وذات المنتوجات المتنوعة والكثيرة ، وذات الموقع الجغرافى والعلاقات التى تجعل منها « مقر تجارة العالم » ، مما يبرر كله ولا شك إقدام الحكومة الفرنسية على فتحها . و زيادة على ذلك ، فإن احتلال مصر يجعل من الميسور على فرنسا إيجاد الصلات الوثيقة مع الهند ؛ ووسيلة ذلك إمّا إنشاء قناة تصل بين البحر الأحمر والنيل عند فرع دمياط ، و إمّا إعداد الطريق البرى بين السويس والقاهرة .

وعندئذ تستطيع فرنسا أن تسيطر على تجارة الليڤانت وتجارة الهند معاً . وأمّا إذا قررت فرنسا أخيراً الإقدام على غزو مصر ، فمن السهل تنحل الأعذار لإرسال حملتها ، عند ما كان التجار الفرنسيون يرزحون تحت أعباء المغارم والمظالم المملوكية ؛ وأخيراً فسواء رغبت فرنسا فى العمل منفردة أو استعانت بتأييد النمسا لها فى نظير تشجيع أطماع النمسا فى القسطنطينية ؛ فإنها سوف لا تلقى أية مقاومة فى مصر بسبب فوضى حكومتها ، وانعدام وسائل الدفاع بها ؛ وقد كان (دى توت) مقتنعاً بعظم الفوائد التى تعود على فرنسا من هذا الفتح لدرجة أنه اعتبر امتلاك مصر كافياً لتعويض فرنسا عن جميع مراكزها التجارية فى الليڤانت إذا أخليت هذه المراكز

ولم يمكث (دى توت) طويلا فى باريس بعد تقديم هـذه المذكرة ؛ فقد طلب وزير البحرية الفرنسية (de Boynes) إيفاد (دى توت) فى بعثة الغرض منهـا إعداد دراسة تمهيدية لمشروع إرسال حملة عسكرية على مصر ، ووافق (ڤرجن) على ذلك ، على الرغم مما هو معروف عن سياسته نحو تركيا . ثم كُلف (دى توت) فى الوقت نفسه بمهمة رسمية هى التفتيش على أسا كل الليڤانت وتقديم تقريرات وافية عنها (فى الشام وفلسطين والموره ومصر خصوصاً) ؛ لتقليل نفقات هذه المراكز التجارية الفرنسية وتحديد مقدار « الهدايا » التى ينبغى تقديمها إلى السلطات الحكومية المحلية ، ثم لبحث الطرق المؤدية إلى رفع المظالم عنها ، ثم تنظيم إدارتها ، وهكذا من الوسائل اللازمة لزيادة النشاط التجارى الفرنسى فى الليڤانت عموماً .

أما (دى توت) فقد غادر طولون فى هذه المهمة فى ٢٦ أبريل سنة ١٧٧٧ [١] على ظهر فرقاطة كانت تحمل زميلا له (لالون) La Laun ثم من القاصدين إلى مصر فى ذلك الحين العالم الطبيعى الفرنسى (سونينى) Sonnini للقيام ببعض البحوث العلمية فى مصر . فزار (دى توت) جنوه ومالطه وكريد . وفى أوائل يونيه بلغ الاسكندرية ، ثم ذهب بصحبة القنصل الفرنسى إلى رشيد ، ومنها بطريق النيل إلى القاهرة فوصلها فى ١٤ يونيه . وصادف وصوله إليها ، حدوث بعض الاضطرابات المعتاد وقوعها فى القاهرة فى ذلك الوقت ، فلجأ الفرنسيون إلى التحصن فى خانهم ، ومعهم (دى توت) . وكانت هذه التجارب من الأسباب التى جعلته يشير بانتقال القنصلية ومركز تجارة الفرنسية إلى الاسكندرية كما تقدم . ثم ذهب (دى توت) إلى دمياط فأقام بها قنصلا (كيرسى) de Kercy ، ثم عاد إلى الاسكندرية وأبحر منها إلى يافا فبلغها فى سبتمبر ١٧٧٧ . ثم وصل إلى أزمير وأرسل منها فى ٢٠ ديسمبر مذكرة طويلة ، تحت عنوان « ملاحظات عن الشواطىء المصرية » ، من إعداد (لالون)

(١) Sonnini. pp. 1-11.

أيضاً ؛ وقد تناول هذا التقرير وصف حالة التحصينات فى الشاطىء المصرى الشمالى ، على مدخل الاسكندرية فى مينائيها الجديد والقديم ، ثم فى أبى قير التى قال عنها « إنهـا ذات فرضة واسعة لرسو المراكب بأمان » ، بينما لا تحميها سوى قلعة واحدة فقط ، ويعوزها الجند والذخيرة ، وفى حال أسوأ ممـا عليه الاسكندرية ، ثم فى رشيد ودمياط ؛ وزيادة على ذلك فقد بحث (لالون) برنامجاً للعمليات العسكرية لأنزال الحملة على الشواطىء المصرية . وأخيراً وعد (دى توت) عند إرسال هذا التقرير ، بايجاز بحث مفصل من الفوائد التى يمكن أن تجنيها فرنسا من فتح مصر ، عن حكومة هذه البلاد وعن الوسائل التى تضمن لفرنسا السيطرة عليها .

وقد أكمل (دى توت) مهمته ، فأقام فى أزمير مدة الشتاء ، ثم زار أسا كل تركية أوروبا والمورة ، وفحص فى أثناء كل ذلك ، بمعاونة (لالون) أيضاً ، حالة التحصينات فى الدولة العثمانية . ثم رجع الى فرنسا وقدم « مذكرته عن التنظيمات العمومية فى الليڤانت وفى وجاقات الغرب » ، عن حالة الأسا كل التجارية الفرنسية ، فبحثت محتوياتها الحكومة (يوليو ١٧٧٩) ؛ ثم أعد (دى توت) مذكرة أخرى عن المهمة السرية التى كلف بها ، وكانت تتناول الموازنة بين فتح كريد وفتح مصر . وكان رأى (دى توت) النهائى ضد فتح كريد ، وتأييد إرسال الحملة على مصر ، وهى التى يرى أنها « مثال المستعمرة » والتى يمكن أن تعود بالفوائد المحققة على فرنسا ، والتى تصلح لاستعمار الفرنسيين ، ويقرّبهم احتلالها فى الوقت نفسه من مستعمراتهم ، لقرب مصر من فرنسا ، ولقلة النفقات التى يستلزمها إنشاء العلاقات بين الوطن و بين هذه المستعمرة الجديدة ؛ وبخاصة عند ما كان الدفاع عنها سهلاً ميسوراً . وزيادة على ذلك فإن احتلال مصر يضع بين يدى فرنسا ، « مفتاح الموانىء » التجارية ، فلا توزع قواتها ومؤسساتها التجارية فى الفروع المترامية ، بل تستطيع بفضل استيلائها على مصر تركيز نشاطها التجارى فى هذه البلاد والإشراف منها على تجارة الأمم الأخرى . واستيلاء فرنسا على مصر من المسائل السهلة الهينة بفضل الظروف

التى أوجدت فى تركيا أزمة ملحة ومستديمة من جراء عداء الروسيا لها واستعدادها لابتلاع ممتلكاتها ، وهى الظروف أيضاً التى أثارت الولايات أو المستعمرات الأمريكية ضد انجلترة ، فشغلت الانجليز فى هذا الجانب البعيد من العالم لتلافى خسائرهم ، أضف الى ذلك أن الاستيلاء على مصر من شأنه أن يضع العراقيل فى طريق التوسع الروسى . فقد تساءل (دى توت) ألم يكن غرض الروسيا هو الاستئثار بالتجارة الجنوبية بعد نفوذها الى بحر الأرخبيل والتقدم صوب القسطنطينية ؟ فاذا وجدت أن هذه السيطرة قد انتقلت إلى أيدى فرنسا بفضل احتلالها مصر ، فماذا تفيد الروسيا من ذلك ؟ ومن جهة أخرى فإن تركيا نفسها ، وقد حرمت من مصدر من مصادر ثروتها باستيلاء الفرنسيين على مصر ، سوف تضطر إلى تجنب الاصطدام مع فرنسا ؛ وأخيراً فإنه لما كانت انجلتره تعمل دائماً لإصابة المستعمرات الفرنسية ، فان إمتلاك مصر سوف يعوض فى النهاية على فرنسا أية خسارة قد تصيبها فى مستعمراتها الأخرى بأكملها على أيدى غريمتها . ثم انتقل (دى توت) إلى بحث أهمية مصر كطريق للمواصلات قصير وقليل النفقات بين الشرق والغرب ؛ ثم انتقل من ذلك إلى بحث الخطة العسكرية التى ينبغى اتباعها عند تقرير فتح هذه البلاد نهائياً[١].

وفى عام ١٧٨٤ ظهرت « مذكرات » البارون (دى توت) عن الترك والتتار فى أربعة أجزاء[٢]؛ وقد اشتملت هذه المذكرات على تاريخ رحلته الآنفة ، وفى الجزء الرابع[٣]، خصص (دى توت) حوالى الخمسين صفحة فقط للحديث عن تاريخ البلاد (مصر) ، ثم وصف آثارها ، ووصف أحوالها العمومية ، ثم خصص بضعة صفحات لوصف حالة الفوضى المنتشرة فى حكومتها . ومع ذلك فقد وفق (دى توت) فى وصف خصوبة أرض مصر ، وكان مما استرعى نظره وفرة المحصول من قصب السكر ، والنيلج الخ .

(١) Charles-Roux. Les origines. pp. 83-90.

(٢) Tott (Paron de Memoires Sur les Turcs et les Tartars. (H vols). Amesterdam 1784.

(٣) Ibid. pp 113—176

رسائل سافارى :

وقد حدث بعد ظهور « مذكرات » (دى توت) بعامين فقط ، أن نشر الرحالة والعالم الفرنسى (سافارى) رسائله المشهورة . وفَد (كلود ابتن سافارى) . (١٧٥٠—١٧٨٨) إلى مصر فى عام ١٧٧٦ ، ومكث بها ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى فرنسا (١٧٧٩) ووصلها أخيراً فى عام ١٧٨٠ ؛ فرحب به أصدقاؤه ، ووجد متسعاً من الوقت لإعداد « مذكراته » ثم نشرها فى باريس فى عامى ١٧٨٥ — ١٧٨٦ . وكان هذا الرحالة الفرنسى يعرف اللغة العربية معرفة طيبة ، فترجم القرآن الكريم ، ثم أخرج حياة لمحمد عليه السلام (١٧٨٣)، وكتب فى أخلاق الرسول الكريم (١٧٨٤) ، كما أعد كتاباً فى « الأجرومية الحربية » ظهر بعد وفاته بمدة طويلة (١٨١٣) . ولذلك كان من السهل على (سافارى) دراسة أحوال هذه البلاد دراسة طيبة ، والوقوف على كثير من الحقائق المتعلقة بتاريخها تحت السيطرة المملوكية ، وخصوصاً سيطرة على بك وأبى الذهب ، كما وصف الفوضى الحكومية فى العهد التالى حتى عام ١٧٧٩ تقريباً . وقد وصف (سافارى) خصوبة الأرض وعلى الخصوص فى الدلتا التى اعتبرها « حديقة واسعة تخرج أرضها باستمرار كافة المحصولات فى مختلف فصول السنة ، كالخضروات ، والزهور ، والفواكه » ؛ ثم فى الفيوم ؛ ومن المنتوجات التى ذكر وفرتها خصوصاً القنب وقصب السكر . وفى الحق وصف سافارى ضمن ما وصف ، أهل هذه البلاد ، وعاداتهم وأخلاقهم ومعيشتهم ، كما أنه خصص جزءاً من رسائله لوصف الآثار المصرية ، واعتمد سافارى فيما كتب على دراسات المؤرخين السابقين أمثال (جوانفيل) عند تدوين تاريخ حملة (سان لويس) على مصر ، وموقعة المنصورة ، وأمثال هيرودوت ، واسترابون ، وديدور وغيرهم عند الكلام عن الآثار المصرية القديمة . ويرى أحد الكتاب الحديثين[١] أن (سافارى) قد اعتمد أيضاً فيما كتبه عن ثورة على بك الكبير ، على تاريخ

(١) Carré, Jean-Marie. Voyageurs et Ecrivans Français etc. T.I.p. 90 note (2).

(لويزنان) Lusignan الذى نشر فى لندن فى عام ١٧٨٣ . ومع ذلك فان المتصفح لرسائل ساڤارى لا يلبث أن يجد شيئاً من التفصيلات التى لا بد وأن يكون صاحبها قد استمدها من المعاصرين لعلى بك فى مصر نفسهـا ، وخصوصاً وأن العهد لم يكن قد بعد كثيراً بين وقت حكم على بك و بين رحلة ساڤارى ، واقامته فى القاهرة أو فى الاسكندرية .

رحلة ڤولنى

وفى عام ١٧٨٧ ، أى بعد فترة قصيرة من نشر « رسائل » ساڤارى ، ظهرت « رحلة » ڤولنى فى الشام وفى مصر ، وكانت رحلة (ڤولنى) أهم ما ظهر فى الحقيقة فى تلك الآونة عن مصر ، لأن هذه « الرحلة » لم تلبث أن نالت شهرة واسعة وعظم تداولها ، وقد أهدى صاحبها نسخة منها إلى قيصرة الروسيا كاترين الثانية ، فأهدته وساماً ذهبياً مكافأة له ، وأعيد طبع الرحلة فى عامى ١٧٩٢ ، ١٧٩٩ ، ثم فى عام ١٨٠٧ ، ولم يقتصر تداولها على فرنسا وحدها ، بل ترجمت إلى الألمانية (١٧٨٨ — ١٨٠٠) ، وإلى الهولندية (١٧٨٩) وفى الواقع انتشر تداولها فى أوروبا بأسرها ، الأمر الذى ساعد على أن تمتلىء أسماع الفرنسيين وأذهانهم بذكر مصر ، وفتح مصر ، واستعمار مصر ، ولدرجة أن هذه الرحلة لا تزال إلى الوقت الحاضر تحتل مكاناً ممتازاً بين المدونات المتعلقة بمشروع ارسال الحملة الفرنسية على مصر . ولهذه الأسباب كلها إذن ، كان من الواجب بحث آراء و إرشادات (ڤولنى) لتفهم هذه الآراء والإرشادات على وجهها الصحيح ، ولبيان حقيقة الأثر الذى أحدثته (الرحلة) فى توجيه أذهان المعاصرين الفرنسيين نحو الاستعمار فى مصر ، وأخيراً إعداد الحملة الفرنسية وخروجها إلى مصر .

فقد ولد (ڤولنى) فى إحدى قرى (ماين) من أعمال فرنسا فى فبراير ١٧٥٧ ، ثم درس اللغات القديمة ، واشتغل بالعلم والأدب فى باريس مدة ، بدا له بعدها أن يقف بنفسه على أحوال البلاد السياسية والاجتماعية فى الشرق ، فقرر الرحلة إلى مصر وإلى سوريا فى عام ١٧٨٢

للبحث والاطلاع . وفى مصر قضى (ڤولنى) مدة زار فى خلالها الإسكندرية ورشيد والسويس ، وزار أهرامات الجيزة ، ومكث فى القاهرة سبعة شهور . على أن (ڤولنى) لم يستطع زيارة الأقاليم الداخلية بسبب الاضطرابات والمنازعات السائدة فيها وقد ذهب (ڤولنى) فيما بعد إلى كورسيكا فى عام ١٧٩٢ ؛ وهناك قابل نابليون بونابرت . و بعد انقضاء عهد الإرهاب فى فرنسا ، عُيِّنَ مدرساً للتاريخ فى مدرسة المعلمين ؛ وعند ما قرر نابليون الحملة على مصر ، أراد اصطحابه معه ، ولكن ڤولنى اعتذر لكبر سنه ، فاكتفى بونابرت بأخذ كتاب ڤولنى معه . وعاش ڤولنى بعد هذه الحوادث مدة طويلة فتوفى عام ١٨٢٠ .

وكان الجزء الأكبر من « رحلة » ڤولنى متعلقاً بسوريا ، فلم يخصص لمصر سوى جزء بسيط كان يتضمن ملاحظات (ڤولنى) عن هذه البلاد ، وقد اتخذ فى تدوينها طريقاً جديداً ولم يقنع بتقليد سلفائه الذين كتبوا عن الآثار المصرية القديمة كما فعل (ساڤارى) عند ما نقل أكثر ما كتب عن مصر القديمة من الكتاب القدماء السابقين ؛ وعلى ذلك فقد وجه ڤولنى جهده لوصف أحوال البلاد الطبيعية (: النيل ، الدلتا ، المناخ ، الرياح) ؛ وأحوالها السياسية (: الأجناس ، الحكومة ، المماليك ، التجارة ، الأمراض وهكذا) . وكان ڤولنى مدققاً فى ملاحظته واستقرائه فى هذا القسم السياسى لدرجة أنه لايزال بفضل عناية صاحبه به يعد مصدراً أساسياً لمعرفة حالة مصر فى آخر القرن الثامن عشر ، أو قبيل مجىء الحملة الفرنسية .

وعند ما درس ڤولنى حالة الفلاح وحالة المصريين عامة ، لم يكن متفائلا كما فعل (ساڤارى) ، بل نظر إلى الأحوال السائدة فى مصر بمنظار قاتم ؛ فشرح تعاسة الفلاح وبخاصة عند انتشار الوباء فى عام ١٧٨٣ وفى أثناء المجاعة التى تلت ذلك فى عام ١٧٨٤ [١] ؛ كما وصف الاسكندرية ميناء البلاد الهام ، فذكر أنها : كبلد حرب ، لاقيمة ولا شأن لها ، إذ لاتوجد بها أية تحصينات ، وفنارها مهمل ، ولامدافع بها صالحة للاستخدام ، ولا حامية تحسن الرماية بالمدافع السيئة الموجودة بها ؛ فإن حامية الإسكندرية التى كانت تتألف من

(١) Volney. t I. pp. 239-240.

الانكشارية ، قد نقص عددها من الخمسمائة إلى النصف تقريباً ، وصاروا لايدرون شيئاً من فنون الحرب والكفاح ، ويمضون الوقت فى التدخين (١) .

وقد لخص ڤولنى نفسه القول فى أحوال مصر (٢) ، عند ماذكر « أنه من الميسور على الإنسان أن يبدى رأياً فى أحوال الأهالى المدنيين إذا علم أنهم ينقسمون إلى أجناس مختلفة وشيعهم متعددة ، وحالاتهم مختلفة ، ثم إذا أدرك حقيقة حكومتهم التى تدرى شيئاً من مبادىء احترام حقوق الملكية ، أو تأمين الأفراد على حياتهم وأموالهم وحرياتهم ؛ ثم إذا وجد أن جماعة من الجند الطغاة المتبذلين هم الذين يستأثرون بالسلطة المطلقة ؛ وكذلك فمن السهل على الإنسان أيضاً أن يدرك مدى قوة هذه الحكومة ، إذا وقف على مقدار استعدادها الحربى وحالة جندها ؛ ففى مصر كلها وعلى الحدود بوجه خاص لاتوجد قلاع أو حصون أو مدافع أو مهندسون ؛ وأما أسطول البلاد فهو يتألف من نحو الثمانية وعشرين مركباً فى السويس ، ذات أسلحة ضعيفة ، وتحمل ملاحين لايعرفون طرق استخدام هذه الأسلحة » .

ومع ذلك ، فإن ڤولنى فى « رحلته » كان لا يكتفى بوصف هذه الأحوال السيئة فحسب بل إنه حاول إلى جانب هذا وصف العلاج الذى يستطيع به الفلاحون والمصريون عموماً تحسين أحوالهم . وهذا العلاج كما ذكره ڤولنى (٣) ، هو خروج المصريين من السيادة العثمانية ودخولهم تحت حكم دولة أخرى ، تكون صديقة للمصريين ، وذات حضارة ، ولها نهضة أدبية وعلمية وفنية ، وذلك حتى تستطيع هذه الدولة الاهتمام بتراث المصريين القديم ، وتعنى بالبحث عن آثارهم المدفونة فى الدلتا وفى الصعيد ، وتكشف رموز الكتابة الهيروغليفية .

وقد كان لهذه الأقوال أثران ؛ أولهما أنها كشفت عن حالة الضعف التى كان عليها الدفاع فى البلاد ، مما زاد بونابرت عن قرائته هذه « الرحلة » ، اقتناعاً بسهولة الغزو المترقب ، فى

(١) Volney. t I. pp. 7-8.
(٢) Volney. t I p. 235.
(٣) Volney. t I. pp. 256-257.

الوقت الذى طُرِحَ فيه مشروع إرسال الحملة على مصر ، على بساط البحث جدياً عقب صلح كمبو فرميو (أكتوبر ١٧٩٧) وفى الشهور الأولى من العام التالى ؛ وثانيهما ذيوع الاعتقاد بأن ڤولنى إنما كان يقصد فرنسا عند ما كتب عن « الدولة المتحضرة المتمدينة » التى ينبغى عليها احتلال مصر لانتشال الفلاحين والمصريين من حياة البؤس والتعاسة فى ظل السيادة العثمانية .

ومع ذلك فقد كان معنى إقدام الفرنسيين على امتلاك مصر ، أنهم يشتركون فى تقسيم أملاك تركيا ، وهو الأمر الذى كان لا يريده (ڤولنى) بتاتاً ، على الرغم مما لا يزال يقول به بعض الكتاب (١) ، من أن ڤولنى كان يريد حقيقة أن تكون مصر من نصيب فرنسا ويدعو مواطنيه إن خفية أو علانية للاستيلاء عليها . ولتصحيح هذا الخطأ إذن ، لا مفر من التساؤل كيف نشأت هذه الفكرة : فكرة أن فرنسا هى الدولة المقصودة ، والتى تستطيع امتلاك مصر لخدمة المصريين ولتحسين أحوالهم .

فقد اشترك الكتاب الثلاثة : دى توت ، ساڤارى ، وڤولنى فى أمرين معينين : فهم (أولاً) قد وجهوا الأنظار إلى خصوبة الأرض فى مصر ووفرة غلاتها الزراعية ، التى كانت من نفس المنتوجات التى يتوقع الفرنسيون ضياعها من أيديهم بسبب إضطراب الأحوال فى ممتلكاتهم فى جزر الهند الغربية ؛ وقد جعلتهم هذه الحقيقة يتوقون إلى إمتلاك مصر ، فى الوقت الذى اتجه فيه مفكروهم أيضاً نحو البحث عن ميادين جديدة لإنشاء مستعمرات على قواعد ووفق أنظمة جديدة فى الشرق . و (ثانياً) فإن ثلاثتهم قد تكلموا ، وبإسهاب أيضاً ، عن تقهقر مصر واضمحلالها فى العهد العثمانى — المملوكى ، وتأخر حكومة المماليك عند ما ترك البكوات هذه البلاد تسير نحو الانحطاط بسرعة ، وانصرفوا هم إلى التمتع بملذاتهم . ومن هذه الناحية ، كان لهؤلاء الكتاب الفضل فى الإشارة بإحدى الطرق إلى أن مصر قد بلغت فى الحقيقة الدرجة التى يصبح من السهل فيها على أية دولة مغيرة ، الانقضاض عليها وفتحها وامتلاكها ؛ وعلى ذلك فقد كان من المنتظر ، عند بحث

(١) Bréhier, (L). L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900. pp. 23-24.

الفرنسيين عن الميادين المحتملة لتأسيس مستعمراتهم الجديدة بنجاح ، أن يسود الاعتقاد بينهم ، عند قراءة (رحلة) ڤولنى فى هذه الظروف ، أن فرنسا هى المقصودة ولا شك عندما تكلم الرحالة الفرنسى عن الدولة المتمدينة التى ينبغى عليها امتلاك مصر لتحسين أحوال أهلها . أضف إلى ذلك أن هذا الاعتقاد قد صادف هوى فى نفوس أولئك الذين كانوا من الفرنسيين المعاصرين ، يتوقعون قرب انحلال الامبراطورية العثمانية ، ولا يريدون أن تفلت الفرصة من أيديهم ، فلا ينالون نصيبهم من ممتلكات هـذه الدولة ؛ وقد تحدث الكثيرون عن نصيب فرنسا المنتظر ؛ وتقدم كيف أن الرأى فى الفترة التى نشرت فيها (رحلة) ڤولنى ، كاد يكون مجمعاً على تفضيل الاستيلاء على مصر ذاتها .

آراء ڤولنى عن الحروب الروسية والتركية :

وفى الواقع ، سرعان ما كثر تحدث القوم ، عقب نشر رحلة ڤولنى مباشرة وفى السنوات القليلة التى سبقت اشتعال نيران الثورة الفرنسية ، عن مصر كالمستعمرة الجديدة التى ينبغى على فرنسا أن تسعى لامتلاكها حتى تعوض عليها كافة خسائرها فى الهند الغربية ، ناهيك عن الفوائد الأخرى المحققة التى تعود على فرنسا من استعمار هذا القطر الزراعى والذى يقع فى طريق التجارة بين الشرق وأوروبا .

ولكن سرعان ما سبب هذا « الحديث » القلق لصاحب الرحلة ، وخشى ڤولنى فى أن تنساق الحكومة الفرنسية بتأثير الرأى العام ، فتندفع فى طريق اقتسام أملاك الدولة العثمانية مع الدول الطامعة بها ، وتستولى على مصر كنصيبها من التركة العثمانية ؛ ولذلك بادر ڤولنى بنشر كتيب جديد ، دون فيه آراءه بصدد الحروب الروسية والتركية ؛ وقد ظهر هذا الكتاب فى عام ١٧٨٨ (١) ، أى بعد سنة واحدة من ظهور رحلته ، المعروفة . وتتلخص

(١) Volney. Voyage. T. II. Suivi de Considérations Sur la Guerre Des Russes Et Des Turks. Publiées En 1788 et 1789. (Paris 1825). pp. 345-445.

الفكرة التى نشرها ڤولنى فى كتابه الجديد ، فى أنه من الواجب أن تترك للروسيا — على خلاف الرأى الذائع بين معاصريه — فرصة التصرف كما تريد مع السلطان العثمانى ، على اعتبار أن قيصرة الروسيا كاترين الثانية ، هى وحدها التى تستطيع إنقاذ تركيا من الفوضى المنتشرة بها ؛ فإذا تم إنقاذ تركيا ، استطاعت التجارة الفرنسية فى الليڤانت أن تجنى من ذلك فوائد كثيرة .

ولعل أهم ما يمتاز به هذا الكتيب الجديد ، إلى جانب ما تقدم ذلك الأسلوب الذى تناول ڤولنى تفنيد آراء أولئك الذين يدعون فرنسا إلى امتلاك مصر ، فقد عرض ڤولنى كافة هذه الآراء ، ثم أخذ يفندها رأياً بعد رأى ؛ ولخص ڤولنى حجج الداعين إلى الاستعمار فى مصر فى قوله ما معناه : « حقيقة تنتج مصر المحصولات التى تحتاج إليها فرنسا كالشعير والأرز والقطن والقنب والنيلج وقصب السكر ، وهكذا ؛ وحقيقة تقع مصر بالقرب من فرنسا ذاتها والدفاع عن مصر ضعيف وسيئ (من جانب المماليك) وفى استطاعة الفرنسيين بطريق مصر إذا اجتازوا برزخ السويس ، أن يصلوا إلى تجارة الهند ؛ وأن يعطلوا طريق التجارة حول رأس الرجاء الصالح ؛ وحقيقة فى إمكان الفرنسيين عند احتلال مصر ، أن يحصلوا على سلع إفريقية كالعاج والتبر والمطاط والرقيق ، ثم فى إمكانهم أيضاً أن يجمعوا العمال الذين تفيد فرنسا من استخدامهم فى جزر السكر ، فى سان دمنجو وغيرها فى الهند الغربية — وهذا إذا استطاعت فرنسا أن تحتفظ بهذه الجزر فى النهاية — ؛ ولكن ! — وهنا انبرى ڤولنى يوضح مقدار الصعوبات التى تعترض إبراز هذا المشروع إلى حيز الوجود فقال (ولكن هناك صعوبات عديدة ينبغى على الفرنسيين أن يتغلبوا عليهـا قبل احتلال مصر واستعمارها . ذلك أنه من واجب فرنسا خوض غمار حروب ثلاثة : مع الأتراك ومع الإنجليز ، ومع أهالى البـلاد أنفسهم . ومن المنتظر أن يقبل هؤلاء الأخيرون على قتال الفرنسيين من غير تردد ، لأن الفرنسيين يختلفون عنهم فى الدين والمذهب . ومع ذلك ، فإنه إذا قدر الفرنسيين النجاح فى الحروب

كلها ؛ فمن المتعذر عليهم أيضاً النجاح فى استعمار مصر ، لاختلاف الدين والعادات والأخلاق . ثم تساءل ڤولنى ، وكيف يتوقع الفرنسيون النجاح فى مصر ، وهم الذين فشلوا فى الهند وفى مدغشقر ، وفى كايين ، وكندا ، وحوض المسسپى ، وفى سان دمنجو أيضاً ؟ لأن الفضل فى استعمار هذه الجزيرة الأخيرة ، إنما يرجع ، كما رأى ڤولنى ، إلى المغامرين الأوائل ، أى من غير تدخل الحكومة .

وأخيراً ألا يكون من الأفضل لفرنسا أن تقصر جهودها على تحسين الإنتاج فى داخل بلادها ، وهى التى لا يزال حوالى سدس أراضيها الصالحة للزراعة من غير عناية ، بدلا من التفكير فى التوسع الخارجى ؟

هذا هو إذن رأى ڤولنى ، وهو صريح فى ضرورة انصراف فرنسا عن استعمار مصر ، ولا يقبل تأويلا ؛ وهو صريح أيضاً فى دعوته الفرنسيين الى الانصراف عن الاستعمار عموماً .

بيد أن الأخذ بهذا الرأى الأخير ، أى انصراف الفرنسيين عن الاستعمار عموماً ، كان معناه ، من جانب آخر ، نزول فرنسا بمحض اختيارها عن المركز الذى تريد أن تشغله كدولة كبرى ، لا بد لها من إحياء أمبراطوريتها الاستعمارية . وهذا ما رفضت فرنسا قبوله ؛ وبخاصة عند ما كان العداء مستحكما بينها و بين منافسيها الانجليز ، الذين أصابوا نجاحاً لا بأس به فى استعمارهم ؛ وكانت ممتلكاتها مهددة بالانهيار والضياع فى الهند الغربية .

سنوات الثورة :

على أن الحوادث سريعاً ما أرغمت فرنسا على إرجاء مشروعاتها الاستعمارية عند ما انفجر بركان الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، ثم تألبت الدول ضد الثورة فى عام ١٧٩١ ، ثم تكون التحالف الدولى الأول ضد فرنسا عقب إعدام الملك فى ١٧٩٣ . فلم تكن فرنسا فى مركز يسمح لها بابتكار خطة استعمارية جديدة ، أو بارجاع وتدعيم النظام الاستعمارى القديم نفسه . وعند ما زادت الاضطرابات والثورات اضطراماً فى جزر الهند الغربية الفرنسية ذاتها من جراء مشاكل الرقيق ، ودخل الأسطول الإنجليزى فى مياه سان دمنجو

واحتل الانجليز (بورت — أو — برانس) Port-Au-Prince ميناءها فى يونيه ١٧٩٤ ، انصرف الفرنسيون بتاتاً عن التفكير فى إمكان إحياء مستعمراتهم فى الهند الغربية أو منع انحلالها ؛ نخيم الفتور فى فرنسا بسبب ذلك كله على كل ما كان له صلة بالاستعمار عموماً ؛ وظل الحال على ذلك حتى عام ١٧٩٧ . ونشد الفرنسيون العزاء ، فيما أحرزته جيوش الثورة وأصابه سياسيوها من الانتصارات الحربية والدبلوماسية فى أوروبا .

ومع ذلك ، فقد شاهد عام ١٧٩٧ تحولاً جديداً فى تاريخ الاستعمار الفرنسى عموماً ، وفى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر خصوصاً . و يرتد هذا التحول فى أصوله إلى « تخلص » الفرنسيين دفعة واحدة من الفتور الذى شمل تفكيرهم وثبط عزائمهم من ناحية الاستعمار والمستعمرات عامة ؛ ثم إلى حدوث هذا « التخلص » أو التحرّر فى الوقت الذى استدعى فيه الموقف السياسى فى أوروبا ، والناشئ من انتصار فرنسا بقيادة نابليون بونابرت على النمسا وتحطيم المحالفة الدولية الأولى ، التفكير فى الاقتصاص من انجلتره ، وهى الدولة التى حرصت على مواصلة النضال ضد فرنسا ، و إرغامها على قبول الصلح ، بعد أن عقد السلام نهائياً مع النمسا فى معاهدة (كمبو فرميو) فى أكتوبر ١٧٩٧ .

تجدد الرغبة فى الاستعمار :

فقد تجددت رغبة الفرنسيين فى الاستعمار دفعة واحدة ، بعد الفتور الملحوظ سابقاً ، عند ما أثار وقوع بعض الحوادث الهامة فى الهند الصينية ، انتباه الفرنسيين إلى إمكان إنشاء المستعمرات الجديدة التى ينشدونها فى « الشرق » أو فى ميادين جديدة غير تلك التى شاهدت إخفاق محاولتهم الاستعمارية القديمة فى الهند الغربية . فقد قامت ثورة فى (كوشين صين) أرغمت ملك تلك البلاد (Nguen — Anh) على الهروب والالتجاء إلى الفرنسيين فى پوندشيرى لطلب المساعدة منهم واسترجاع عرشه ، وساعده التجار الفرنسيون على الرجوع إلى بلاده ظافراً منصوراً (١٧٨٥ — ١٧٩٠) فحفظ الملك هذا الجميل لهم ،

وظل على علاقات طيبة مع فرنسا حتى وفاته فى عام ١٨٢٠ ، فكان هذا الحادث بداية استعمار الفرنسى فى الهند الصينية ، ودل إلى جانب ذلك على أن فرنسا كانت لا تزال على الرغم من كل ما تقدم تضمر الرغبة الشديدة فى الاحتفاظ بامبراطورية استعمارية ، بل وتريد توسيع هذه الامبراطورية كلما وجدت إلى ذلك سبيلا .

وزيادة على ذلك ، فقد حرصت فرنسا على أن تظل حليفتها هولنده فى حروبها فى تلك الآونه ضد انجلتره ، محتفظة بممتلكاتها فى أفريقية الجنوبية ، فنشر أحد الكتاب (بواسيرول) Boisserolle فى أثناء المفاوضة الفرنسية — الإنجليزية فى (ليـل) فى عام ١٧٩٧ ، بحثاً تضمن تحذير حكومة الإدارة من التفريط فى ممتلكات حليفتها ، وطلب إلى الحكومة أن تعمل لاستبقاء الممتلكات الهولندية فى الهند الشرقية لهولندة ، عند ما كانت المحالفة القائمة بين فرنسا وهولندة ، تجيز للأولى — فى رأيه — اعتبار المستعمرات الهولندية كأنها من مستعمراتها ، وفى هذه الحالة إذن ، عدت جزيرة سيلان الهولندية أكبر أهمية لفرنسا لقربها من الهند ، من جزيرة (إيل دى فرانس) ذاتها .

وكان من دلائل تجدد رغبة الفرنسيين فى الاستعمار ، إلى جانب ما تقدم ، ذلك الاهتمام الذى أثاره أحد الرحالة والمكتشفين السويديين الذين اهتموا بالاستعمار فى أفريقة الغربية خصوصاً ، وهو (كارل برنار ودستروم) Wadstrôm . فقد كتب ودستروم إلى وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك الحين (تلليران) ، فى ديسمبر ١٧٩٧ خطاباً يدعوه فيه إلى التفكير جديا فى ضرورة إقدام فرنسا على امتلاك المستعمرات الجديدة ، واقترح (ود ستروم) الرأس الأخضر (Cape Verde) كخير مكان يصلح لاستعمار الفرنسيين فى أفريقية الغربية . ثم نشر فى أوائل العام التالى كتابه المشهور عن (سيراليون و بولاما)[١] ، وألحق به خطابه الآنف إلى (تلليران) ، كما أهدى منه نسخة إلى مجلس الخمسمائة ، فشكل هذا المجلس لجنة

(١) Wadstrôm, (C.B.) Précis Sur l'établissement des Colonies de Sierra Léone et Boulama. Paris 1798.

لبحث مقترحات (ود ستروم) ؛ ولو أن هذه اللجنة لم تلبث أن وصلت إلى قرار يخالف ما كان ينتظره ، إذ رفضت نهائياً فى ١٢ أبريل ١٧٩٨ الاستعمار فى أفريقية الغربية . والواقع أن قرار هذه اللجنة لم يكن غريباً ، عند ما كانت الحكومة تسير حيناً نحو البت فى إرسال الحملة على مصر ، وهى الحملة التى صدرت الأوامر بإعطاء قيادتها إلى نابليون بونابرت فى اليوم نفسه .

على أن الفضل إنما كان يرجع إلى (تلليران) ، فى تحويل الفرنسيين نهائياً من مجرد الأمل فى الاحتفاظ بالمستعمرات الهولندية لحليفتهم هولنده ، أو التفكير فى الاستعمار فى الهند الصينية أو فى أفريقية الغربية ، إلى الرغبة الجدية والملحة فى امتلاك المستعمرات الجديدة فى الشرق ؛ وذلك منذ أن ألقى (تلليران) بحثه التاريخى عن الفوائد التى يمكن أن تعود على الفرنسيين من امتلاك المستعمرات الجديدة « فى الظروف الحالية » ، أمام هيئة المجمع العلمى الفرنسى ، فى ٣ يوليو ١٧٩٧ .

تلليران وآراؤه الاستعمارية :

كان شارل موريس دى تلليران — بريجورد de Talleyrand-Bérigord (١٧٥٤ — ١٨٣٨) من بين الفرنسيين الذين اضطروا إلى الهجرة من فرنسا فى أثناء الثورة[١] . فأقام فى انجلتره ، وقد صادف وجوده فى لندن فى سبتمبر ١٧٩٢ ، وجود جماعة من المزارعين من أهالى جزيرة (سان دمنجو) يعقدون الاجتماعات الكبيرة المطالبة بحق تمثيلهم فى المجالس (الاستعمارية) التى أنشئت منذ ١٧٨٧ فى المستعمرات . فمع أن (الجمعية الأهلية) فى باريس قد أعطتهم حق الانتخاب لهذه المجالس فى مايو ١٧٩١ فان قرار الجمعية لم ينفذ فى جزيرة سان دمنجو ، واختار المطالبون لندن لعقد اجتماعاتهم

وبحث مسائلهم ؛ فأثارت هذه المشاهدات اهتمام (تلليران) بالمسألة الاستعمارية . وكان من الحلول التى ارتآها لهذه المسألة وتعويض فرنسا من خسارتها السابقة فى مستعمراتها ، التعاون بين فرنسا وانجلتره للاستحوار فيما بينهما على أمبراطورية أسبانيا الاستعمارية (نوفمبر ١٧٩٢) ولكن هذه الآمال لم تلبث أن تلاشت عند ما قامت حروب المحالفة الدولية الأولى ضد فرنسا عقب إعدام الملك (١٧٩٣) ، وقد ساهمت انجلتره فى تكوين هذه المحالفة ؛ وفى العام التالى طلبت الحكومة الانجليزية إلى (تلليران) مغادرة بلادها فسافر إلى أمريكا .

بيد أن الإقامة فى الولايات الأمريكية كانت ذات أثر كبير على آراء (تلليران) الاستعمارية ؛ فقد اتفقت إقامته فى تلك البلاد مع حضور الكثيرين من أصحاب المزارع الواسعة فى سان دمنجو للاقامة فى المدن الأمريكية الكبيرة ، ملتجئين إليها كما قالوا وأذاعوا ، هروبا من الاضطرابات العنيفة التى حدثت فى الجزر وفى سان دمنجو خصوصاً ، والتى خربت مزارعهم وهدّمت بيوتهم بسبب ثورة الرقيق الأسود ؛ وقد كانت وطأة هذه الاضطرابات شديدة منذ عام ١٧٩٠ تقريبا ، وقتل عدد كبير من البيض فى خلالها(١) وقد كان تأثير هذه المشاهد بليغا لدرجة أن (تلليران) لم يلبث أن كتب من فيلادلفيا فى فبراير ١٧٩٥ يقول أن استخدام الرقيق الأسود ، وهو من رعايات الاستعمار الفرنسى ، السبب فى تخريب هذه الجزر ودمارها لسنوات قادمة عديدة ، والواقع ، عنى تلليران فى أثناء إقامته الامريكية بجمع المعلومات والوقائع الخاصة بتاريخ المستعمرات الفرنسية بأمريكا حتى إذا أبحر من فيلادلفيا إلى الوطن أخيرا فى يونية ١٧٩٦ ، كان (تلليران) يعتقد اعتقادا راسخاً ، أنه ينبغى على فرنسا أن تبذل كل مجهود حتى يعقد الرخاء فى جزر الهند الغربية الفرنسية إلى سابق عهده ، وأنه ينبغى على فرنسا الاستيلاء من جديد على (لويزيانا) التى فقدتها فى الحروب الاستعمارية السابقة ، حتى يمكن بفضل التعاون المنتظر بين (لويزيانا) ، والجزر ، ضمان عودة الرخاء إلى المستعمرات الفرنسية فى الهند الغربية ،

(١) Debien. (G.) Une Plantation De Saint-Domingue. Caire 1941 pp. 111-121.

وأخيراً اعتقد (تلليران) أنه من الواجب لأصلاح أحوال الجزر ، الاعتماد على نظام معين من السخرة لإمكان استغلالها .

ومع ذلك ، فقد صادفت عودة (تلليران) إلى باريس ، فتور الرغبة الاستعمارية لدى الفرنسيين وتشاؤمهم من الاستعمار فى الهند الغربية وفى أمريكا عموماً . وكان لا يمكن فى هذه الحالة جذب انتباههم إلى ضرورة العمل لاستعادة الرخاء فى الجزر أو التفكير فى استرداد (لويزيانا) ؛ على أن تلليران لم يفقد الأمل ، بل ازداد إقتناعاً بضرورة تشييد أمبراطورية استعمارية فرنسية جديدة . وكان من رأيه إذا كانت فرنسا قد صممت على رفض العودة إلى النظام الاستعمارى القديم فى أمريكا ، فمن الواجب عليها إذن أن تبحث عن مستعمرات جديدة فى ميادين أخرى جديدة ، ثم وطد (تلليران) العزم على بذل كل جهد لإقناع الرأى فى فرنسا بذلك ؛ وطفق من ثم يعمل لاستمالة الفرنسيين إلى التفكير ، ثم إلى الاعتقاد بضرورة امتلاك المستعمرات الجديدة فى ميادين غير تلك التى شاهدت إخفاق مجهوداتهم الاستعمارية الأولى .

وقد أتيحت لتلليران الفرصة لتحقيق رغبته عند ما حدث انضمامه إلى هيئة المجمع العلمى الفرنسى ، فأعد بحثاً تلاه على أعضاء هذه الهيئة فى ٤ أبريل ١٧٩٧ ؛ تناول فيه الكلام على وجه الخصوص ، عن العلاقات التجارية بين انجلتره و بين الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى كانت حتى عهد قريب من ممتلكات أو مستعمرات الدولة الأولى ، ثم أنشأت معها الصلات التجارية الوثيقة على الرغم من نضالها السابق مع الانجليز من أجل استقلالها ذلك أن العلاقات بين هذين البلدين كانت ، كما قال تلليران ، قائمة على الاشتراك فى اللغة وفى المصالح ، لأنه لم يكن للامريكيين خُلق وطنى خاص بهم ، وإنما كانوا متأثرين ، ولا يزالون خاضعين للنفوذ الانجليزى ؛ وعندئذ أشار (تلليران) إلى أنه من واجب فرنسا ، وفى مقدورها أن تضع نهاية لهذه العلاقات ، إذا اهتمت بتأسيس مركز لها فى أمريكا ،

أو بقول آخر إذا أنشأت مستعمرة جديدة . ومع أن تلليران كان يقصد أن تكون هذه المستعمرة الجديدة (لويزيانا) فقد جاء مقاله خلواً من ذكرها .

وكان من أثر هذا المقال ، أن تأيد مركز تلليران فى باريس ، حتى راجت الاشاعات وقتاً — بعد إلقاء هذا البحث — عن إلتحاقه قريباً بحكومة الإدارة . ولكن الظروف فى تلك الآونة لم تكن مؤاتية . لأنه سرعان ما وصلت إلى باريس الأخبار عن الاضطرابات العنيفة فى سان دمنجو ، واستمرار تخريب المزارع الواسعة . ولما كانت بحرية فرنسا ضعيفة فقد انعدم الأمل فى إمكان استمالة الرأى إلى استعمار جديد فى أمريكا ؛ وأزاء ذلك ، قرر تلليران نسيان مشروع « لويزيانا » ، وتوجيه جهوده بدلاً من ذلك إلى ناحية جديدة ، والمطالبة بضرورة الاستيلاء على مستعمرة تكون فى هذه المرة بفضل موقعها الجغرافى قريبة من أرض فرنسا ذاتها . وعندئذ ألقى تلليران بحثاً ثانياً على هيئة المجمع العلمى فى ٣ يوليو ١٧٩٧ ترك أثراً حسناً واسترعى انتباه الرأى العام ، وأيد سمعة تلليران كسياسى " عملى " ومفكر محنك وانتشل الفرنسيين دفعة واحدة من وهدة الخمول والاكتفاء بما لدى هولنده من المستعمرات وهى حليفتهم ، للاستفادة منها على نحو ما تقدم ، إلى الشعور العميق بضرورة استيلائهم هم فى آخر الأمر على مستعمرات جديدة[١] . وكان موضوع هذا البحث « الفوائد التى تعود من امتلاك المستعمرات الجديدة فى الظروف القائمة[٢] » .

وكان هذا المقال الموجز مرتباً ، ويحمل فى سطوره برنامجاً عملياً إيجابياً لمسألة المستعمرات ، دل على بعد نظر صاحبه السياسى ؛ كما أن إلقائه حدث فى الوقت الذى كان فيه الموقف السياسى فى أوربا ذاتها ، من شأنه توجيه أنظار الفرنسيين إلى ضرورة استئناف البحث من جديد فى مسألة المستعمرات سريعاً .

(١) Lokke. France And the Colonial Question. p.1. 174.

(٢) "Essai Sur les Avantages à retirer des Colonies Nouvelles dans les Circomstances presentes."

وقد عرض (تلليران) فى هذا المقال إلى القاعدة التى ينبغى أن تتخذ أساساً للعلاقات بين الوطن وبين المستعمرات ، فذكر أن المصلحة المشتركة بينهما هى التى يجب أن تكون أساس هذه العلاقات ؛ وعلى ذلك فقد انتقد (تلليران) الاحتكار ، وأشار بضرورة إطلاق التجارة حرة لمصلحة الفريقين . ثم انتقل صاحب المقال ، إلى بحث أحوال جزر الهند الغربية ، فذكر أنه إذا كان من المتوقع انفصال هذه المستعمرات فى النهاية عن الوطن ، فالواجب إذن أن يبحث الفرنسيون فى جهات أخرى عن مستعمرات جديدة ، وفى هذه الحالة ينبغى أن تكون هذه المستعمرات فى الجهات والأقاليم التى تنتج نفس المحصولات التى تحتاج إليها فرنسا ، (وكانت تأتيها من الهند الغربية) ، وهذه الجهات إما أن تكون أفريقية الغربية وإما أن تكون مصر . بيد أن الانجليز الذين توقعوا انهيار الهند الغربية وضياعها وخروجها من دائرة الاستعمار المقيد عموماً ، قد سبقوا الفرنسيين إلى أفريقية الغربية ، فأسسوا لأنفسهم مراكز فى (سيراليون) واعتزموا إنشاء أخرى فى (بولاما) ، وأما مصر فهى البلاد التى ذكر (تلليران) أن (شوازيل) نفسه قد رغب فى عام ١٧٦٩ أن يستولى عليها حتى يعوض بذلك على فرنسا ما فقدته بسبب حروبها الاستعمارية .

هذه كانت أهم أجزاء المقال ؛ على أن (تلليران) تناول بالبحث إلى جانب ما تقدم موضوعات أخرى ، متعلقة بمسألة للعمال من الرقيق الأسود ، وابتكار نظام جديد لتشغيل العمال فى استثمار المستعمرات الأفريقية ، كما بيّن كيف أن المستعمرات تصلح لأن تكون موئلا للمتذمرين الذين يطلبون العيش فى وطن جديد متمتعين بالحرية التى ينشدونها . ولم يتناول (تلليران) ذكر مصر بالتفصيل فى هذا المقال ، وإنما اكتفى بالإشارة السابقة إليها ، ولعل السبب فى ذلك أن التفكير فى استعمار مصر ، كالتفكير فى استعمار لويزيانا كان لا يلقى أى تأييد فى تلك الآونة لانصراف الأذهان مؤقتاً إلى الاستعمار فى أفريقية الغربية .

ومع ذلك ، فقد اجتمعت الأسباب أخيراً التى دفعت الفرنسيين دفعاً نحو الاستعمار فى

مصر، بعد شهور قليلة فقط من إلقاء مقال (تلليران) الآنف؛ وقد أُعطى (تلليران) نفسه الفرصة لتأييد فكرته الاستعمارية عند ما استلم أزمة الشئون الخارجية فى حكومة الادارة فى ١٦ يوليو ١٧٩٧.

المسألة السياسية:

وعند ما استلم تلليران شئون وزارة الخارجية فى فرنسا، كانت الثورة قد اجتازت بسلام إحدى مراحلها الخطيرة، عند ما ردت جيوشها المنتصرة بقيادة نابليون بونابرت، فى حملته الإيطالية، أعداء البلاد عن أرض الوطن؛ وكانت الأفكار متجهة الى ضرورة العنايه بوضع شروط الصلح مع النمسا المنهزمة.

انحلال المحالفة الدولية الأولى:

فقد كان من نتائج إعدام الملك لويس السادس عشر (٢١ يناير ١٧٩٣)، أن اهتزت عروش أوروبا من هول هذه الكارثة، وتحرجت العلاقات بين الحكومة الفرنسية و بين انجلترة وهولنده على وجه الخصوص، فأعلن المؤتمر الوطنى الحرب على انجلترة وعلى هولنده فى بداية فبراير، ثم طردت قيصرة الروسيا كافة الفرنسيين من بلادها فى أيام معدودة، وبدأت النمسا العمليات العسكرية ضد فرنسا على نهر الموز. وفى مارس كانت أسبانيا والنمسا والبورتغال ومشكانيا والصقليتان والولايات الباباوية فى حالة حرب مع فرنسا؛ ولم يخرج من هذه المحالفة ضد الجمهورية سوى السويد والدانمرك وسويسرة التى احتفظت كلها بحيادها. وعلى ذلك فقد دافعت فرنسا عن حدودها وتراثها بكل قوة، ثم وفقت فى السنوات التالية الى تحطيم المحالفة الدولية، إذ انتصرت جيوشها فى عام ١٧٩٤ وفى العام التالى على أعضاء المحالفة حتى طلبت هولندة، التى أعلنت فيها الجمهورية، الصلح مع فرنسا وعقدت معها معاهدة فى باريس ١٧٩٥، كما عقد ملك بروسيا معاهدة (بال) مع فرنسا فى أبريل، ثم تلى ذلك عقد معاهدة مع أسبانيا فى يوليو، كما عاد السلام بين تسطانية وفرنسا وفى

أغسطس وقعت (هس — كاسل) الصلح أيضاً؛ وهكذا تحطم فى عام ١٧٩٥ التحالف الدولى الأولى. وزيادة على ذلك فقد تحالفت مع فرنسا كل من هولنده (اتفاقية لهاى فى مايو ١٧٩٥)، وأسبانيا (اتفاقية مدريد فى أغسطس ١٧٩٦). فلم يبق حينئذ سوى انجلترة والنمسا (ومعها سردينيا) فى ميدان النضال ضد فرنسا. وقد جددت النمسا وانجلترة محالفتها فى مايو من العام السابق. (١٧٩٥).

مقدمات صلح (لوبن):

بيد أن حكومة الإدارة لم تلبث أن أعدت الخطط العسكرية للهجوم على النمسا ذاتها عن طريق ألمانيا والدانوب ثم عن طريق إيطاليا الشمالية. وقد عهدت بقيادة جيش إيطاليا إلى القائد الشاب نابليون بونابرت، فاستلم القيادة فى نيس فى مارس ١٧٩٦، وما كادت تبدأ الأعمال العسكرية حتى أحرز الانتصارات الباهرة على السردينيين فى (مونت نوت) Montenotte، وغيرها، وفى ابريل عقد الصلح فى تورين مع سردينيا؛ ثم تعقب الفرنسيون جيش النمسا، وعبروا جسر (لودى) وألحقوا بالأعداء خسائر فادحة، ودخل نابليون ميلان فى مايو، ثم انتصر على النمساويين فى (أركولا) و (ريفولى)، وسقطت (منتنوا) فى فبراير ١٧٩٧، وبسقوطها أصبحت إيطاليا بأسرها تحت أقدام بونابرت، الذى أسرع بالزحف حتى وصل إلى (لوبن) Lœben فى ٩ أبريل، على مسيرة أيام قليلة من ڤينا ذاتها. وعندئذ طلب النمساويون شروط الصلح، فوقعت مقدمات الصلح بين فرنسا و بين الإمبراطورية فى لوبن فى ١٨ ابريل سنة ١٧٩٧. وبذلك يكون فى الحقيقة قد انفرط عقد المحالفة الدولية تماماً؛ ولم يبق سوى انجلترة التى أصرت متابعة الحرب بكل قواها ضد الجمهورية.

وعلى ذلك فأنه كان من المنتظر أن ينحصر النضال من ذلك الحين بين فرنسا وانجلترة، وكانت هذه انجلترة منذ أن انضمت هولنده إلى فرنسا وخشيت من وقوع مستعمرة الكاب الهولندية فى أيدى الفرنسيين، قد استولت على هـذه المستعمرة فى سبتمبر ١٧٩٥، كما

استولت فى العام التالى على جزيرة سيلان الهولندية ، ثم على ملقا وغيرها . ومع ذلك فقد رغبت انجلترة فى الصلح مع فرنسا ، وأرسل رئيس وزارتها (پت) Pitt ، اللورد (ملمسبرى) Malmesbury للمفاوضة فى (ليل) من أجل السلام مع فرنسا . وفى الفترة التالية بين يونيه وسبتمبر ١٧٩٧ ، استمرت المفاوضات دائرة ، ولـكن من غير الوصول إلى اتفاق . فمع أن الانجليز أظهروا استعدادهم للاعتراف بالفتوحات التى أحرزتها فرنسا فى الأراضى المنخفضة وفى لكسمبرج وساڤوى ، ثم للتنازل عن المستعمرات التى استولوا عليها عدا مستعمرة الكاب ، من هولنده ، فقد أخفقت المفاوضات نهائياً عندما أصر الفرنسيون على ضرورة إخلاء هذه المستعمرة الأخيرة ، وبخاصة عندما كان الفرنسيون يعلقون أهمية كبيرة — كما تقدم — على ضرورة احتفاظ هولنده الحليفة بمستعمراتها فى الشرق وفى أفريقية الجنوبية ، فى الوقت الذى كان الفرنسيون أنفسهم لا يستطيعون فيه امتلاك مستعمرات جديدة ، وكانت مستعمراتهم فى الهند الغربية مهددة بالانهيار التام أخيراً . وعلى ذلك فقد غادر (ملمسبرى) أرض فرنسا ، وأصبح من واجب الحكومة الفرنسية أن توفر جهودها لعقد الصلح النهائى مع النمسا ، حتى يمكنها أن تتفرغ لمنازلة غريمتها انجلترة ، والاقتصاص منها .

بين (لوبن) و (كامبو — فرميو) :

وعلى ذلك فقد نشطت الدبلوماسية الفرنسية فى الفترة السابقة على عقد الصلح النهائى مع النمسا ، أولا : لإعداد قواعد الصلح المزمع عقده معها بشكل يحد من قوة أعداء الماضى القريب ، فيمتنع الخطر من جانبهم على الجمهورية ، وثانياً : لاتخاذ كافة الوسائل الدبلوماسية والعسكرية التى من شأنها فى الوقت نفسه أن تساعد الحكومة الفرنسية على إحراز النصر ضد انجلترة وإصابتها بضربة قاتلة ترغمها على طلب الصلح ، وعلى قبول الشروط التى تمليها عليها حكومة الإدارة إملاء ؛ على أنه مما تجدر ملاحظته ، أن كافة هذه الحوادث والمفاوضات

بين مقدمات الصلح فى (لوبن) فى إبريل ١٧٩٧ ، وبين عقد السلام أخيراً مع النمسا فى معاهدة (كمبو — فرميو) فى أكتوبر من العام نفسه ، كانت للسببين الآنفين ، تحمل فى غضونها الدوافع التى وجهت حكومة الإدارة ، ثم تلليران وزير خارجيتها ، ثم بونابرت قائد حملتها المنتظر فى إيطاليا ، نحو الشرق ، ومن الشرق إلى حوض البحر الأبيض الشرقى أو الليڤانت ، ومن الليڤانت إلى مصر .

لقد جربت فرنسا مشروع غزو انجلترة المباشر فى آخر عام ١٧٩٦ ، وفى أوائل العام الثانى ، عند ما أرسلت حملة القائد (هوش) Hoche للنزول فى إيرلنده ، غير أن هذه التجربة باءت بالفشل ؛ ولو أنها برهنت من جهة أخرى ، على إمكان عبور البحر إلى الشواطىء المعادية ، ولذلك ظل الرأى العام الفرنسى ، على الرغم من هذا الفشل ، يطالب غزو الإنجليز فى بلادهم ، يحدوه الاعتقاد بإمكان تنفيذ هذا الغزو ، مازعمه من سهولة التفرقة بين الشعب الإنجليزى وبين حكومته ، ثم هزيمة الحكومة الإنجليزية ، وإرغام الإنجليز فى النهاية على قبول نزولهم من المكان التى يحتلونه كأمة أوروبية كبرى إلى مصاف الدول الصغيرة من المرتبة الثانية أو الثالثة ، حتى يتمهد بفضل ذلك ، الطريق أمام فرنسا المنتصرة لإحراز أمبراطورية الشرق العظيمة ، من غير أن تلقى أية منافسة لها فى ذلك . وكان ممن أخذوا بهذا الرأى أيضا بونابرت . ومع ذلك فإن مشروع غزو انجلترة المباشر كان يستلزم استعدادات بحرية كبيرة ؛ ذلك أن فرنسا فى أثناء حروبها ضد الدول فى مدة خمسة أعوام فقط ، أى بين يناير ١٧٩٣ وديسمبر ١٧٩٧ ، كانت قد فقدت المائتين وزيادة من سفنها الحربية ، بينما لم تفقد غريمتها فى نفس المدة سوى ٧٧ سفينة . ومع ذلك فإن هذا التفاوت لم يمنع من أن يظل التفكير فى غزو انجلترة قائماً . بيد أن الاهتمام المباشر فى الفترة الواقعة بين أبريل ١٧٩٧ وأكتوبر من العام نفسه ، كان منصرفا نحو إعداد القواعد التى تكفل الاطمئنان لفرنسا على سلطانها فى إيطاليا ، وحرمان النمسا من بسط نفوذها فى بحر الإدرياتيك من جهة ، ثم وقوع البحر الأبيض الشرقى تحت سيطرة النمسا أو انجلترة من جهة أخرى .

ولما كان الاتفاق الذى سوف تتضمنه شروط الصلح النهائية مع النمسا يقوم على أساس تنازل النمسا عن ممتلكاتها فى بلجيكا ولمبارديا وعلى حدود الرين ، فى نظير أن ينال النمساويون تعويضاً عن ذلك كله فى استريا Istria ، ودلماشيا على شاطئ الادرياتيك ، وهى من ممتلكات البندقية ، ثم فى مقاطعات البندقية الواقعة بين نهرى الأجْليو Oglio والپوه Po ، وشاطئ الأدرياتيك الشمالى ؛ ولما كانت فرنسا تخشى من أن تساعد هذه التعويضات النمسا على أن تصبح دولة بحرية بإعطائها المنافذ الآنفة على بحر الادرياتيك ، كما كان يخشى من أن ينضم أسطولها إلى أسطول مملكة نابولى ، فتحرز بفضل ذلك السيطرة فى البحر الأبيض ، فقد أصبح من المنتظر أن تكون شروط هذا الصلح موضع بحث دقيق بين المفاوض الأول (بونابرت) من جانب ، وبين وزير خارجية فرنسا (تلليران) من جانب آخر . وكان من الواضح أن كلاهما — وخصوصاً بونابرت — قد عقدا النية على إتمام الصلح مع النمسا ، والتمهيد بقبول هذا الصلح فى فرنسا ذاتها بالعمل على تهدئة الرأى العام ، واقتناع حكومة الإدارة بمزايا المعاهدة المزمع عقدها مع النمسا ، وذلك بتقديم الضمانات اللازمة ، والتى تكفل تحقيق الغرضين اللذين سبق الكلام عنهما ، وهما الحد من قوة النمسا حتى لا تهدد الجمهورية فى المستقبل ، واتخاذ الوسائل المهيئة لهزيمة إنجلترا وإرغامها على قبول الصلح وفق رغبات فرنسا .

مراسلات نابليون — تلليران :

ومن الرسائل المتبادلة بين بونابرت وتلليران فى المدة التى سبقت توقيع الصلح فى كمبو — فرميو يتضح نوع وأهمية هذه الضمانات ، كما يتضح أيضاً مقدار اتفاق مجرى تفكير الرجلين فى ضرورة العناية بأمر الشرق ، خصوصاً .

فقد كتب بونابرت من ميلان فى ١٦ أغسطس ١٧٩٧ (١) ، إلى حكومة الادارة ، ثم إلى تلليران ، يوضح بعض الاعتبارات التى عنت له بخصوص الشروط المعروضة للاتفاق

(١) Jonquiére. t I. pp. 28-29; Correspond t. III. No 2103

مع النمسا قبل توقيع الصلح النهائى ، وحتى يمهد لقبول هذا الصلح من جانب حكومة الإدارة من غير معارضة . فانه لما كان يخشى من أن تصبح النمسا دولة بحرية تهدد المصالح الفرنسية كما تقدم ، منذ اتخذ نابليون الحيطة لتلافى ذلك ، بالاستيلاء على أسطول جمهورية البندقية وعلى جزر الأيونيان وأهمها كورفو Corfu ، وكيفالونيا Céphalonie ، وزانتى Zanté . وقد أرسل نابليون خطابيه الآنفين بعد احتلال هذه الجزر ، فذكر أنها أكبر أهمية للفرنسيين من إيطاليا بأسرها بل انه إذا أرغم الفرنسيون على إرجاع إيطاليا إلى الأمبراطور ، لكان من الأفضل لهم عدم التأخر عن ذلك إذا احتفظوا بهذه الجزر فى حوزتهم ؛ وذلك (أولا) لأن احتلال كورفو وزانتى يضمن للفرنسيين السيادة فى بحر الادرياتيك وفى الليفانت ، ولفائدة هذه الجزر العظيمة لانعاش التجارة الفرنسية ، و (ثانياً) لأن هذه الجزر قريبة من تركيا ، وعلى ذلك كان امتلاكها يتطلب من فرنسا إنشاء العلاقات مع الباشاوات فى ألبانيا ، ومن المعلوم — كما ذكر نابليون — أن الشعب فى ألبانيا يميل إلى فرنسا كثيراً . وأما فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية ذاتها ، وهى الامبراطورية المفككة والتى تكاد تكون على وشك السقوط يومياً ، فإن امتلاك جزر الأيونيان من شأنه أن يمكن فرنسا من العمل بنجاح ، إمّا فى سبيل المحافظة على كيان تركيا ، ما دام ذلك ممكناً ، وإما للاستحواذ على نصيبها من الممتلكات العثمانية . وفى خطاب (نابليون) إلى (تلليران (١)) ذكر الأول صراحة اعتقاده بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية فى أيامه ، ثم فى خطابه إلى حكومة الادارة ، ذكر أنه لما كان من المتوقع انحلال تركيا قريباً ، فقد أصبح من واجب فرنسا أن تفكر جدياً ومبكرة ، فى خير الوسائل التى تحفظ بها تجارتها فى الليفانت . وزيادة على ذلك سوف يحين الوقت الذى تجد فيه فرنسا قريباً أنه لا بد من الاستيلاء على مصر حتى يمكن إصابة انجلترا بهزيمة فادحة .

وأما حكومة الأدارة فقد أيدت على لسان وزير خارجيتها (تلليران) فى ٢٣ أغسطس

(١) Correspond. t. III. No. 2106 (16 Août 1797).

١٧٩٧[1] ، احتلال زانتى وكرفو وكيفالونيا ، كما وافقت فى نفس الوقت على كافة الاعتبارات المتقدمة بخصوص تركيا ، فذكر (تلليران) أنه لا يوجد أهم من إنشاء الصلات الحسنة بين فرنسا و بين ألبانيا ، واليونان ومقدونيا ، وكافة مقاطعات وأقاليم الأمبراطورية العثمانية الواقعة على البحر الأبيض ، وعلى وجه الخصوص إنشاء الصلات الحسنة بين فرنسا ومصر ، تلك البلاد التى سوف تؤدى ذات يوم خدمات جليلة إلى فرنسا .

وقد حدث بعد ذلك أن أتيحت لنابليون فرصة السيطرة التامة على مفاوضات الصلح مع النمسا بفضل وقوع انقلاب (١٨ فركتيدور) فى فرنسا — ٤ سبتمبر ١٧٩٧ ؛ وهو الانقلاب الذى حدث للتخلص من بعض أعضاء حكومة الإدارة الذين انشقوا على إخوانهم، وانضم إليهم « المعتدلون » من الذين حملوا بشدة على مسلك نابليون حيال البندقية وجنوه ، لعزمه على الاقتطاع من ممتلكات هاتين الجمهوريتين و إعطائها للنمسا فى مفاوضات الصلح مع الإمبراطور ، بدلاً من الممتلكات التى أخذتها فرنسا من النمسا . فقد أثار هذا النقد غضب نابليون ؛ ثم كان لتدخله الأثر الحاسم فى نجاح « الانقلاب » ، إذ أرسل أحد قواده (أوجرو) Augerau لتولى القيادة فى باريس ، فاحتل المراكز الهامة فى المدينة ، وضمن نجاح الانقلاب بزعامة أعضاء الإدارة الآخرين (باراس) ، (روبل) Reubell ، ورفلبير — ليبو Revelliére-Lepeux . وعلى ذلك فقد كفل هذا الانقلاب لبونابرت الاطمئنان إلى قبول معاهدة الصلح فى باريس ، كما أن هذا الانقلاب قد عزز موقفه كمفاوض مع النمسا ، فتلاشى كل أمل لديها فى إمكان الاستفادة من الانقسامات الداخلية فى باريس لعقد شروط مخففة معها ؛ ومن ذلك الحين استطاع نابليون أن يسيطر على سير المفاوضات تماماً ويسرع فى إنجازها وفق رغباته ومبادئه نهائياً .

وفى خطاب له طويل إلى (تلليران) من بساريانو فى ١٣ سبتمبر ١٧٩٧[2] ، فصّل

(١) Jonquiére. t I. pp. 29-30.

(٢) Jonquiére. t I. pp. 31-32; Correspond. t. III. No 1295.

نابليون هذه الرغبات وهذه المبادئ ، ولهذا الخطاب أهمية كبيرة . فقد ذكر نابليون فى هذه الرسالة للمرة الأولى مشروعاته نحو مالطه ونحو مصر بكل وضوح وصراحة ؛ كما أنه مما تجدر ملاحظته أن هذه المشروعات كانت فى الحقيقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوعات التى تفرعت عن مفاوضات الصلح ، وعن الموقف السياسى فى أوربا برمته ؛ من ضرورة الاطمئنان (أولاً) على سلامة فرنسا من ناحية النمسا بعد عقد الصلح معها ، وذلك بفرض السيطرة الفرنسية فى البحر الأبيض ، الأمر الذى جعل التفكير فى احتلال مالطه فى هذه الظروف أمراً لا مفر منه ؛ ثم (ثانياً) ضرورة امتلاك مصر ذاتها ، وذلك فى نظير تملك الإنجليز مستعمرة الكاب الهولندية . وكان لا مفر من النظر فى مسألة مصر لما أبدته فرنسا من الرغبة فى الاقتصاص من إنجلترة ، ولأن مصر كانت من ممتلكات تركيا ، وهى الدولة التى توقع نابليون ثم وزير الخارجية الفرنسية (تلليران) أيضاً قرب انحلالها وانهيارها .

وعلى ذلك فقد تحدث نابليون فى خطابه إلى تلليران عن أهمية امتلاك جزر كرفو وزانتى وكيفالونيا وسانت — مور من الناحية التجارية ، ولما كان ينتظره لاحتلال هذه الجزر من آثار فى تقلبات الحوادث المستقبلة فى أوربا ؛ ثم انتقل نابليون من ذلك إلى التساؤل : « ولماذا لا نعمل للاستيلاء على جزيرة مالطة ؟ » أيضاً . فالتحصينات فى فالتا Valetta عاصمتها ضعيفة ، ويستطيع أسطول (برويس) Brueys ، مع قوات قليلة الاستيلاء على هذه الجزيرة ؛ وهكذا تتمكن فرنسا من إحراز السيطرة فى كافة حوض البحر الأبيض المتوسط بفضل استحواذها على مالطة ، وبفضل ما فى أيديها من جزر الأيونيان ، ثم جزيرة (سانت — بيير) Saint-Pierre التى تنازل عنها ملك سردينيا ، ثم استمر نابليون يقول : « وأما إذا حدث من أجل الوصول إلى صلح مع انجلترة ، أن وجدنا أنفسنا مرغمين على التسليم برأس الرجاء الصالح — وقد استولت عليه انجلترة من هولنده فى عام ١٧٩٥ — فمن واجبنا حينئذ الاستيلاء على مصر ؛ ولم يسبق بتاتاً أن كانت هذه البلاد من ممتلكات دولة أوربية ؛ حقيقة كان للبنادقة وحدهم فى مصر نوع من السيطرة ، إلا أن هذا حدث

من جملة قرون مضت ، كما أنها كانت سيطرة مقلقة ، وزيادة على ذلك فإنه يكفى لفتح مصر حوالى ٢٥٠٠٠ رجل تحملهم ثمانية أو عشرة سفن حربية ، فإن السلطان العثمانى لا يمتلك مصر حقيقة » . ثم اختتم نابليون هذه الرسالة بقوله إنه إنما ينتظر من تلليران أن يرسل إليه من باريس كافة ما يمكنه العثور عليه من المعلومات التى تبين لنابليون الأثر الذى يحدث لدى الباب العالى من إرسال حملة فرنسية على مصر .

وأما تلليران فقد أجاب على بونابرت بخطابين فى ٢٣ ، ٢٧ سبتمبر ١٧٩٧[1] ، تناول فيهما الكلام عن مالطة وعن مصر ، بشكل لا يجعل مجالا للشك فى أن الحكومة الفرنسية وإن كانت لا تزال ترى الوقت غير مناسب لغزو مصر ، فهى على الأقل توافق تماماً على آراء بونابرت بصدد الاستيلاء على جزيرة مالطة ؛ بيد أن موافقة حكومة الإدارة على مشروع احتلال مالطة ، كان معناه فى الحقيقة أن فرنسا تسير مسرعة نحو الاهتمام بأمر « الشرق » ، وبأمر مصر أيضاً .

مسألة مالطة :

فقد كانت مالطة فى أيد فرسان القديس يوحنا من مدة طويلة ، وكانت الفرسان من مؤيدى المبادىء الملوكية ، كما كانت لهم مواقف مشهورة عند ما أرسلوا المال إلى لويس السادس عشر لمساعدته على اجتياز أزماته المالية ، ولمعاونته عند فراره المشهور إلى (فارين) وأقاموا الصلوات لرحمته عند إعدامه ؛ على أن هذه الميول الظاهرة لم تلبث أن أدت إلى مصادرة أملاكهم فى فرنسا (١٧٩٢) على أيدى حكومة الثورة ، ثم حلّت جماعتهم ، وألقى الكثيرون من الفرسان المقيمين فى فرنسا فى غياهب السجون وأعدم البعض منهم . فكان من نتيجة ذلك أن اشتد انحلال هذه الجماعة وهو الانحلال الذى كان قد بدأ يدب فى صفوفهم من مدة طويلة ، عند ما كانت قواتهم العسكرية قد أصابها الضعف تماماً منذ عام

(١) Jonquiére. t I. pp. 35-37 ; 37-38.

١٧٧٨ . وكان مما زاد فى فقر جماعة الفرسان ، وفود الكثيرين من مهاجرى الفرنسيين إلى مالطة فى سنوات الثورة والإرهاب ، فأوفدت حكومة الإدارة بدورها الجواسيس لبذر بذور الشقاق والتفرقة فى الجزيرة[1] . وكان البرنس دى روهان (Rohan) رئيس الجماعة فى تلك الآونة ، فبذل مجهودا فى سبيل إصلاح أحوال الفرسان عموماً، واستطاع ممثلوه فى بطرسبرج أن يعقدوا اتفاقاً مع قيصر الروسيا بول الأول فى ١٥ يناير ١٧٩٧ ، أعاد القيصر بمقتضاه إلى الجماعة أملاكهم التى دخلت فى حوزة الروسيا منذ تقسيم بولنده الثالث فى عام ١٧٩٥ ، كما أعطوا الحق فى إنشاء دير فى بولنده يدر عليهم إيراداً كبيراً[2] ولكن شاءت الظروف أن يقع الرسول الذى كلف بنقل هذه الأنباء إلى مالطه ، فى أيدى بونابرت فى (أنكونا) فى فبراير ١٧٩٧ ، فكان هذا الحادث من الأسباب التى وجهت أنظار نابليون إلى مالطه وقد ازدادت عنايته بأمر مالطه منذ أن تم الاتفاق على مقدمات صلح (لوبن) فى أبريل من العام نفسه ، وكانت حكومة الجمهورية تريد الاحتفاظ للأسباب المعروفة بسيطرتها فى البحر الأبيض ، منذ أن أخلت الأساطيل الإنجليزية هذا البحر فاحتلت فرنسا جزر الأيونيان واستولت على أسطول البندقية ، وأصبح لاحتلال مالطة فى هذه الظروف أهمية مباشرة ، إذ يقوى امتلاكها مركز فرنسا فى البحر الأبيض الشرقى ، بينما يهدد فرنسا وقوع هذه الجزيرة فى أيدى أعداء الجمهورية ، فتصبح مالطة عندئذ بمثابة الحد الذى يفصل بين قواعد فرنسا فى الادرياتيك من جانب ، و بين قواعدها فى بروفنس من جانب آخر .

وزيادة على ذلك فقد حرك الوقوف على العلاقات الآنفة بين الروسيا والفرسان مخاوف بونابرت ؛ وظهر كأن الخطر من وقوع هذه الجزيرة فى قبضة إحدى الدول المعادية لفرنسا قد أصبح قريباً ، وخصوصاً عند ما توفى (روهان) ، واختار الفرسان بدلا منه البارون

(١) Grenfell. Malta in 1798. pp. 11-12.
(٢) Histoire pp. 78-79. (traité définitif. 28 Nov. 1798)

الألمانى (فردنند هومبش) Hompesch ، فمع أن هذا الرئيس الجديد بادر باظهار ميوله الودية فى رسالة مسالمة الى حكومة الإدارة فى يوليو ١٧٩٧ ، فقد اعتبرت الحكومة انتخابه انتصاراً للدبلوماسية النمساوية[١] ، ودليلاً آخر على المؤامرات التى تدبرها هذه الدولة للاستيلاء على مالطة كجزء من مشروع واسع ترمى به الى تجزئة أملاك الأمبراطوريه العثمانية ، بالاشتراك مع الروسيا .

وعلى هذا ، فقد رحبت حكومة الادارة ورحب وزيرها تلليران بمقترحات نابليون لامتلاك هذه الجزيرة ؛ وأعلن تلليران صراحة هذا الترحيب فى خطابيه الآنفين الى نابليون ، من باريس فى ٢٣ سبتمبر ، وفى ٢٧ منه . فذكر فى خطابه الأول « أنه منذ أن أصبحت مالطه من نصيب رئيس الفرسان النمساوى (هومبش) ، ازدادت شكوك حكومة الادارة رسوخاً ، — وهى الشكوك التى أثارتها قبل الآن معلومات أخرى — فى أن النمسا تريد الاستيلاء على هذه الجزيرة ، وتبذل الجهود حتى تصبح دولة ذات قوة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط . ثم استطرد يقول « أن المصلحة تملى علينا الحيلولة دون ازدياد قوة النمسا البحرية ، وعلى ذلك فإن حكومة الادارة تطلب (من نابليون) اتخاذ كافة الوسائل لمنع سقوط مالطه فى أيدى النمسا » وفى خطاب ٢٧ سبتمبر ، عاد تلليران الى اعلان موافقة حكومته على مقترحات بونابرت بخصوص الاستيلاء على مالطة ، حيث أن هذه الجزيرة قد أصبحت — كما قال — و بناء على ما بلغ باريس من المعلومات أيضاً — مقراً للدسائس النمساوية والروسية والانجليزية ؛ وهى على وشك السقوط فى أيدى النمسا . « وامتلاك هذه الجزيرة بالاضافة الى (استريا) و (دلماشيا) من شأنه أن يجعل من النمسا دولة بحرية فى إمكانها إزعاج و إقلاق فرنسا فى جمهورية شمال إيطاليا (bisal pine) كما أن استيلاء النمسا على مالطة يعطيها ، بفضل موقع هذه الجزيرة ، الوسيلة التى تستطيع

(١) Histoire Scientifique et Muletave. De l'Eupedite Française En Egypte-Paris 1836. t.p. 77. & Corresp. t. IV. No 2676.

بها تعكير الملاحة فى البحر الأبيض بأجمعه ؛ وأما إذا وقعت مالطة فى أيدى انجلترة أو الروسيا ، فإن هذه المخاطر سوف تزاد شدة فوق شدتها . »

وعلى ذلك ، فقد خولت حكومة الإدارة نابليون كافة السلطات الضرورية لتنفيذ مشروع الاستيلاء على مالطة فى الوقت المناسب ؛ كما أصدرت أوامرها فى هذا الشأن إلى أمير البحر (برويس) وغيره فى ٣ وفى ٢١ أكتوبر من السنة نفسها[١] . وهكذا دخلت (مسألة مالطة) فى دور الفصل ، ووفق رغبات نابليون ؛ وقد حدث كل ذلك قبل توقيع الصلح النهائى مع النمسا ، ثم فى الأيام القليلة التالية لتوقيعه .

معاهدة كمبو — فرميو :

وأما فيما يتعلق بمشروع احتلال مصر ، فمع أن تلليران كان مقتنعاً بالفوائد التجارية والسياسية التى تجنيها فرنسا من تنفيذ هذا المشروع ، وأهمها إخفاق الدسائس الإنجليزية والروسية فى تركيا ، ثم تمتع فرنسا بمركز تجارى متفوق ، ولأن « مصر كمستعمرة تعوض على فرنسا ما خسرته من منتوجات جزر الأنتيل ، وكطريق للمواصلات تعطى فرنسا تجارة الهند[٢] » . . . . . فقد كان من الواضح أن الوقت لم يحن بعد لإخراج المشروع وتنفيذه . فقد شغل بونابرت مشغولية كبيرة ، عقب توقيع الصلح مباشرة مع النمسا فى كمبو — فرميو ، بضرورة إرسال المعاهدة إلى باريس أولا ، والحصول على تصديق حكومة الإدارة عليها ؛ ثم كان عليه أيضاً إقناع الرأى العام الفرنسى (وحكومة الإدارة) بقبول هذه المعاهدة على الرغم من الشروط التى أعطيت إلى النمسا ، واعتبرها البعض طيبة أكثر من اللازم ، ومما تقتضيه مصلحة فرنسا .

لقد سبق كيف وضح نابليون فى خطاباته إلى باريس المبادىء التى استرشد بها فى وضع قواعد الصلح ؛ وعقب توقيع المعاهدة أرسل توا إلى تلليران فى ١٨ أكتوبر ١٧٩٧[٣] ،

(١) Jonquiére. t I. pp. 39-41
(٢) Jonquiére. t I. pp. 35-37
(٣) Correspondance 2307 ; Corresp. t. III. No. 2307

يوضح ثانية المبادىء ، ويعرض العوامل التى بررت فى نظره عقد الصلح بالشروط المتقدمة ، والتى كانت موضع نقد من جانب قسم من الرأى العام الفرنسى والحكومه ، وعلى الخصوص قبل « انقلاب فركتيدور » الآنف ؛ وأما الحجة التى تقدم بها نابليون فى هذا الخطاب لإقناع الجميع بقبول المعاهدة والتصديق عليها ، فكانت تلخص فى أنه وقد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائياً ، فالواجب إذن أن تتضافر الجهود لمنازلة غريمة فرنسا الكبرى ، وهى انجلتره ؛ وأما إذا تهاونت حكومة الجمهورية الفرنسية فى هذا الأمر الخطير ، فمعنى ذلك أن الفرصة سوف تترك لانجلتره حتى تجرى هذه الأخيرة على عادتها ، من حيث « انتزاع مستعمراتنا ، والمستعمرات الأسبانية ، وتلك الهولندية ، ثم تعطيل تدعيم تجارتنا ، وإصلاح وتقوية بحريتنا إلى أمد طويل . » وقد اختتم نابليون هذا الخطاب بقوله إن « من واجب حكومتنا القضاء المبرم على الملوكية الانجليزية ، وإلا فمصير حكومتنا التدمير على أيدى أصحاب العزلة الشيطين من الانجليز ، بفضل ما يدبرونه من مكائد وإفساد ؛ والوقت الحاضر هو خير الأوقات لهذا العمل ؛ فلنركز نشاطنا فى بحيرتنا ، ولندمر انجلترة ، حتى إذا تم لنا ذلك ، وقعت أوربا بأسرها تحت أقدامنا . »

وفى ليلة ٢٥ — ٢٦ أكتوبر ١٧٩٧ وصل إلى باريس كل من (برثيه) Berthier و (مونج) Monge يحملان معاهدة كمبو فرميو[١] ، فخطيا بمقابلة حكومة الإدارة فى الحال فى جلسة غير عادية (عقدت فى الساعة السادسة صباحاً) ؛ وفى ٢٦ اكتوبر ١٧٩٧ صدرت موافقة الحكومه بالتصديق على المعاهدة[٢] ثم اتخذت جملة قرارات فى الوقت نفسه لتوجيه قوى الجمهورية بأجمعها نحو النضال ضد انجلترة ؛ وكان من بينها قرار[٣] باجتماع جيش قوى من غير إمهال على شواطىء المحيط بقيادة نابليون بونابرت ، فبدأ توا تنظيم « جيش انجلتره » .

(١) Correspondance Inédite. t. VII. pp. 283-295 ; Corresp. t. III. No. 2303,2304,2305 (Traité)

(٢) Corresp. t III. No. 2306

(٣) Jonquiére. t I. p. 41 Arrêté Du Divectoire Executif (26 Oct. 1797)

وأما نابليون فقد غادر ميلان إلى (رشتاد) Rastadt فى ١٧ نوفمبر ليتبادل التصديق على المعاهدة مع النمسا ؛ وفى ٣ ديسمبر غادر نابليون (رشتاد) إلى باريس ، وبمجرد عودته إليها ، اجتمع برجال الحكومة لبحث موضوع الحملة على انجلتره .

حملة انجلتره :

على أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا التحول الجديد من الميادين الشرقية فى أوربا الوسطى وإيطاليا والبحر الأبيض إلى الغرب ، — أى إلى انجلتره — لم يكن تحولاً فجائياً ؛ كما أن إعداد « حملة انجلتره » فى هذه الشهور القليلة من نهاية عام ١٧٩٧ ، ثم فى بداية العام التالى ، لم يكن الغرض منها « ذر الرماد فى العيون » وتحويل انتباه انجلتره من الشرق والبحر الأبيض كما يظن الكثيرون . ذلك أن حملة انجلتره ، أو الحملة الكبيرة ، كما سميت Grande Expédition ، كانت فى الحقيقة مشروعاً جدياً ، لم يصرف بونابرت وحكومة الإدارة عن تنفيذه سوى اعتبارات شديدة سوف تذكر فى حينها .

والأدلة على جدية مشروع الحملة على انجلتره متعددة : ويتضح ذلك من الأوامر والمراسلات المتعلقة بالاستعدادات البحرية والعسكرية لانجاز أمر هذا الغزو ، ثم يتضح ذلك أيضاً من رحلة التفتيش الكبرى التى قام بها بونابرت على السواحل الفرنسية الشمالية من أوائل فبراير ١٧٩٨ ، فزار (إيتابل) Etaples ، و (امبلتوز) Ambleteuse وبولونى ، كاليه ؛ دنكرك ، فرنس Furnes ، نيو بورت Nieuport واوستند ، وجزيرة فالشيرن Walcheren ؛ كما زار فى عودته من هذه الرحلة أيضاً أنفرس وبروكسل وليل وسان كنتان . كما كلف فى الوقت نفسه من ضباطه (ديزيه) Désaix بزيارة برست ، و (كليبر) Kléber بزيارة الهافر وبقية الشاطىء ، و (كافاريللى) Caffarelli بزيارة دنكرك ؛ وزيادة على ذلك فقد كانت كافة الأوامر والقرارات التى أصدرتها حكومة الإدارة لاتخاذ الاستعدادات اللازمة للحملة على انجلترة ، خالية من ذكر مالطه ؛ وذلك مع العلم بأن

موافقة حكومة الإدارة على غزو هذه الجزيرة كانت قد تمت منذ سبتمبر ١٧٩٧ وكان بونابرت نفسه قد استعد لأمر هذا الغزو عقب ذلك مباشرة عند ما أرسل (بوسيلج) Poussielgue السكرتير الأول للمفوضية الفرنسية فى جنوه إلى جزيرة مالطة فى نوفمبر ١٧٩٧، فى بعثة كان الغرض الظاهرى منها التفتيش على مراكز التجارة فى الليفانت، وفى الحقيقة التمهيد لاحتلال مالطة؛ فإن نابليون بعد وصوله إلى باريس من رشتاد فى ديسمبر أرسل إلى السفير الفرنسى فى رومه (يوسف بونابرت) حتى يمنع (بوسيلج) من القيام بمهمة الليفانت ويأمره بالعودة فوراً إلى باريس، غير أن هذه الأوامر لم تصل (بوسيلج) فى الوقت المناسب، واستمر الأخير فى طريق رحلته إلى مالطة (ديسمبر ١٧٩٧).

وعلى ذلك فقد كان مشروع الحملة على انجلترة مشروعاً جدياً [١]؛ وفى الواقع استمرت الاستعدادات فى بداية عام ١٧٩٨ قائمة على قدم وساق لتدبير المال والموارد اللازمة، ووضع الخطط الحربية: من حيث توزيع القوات العسكرية والبحرية وهكذا؛ بيد أن الاهتمام الجدى بهذه الاستعدادات وضرورة انجازها فى أقصر مدة مستطاعة، سرعان ما بين لحكومة الإدارة ولنابليون عظم الصعوبات التى تعترض غزو انجلترة: فهناك صعوبة الحصول على الأموال اللازمة، والعدد الكبير من السفن لنقل الحملة وتموينها، وهكذا؛ كما أن رحلة نابليون التفتيشية فى السواحل، سرعان ما أظهرت أن الحملة ضد انجلترة لا بد لها من استعدادات ملحة وطويلة وهامة جداً فى الثغور الشمالية حتى تتم فى الوقت الملائم؛ وقد جاءت بحوث ضباطه فى المراكز التى تفقدوها على السواحل مؤيدة لهذه الحقيقة، ولذلك فقد جعلت هذه الصعوبات كلها، تحول التفكير من تجهيز الحملة لغزو انجلتره مباشرة فى فى بلادها إلى إعداد حملة لغزوها بطريقة غير مباشرة، وفى ميادين أخرى، أى العودة إلى التفكير فى «الشرق» وفى مالطة وفى مصر أمراً فى النهاية لا مفر منه.

(١) Charles-Roux. Les Origines. p. 307.

الحملة على مصر:

وعلى ذلك فقد حدث فى الفترة القصيرة، الواقعة بين عودة نابليون إلى باريس من رحلته التفتيشية (فى ٢١ فبراير ١٧٩٨)، وبين القرار الذى اتخذته حكومة الادارة نهائياً فى كافة هذه الشئون فى ٥ مارس ١٧٩٨ أن سارت الوقائع بسرعة نحو ارسال الحملة على مصر وقد اتخذت هذه الوقائع الترتيب التالى.

١ — تقرير بوسيلج (٨ فبراير ١٧٩٨)[١]:

فقد استطاع (بوسيلج) الذهاب فى رحلته التفتيشية إلى مالطة، فوصل إلى (فالتا) فى ٢٤ ديسمبر ١٧٩٧؛ ثم أرسل بعد عودته تقريراً ضافياً إلى حكومة الإدارة من ميلان فى ٨ فبراير ١٧٩٨، يتضمن وصفاً دقيقاً للموقف السياسى فى مالطة فى بداية عام ١٧٩٨؛ ويتضمن رأى (بوسيلج) نفسه، من حيث ضرورة إسراع الحكومة الفرنسية فى ضم هذه الجزيرة إليها؛ بيد أن (بوسيلج) قد وضح فى هذا التقرير أيضاً أنه لا ينبغى على الحكومة الفرنسية أن تتوقع أية مساعدة داخلية إذا قررت الاستيلاء على هذه الجزيرة، إذ كل ما يمكنها الاعتماد عليه، هو «حياد» المالطيين فقط؛ حقيقة بذل (بوسيلج) جهداً كبيراً حتى يستميل إليه الفرسان من الفرنسيين، وهم حوالى النصف تقريباً، ويعطفون على حكومة الجمهورية الفرنسية، إلا أنه ليس من المنتظر أن ينحازوا إلى فرنسا فى مشروع يقضى عند نجاحه على جماعة الفرسان بأسرها، ويسلبهم موارد رزقهم؛ وفى هذه الظروف كان من رأى (بوسيلج) أن الالتجاء إلى الوسائل الدبلوماسية الممزوجة بشىء من القوة أفضل الطرق للاستيلاء على مالطة: مثال ذلك حمل البلاط الأسبانى على مصادرة أملاك الفرسان فى أسبانيا، وإثارة الارتباكات فى وجه رئيس الفرسان (هومبش) أو حمل البابا على إلغاء هذه الجماعة كلية؛ أو الاتفاق مع (هومبش) نفسه حتى يتنازل عن مالطة فى نظير ضمان سيادته على جزيرة أخرى صغيرة تعطى له فى البحر الأبيض لمدة حياته.

(١) Jonquiére. t I. pp. 126-136.

وقد ارفق (بوسيلج) بهذا التقرير خطاباً إلى بونابرت ، وضح فيه حالة الأسطول الموجود بقيادة (برويس) فى مياه كرفو ، وهى حالة كانت لا تشجع على تنفيذ الحملة ضد مالطة ، وهى الحملة التى عرفت باسم (الحملة الصغيرة) La Petite Expédition .

وقد وصل تقرير (بوسيلج) وخطابه إلى باريس ، بعد يومين أو ثلاثة فقط من عودة نابليون من رحلته التفتيشية فى الشمال ، و بذلك فقد أصبح من الواضح أن مشروعين على الأقل من مشروعات حكومة الإدارة ونابليون : مشروع الحملة الكبيرة لغزو انجلترة ، ومشروع الحملة الصغيرة لاحتلال مالطة ، كان لا يمكن تنفيذهما بالسرعة والسهولة المرجوة . وفى هذه الظروف كان من المنتظر إذن أن يتجه الاهتمام إلى ميدان آخر ، وأن يتناول الكثيرون عند الكلام عن مالطة ، بحث موضوع آخر ، هو العلاقات القديمة التاريخية بين فرنسا و بين قطر من أقطار الشرق القريبة من مالطة وفرنسا وهو مصر .

ب — تقرير مجالون (٩ فبراير ١٧٩٨ [1]) :

وتحول الاهتمام نحو مصر فى فبراير ١٧٩٨ ، لم يحدث فجأة ؛ فقد ظهر كيف أن الرأى فى فرنسا ، ورأى وزير الخارجية فى حكومة الإدارة ، ورأى نابليون ، كان يتجه نحو هذه البلاد من أوائل العام السابق تقريباً ، فإنه عدا ارتباط « مسألة مصر » بمسألة الاستعمار الفرنسى بأجمعه على النحو الذى تقدم شرحه ، فقد كانت حكومة الإدارة تبحث جدياً مسألة الاستعمار فى مصر ، على الأقل فى خلال العامين السابقين (١٧٩٦ — ١٧٩٧) . وأما أسباب هذا البحث الجدى فهى (أولاً) : تلك الشكايات التى استمر يرسلها من مدة طويلة القنصل الفرنسى فى مصر (شارل مجالون) عن اضطراب الأحوال فى مصر و إرهاق المصالح الفرنسية بالمظالم والمغارم وهكذا ، و (ثانياً) : اضطرار وزير الخارجية فى حكومة الإدارة إلى إبداء رأى نهائى فى المسألة التى كانت مثار البحث فى تلك الآونة : أيهما الأفضل لفرنسا ، الاستعمار فى أفريقية الغربية ، أم فى ميادين أخرى فى الشرق وعلى الخصوص فى

(١) Magallon. Memoire Sur l'Egypte. pp. 205-224.

مصر ؟ بَيْد أن البحث فى هذا الموضوع الأخير كان فى المرتبة الثانية من الأهمية ، كما كان البت فى أمره مرهوناً فى الحقيقة بتطور الحوادث المرتبطة بتفكير الحكومة فى إرسال الحملة على انجلترة ، أو الاستعاضة عن ذلك لمشروع غزو انجلترة فى مستعمراتها فى الهند ؛ بل إن القرار النهائى فى مسألة التفضيل بين الاستعمار فى مصر أو فى أفريقية الغربية لم يصدر كما تقدمت الإشارة إلا فى ١٢ ابريل ١٧٩٨ ، أى فى اليوم نفسه الذى صدرت فيه أوامر حكومة الإدارة لإعطاء قيادة (جيش الشرق) إلى نابليون بونابرت ، على رأس الحملة الفرنسية إلى مصر ، وكان القرار يقضى بتفضيل مشروع استعمار مصر على المشروع الآخر .

فقد تقدم كيف أن شكايات (مجالون) إلى الحكومة الفرنسية قد أدت إلى إيفاد (ديبوار تانفيل) إلى القاهرة (١٧٩٥) فى بعثة أخفقت فى تحقيق أغراضها عموماً ؛ ثم وافقت حكومة الإدارة على مجىء مجالون إلى باريس ، حيث قدم لها تقريره المشهور فى ٩ فبراير ١٧٩٨ . وقد فصل مجالون مقدار الفوائد التى تجنيها فرنسا من فتح مصر ، وهى تلخص فى احتمالين : فإمّا أن يعمل الفرنسيون مباشرة من مصر على طرد الانجليز من الهند قسراً ، وإما أن يكتفوا بتهديم التجارة الانجليزية مع الهند ، والاستئثار بهذه التجارة بدلاً منهم ؛ ففى الحالة الأولى ، من السهل على فرنسا عند احتلال مصر أن تنشىء لها عمارة بحرية صغيرة فى السويس ، وترسل المدد الذى تشاء من الجند ، بهذا الطريق إلى شعوب المهراتا الثائرين على انجلترة ، وإلى (تيو — صاحب) ، ثم تشترك معهم فى النضال للقضاء تماماً على قوة الانجليز فى الهند ، وطردهم من البنغال نهائياً ؛ وفى الحالة الثانية ، يكفى أن تنشىء فرنسا ، عند فتح مصر ، المراكز التجارية فى القاهرة والاسكندرية وفى مرسيليا ، فتستطيع بفضل ذلك ، و بعد مضى سنوات قليلة ، حرمان الانجليز من التجارة مع الهند ، إذ أنهم لا يستطيعون ولا شك عندئذ الوقوف أمام هذا الاتحاد ، وفى وجه النشاط التجارى الجديد بزعامة فرنسا .

(ح) تقرير تلليران (١٣ فبراير ١٧٩٨)[١] :

فقد بحثت حكومة الادارة هذه التقريرات ، واهتمت بمحتوياتها ، ومن بينها مشروع الاستيلاء على مصر ، ثم وافقت على أن الآراء والارشادات التى تتضمنها هذه التقارير ، ينبغى أن تكون موضع البحث والعناية الكاملة ؛ وكان موقف حكومة الادارة ، للأسباب الآنفة ، قد تغير على وجه الخصوص بصدد مسألة احتلال مصر فى أواخر عام ١٧٩٧ وبداية العام التالى ، عن ذلك الموقف الذى اتخذه وزير خارجيتها السابق (شارل دلكيردا) Delacroix ، وهو الذى أعلن فى أغسطس ١٧٩٦ ، أن الظروف لم تكن ملائمة فى تلك الآونة لوضع مشروع الاستيلاء على مصر موضع التنفيذ . وفى الواقع كانت هذه الظروف لا تزال قائمة عندما تولى تلليران إدارة الشئون الخارجية (١٦ يوليو ١٧٩٧) ؛ ثم استمر الحال على ذلك حتى أتيحت الفرصة أخيراً فى غضون فبراير ١٧٩٨ ، لظهور مشروع إرسال الحملة على مصر فى دوائر الحكومة رسمياً ، وذلك بسبب اتجاه التفكير على نحو ما تقدم إلى ضرورة الانتقام من انجلترة بغزوها فى بلادها مباشرة ، أو بإصابتها فى مستعمراتها ؛ وعلى ذلك فأنه فى الوقت الذى كان بونابرت لا يزال مشغولا فيه برحلته التفتيشية فى السواحل الشمالية ، لإعداد الحملة الكبيرة على انجلترة ، قدم تلليران إلى حكومة الادارة تقريراً عن « مسألة فتح مصر » . فى ١٤ فبراير ١٧٩٨ .

ولهذا التقرير المطول أهمية كبيرة فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . فقد عرض تلليران فى تقريره لبحث العلاقات القائمة من قديم الزمن بين فرنسا ومصر ، كما نبه إلى ما اعتبره الفرصة السانحة أخيراً لإرسال الحملة على مصر ، وضمّنه كافة الآراء التى نادى بها الكثيرون من الذين سبقوه وكتبوا فى أوقات مختلفة لتفضيل احتلال واستعمار مصر ؛ وكان مما اعتمد عليه تلليران فى أكثر ما كتب ، التقريرات التى أرسلها القنصل الفرنسى فى مصر مجالون ،

(١) "Rapport Au Directoire Exécutif-Sur la Conquête de l'Egypte; Jonquière. t I. pp. 154-168.

ثم ما كتبه الرحالون الفرنسيون الذين زاروا مصر ، ومن أهمهم (ڤولنى) ؛ وزيادة على ذلك ، فقد اشتمل هذا التقرير على المبادئ التى استرشدت بها فرنسا فى سياستها الخارجية مع الباب العالى فى أثناء الغزو الفرنسى على الخصوص ، ثم عمل على تنفيذها بقدر الطاقة بونابرت ثم خلفاؤه فى أثناء الاحتلال الفرنسى فى مصر .

ويبدأ هذا التقرير بمقدمة تكلم فيها تلليران عن مصر كمقاطعة رومانية ثم عن رغبة فرنسا فى الاستيلاء على هذه البلاد من مدة طويلة ؛ ثم انتقل تلليران من ذلك إلى الكلام عن « حكومة مصر » ، من أيام الفتح العثمانى فى عام ١٥١٧ ، فشرح نظام الحكم الذى أدى إلى إضعاف سلطة الباشا ، نائب السلطان فى البلاد ، حتى أصبح البكوات المماليك هم أصحاب كل نفوذ ، ولم يعد للباب العالى أية سلطة فى مصر بتاتاً ، بل واشتد تلليران فى التعبير عند ما قال أن الباشا العثمانى يخضع خضوع الرقيق لأسياده المماليك ! وزيادة على ذلك فإن الباب العالى كان لا يحصّل من هذه البلاد دخلاً أو إيراداً ، ولم يكن له من السلطة فى مصر ظلها ، كما انعدمت « سيادته » على البلاد لما كان البكوات المماليك ينصرفون بكافة الأراضى بمطلق إرادتهم[١] .

وفى القسم التالى ، فصل تلليران « شكايات الجمهورية ضد البكوات » ، فعدد المظالم والمغارم التى أثقلت كواهل الفرنسيين فى مصر ، منذ أن استأثر بحكومتها على بك الكبير (١٧٦٠) ، وبخاصة فى عهد سيطرة البكوات مراد وإبراهيم « اللذين يحكمان أو على الأصح ، يرهقان مصر بالمظالم ، فى الوقت الحاضر » ؛ ثم أوجز تلليران حوادث إرسال الحملة العثمانية بقيادة القبطان باشا فى عام ١٧٨٦ ، وشياخة اسماعيل بك ، ثم عودة السلطة إلى أيدى مراد و إبراهيم منذ ١٧٩١ ، وإمعان هذين فى إرهاق الفرنسيين بسبب قيام الثورة الفرنسية ونفورها الظاهر منها ، إذ من المحقق أنهما قد اشتطا فى معاملة الفرنسية منذ الثورة ؛ كما أن كافة الرسائل المرسلة من مصر فى هذه السنوات الأخيرة تدل على أن وكلاء الانجليز

(١) Rapport. pp. 154-156.

والامبراطورية . (النمسا) ، والبندقية ، يعملون على إثارة البكوات ضد الفرنسيين لإرهاقهم ؛ فمن ذلك وقاحة البكوات الظاهرة عندما قبضوا فى عام ١٧٩٣ على ثلاثة من الفرنسيين كان منهم (ريال) Réal شقيق المواطن (ريال) الذى ظنه المماليك البكوات من أعضاء « المؤتمر الوطنى ذو السمعة السيئة » كما قالوا . ومع أن الحكومة الفرنسية قد حاولت فيما مضى رفع هذه المظالم عن المواطنين الفرنسيين فى مصر ، وأوفد (ڤرنيناك) Verninac مندوباً إلى القاهرة للاتفاق على ذلك مع البكوات ، فقد فشلت هذه الجهود ، وأصبح من واجب حكومة الإدارة أن تقوم الآن بتأديب جماعة المماليك بكل شدة [١] .

وعلى أنه قبل الدخول فى ذكر الوسائل التى تتخذها حكومة الإدارة لتأديب المماليك ، وجد تلليران من واجبه الحديث عن « منتوجات مصر وتجارتها » ؛ فحدد موقع مصر الجغرافى ، وذكر وفرة منتوجاتها من الحبوب والخضراوات ، ثم الأرز ، والصوف والقطن ، والكركم لاستخدامه فى الصباغة ، والسكر ، والنيلج ؛ كما أنه من الممكن انتاج البن ، ثم الحصول على الحرير عند زراعة شجر التوت ؛ وقد تحدث تلليران عن موقع مصر الجغرافى فى وسط تجارة العالم ، فهى تتجر مع أفريقية وتستورد منها الرقيق والصمغ العربى والعاج وريش النعام والتبر ، وتتجر مع أفريقية الشمالية من مراكش إلى درنه ، ثم مع أوربا ، فهى لا تبعد عن موانى فرنسا وأسبانيا و إيطاليا إلا بستمائة فرسخ فقط ؛ ثم تتجر أيضاً مع تركيا وأرخبيل اليونان ، ومع الشام ؛ وتستطيع الاتصال بسهولة عن طريق البحر الأحمر مع جدة واليمن والهند . وذكر تلليران أنه من المؤلم عدم استغلال كافة وسائل الرخاء والثروة هذه ، وأن تكون البلاد فى أيدى أكبر الناس تعاسة و بؤسا فى العالم ؛ فإذا انتقلت هذه البلاد إلى أيدى حكومة رشيدة ، أمكن حدوث تغير كبير فى أحوالها ، إذ تدعم هذه الحكومة حقوق الملكية للزراع والصناع ، وتطمئن التجار على المضى فى تجارتهم بفضل استقرار الأمن والسلام ؛ وزيادة على ذلك ، فإن تجارة الهند ، لا بد وأن تترك الطريق الطويل

(١) Rapport. pp. 156-158

حول رأس الرجاء الصالح ، وهو طريق كثير النفقات أيضاً ، فتتحول إلى طريق السويس ، وتستطيع الجمهورية الفرنسية حينئذ تحصيل الإيرادات الوفيرة من الجمارك ، بالإضافة إلى ما تحصله من بيع الأراضى المصرية ، لأنه لا يوجد من السكان وأهالى هذه البلاد ، من يملك أرضاً ، بل الحكومة هى صاحبة الأرض فى مصر الحقيقة . وهذا الحادث (امتلاك واحتلال مصر) ، وإحياء التجارة بطريق السويس ، من شأنه أن يحدث « ثورة » فى تجارة أوربا ، تصيب آثارها انجلترة خصوصاً ، إذا تهدم سلطانها فى الهند ، هذا السلطان الذى ترتكز عليه وحده لتأيد عظمتها فى أوربا ؛ فإن إعادة فتح طريق السويس « سوف يؤثر على انجلترة لدرجة مميتة ، على غرار ما حدث من التأثير الذى أوقعه على الجنويين والبنادقة فى القرن السادس عشر ، كشف طريق رأس الرجاء الصالح » . والواقع إن نتائج هذه « الثورة » سوف تكون فى مصلحة الجمهورية الفرنسية التى تستطيع وحدها من دون بقية الدول الأخرى ، الاستفادة من هذا الحادث ، بفضل موقعها الجغرافى ونشاط أهلها وكفائتهم ؛ ثم تساءل تلليران ، وماذا تكون أهمية رأس الرجاء الصالح واستيلاء أية دولة عليه ، إذا وطدت فرنسا أقدامها فى القاهرة وفى السويس تبعاً لذلك ؛ بل إنه يكون فى وسع الانسان حينئذ أن يضحى برأس الرجاء الصالح فى سبيل عقد معاهدة الصلح والسلام مع انجلترة ؛ وزيادة على ذلك لم يغفل تلليران عن ذكر الأمر الذى شغل بال معاصريه عند ما كانوا يتوقعون ضياع المستعمرات الفرنسية فى جزر الهند الغربية قريباً ، فقال إن الاستيلاء على مصر يعوض على الجمهورية الفرنسية ما تفقده من ممتلكاتها الغربية [١] .

وفى القسم التالى تحدث (تلليران) عن « الشكات ، ومسلك الباب العالى والدول المسيحية » ، فبدأ أولاً بذكر الاعتراضات التى قد تثار ضد مشروع الغزو ، ومنها عدم انصاف الفرنسيين إذا هم هاجموا ممتلكات الباب العالى وخسارة تجارتهم فى الليفانت ،

(١) Rapport. pp. 158-160

والحرب التى قد تعلنها تركيا على فرنسا ، أو الحرب التى قد تثيرها على فرنسا من جانب الدول الأوروبية ، ثم انتقل (تلليران) من ذلك إلى الرد على هذه الاعتراضات ؛ فذكر عن (عدم إنصاف) الفرنسيين ، أن الباب العالى وحده هو المسئول عن الغزو ، لأنه ترك الفرنسيين يرزحون فى مصر تحت أعباء المغارم الفادحة والمظالم ، معرضة متاجرهم وأموالهم للنهب والمصادرة فى مدة الخمسة أعوام الماضية ، ومن غير أن يعوضهم شيئاً عن خسائرهم ، على عكس ما يدعو إليه القانون ، وتلزمه « الامتيازات » إلزاماً . ثم عدد (تلليران) الحوادث التى وقع فيها العسف الظاهر على المواطنين الفرنسيين ، وخرق « الامتيازات » وعدم المبالاة بها فى أنحاء الامبراطوية العثمانية . » وأما الخوف من خسارة تجارة الليڤانت فلا ينبغى — كما كتب (تلليران) — أن يعطل الغزو ، لأن مصر إذا أثرى أهلها تحت الحكم الفرنسى ، وارتفع طلبهم للسلع المستهلكة تبعاً لنمو وازدياد ثروتهم ، فإن ذلك من شأنه أن يعوض على فرنسا ولا شك خسارة تجارتها فى تركيا ، وهى التجارة التى كانت من مدة قد أفلتت إلى أيدى الدول الأخرى الأوروبية ، منذ أن انتهزت هذه فرصة انشغال فرنسا بحوادث ثورتها الكبرى ، فعملت على تأييد مصالحها التجارية فى الليڤانت وتركيا ؛ وأما أن تركيا تعلن الحرب على فرنسا ، فهذا ما رفض (تلليران) توقعه ؛ لأن قرب الممتلكات الفرنسية من المورة ومقدونيا وألبانيا ، وهى بلاد لا تتمتع تركيا فيها بالسلطة المدعمة القوية ، ويسود فيها غليان الفكر ، والتذمر ، سوف تمنع تركيا من اتخاذ قرار كهذا لشعورها أنه فى اللحظة التى تبدأ فيها الحرب ، تفقد تواً هذه الأقاليم (المورة ومقدونيا وألبانيا) بفضل تطلع اليونانيين للحرية وتشوقهم لها ، وبفضل ما يعطى لهم من الأسلحة . وزيادة على ذلك فإن (تلليران) ما كان يريد أن تقطع فرنسا علاقاتها بتركيا ، بل على العكس من هذا ، فإن من رأيه أنه ينبغى على حكومة الجمهورية ، حين إرسال الحملة لغزو مصر ، أن توفد إلى القسطنطينية مفاوضاً ماهراً لبقاً ، ومزوداً بالتعليمات الحكيمة ؛ وكان (تلليران) يعتقد أن مثل هذا العمل يكفل النجاح ، لأنه كان إلى جانب ما تقدم لا ينتظر أن تثير تركيا الدول

الأوروبية إلى الحرب ضد فرنسا ؛ وفرنسا لا تخشى شيئاً من جانب انجلترة ، فإن الحرب المشتعلة بين فرنسا وانجلترة ، تفيد فرنسا فى ارسال حملتها على مصر ، لأن انجلتره التى تخشى من نزول القوات الفرنسية فى أرضها ، لا تخلى شواطئها من الجند ، لإعدادهم لمقاومة مشروع الحملة ، الذى ينبغى فوق ما تقدم أن يظل سراً مكتوماً . وأما فيما يتعلق بالروسيا وبروسيا والنمسا ، التى اشتركت فيما بينها فى غزو واقتسام بولندة ، فإنه لا ينتظر منها إظهار الاهتمام الزائد فى هذه المسألة ؛ وزيادة على ذلك فإن الروسيا لا تخيف فرنسا ، وليس لدى بروسيا أية مصلحة فى معارضة مشروع الغزو الفرنسى ، ولا يهمها من يكون صاحب السلطان فى مصر ؛ والنمسا مشغولة بشئونها مع الأمراء فى ألمانيا ، وبممتلكاتها الجديدة فى الأدرياتيك لدرجة لا تجيز لها الدخول فى حرب ، بعد أن انتهت من حروبها الأخيرة حديثاً . ومع ذلك فقد وجد (تلليران) ما يطمئنه تماماً عن عدم إعلان الدول الأوروبية الحرب على فرنسا فى الحقيقة التالية ، وهى انتشار « روح الحرية » التى تجعل رؤساء هذه الدول فى حذر من الاشتباك مع فرنسا ، حتى لا يساعد ذلك على زيادة انتشار هذه الروح بين شعوبهم ؛ وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو إلى خوف حكومة الادارة من قيام الصعوبات فى طريقها أو ظهور أية معارضة لمقاومة امتلاكها لمصر ؛ ثم تساءل (تلليران) بعد ذلك ، « ولكن هل تنتظر فرنسا أية مقاومة فى مصر ذاتها ؟ » (١)

— وعند الإجابة على هذا السؤال ، أفرد تلليران جزءاً من تقريره لبحث « قوة المماليك العسكرية » ، فتكلم عن العداء الظاهر من جانب كافة أهل مصر نحو البكوات ؛ وزيادة على ذلك فهم عزل من السلاح ، ومن المتوقع إذا أعطوا الاسلحة للدفاع عن البلد ضد الغزو الأجنبى ، أن يشحذوا هذه الأسلحة فى وجوه ظالميهم ، ولذلك فلا ينبغى أن تتوقع حكومة الادارة أية مقاومة منهم ، وكذلك فإنه من الميسور هزيمة البكوات المماليك أنفسهم ، إذ لا يزيد عدد جيوشهم قطعاً عن السبعة أو الثمانية آلاف من الفرسان ، يجيدون الفروسية

(١) Rapport p.p. 160-162.

حقيقة ، ولـكنهم لايدرون شيئاً من أساليب الحرب الفرنسية ، أضف إلى ذلك انعدام النظام بينهم ، وجهلهم استخدام المدفعية ، وقلة هذا السلاح عندهم ، وقد خرج تلليران من بحثه إلى أنه « فى استطاعته أن يضمن ، تبعاً لما أكده الرجال الذين عرفوا مصر معرفة جيدة ، أن فتح هذه البلاد لن يكلف نقطة دم فرنسية واحدة[١] . »

وفى القسم التالى تحدث تلليران عن « وسائل تنفيذ » مشروع غزو مصر العسكرية ، والاستعدادات اللازمة لإعداد الرجال والسفن التى تحملهم إلى مصر ، وبيان الموانى التى تخرج منها هذه السفن ، والجهات التى ينزل إليها الجند فى الشواطىء المصرية الشمالية ، مع بيان أهمية الاستيلاء على رشيد بعد الاسكندرية مباشرة لضمان السيطرة على مصب النيل ، ولتسهيل مهمة نقل بقية الجند والمؤن والذخائر إلى رشيد بحراً من غير مشقة ومن غير أخطار حتى إذا اجتمعت كافة القوات فى رشيـد سارت تواً على القاهرة ، فسار جزء منها أرضاً بمحاذاة النيل ، وسار الجزء الآخر فى النيـل ، حتى إذا وصلوا إلى القرب من القاهرة ، استعدوا لمقابلة البكوات المماليك الذين ولا شك سوف يفرون إلى الصعيد بعد هزيمتهم ، وقد نصح تلليران فى هذه الحالة بضرورة ملاحقتهم حتى أسوان بعد ترك حامية فى القاهرة ، وذلك ضماناً لسيطرة الفرنسيين على البلاد المصرية إلى أعلى الصعيد ، وأهمية ذلك أن تستطيع (الحملة) ارسال الحبوب والمنتوجات من الصعيد ومن مصر وإرسالها لتموين فرنسا الجنوبية وجزر كرفو وزانتى وكيفالونيا وغيرها . ثم تحدث تلليران بعد ذلك عن أعمال التحصينات التى يجب انشاؤها فى أسوان والصالحية وأبى قير وهكذا لضمان الدفاع عن البلاد ، ثم قال « إن نجاح هذه الحملة أمر محقق ، ولا يمكن أن تكون تكاليفها عظيمة ، ومع ذلك فإن كانت هذه التكاليف عظيمة ، فالواجب يحتم علينا دائماً إرسال هذه الحملة بسبب فوائدها ، ولأنه من المنتظر بعد قليل أن تغطى لسعة كافة تكاليفها[٢] . »

(١) Rapport. pp. 162-163.

(٢) Rapport. pp. 164-165.

ثم تـكلم تلليران عن الفرصة التى تتيحها هذه الحملة ، لفرنسا حتى تعمل لطرد الانجليز من الهند « بإرسال الجند إلى الهند بطريق السويس » ومن القاهرة . فالانجليز يمتلكون مساحات شاسعة فى الهند ، ومع ذلك فليس لديهم من القوات اللازمة للدفاع عنها سوى ١٥ أو ٢٠ ألفاً ، ومن أهلها ؛ يكفى أن يرسل الفرنسيون حوالى الخمسة عشر ألفاً من رجالهم للانضمام إلى (تبو صاحب) حتى يتغلبوا على هذه القوات المدافعة . والسويس هى الطريق إلى ذلك ؛ بيد أنه حتى يمكن نقـل هذا العدد من الجند ، ينبغى على حكومة الادارة الاسراع من وقت مبكر ، بإرسال أسطول من السفن والنقالات إلى السويس إمّا من أوروبا ، و إمّا من جزر (ايل دى فرانس) و (روينيون) . ومع ذلك ، ولعدم فوات الوقت ، فى استطاعة الفرنسيين أن يستخدموا السفن التى تأتى من اليمن ومن جدة محملة بالبن إلى السويس ؛ وفى أثناء كل ذلك ينبغى تكتم أخبار هذا المشروع حتى لا يعمد الانجليز إلى تعطيله ؛ وليس من أغراض هذا المشروع غزوة الهند ، وإنما يكفى طرد الانجليز منها ، حتى يضمن الفرنسيون لأنفسهم السيطرة فى هذه البلاد ، ويكفى عندئذ أن يظل الزعماء الوطنيون فى مراكزهم تحت النفوذ الفرنسى[١] .

ثم اختتم تلليران هذا التقرير الهام « بملاحظات عموميـــة » أهمها أنه اقترح أن يكون على رأس الحملة المرسلة لفتح مصر ، لجنة من شخصين أو ثلاثة ، موسومين بالحـكمة والحذر وقوة الارادة ، و يعرفون إذا أمكن مصر معرفة جيدة ؛ وفى هذه اللجنة تنحصر السلطة التامة على جيش الحملة . ومع ذلك فليس من الضرورى أن يكون أعضاؤها من القواد الحربيين المهرة ، لأن العمل ضد مصر لا يستلزم وجود العسكريين القادرين فى قيادة الحملة ؛ بل المطلوب هو توفر صفات الحـكمة فى الرؤساء الذين ينبغى عليهم أن يحملوا كافة الفرنسيين على احترام تقاليد المصريين وخصوصاً فى المسائل المتعلقة بالدين والمرأة .
« فإن هذا الشعب ، سوف يلقانا بكل ترحيب وسرور ؛ ذلك أنه كان يرغب من أمد

(١) Rapport. pp. 165-166

طويل فى مجيئنا لتخليصه من ظالميه ؛ وعليه فمن الواجب منع هذا الشعب من الاعتقاد بأن كل ما فعله إنما كان استبدال هؤلاء الظالمين بآخرين لا يقلون عنهم ظلماً وعدوناً . »

ولذلك ، فإن هذا الجزء من التقرير كان لا يخلو من الاشارة إلى طرق استمالة المصريين ؛ فذكر تلليران أن أصحاب السيطرة على عقول الشعب هم العلماء ولذلك ينبغى على رجال الحملة أن يجتهدوا فى استمالتهم بإظهار الاحترام لهم وتبجيلهم ؛ كذلك نصح (تلليران) بأن يعمل رجال الحملة على جذب الرؤساء الأقباط فى البلاد إليهم ، حتى يقفوا منهم على عدد القرى ، والسكان ، والأراضى المنزرعة وما شاكل ذلك ، لما كان الأقباط يشتغلون بتحصيل الايرادات ، ويعرفون طرق جباية الضرائب والأموال معرفة طيبة .

وأخيراً ، ذكر تلليران أن فى استطاعته إضافة الشىء الكثير إلى الملاحظات العامة الآنفة ، وعلى الخصوص بفضل المعلومات التى جمعها من المراسلات الخاصة بمصر ، والتى بلغته أيضاً من (مجالون) القنصل الفرنسى العام فى القاهرة ، والذى مكث فى مصر حوالى ٣٦ عاما ، وأرسل التقريرات الضافية إلى حكومته ، والموجود حالياً فى باريس ، ولكنه يكتفى بما تقدم راجياً أن يكون وُفق فى إظهار النقط التالية بجلاء وهى : « أولا : فتح مصر ليس سوى اقتصاص عادل للاخطاء التى ارتكبها الباب العالى فى حق الفرنسيين وللاهانات التى لحقت بهم فى مصر . « ثانياً : أن هذا الفتح أمر سهل ، وبعيد عن الخطأ وعن كل اخفاق . « ثالثاً : أنه يكلف نفقات معتدلة ، ومن المنتظر ، أن تجد الجمهورية الفرنسية تعويضاً سريعاً عنها . « رابعاً : أنه يعود على الجمهورية الفرنسية بفوائد لا حصر لها[1] . »

هذا هو التقرير المشهور الذى حرره تلليران فى ١٣ فبراير ١٧٩٨ ، ثم قدمه إلى حكومة الادارة فى اليوم التالى ، وطلب من هذه الحكومة ، أن تبدى رأيها فيه » وأن تتخذ قراراً حاسما بشأنه .

(١) Rapport pp. 166-168.

والقول بأن (تلليران) هو صاحب هذا التقرير بمفرده . لا يقبل الشك أو الجدل ، فقد ظن بعض الكتاب أنه كان من عمل تلليران بالاشتراك مع نابليون ، أو على الأقل كان بونابرت يعلم شيئاً عنه مقدماً . فالرأى القاطع هو أن نابليون لم تكن يد فيه ، والدليل على ذلك ، تلك الملاحظات العديدة التى دونها نابليون نفسه على هامش هذا التقرير عند اطلاعه عليه بعد عودته من مصر ، أضف إلى ذلك أنه كان من المستحيل تقريباً أن يوافق نابليون على أن تكون قيادة الحملة على مصر فى أيدى لجنة « ليس من الضرورى أن يكون أعضاؤها من العسكريين المهرة » ، على نحو ما كتب تلليران . وعلى كل حال ، فإن دل هذا التقرير على شىء أكثر ظهوراً من غيره ، فهو يدل على وجود ذلك المشروع الفرنسى القديم فى ذهن (تلليران) حينذاك : وهو الاعتقاد بسهولة فتح مصر ، ثم الاستفادة من سهولة هذا الفتح للوصول إلى مراكز الانجليز فى الهند ، وإلحاق الضرر بها وتهديمها ؛ كما أن هذه الفكرة الأخيرة ، كان قد سبق لتلليران نفسه أن أشار إليها فى مذكرات ثلاثة قدمها إلى حكومة الادارة فى ٢٣ يوليو ١٧٩٧ ، فى أثناء المفاوضات التى سبقت عقد الصلح مع النمسا ، ثم تناول الحديث عنها بعد فترة بسيطة مبيناً كيف أنه إذا حالت الصعوبات دون إنزال حملته لغزو انجلترة مباشرة ، ففى استطاعة الحكومة توجيه استعداداتها ضد الهند الانجليزية ؛ بيد أن أهمية (تلليران) الأخيرة (فى ١٣ فبراير ١٧٩٨) كانت تنحصر من هذه الناحية فى أنه جمع بين الفكرتين معاً فى بحث واحد : فكرة فتح مصر ، وفكرة التدخل فى الهند . كما أن هذا التقرير قد أبرز من ناحية أخرى فكرة مجالون الظاهرة من تقاريره ، وهى أن فتح مصر ينبغى أن يعتبر الخطوة الأولى للتدخل فى الهند وطرد الانجليز منها والقضاء بذلك على تجارتهم فى الشرق .

د — تقرير بونابرت عن رحلة التفتيش (٢٣ فبراير ١٧٩٨[1]) .

وقد استلزم تقرير تلليران تفكيراً عميقاً من جانب حكومة الإدارة ، غير أنه كان من الواضح أنه ليس فى استطاعتها اتخاذ أى قرار قبل البت نهائياً فى أمر (الحملة الكبيرة) ضد انجلترة ؛ وكان البت فى مصير هذه (الحملة الكبيرة) معلقة على النتائج التى تسفر عنها رحلة بونابرت التفتيشية على السواحل الشمالية . فقد عاد بونابرت من هذه الرحلة فى مساء ٢١ فبراير ١٧٩٨ ، على نحو ما تقدم ، وفى ٢٣ منه قدم تقريره إلى حكومة الادارة ، وكانت النغمة الواضحة فى هذا التقرير ، أنه لا بد لإمكان إرسال الحملة على انجلترة من استعدادات ونفقات طائلة ، وعدد كبير من السفن ؛ ثم تنظيم البحرية الفرنسية ، وتجهيز وإعداد الموانى الشمالية وهكذا . وقد اختتم بونابرت هذا التقرير بقوله ما معناه : « فإذا لم يكن فى الاستطاعة إعداد الأموال اللازمة والمبينة فى هذه المذكرة ، أو إذا كان من المتعذر نظراً لحالة البحرية الفرنسية فى الظروف الحاضرة إنجاز تنظيمها بالسرعة المطلوبة ، فمن الواجب حينئذ أن تترك الحكومة كلية أمر غزو انجلترة بل تكتفى ، وفى الظاهر فقط بالاستمرار على هذه الاستعدادات ، بينما توجه كل انتباهها ، كما توجه كافة وسائلها ، إما إلى الراين حتى تستولى من انجلترة على هانوفر ، ثم على هامبرج ؛ وإما أن تعد حملة فى الليڤانت لتهديد تجارة الهند ، فإذا اتضح تعذر تنفيذ واحدة من هذه العمليات ، فالأفضل لفرنسا أن تعقد الصلح مع انجلترة »

ثم حدث بعد قليل من تقديم هذه المذكرة ، أن اجتمع بونابرت بضباطه الذين أرسلهم لزيارة المراكز الساحلية الأخرى ، وكان من نتيجة اجتماعه بديزيه (Desaix) على وجه الخصوص لبحث حالة ثغر (برست) أن تأكد لدى بونابرت صواب رأيه السابق

(١) Jonquière. t I. pp. 172-176 ; Corresp. t III No. 2419

(٢٧ فبراير) ، فى تعذر إرسال الحملة لغزو انجلترة من غير اصلاحات واستعدادات واسعة على الشاطىء الفرنسى ، فكان من أثر ذلك القضاء على أى أمل لدى حكومة الادارة فى إمكان غزو انجلترة فى الظروف القائمة ، وعلى ذلك فقد تحتم على هذه الحكومة الاختيار بين أمر من ثلاثة : فإما أن تعمل ضد هانوفر ، (وهامبرج) ، وإما أن تعمل فى الليفانت ، واما أن تعقد السلام مع انجلترة . وقد ناقشت حكومة الادارة هذه المسائل ثانية فى جلساتها فى ١ ، ٢ مارس ١٧٩٨ .

ومع أنه لا يعرف تماماً ما دار فى هذه الجلسات من مناقشات ، فقد كان من الواضح أن القرار الذى وصلت إليه الحكومة كان يقضى بإرسال الحملة على مصر ، إذ قدم بونابرت فى ٥ مارس تقريراً مفصلا عن كيفية تنفيذ هذا المشروع « لغرض الاستيلاء على مالطة وعلى مصر »[1] . فذكر أن ٢٥ ألف من المشاة وحوالى الألفين أو الثلاثة آلاف من الفرسان (من غير خيولهم) يكفون للاستيلاء على مالطة ، وعلى مصر ، على أن يكون تسفيرهم من موانئ إيطاليا وفرنسا . وفى نفس اليوم اتخذت حكومة الادارة القرارات لإنجاز الاستعدادات العسكرية اللازمة وفق المشروع الذى تضمنته مذكرة نابليون الآنفة[2] ؛ وفى الأيام التالية جهز « جيش الشرق » نهائياً .

أوامر حكومة الإدارة :

وعلى ذلك فقد صدر قرار حكومة الادارة فى ١٢ أبريل ١٧٩٨ بوضع جيش الشرق تحت قيادة بونابرت ، وكان هذا القرار يتألف من مقدمة وست مواد[3] . أما المقدمة فقد أشارت إلى الأسباب التى أقنعت حكومة الادارة بضرورة إرسال حملتها لمعاقبة البكوات المماليك ، المسيطرين على الحكومة فى مصر ، والذين أنشأوا الصلات الودية الوثيقة مع

(١) Jonquière. t I. pp. 197-201. Corresp. ; t IV. No. 2426.
(٢) Ader. Histoire de l'Expédition d'Egypte pp. 5-6
(٣) Jonquière. t I. pp. 343-344. Corresp. t IV. No. 2491, 2495

انجلترة فأساءوا معاملة الفرنسيين ونهبوهم ، إلى آخر ذلك . كما جاء فى المقدمة أنه لما كانت الحكومة الانجليزية قد استولت عذراً على رأس الرجاء الصالح ، فجعلت بذلك استخدام هذا الطريق التجارى متعذراً على السفن الفرنسية ، فقد أصبح من واجب حكومة الجمهورية البحث عن طريق آخر تجارى .

وقد نصت المادة الأولى ، على إعطاء بونابرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للاستيلاء على مصر ! وفى المادة الثانية ، طلب إلى بونابرت طرد الانجليز من كافة ممتلكاتهم فى الشرق أو فى الجهات التى يستطيع الوصول إليها ، وعلى وجه الخصوص ، القضاء على مراكزهم أو مخازنهم التجارية فى البحر الأحمر ! وفى المادة الثالثة ، طلب إليه أيضاً القيام بشق برزخ السويس ، واتخاذ الوسائل الضرورية لضمان استيلاء الجمهورية الفرنسية استيلاء كلياً على البحر الأحمر وامتلاكه ! وفى المادة الرابعة ، طلب إليه العمل على تحسين أحوال الوطنيين فى مصر أى أهلها ! وفى المادة الخامسة نص على ضرورة أن يحتفظ بونابرت بالعلاقات الودية مع السلطان العثمانى ومع رعاياه المباشرين . وفى المادة الأخيرة ، نص على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة ؛ وكان الغرض من هذا البند الأخير ، المحافظة على سرية الحملة ، وعدم ذيوع أخبارها .

وفى نفس اليوم (١٢ أبريل) ، صدر قرار آخر ، كان يتألف من مقدمة ومن مادتين[١] ، فذكرت حكومة الجمهورية فى المقدمة الأسباب التى أقنعتها بضرورة احتلال جزيرة مالطه ، وهى أسباب لا تخرج عن إيجاز الظروف التى سبقت الاشارة إليها ، ووجهت أنظار فرنسا إلى احتلال هذه الجزيرة فى أثناء المفاوضات لعقد الصلح مع النمسا ، ثم بعد إبرام معاهدة كمبو — فرميو مباشرة ؛ وعلى ذلك فقد نصت مواد هذا القرار على تكليف بونابرت قائد (جيش الشرق) بالاستيلاء على جزيرة مالطه ، كما نصت أيضاً على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة للمحافظة على سرية الحملة .

(١) Jonquière. t I. pp. 344-345. ; Correspondance t IV. No. 2496

على أنه مما ينبغى ملاحظته أن حكومة الادارة ، أصدرت فى نفس اليوم أيضاً ، (١٢ أبريل) قراراً أخيراً ، تركت فيه البت نهائياً فى أمر مالطه ، للقائد العام[١] ، وذلك خوفاً من أن يؤدى الاهتمام بضرورة الاستيلاء على مالطه كجزء من المشروع الأساسى ؛ إلى تعطيل حركة الجيش الذى كان هدفه الأعلى الوصول إلى مصر ذاتها وفتحها .

وبهذه الطريقة ، وبهذه الخطوات إذن ، خرج إلى حيز الوجود الفعلى مشروع الحملة الفرنسية على مصر . على أن هناك ثمة ملاحظة واحدة وأخيرة : هى أن الحملة على مصر فى نظر وتفكير نابليون ، لم يكن معناها ترك أمر الحملة المباشرة على انجلتره نهائياً .

ذلك أن بونابرت كان يعتقد أنه من الواجب مواصلة الاستعدادات لحملة انجلتره ، حتى إذا حان الوقت المناسب استطاعت فرنسا غزو انجلترا فى بلادها . وفى الواقع هناك من الوثائق[٢] ما يؤيد أن بونابرت ، عند ما غادر ، على رأس « جيش الشرق » إلى مصر كان يرجو ويمنى النفس بالعودة قريباً من هذه البلاد ، حتى يتولى فى الظرف الحاسم قيادة الحملة الموجهة ضد انجلتره .

(١) Jonquière t I. p. 355. Correspondance t IV. No. 2497.
(٢) Jonquière t I. pp. 350-352 e.g. (Note sur la Guerre à l'Angleterre) (13 Avril 1798). Corresp. t IV No. 2502

مصادر البحث

من المصادر التى تقدم ذكرها فى نهاية الفصل الأول ، تنبغى الاشارة مرة أخرى إلى كتابات (دى توت) ، (ساڤارى) ، (ڤولنى) ، (سوننى) ، (مجالون) ؛ ثم إلى مجموعات وثائق (نور دونجيان) ؛ ثم إلى مؤلفات (شفيق غربال بك) ، (فرنسوا شارل — رو) .

ثم يضاف إلى ذلك ما يلى :

1. Ader (M). Histoire de l'Expédition d'Egypte et de Syrie. Revue pour le Détails Stratégiques. Par (Beauvais) Paris 1826.
2. (Anonymous). Considérations Politiques (1783) ; Suites des Considérations Politiques (1785).
3. Bernardin de St. Pierre (J.H.) Voyage à l'île de France. (Œuvres t. I et II) Paris 1818.
4. Bréhier, (L). L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.
5. Carré (Jean-Marie). Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte Le Caire 1932 (t. I).
6. Debien (G). Une Plantation de Saint-Dominigue. La Sucrerie Gablaud du Fort (1690-1802). Caire 1941.
7. Dupont de (Wemours). Notice sur la Vie de M. Poivre. Paris 1786.
8. Gerenfell (Sir F.W.) Malta in 1798. Its Capture By Napoleon. (Malta Factical, Archœological and scientific Societies) March 1902.
9. Jonquière (C. De la). L'Expédition d'Egypte 1798-1801. Paris (1899-1907) t. I.
10. Lacour-Gayet (G). Talleyrand (1754-1838). Paris 1930 (3 vols).
11. Lokke (C.L.) France and the Colonial Question. A Study of Contemporary French Opinion (1762-1801). New York 1932.
12. Mably (L'Abbé de). Le Droit Public de l'Europe fondé sur les Traités. (3 vols). Geneva 1764.
13. Marcel, Reyband etc. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition Française en Egypte. Paris 1831 t. I.

14. Mure (Jean-Baptiste). Mémoire Militaire et Politique sur l'Egypte; Note Remise en 1789 A.M. Abancourt, etc. employé à Constantinople par le Compte de Saint-Priest. (Revue d'Egypte, tomes II. 11e et 12e Livraisons. Avril-Mai 1896) Caire 1896.
15. Napoleon. Correspondance de Napoleon 1er Publiée par Ordre de l'Empereur Napoleon III. Paris 1859 (tomes II, III et IV).
16. . Correspondance Inédite Officielle et Confidentielle de Napoleon Bonaparte. (Egypte t. II). Paris 1819.
17. Poivre (P.) Voyages d'un Philosophe. Paris 1763.
18. Reynal (G. I.). Histoire Philosophique et Politique des Etablissements et du Commerce des Européens dans les deux Indes (10 vols) Geneva 1780-1781.
19. Roberts, (S. H.) History of French Colonial Policy, 1870-1925. (2 vols). London 1929.
20. Saintoyant (J). La Colonisation Française sous l'Ancien Régime. (2 vols). Paris 1929.
21. Talleyrand (C. M. de). Memoire du Prince de Talleyrand. Publiés avec une Préface et des Notes par le Duc de Broglie. Paris 1891 (vol. 1).
22. Wadstrom (C. B.) Précis sur l'Etablissement des Colonies de Sierra Léone et Boulama. Paris 1798.

الفصل الثالث

بونابرت فى مصر

خروج الحملة :

تحت ستار من الكتمان ، غادر بونابرت باريس فى الساعات الأولى من صباح يوم ٤ مايو ١٧٩٨ إلى طولون ، فوصلها فى ٩ مايو . ولكن لم يكن قد تم بعد إنزال كافة الجند والمهمات إلى سفن الأسطول والنقالات بقيادة أمير البحر (برويس) Brueys ، فاستمر هذا العمل حتى ١٢ مايو . ومع ذلك لم يستطع الأسطول الخروج إلى عرض البحر بسبب زوبعة شديدة ، حتى كان مساء ١٨ مايو . وفى ظهر اليوم التالى ، كانت الحملة قد خرجت من الميناء ، واتخذ بونابرت مكانه فى سفينة الأميرالية ، السفينة (أوريان) L'Orient وفى أثناء السير انضمت إلى الحملة الأقسام الأخرى المعدة للسفر من چنوه ومن أجاكسيو ، ثم انتظرت عند كورسيكا القسم الخارج من سيڤيتا ڤيكيا ، برئاسة (ديزيه) Desaix ولكن هذا الأخير سافر رأسا إلى شواطىء صقلية ومنها إلى مالطة .

الاستيلاء على مالطة :

أما الحملة فقد وصلت إلى شواطىء مالطة فى ٩ يونيه ، فأحدث ظهور الأسطول اضطرابا كبيرا فى الجزيرة ، وأرسل بونابرت يطلب دخول السفن فى الميناء ، ولكن (هومپش) Hompesch ، رئيس الفرسان ، أعلن أن السلام يسود بين مالطه و بين فرنسا ، وأنه تبعا لقوانين الحياد لا يمكنه أن يسمح لأكثر من أربعة سفن من الأسطول بالدخول فى الميناء فى وقت واحد ، ثم استعد (هومپش) للدفاع عن مالطة ، بيد أن بونابرت الذى اتخذ من رفض رئيس الفرسان أن يفتح الميناء للأسطول ، مبررا لغزو مالطة واخضاعها ، لم يلبث أن أرسل انذاراً للجزيرة ، اتهم فيه جماعة الفرسان أنهم يمالئون أعداء الجمهورية من الانجليز ،

بامدادهم بالنوتية ، والمؤن التى تحتاجها سفنهم ، بينما لا يقيمون وزنا لأوامر الجمهورية وهكذا [١] . فأنزل الجند إلى البر ، وكُلف الجنرال (رينيه) Reynier بالاستيلاء على جزيرتى (جوزو) Gozo ، (كومينو) Cumino ، وكُلف الجنرال (ڤوبوا) Vaubois وغيره بإخضاع الجزء الغربى من مالطة ، وكذلك اشترك (ديزيه) فى بقية العمليات العسكرية . وكان نزول الجند إلى البر سريعاً لدرجة أن قلاع الجزيرة لم تستطع إصابة المهاجمين بأية أضرار جدية ، وقد أرغم (مارمونت) Marmont المالطيين إلى التقهقر من غير انتظام إلى (ڤالتا) Valetta ؛ وفى أثناء ذلك كله ، لم يحرك (هومپش) ساكنا فى الدفاع عن الجزيرة ، بل أقام فى سرايه فى عزلة عن الجميع . وفى منتصف ليل ١٠ يونيه ، طلب أهالى مالطة من (هومپش) أن يسلم الجزيرة إلى الفرنسيين ، وفى صباح اليوم التالى سكتت مدافع حصونها [٢] ؛ وفى ١٢ يونيه تم الاتفاق بين بونابرت والمندوبين الذين أوفدهم الفرسان ، على أن يسلم جماعة فرسان القديس يوحنا إلى الجيش الفرنسى مدينة وحصون مالطة ، ويتنازلوا لفرنسا عن سيادتهم على الجزيرة ، وعن كافة أملاكهم فى مالطة وفى جزيرتى (جوزو) ، و(كومينو) ؛ وقد تعهد الفرنسيون من جانبهم ، أن يستخدموا نفوذهم لدى مؤتمر رشتاد للحصول على إمارة مساوية للامارة التى فقدها رئيس الجماعة ، فتعطى له لمدة حياته ، كما وعدوا باعطائه معاشاً سنوياً كبيراً ، وتعويضاً مباشراً عما لحق بأملاكه من الضرر ؛ وأخيراً سمح للفرسان من الفرنسيين بالعودة إلى الوطن ، ثم اعتبارهم إذا فضلوا الاقامة فى مالطة كأنهم يقيمون فى فرنسا ذاتها [٣] . وفى نفس اليوم دخل بونابرت مالطة .

وقد مكث بونابرت فى هذه الجهات خمسة أيام ، استطاع فى خلالها أن يعطى الجزيرة دستورا جديدا ، يتناول الشئون المدنية والعسكرية والدينية ، ثم أوجد بونابرت هيئة

(١) Corresp. t. IV. No. 2629

(٢) Reybaud. t. III. pp. 84-95.

(٣) Grenfell, pp. 28-29 (Convention of 12 June); also Corresp. t. IV. Nos. 2636,2637.

للحكومة ، وعين (سانت — جان — دانجيلى) Saint-Jean-D'Angely قومسيرا فرنسياً عاماً ، ويشرف على تعيين أعضاء هيئة الحكومة ؛ وكانت وظيفة هذه الهيئة توزيع العدالة وجمع الضرائب ؛ ثم قسم بونابرت مالطة ، وجوزو ، وكومينو إلى أقسام إدارية ثلاثة ، ثم حول ممتلكات الفرسان ممتلكات أهلية ، وأعاد تنظيم التعليم ، فأسس عدا المدارس العادية ، أخرى للبحرية وللحربية ؛ وأنشأ المستشفيات ؛ وأنقص من امتيازات الكنيسة ، وألغى الرق ، ومحكمة التفتيش ، وألقاب الشرف والنبل . وأعلنت المساواة بين الأهالى أمام القانون[1] ثم أمر بونابرت رئيس الفرسان (هومبش) بمغادرة الجزيرة فأقلع فى ١٧ يونيه إلى تريسته ، كما طلب بونابرت فى ١٨ يونيه من القائد (ڤوبوا) أن ينفى من مالطة إلى رومه ، القنصلين الانجليزى والروسى[2] وهكذا عند ما غادرت الحملة مالطة فى ١٩ يونية ، كانت جماعة الفرسان قد حلت ، وأدمجت مالطة ذاتها فى فرنسا إدماجاً كلياً[3] .

الوصول الى الشواطىء المصرية

وفى صبيحة ١٩ يونيه تحركت الحملة من مالطة ووجهتها الاسكندرية ، وكان متولى قيادة الحملة فى البحر (برويس) ، وكانت مسئوليته خطيرة ، لجسامة الحملة التى تألفت من ٥٥ مركباً حربياً ، ٢٨٠ نقالة تحمل ٣٦٨٢٦ مقاتلا ، وهذا عدا الخيول والمدافع ، كما أن الحملة كانت تضم إليها جماعة كبيرة من صفوة علماء فرنسا أمثال الرياضيين (مونج) Monge ، و(لانكرى) Lancret ، والكيميائيين (برتوليه) Bertholet ، و(كونتى) Conté ، والمهندس (لوبير) Lepère ، والطبيبين (ديجنت) Desgenettes ، و(لارى) Larrey ؛ ثم (بوسيلج) الذى تقدم ذكره ، و (جومار) Gomard صاحب الأثر المشهور فى شئون التعليم فى عهد محمد على ، والكاتب الفنان (ڤيڤان دينون) VivantDenon

(١) Corresp. t IV Nos. 2643,44,68,70 ; Jonquière t I. pp. 621-650 ; 73,95,96,97,98.
(٢) Corresp. Inédite t I p. 173 ; Corresp. t IV. No. 2700.
(٣) Corresp. t IV. Nos, 2651,67,68.

صاحب « الرحلة » المعروفة فى الوجهين البحرى والقبلى فى أثناء حروب بونابرت ، وغيرهم ، ثم بسبب الخوف من أن يفاجىء الحملة الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض المتوسط ، عند ما كان ضعف البحرية الفرنسية ظاهراً ، وتفوق البحرية الانجليزية عليها أمراً مسلماً به ، ولكافة هذه الاعتبارات إذن ، لم تتبع الحملة أو العمارة الفرنسية فى سيرها طريقاً مستقيما إلى الاسكندرية بل حولت اتجاهاتها للافلات من أسطول الأعداء إذا تعقبها الانجليز ، فأبحرت صوب جزيرة كريد ، وفى ٢٥ يونيه شاهد الجند جبال الجزيرة المغطاة بالثلوج ؛ وفى مياه كريد علم نابليون أن الأسطول الانجليزى بقيادة أمير البحر (نلسن) Nelson يجد فى أثره ؛ وفى ٢٦ يونيه اتخذت العمارة اتجاهاً إلى الجنوب الشرقى قاصدة الاسكندرية رأساً ؛ وعند ما بلغت العمارة مياه الشواطىء المصرية ، أرسل بونابرت من عرض البحر السفينة (چينون) Junon فى ٢٧ يونيه لإخبار الفرنسيين فى الاسكندرية بقدوم الحملة ، ثم لإحضار القنصل الفرنسى فى الثغر ، المواطن مجالون[1] ، وقد عادت به (چينون) ، فأخبر بونابرت أن الأسطول الانجليزى (من ١٤ قطعة) ، بقيادة (نلسن) قد سبق وصول الفرنسيين إلى الاسكندرية بثلاثة أيام فقط ، وأنه قد غادرها للبحث عن العمارة الفرنسية فى مياه أزمير . وقد وصف المعلم نقولا التركى (١٧٦٣ — ١٨٢٨) ، وهو من الذين شاهدوا وقائع الاحتلال الفرنسى فى مصر ، مجىء الأسطول الانجليزى وما حدث بعد ذلك ، بقوله[2] : « وحين وصلت مراكب الانجليز ثغر الاسكندرية ، أرسلوا قارباً يطلبون حاكم المدينة ، فتوجه إلى مقابلتهم كرجى الاسكندرية السيد محمد كريم ، الذى كان مترئساً من قبل الأمير مراد بك . وبعد وصوله للمراكب سألهم عن سبب قدومهم ، فأخبروه أنهم طالبون عمارة الفرنساوية لكى يصدوها عن الدخول إلى ثغر الاسكندرية ، فارتاب السيد محمد كريم ، وقال فى نفسه ، ما هذا إلا خداع عظيم ، وأجابهم إن الفرنساوية غير ممكن أنهم يحضروا

(١) Doguereau, p. 49
(٢) نقولا التركى . ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية . ص ١٥ ، ١٦

لبلادنا ، ولا لهم فى أرضنا شغل ، ولا بيننا و بينهم عداوة ، ولا جلبنا عليهم رداوة ، وهذا كلام غير ممكن أن نصدقه ؛ وإن حضروا كما تزعمون فنصدهم عن الدخول ، وليس لهم إلينا وصول ؛ وأما أنتم فليس لكم الإقامة بهذه الديار ، وإنما إذا جئتم تأخذون شيئاً من الماء والمآكل ، فلكم الاختيار[1] . فأجابوه الانجليز ، أنتم لستم فى هذا الحين كفواً لصد الفرنساويين ، ولكن سوف تندمون على عدم قبولكم إيانا ، وعلى ما يحل بكم تتحسرون . وفى الحال أقلعوا من مقابل الاسكندرية . »

بيد أن بونابرت عند ما بلغه خبر حضور الأسطول الانجليزى إلى الاسكندرية ، قرر فى الحال إنزال الجند إلى البر ، خوفاً من ظهور (نلسن) ثانية ؛ وفى الساعات الأولى من صباح أول يوليو ، وصل أسطول الحملة قبالة (مرابط) ، « جهة العجمى » وهى قرية لصيد السمك صغيرة تبعد حوالى الأربعة أميال غربى الاسكندرية . وكانت خطة بونابرت الأولى توزيع قواته ، لانزالها إلى البر فى جملة مواقع ، والاستيلاء فى وقت واحد على الاسكندرية ودمياط ، ثم التوغل من هذين المركزين فى الدلتا ، والوصول إلى القاهرة بسرعة ، إلا أن الأخبار التى وصلته عن وجود الاسطول الانجليزى فى البحر الأبيض الشرقى ، جعلته يقرر إنزال الجنود والمهمات بأقصى سرعة خوفاً من مباغتة (نلسن) ، وفضل الزحف من العجمى على الاسكندرية براً ؛ فأنزل قسماً من الجيش إلى البر ، ثم سارت المقدمة إلى الاسكندرية ، فاحتلتها فى اليوم التالى ، وفى ٣ يوليو كان قد هدأ البحر عند العجمى ، فأنزلت بقية الجيش مع الجزء الأكبر من المهمات .

على أن احتلال الاسكندرية ، كلف الفرنسيين بعض الثمن ، وذلك على الرغم من ضعف حاميتها ، فقد أبدى الانكشارية و بعض العربان معهم مقاومة فى الدفاع عن أسوارها ، وعند ما اقتحم الفرنسيون هذه الأسوار ، « رجع أهل الثغر إلى التترس فى البيوت

(١) وفى الجبرتى ج ٣ : ص ٣ . لم يسمح محمد كريم للانجليز بالوقوف فى مراكبهم « فى البحر محافظين على الثغر » فى نظير السماح بامدادهم بالماء والزاد .

والحيطان »[1] ، وأطلقت على الفرنسيين النيران من نوافذ البيوت وفى الشوارع ، وهكذا فقد الفرنسيون فى احتلال الاسكندرية حوالى المائة وخمسين ؛ وكان من بين الجرحى كل من الجنرال كليبر Kléber الذى أصيب بجرح فى رأسه ، والجنرال (مينو) Menou وقد أصيب فى جملة مواضع ؛ غير أن هذه المقاومة لم تستمر سوى ساعات قليلة[2] .

الزحف على القاهرة :

وكانت الخطوة التالية ، الزحف على القاهرة ؛ فأرسل (بونابرت) القائد (دوجا) Dugua للاستيلاء على رشيد و إعداد حملة نيلية تسير فى فرع رشيد لمقابلة قوات الجيش الزاحف براً ، عند الرحمانية ؛ كما أرسل فى الوقت نفسه (برى) Perrée ، وهو من الضباط البحريين ، بأسطول صغير من المراكب الخفيفة إلى مصب النيل للدخول فى النهر عند استيلاء (دوجا) على رشيد . وأما الجيش فقد زحف على القاهرة بالطريق الصحراوى ، بدلاً من السير بمحاذاة فرع رشيد ، بدعوى أن هذا الطريق الأخير كان أطول . وكانت مراحل تقدم الجيش : الإسكندرية ، دمنهور ، الرحمانية ، شبراخيت ، منية سلامه ، كوم شريك ، عَلْقَام ، أبونشابه ، وردان ، (El Rahoui) ، ثم أم دنيار على بعد ١٥ ميلاً شمالى بلدة الجيزة .

ولم يكن هذا الزحف « نزهة عسكرية » بل لقى الجند فى أثنائه الشدائد والأهوال ، لدرجة أن سرت روح استياء خطيرة بين صفوفهم ، و بين أولئك الذين اعتقدوا من ذلك الحين أن (سافارى) و (فولنى) وغيرهما من الرحالة الفرنسيين قد غرروا بالناس عند ما وصفوا خصوبة الأرض وخيراتها الوفيرة ، أو مناخها المعتدل ، أو مدنها الجميلة ، وهكذا وجدت من مبدأ الأمر تلك الجماعة التى عارضت بشدة استعمار هذه البلاد ، وصارت تريد

(١) جبرتى . ج ٣ : ص ٣ .
(٢) Ader. pp. 25-30

العودة بسرعة إلى فرنسا . وقد ظهر هـذا الاستياء واضحاً فى الخطابات التى حاول بعض ضباط وقواد الحملة إرسالها إلى فرنسا عقب الاستيلاء على القاهرة ورشيد ، ثم ضبطها الأسطول الإنجليزى فى البحر الأبيض ، ونشرتها الحكومة الانجليزية بعد ذلك ، فى عام ١٧٩٩ [١] فمن هذه الخطابات ، رسالة مطولة كتبها أحد ضباط الحملة (بوييه) Boyer من القاهرة إلى والديه [٢] (فى ١٠ ترميدور) ، وصف فيها الصعوبات التى اعترضت هذا الزحف بقوله : « وبعد أن نظم (بونابرت) سلطة حكومية فى الإسكندرية لحفظ المواصلات مفتوحة فى مؤخرة جيشنا ، جهز (بونابرت) الجيش بمؤن تكفى لمدة خمسة أيام ، واستعد لاجتياز صحراء من عشرين مرحلة ، للوصول إلى مصب النيل ، واعتلاء هذا النهر حتى القاهرة الكبيرة هدف عملياته الأولى . وفى ١٧ مسيدور (٧ يوليو) بدأ الجيش سيره » ، ثم تحدث (بوييه) عن العمليات العسكرية ، ثم أخذ يتكلم بعد ذلك عن الأضرار والمصاعب التى واجهها الجيش فى سيره فقال « إنه بمجرد الخروج من الإسكندرية لاعتلاء النيل ، يقابل الإنسان ويجتاز صحراء ممتدة ككف اليد ، حيث يقابل كل أربعة أو خمسة مراحل بئراً من الماء المالح ؛ ويستطيع الإنسان أن يتصور حال جيش ، يضطر الى اجتياز هذه المساحات المقفرة التى لا يجد فيها الجندى مأوى يلجأ إليه حتى من الحر الشديد الذى لا يمكن احتماله . وكان كل جندى يحمل مؤنة تكفيه خمسة أيام ، إلى جانب (كيسه) ، ويرتدى رداءاً صوفياً ؛ وعلى ذلك ، فقد حدث بعد مسيرة ساعة واحدة ، أن أخذ الجند بسبب الحرارة الشديدة ، وثقل أحمالهم يتخلصون من هذه الأحمال بطرح مؤنهم ، يفكرون فى يومهم فقط ، ولا يحسبون حساباً لغدهم ؛ ثم يأتى بعد ذلك العطش ، فلا ماء للشرب ثم الجوع فلا طعام للأكل ؛ وهكذا تكتنف الكوارث هـذا السير ؛ فيشاهد الإنسان جنوداً يسقطون من اعياء الحر والعطش ، وآخرون يطلقون الرصاص على أدمغتهم ، متأثرين بما

(١) Simon. E.T. Correspondance de l'Armée Française Interceptée par l'Escadre de Nelson publiée à Londres... Paris (1799)

(٢) Simon. pp. 152-181 ; also Larchey pp. 39-43

يشاهدونه من حال زملائهم ؛ وآخرين يلقون بأنفسهم ، مع ما يحملونه من الأسلحة والأمتعة ، فى النيل فيموتون غرقاً . وكانت هذه المآسى تتكرر كل يوم فى أثناء سيرنا . ومما يدعو للاستياء والتضرر أن الجيش بأجمعه ، خلال سير استغرق سبعة عشر يوماً ، كان لا يجد لديه خبزاً بل يعيش الجند من أكل الشمام والبطيخ وغيرهما مما يشبهها ، والدجاج وبعض الخضراوات التى يجدونها ؛ وهكذا كان مأكل الجميع ، بما فى ذلك القواد أنفسهم يتألف من هذه الأغذية ؛ وكثيراً ما حدث أن (بونابرت) نفسه كان لا يحصل إلا على وجبة واحدة فى كل ثمانية عشر أو أربع وعشرين ساعة ، لأن الجند الذين يسبقونه فى الدخول إلى القرى ينهبون كل شىء ، قبل وصوله هو إليها ، فلا يجد القائد شيئاً أو يكتفى بالقليل الموجود » .

وقد اشتكى غير (بوييه) كثيرون من حرمانهم من شرب النبيذ ، لأن بونابرت منعهم من شربه ، لما كان يريد اتباع سياسة « إسلامية » فى مصر كما سيأتى ذكره فى حينه .

وقد اعترف (بونابرت) نفسه ، بعظم المشقات التى قابلها جنده فى أثناء هذا السير المضنى ، عندما أنهك الطريق الصحراوى قوة جنده ، وأخذ منهم العطش كل مأخذ وتزايدت شكواهم من أنه قد جىء بهم إلى بلاد لا خبز فيها ولا نبيذ ، وكانت لا تزيدهم الوعود باقتراب الوصول إلى القاهرة المزدهرة ، إلا يأساً وكآبة .

وزيادة على ذلك ، فقد تعقب العربان الجيش الزاحف ، يقتلون كل من وقع فى أيديهم من الجند المتخلفين ، بسبب التعب والأعياء ؛ ويفاجئون الجيش بالهجوم من وقت إلى آخر ، مما حمل (بونابرت) على تقسيم الجيش إلى خمس مربعات ، يتكون كل ضلع من ضلوع هذه المربعات من ستة صفوف ، يصمد ثلاثة منها فى حالة الهجوم ، بينما يتألف من الصفوف الباقية الاحتياطى ؛ أما حالة الدفاع ، فتظل المربعات بتشكيلاتها لمواجهة

العدو من كافة الجهات ؛ وكانت المدفعية موجودة بين الفرق ، بينما وضع العلماء وسط المربعات ذاتها ؛ وقد احتفظ الجيش بهذا النظام حتى فى أوقات الراحة .

موقعة امبابة أو الاهرام : (١)

وحدث أول اشتباك هام بين المماليك — جيش مراد بك وأسطوله ، — وبين الجيش الفرنسى وأسطوله النهرى ، الذى وصل إلى الرحمانية (بقيادة برى) ، مع جيش (دوجا) من رشيد فى ١٢ يوليو فى شبراخيت فى ١٤ يوليو ؛ ولم يشأ بونابرت على ما يظهر منازلة أعدائه فى معركة حاسمة ، مكتفياً بسَبْر قوتهم ، ومتانة ترتيباته العسكرية ، واختيار صلاحية المربعات . وقد أظهرت هذه المعركة ، صلاحية المربعات وحكمة تشكيلها ؛ وهكذا تقدم الجيش الفرنسى حتى وصل إلى أم دينار فى ١٩ يوليو . وكان المماليك قد اتخذوا العدة لمقابلة الفرنسيين ، ووزعوا قواتهم : قسم برئاسة إبراهيم بك ظل مرابطاً على الضفة اليمنى للنيل فى بولاق ، والآخر بقيادة مراد بك على الضفة اليسرى .

وكانت قوات مراد بك تمتد منتشرة من بشتيل و إمبابه إلى الاهرامات ، وكان جيشه يتألف من نحو الخمسين ألفاً من المماليك وممن انضم إليهم من الانكشارية وغيرهم ، وهذا عدا العربان الذين تألفت منهم إلى حد كبير ميسرة الجيش الممتدة إلى الاهرامات .

على أن بونابرت سرعان ما لحظ بمجرد خروجه من أم دينار ، ضعف ترتيبات أعدائه ، وأظهر ذلك ، أن المماليك اعتمدوا أكثر الاعتماد على التحصن فى امبابه ، فأقاموا بها مدافعهم ، وهى قديمة مثبتة على أرصفة أعدت لها ، ولا يمكن نقلها أو تحويل طلقاتها إلى اتجاهات غير تلك الموجهة أصلاً إليها ؛ فأدرك بونابرت أهمية عدم التعرض لإصابات هذه المدافع ، واعتمد على الحركة السريعة فى مناورات المعركة المقبلة ، وكان كل همه أن يفصل بين القلب ، و بين ميمنة أعدائه المركزة فى امبابه ؛ وعلى ذلك فقد اتبع نابليون نفس الترتيبات

(١) Corresp. t IV No. 2834. (an Directoire Executif) Caire 24 Juillet 1798. pp. 354—355—Bataille Des Pyramides. pp. 354-355.

التى نجحت فى شبراخيت ، واتخذ مراكزه بمحازاة النيل لسيطرة المماليك على هذا النهر فى تلك الآونة بسبب سفنهم المنتشرة فى النهر بين امبابه و بولاق ، ولعدم وصول السفن الفرنسية . وعلى ذلك فقد اتخذت مربعات نابليون قبل بدء المعركة ، خطا ترتكز ميسرته (مربع ڤيال : Vial) على شاطىء النيل ، يتلوها مربع (بون) Bon ، ثم مربع (دوجا) ومعه بونابرت نفسه ، ثم مربع (رينيه) ، وأخيراً مربع (ديزيه) فى الميمنة . وفى ٢١ يوليو اشتبك الفرنسيون بفصيلة صغيرة من المماليك فقضوا عليها ، ثم بدأت العمليات العسكرية الكبيرة ، فتقدم (ديزيه) على جناح الأعداء الأيسر ، بعيداً عن مرمى مدافع المماليك ، وحتى يفصل بين قلب المماليك وميسرتهم ، وكان هدفه الوصول إلى قرية (ميت عُقبة) ؛ ثم تبعه مربع (رينيه) .

بيد أن مراد بك سرعان ما أدرك خطورة هذه العملية ، فقرر الخروج بجماعة من الفرسان (حوالى السبعمائة أو الثمانمائة) ، والانقضاض على الزاحفين كالبرق الخاطف بين مربعى (ديزيه) و (رينيه) والاحاطة بهما . ولوقت قصير كان هجوم مراد عنيفاً ، لدرجة أن تصدعت صفوف (ديزيه) ، و بدا كأنما النصر سوف يكون من نصيب مراد فى النهاية إذ استطاع فريق من فرسانه اختراق المربع ؛ ولكن المماليك ضيعوا الفرصة ، فلم تشتد هجماتهم كما ينبغى ، واستطاع (ديزيه) إعادة النظام فى مربعه ، والفتك بالفرسان الذين اخترقوا صفوفه (١) . وعندئذ كان لا مفر من انهزام المماليك .

وفى الوجه التالى من المعركة ، تقدم مربع (دوجا) ومعه بونابرت ، لمحاولة فصل المماليك المهاجمين عن امبابة . فاستطاعا ذلك ، وانهالت النيران على جموع المماليك من الخلف ، ومن كل الجوانب ؛ ثم تقدم مربع (بون) بين وراق العرب ، و بين وراق الحضر ؛ واستطاع مربع (ڤيال) الزحف خلف وراق الحضر ، لقطع خط الرجعة على المماليك وفصلهم عن النيل . وعندئذ لم تجد المماليك فروسيتهم نفعا ، على الرغم من الشجاعة التى أبداها مراد ؛ ولم يجد مراد بدا من الانسحاب إلى الجيزة . وهكذا عند ما أقبل المساء ،

(١) Langlois. Panorama De La Bataille ... pp. 18-19

كانت قد انتهت الموقعة . وشاهد الفرنسيون فلول الجيش المنهزم ، من الذين حاولوا النجاة بأنفسهم ، غرقى في النيل ؛ ثم تقدمت مربعات (ديزيه) ، (رينيه) و (دوجا) إلى الجيزة التى دخلها بونابرت فى التاسعة من مساء اليوم نفسه ؛ فاتخذ قصر مراد بك مقراً له . « وأما مراد بك فقد اقتنع بحكمة البقاء فى الشاطىء الأيمن ، (وعدم الاشتراك فى المعركة) ، واكتفى بأن تطلق بعض سفن الأسطول النيران من وسط النيـل ؛ وعند ما وجد أن (المماليك) قد خسروا الموقعة ، أحرق جملة مراكب حتى لا يسهل على الفرنسيين عبور النهر[1] . »

وقد قدر بونابرت خسائره من القتلى بنحو العشرين أو الثلاثين ، (والجرحى ١٢٠) وخسارة المماليك بنحو الألفين ، وهذا عدا الغنائم من الجمال (حوالى ٤٠٠) والمدافع (حوالى ٥٠) . وقد سببت هذه الهزيمة الرعب والفزع فى القاهرة ، وعم فيها الاضطراب ، وانعدم الأمن ، وارتكب الغوغاء من أنواع النهب والسلب والاعتداءات صنوفا ، وارتفعت أثمان المأكولات ، وشحت الأغذية ، ولم يجد شيوخ القاهرة وكبراؤها سوى التسليم ، مخرجا من هذا المأزق[2] . وفى ٢٤ يوليو دخل الفرنسيون القاهرة ، وفى ٢٥ منه دخلها بونابرت . فاتخذ مقر القيادة العامة فى سراى الألفى فى ميدان الأزبكية ، وعسكر (رينيه) فى شبرا ، ثم عسكر (دوجا) و (فيال) فى القصر العينى ، و (بون) فى القلعة .

وأما فلول المماليك ، فقد انسحبت إلى الصعيد ، وتبعها مراد بك ، فأرسل بونابرت القائد (ديزيه) لمطاردتهم ، وأما إبراهيم بك ، فقد قصد مع جماعته حاملا أمواله ومتاعه الثمين إلى بلبيس فى طريقه إلى الشام ؛ فأرسل بونابرت لمطاردته (رينيه) ، ثم تبعه بنفسه ، واشتبك الفرنسيون مع إبراهيم بك ، ولكن الأخير استطاع بعد ملحمة فى ١١ أغسطس الانسحاب إلى سيناء .

(١) Ader. P. 69

(٢) الجبرتى ج ٣ : ص ٩ — ١٢ . ثم انظر نقولا التركى . ص ٢٩ .

التنظيمات الأولى :

وغداة دخول نابليون القاهرة ، أخذ فى تنظيم حكومة فتوحاته الجديدة ؛ وكان جوهر هذا التنظيم يشير إلى عزمه على تحقيق رغبة الفرنسيين فى إنشاء مستعمرة لهم فى مصر ؛ وكان يبنى التنظيم الجديد على أساس استمالة المصريين والتفاهم معهم ، وإشراكهم إشراكاً محدوداً فى الحكم ، على اعتبار أن ذلك إنما هو فى الواقع من خير الوسائل التى تكفل توطيد سلطان فرنسا ونفوذها فى مصر ؛ وقد أعد نابليون على ظهر السفينة (أوريان) فى ٢ يوليو ١٧٩٨ (١٨ محرم ١٢١٣)[1] ، قبـل نزول الحملة ، منشوره المشهور باللغة العربية ، فأمن أهالى البلاد على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وشعائرهم الدينية . وعلى العموم وعد (بونابرت) ببقاء المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة فى وظائفهم وأعمالهم ، كما وعد أيضاً باحترام شعور أهالى البلاد وعاداتهم الدينية وعقيدتهم الإسلامية . وعند دخوله القاهرة ، شرع فى تنظيم الادارة الأهلية ، فكانت أهم القرارات التى أصدرها فى هذا الصدد ، تلك التى تناولت تشكيل ديوان لحكومة القاهرة (٢٥ يوليو) ، والدواوين فى المديريات ، إلى جانب الحاكم الفرنسى[2] ؛ ومع أن السلطة الحقيقية كما هو منتظر قد ظلت فى أيدى الفرنسيين تماماً ؛ وكان الفرنسيون فى الواقع يريدون الاستفادة من أعضاء هذه الدواوين فى معاونتهم على استتباب الأمور فى البلاد ورضوخها ، فإن تشكيل هذه الدواوين كان أمراً غير مألوف لدى المصريين ، ونوعاً من التدريب الجديد لهم على ممارسة شىء من شئون الحكم .

بيد أن هذه القرارات ، تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع السياسة الأسلامية . — الوطنية التى اتضحت معالمها تماماً ، بعد هزيمة الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية خصوصاً ، ثم توفر الفرنسيين على توطيد حكمهم فى مصر .

(١) الجبرتى . ج ٣ : صفحات ٤ ، ٥ ؛ ثم نقولا التركى صفحات ١٨ — ٢٢

(٢) Corresp. Inédite. t I. p. 323 ; Corresp. t IV. Nos. 2837-2858.

فأنه لم تمض أيام قليلة على بداية هذه التنظيمات ، حتى جاءت نابليون الأخبار ، فى ١٣ أغسطس ، وهو فى طريقه من الصالحية إلى القاهرة ، عقب مطاردة ابراهيم بك ، وتنظيم الحكومة وشئون الدفاع فى الأقاليم الشرقية ، تنبئه بوقوع كارثة (أبى قير) الكبيرة ذات الآثار البعيدة على مشروعات بونابرت ، وعلى تاريخ الحملة الفرنسية بأجمعه .

موقعة أبى قير البحرية :

درس نابليون مشروع غزو مصر دراسة واسعة من وقت مبكر ، وعلى الخصوص فى أثناء وجوده فى إيطاليا ؛ وقد اعتمد [١] فى هذه الدراسة على كافة الوثائق والمذكرات الحكومية ، ثم درس ما كتبه (مور) Mure ومجالون ، ونشره الرحالة الذين زاروا مصر أمثال سافارى وڤولنى وسونينى ، والبارون دى توت ، ثم التقرير الذى أعده (دى لالون) فى أثناء رحلة (دى توت) التفتيشية على أساكل الليڤانت ؛ وقد تقدم كيف قدم (دى توت) تقرير (لالون) هذا إلى وزير البحرية الفرنسية فى ديسمبر ١٧٧١ . ولتقرير (لالون) أهمية كبيرة لأنه يتناول بالتفصيل وصف الاسكندرية بمينائيها القديم والجديد ، وكافة الشاطىء الشمالى للدلتا .

وكانت المسألة البارزة هى ضرورة التوفيق فى اختيار المكان الملائم لنزول الحملة عند الوصول إلى الشواطىء المصرية ؛ ومع هذا فإن المصادر الآنفة التى استقى منها بونابرت معلوماته كانت لاتشرح شرحاً وافياً حالة هذه الشواطىء ، بل أشارت فقط إلى أنه يوجد بالاسكندرية ميناءان : إحداهما غير صالحة لدخول الأسطول (: الميناء الشرقية — Port Neuf أو الجديدة) ، والثانية فى غاية الملاءمة لدخول الأساطيل وهى الميناء الغربية أو القديمة : Port Vieux ، ولو أن مداخل هذه الميناء الأخيرة كانت غير معروفة تماما . ومع ذلك فإن الأمل لم يفقد كله فى استخدام الميناء الغربية ، وهذا إذا استعان الأسطول برؤساء البوغاز ، وبوشرت عمليات قياس الأغوار وأعماق المياه وهكذا . بيد أن هذه

(١) Douin. la Flotte. pp. 11—12

« المعلومات » أيضا ذكرت أنه كان يوجد بالقرب من الاسكندرية ، أبو قير ، وبها مرسى أمين للأسطول ، ويقع هذا المرسى فى منتصف المسافة بين الاسكندرية ومصب النيل عند رشيد .

وهذه المعلومات لم تكن كاملة ؛ وكان لايمكن أن تساعد نابليون بسبب قصورها على وضع تفاصيل لخططه الحربية مقدماً . بل إن كل ما كان يبدو محتملاً حقاً ، هو أن نابليون قد فكر على الأقل فى الاستيلاء على ميناء الاسكندرية أولا ، على أمل البحث عن مأوى أمين يلجأ إليه أسطوله بعد ذلك .

معلومات « برويس » :

وإذا كان هذا كل ما أمكن نابليون أن يجمعه عن الشواطىء المصرية ، فهل كان لدى (برويس) Brueys قائد الحملة البحرية ، من الحقائق ما يكمل به معلومات بونابرت هذه ؟ الواقع أن (برويس) لم يكن أكثر معرفة بحالة الشواطىء المصرية من بونابرت . وزيادة على ذلك ، فمن الثابت أن نابليون قد حجب عن (برويس) الغرض من الاستعدادات البحرية ، ومن جمع قطع الأسطول العديدة فى طولون ، فأخفى عنه وجهة الحملة وهدفها ، ولذلك فإن كل ما عرفه (برويس) كان لا يعدو أن الحملة التى أعطى قيادة أسطولها فى ١٣ أبريل ١٧٩٨ ، كانت حملة مهمة وحسب ؛ وعبثاً حاول (برويس) الوقوف من حكومة الادارة ، أو من بونابرت نفسه فى خلال شهر أبريل ، على حقيقة المكان الذى تقصده الحملة حتى يتخذ الاستعدادات اللازمة لها ؛ وكان الشغل الشاغل لأمير البحر مباشرة ، اصلاح أسطوله ، عند ما كانت قطع الأسطول عموماً فى حاجة إلى ترميمات ضرورية ، وينقص هذا الأسطول الذخائر والمؤن ، كما أن الملاحين الذين جمعوا للخدمة فيه ، لم يكونوا من أصحاب الخبرة والمران فى البحار . وقد شعر (برويس) بسبب هذه العيوب الظاهرة ، بثقل المسئولية الملقاة على عاتقه ، بل وأفصح عن هذا الشعور فى كتاب أرسله إلى « البحرية »

قال فيه[١] « لاشك فى أن الحملة التى نعد لها العدة ، من المنتظر أن تكون حملة حاسمة ، فقد نجد فيها القضاء المبرم على بحريتنا ، أو نحوز بفضلها السيطرة فى أوربا ؛ وعلى ذلك فإن مستقبلنا يتوقف من غير شك على نجاحنا ضد منافسينا . ومهما أمعنا فى اتخاذ الاحتياطات لاحراز هذا النجاح ، فإنا لا نكون مغالين فى ذلك ؛ لأنه من المنتظر أن نشترك فى معارك مع عدو قوى له خبرة واسعة فى المناورات البحرية ، ويبلغ عدد سفنه ثلاثة أمثال عدد سفننا على الأقل . . . . » ، ويشير (برويس) فى هذا المقال إلى الأسطول الانجليزى ، وما هو معروف عن قوة هذا الأسطول ومهارته وتفوقه على الأسطول الفرنسى ؛ وكرر (برويس) محاولاته لمعرفة المكان الذى تقصده الحملة على وجه التحقيق فى ١١ ابريل ، ثم فى ١٨ ابريل عند ما كتب إلى بونابرت[٢] « إنه من المفيد إخباره بعض الوقت مقدماً ، بهدف الحملة ، حتى يمكنه إنجاز الترتيبات اللازمة ، فإن اطلاع أكثر الناس مصلحة فى المحافظة على سرية الحملة ، لا يعرض هذه السرية لأية مخاطر ؛ بل من شأنه مساعدته على ترتيب وملاحظة كافة التفصيلات اللازمة مقدماً . ويتوقف نجاح أية حملة بحرية على الاحتياطات التى تتخذ لاصلاح أى حادث أو خلل يقع فى أثناء الطريق الذى تسير فيه هذه الحملة ، وفى الشواطىء التى تصل إليها . »

ومع ذلك فقد اكتفى بونابرت عند استقدام (برويس) مع أسطوله من مياه كرفو ، ووصوله إلى طولون ، بأن يكتب له متحدثاً عن القيادة التى سوف يعقد لبرويس لواؤها « على أجمل أسطول إطلاقاً ! أتيح له الخروج من طولون منذ زمن بعيد » ، وهو الأسطول الذى من شأنه أن يمكن برويس من « تأدية المهمة الباهرة » المكلف بها[٣] ؛ كما أرسل له فى ١٣ أبريل بترقيته إلى رتبة (الڤيس — أميرالية) مكافأة له على خدماته فى البحر

(١) Douin. La Flotte pp. 37-39
(٢) Ibid. p. 43
(٣) Corresp. Inédite. t I. p. 46 (Paris 30 Mars 1798)

الأبيض[١] . ثم أكد له فى ١٧ أبريل الثقة التى تضعها حكومة الادارة فى شخصه وطلب إليه العناية بالنظام وإكمال الاستعدادات[٢] ، ثم ألحق بخطابه قرار حكومة الادارة الصادر فى ١٢ أبريل لتنظيم « جيش الشرق » ، وإنما على شريطة أن لا يطلع (برويس) عليه أحداً[٣] . وكذلك لم يشر نابليون إلى المكان الذى تقصده الحملة فى الرسائل القليلة التالية التى أرسلها إلى برويس قبل الخروج من طولون[٤] . وهكذا عندما غادرت الحملة طولون لم يكن (برويس) قد استطاع أن يعرف شيئاً عن الوجهة التى تقصدها .

بونابرت ومسألة مرسى الأسطول :

والواقع احتفظ نابليون لنفسه ، مع أعضاء حكومة الادارة فى أثناء الاستعدادات للحملة المزمعة على مصر ، بسرية هدف هذه الحملة ؛ على أنه مما تجدر ملاحظته من ناحية أخرى ، أن نابليون وأعضاء حكومة الادارة قد وصلوا فيما بينهم ، على الأقل ، قبل الاقلاع من طولون ، إلى رأى فيما يجب اتخاذه بمجرد انزال جيش الحملة إلى البر فى الشواطىء المصرية ؛ وكذلك فإنه من الثابت ، على الأقل ، أن الرأى قد اتفق أيضاً على عدم بقاء الأسطول فى المياه المصرية ، بل الذهاب عند الفراغ من انزال الجيش والمهمات إلى (كرفو) للحماية بها من شرور الأسطول الانجليزى ، لأنه كان من المترقب أن يجد هذا الأسطول فى البحث عن الحملة فى البحر الأبيض ، بمجرد وصول الأخبار إلى الانجليز بخروج العمارة الفرنسية من طولون ومن الموانى الأخرى .

وأما السبب فى الاتفاق على المكان الذى يصح التجاء الأسطول الفرنسى إليه بعد انزال (جيش الشرق) فى مصر ، قبيل الابحار من طولون ، فهو أن أعضاء حكومة الادارة ، لم يكونوا كافتهم مقتنعين بنجاح الحملة ، فقد لحظ أحد أعضاء هـذه الحكومة

(١) Corresp. de Napoleon 1er. t IV. No. 2504
(٢) Corresp. t IV No. 2514
(٣) Corresp. Inédite pp. 87—90
(٤) Corresp. t IV Nos. 2540, 2551, 2559

(لاريفلير — ليبو) Larevellière Lépeaux [1] ، أن سيطرة الانجليز البحرية ، تجعل اجتياز البحر الأبيض من أشد الأمور خطورة ، وتهدد الجيش بمجرد نزوله إلى البر بالعزلة التامة . وعلى ذلك فقد أصبح من الضرورى أن يدور البحث عن المكان الذى يستطيع الأسطول أن يلجأ إليه بعد أداء مهمته ؛ وفى هذه المحادثات كان نابليون حاضر الجواب دائما للرد على كافة الأسئلة والاستفسارات التى قدمت إليه ؛ وقد اتفق الرأى على اختيار (كرفو) مكاناً أميناً لالتجاء الأسطول إليه بعد انزال الجيش والمهمات فى الشواطىء المصرية . ومن المحتمل أن نابليون نفسه هو الذى أشار إلى (كرفو) ؛ فمن المعروف أنه كان من المعتقدين بأهمية (كرفو) كمركز استراتيجى للعمليات البحرية فى الادرياتيك والبحر الأبيض الشرقى . أضف إلى ذلك أن وضع الأسطول فى (كرفو) يمكنه من الاستفادة من وجود الأسطول على مسافة لا تبعد كثيراً عن مصر ، وقريبة فى الوقت نفسه من فرنسا ومن حكومة الادارة التى تستطيع فى هذه الحالة ، إرسال أوامرها إلى نابليون عن طريق (أنكونا) فتحمل هذه الأوامر إلى مصر ، قطع الأسطول الموجودة فى (كرفو) ؛ ومع ذلك فإن أهم ماحمل (بونابرت) على اقتراح (كرفو) كان تهدئة روع أعضاء حكومة الادارة ، وعلى الخصوص (لاريفلير — ليبو) ، والحصول على موافقتهم ، لأنه كان من غير المعقول بتاتاً ، أن تعرض فرنسا زهرة شبابها وصفوة علمائها ، والبقية الباقية من أسطولها إلى أشد المخاطر من غير اتخاذ الحيطة الكاملة ؛ فقد كانت المحافظة على سرية الحملة من جهة ، ثم الاتفاق على مكان أمين لالتجاء الأسطول إليه بعد الفراغ من مهمته ، من جهة أخرى ، من وسائل هذه الحيطة .

بيد أن اقتراح نابليون أن يرسو الأسطول فى (كرفو) ، بعد نقل الحملة إلى مصر ، لم يكن معناه أن نابليون كان يريد أن يقيد نفسه بذلك بتاتاً ، فقد تحدث بونابرت مع

(١) Douin. La Flotte. p. 45.

برويس أحاديث طويلة فى شهر مايو ؛ لا بد أن يكون الأخير قد أخبره فى خلالها ، عن تجاربه فى أثناء وجوده فى مياه الادرياتيك ، أى قبل صدور الأوامر إليه بالذهاب مع أسطوله إلى طولون ؛ وهى تجارب تلخص فى أن (كرفو) لم تكن المثل الأعلى ، من حيث امكانها تموين الأسطول وامداده بالذخائر ؛ كما حدث جملة مرات أن التعليمات التى أرسلتها حكومة الادارة إلى (برويس) كانت لاتصله . ولا بد أن يكون هذا الحديث قد أثار فى ذهن بونابرت مسألة تعذر تموين الأسطول عند التجائه إلى (كرفو) ، بل إنه كان من الواضح أن نابليون منذ استيلائه على مالطة فى يونيه ، قد أهمل بتاتاً مسألة إرسال الأسطول إلى (كرفو) . وهكذا فإنه كان من المسلّم به [1] ، عند ما وصلت الحملة إلى الشواطىء المصرية ، أن نابليون قد أصبح لا يرى نفسه ملزماً باتباع أى اتفاق سابق بينه وبين حكومة الادارة فى شأن الأسطول ، بعد انزال الجيش والمهمات من جهة ، وأن الفصل فى هذه المسألة نهائياً كان متوقفاً على الظروف والمناسبات فقط ، من جهة أخرى .

بونابرت وبقاء الأسطول فى المياه المصرية :

وأمام الأخبار التى بلغته عن زيارة الأسطول الانجليزى للاسكندرية ، ووجود هذا الأسطول فى البحر الأبيض ، اضطر نابليون إلى تغيير خطته الأولى ، فبدلاً من انزال قواته فى جملة مواقع على الشاطىء وفى وقت واحد . أصدر أوامره الآن بانزال الجيش والمهمات تواً فى الاسكندرية ؛ ورست سفن الأسطول قريبة من الشاطىء عند مرابط أو العجمى ، ثم أنزل الجيش . وكانت المسألة التالية ، هى الاختيار بين بقاء الأسطول وانتظاره فى مكانه المكشوف ، فيتعرض بذلك لخطر انقضاض الأسطول الانجليزى عليه فى أية لحظة ، وبين الالتجاء إلى مكان آخر أكثر أمناً وصيانة للأسطول ، وبخاصة عند ما لم يكن الأسطول قد أفرغ كل مهمات الحملة وذخائرها ؛ وقد استشار (برويس)

(١) Douin. La Flotte. p. 48

فى هذه المسألة القواد التالين له فى القيادة ، (بلانكيه دى شايله) Blanquet de Chayla
و (ڤيلنوف) Villeneuve ، كما قام بالمناورات لاختبار صلاحية الموقع للعمليات البحرية
وهكذا ، وفى ٣ يوليو وصلت الأخبار إلى الأسطول منبئة بدخول الجيش فى الاسكندرية ؛
وفى اليوم التالى بدأت سفن النقل بالسير نحو الميناء القديمة (أو الغربية) ، فتمت العملية
بسلام ، ما عدا سفينة واحدة ، ذات حمولة صغيرة (٦٠٠ طن) ، ارتطمت بالرمال فى
بقعة قليلة الغور ؛ وقد سبب هذا الحادث اعتقاد (برويس) انه من المتعذر على بوارجه
وفرقاطاته الدخول فى الميناء القديمة ، فتردد فى إتمام العملية .

بيد أن نابليون منذ وصول الحملة إلى الشواطىء المصرية ، لم يكن فقط قد ترك ظاهرياً
مسألة ذهاب الأسطول إلى (كرفو) ، بل ويريد نهائياً استبقاءه فى المياه المصرية . والأدلة
على ذلك متوفرة فقد أظهر منذ ٣ يوليو استياءه من عدم محاولة (برويس) محاصرة الميناء
الجديدة فى أثناء الهجوم على الاسكندرية من البر ، واستطاعة بعض سفن الأعداء الافلات
من الميناء ؛ ثم طلب من (برويس) فى الوقت نفسه أن يتخذ كافة الوسائل المتعلقة بانزال
الجيش والمهمات؛ بل « ويقتنع القائد العام (بونابرت) أن (برويس) لا بد وأن يكون قد
أكمل عملية سبر الأعماق ؛ ويريد القائد العام أن يدخل الأسطول فى الميناء... [1] » . وفى
اليوم نفسه أصدر بونابرت إلى الأميرال الفرنسى ، — وقد رقى (برويس) إلى الأميرالية
منذ ١١ مايو [2] — أمراً يتألف من جملة مواد ، أهمها أن يعمل (برويس) على إدخال
الأسطول فى الميناء القديمة فى اليوم التالى ، « إذا سمح الوقت ، وإذا وجدت الأعماق
الضرورية لذلك . » فإذا لم تكن الأعماق كافية فى الميناء القديمة ، فعليه أن يقوم بانزال
المدفعية والمهمات الأخرى إلى البر ، فى أثناء نهار اليوم التالى أيضاً ، وكذلك كافة رجال
الجيش البرى ، مع الاحتفاظ بعدد معين (١٠٠ رجل) لكل بارجة ، (٤٠ رجل) لكل

---
(١) Corresp. t IV. No. 2727.
(٢) Corresp. t IV. No. 2580.

فرقاطة ، كما أمره بتكليف (غانتوم) Ganteume رئيس هيئة أركان حرب الأسطول ،
بالاشراف على هذه العمليات ؛ وأخيراً طلب بونابرت من برويس أن يقدم فى أثناء نهار
الغد (أى ٤ يوليو) ، تقريراً إلى القائد العام ، يبين إذا كان فى استطاعة الأسطول الدخول
فى ميناء الاسكندرية ، أو أن الأسطول يستطيع إذا رابط فى خليج أبى قير ، الدفاع ضد
أسطول آخر متفوق عليه ؛ فإذا كان من المتعذر تحقيق أحد هذين الأمرين ، فمن واجب
الأسطول الذهاب إلى (كرفو) ؛ وإنما بعد أن يتم إنزال المدفعية إلى البر ، وبعد أن يترك
الأسطول بعض المراكب ، والسفن الخفيفة ، والمهمات اللازمة لتسليمها ؛ وكذلك فإنه
ينبغى الذهاب إلى (كرفو) إذا ظهر أسطول العدو المتفوق ، وكان (برويس) لا يستطيع
الدخول فى الاسكندرية أو فى خليج أبى قير ؛ وفى (كرفو) يتخذ الأميرال كافة الخطوات
اللازمة لتنفيذ مضمون الأوامر السابقة [1] .

ويتضح من هذه الأوامر ، أن بونابرت كان عند وصوله إلى الشواطىء المصرية ،
لا ينظر لذهاب الأسطول إلى (كرفو) بعد إنزال الجيش والمهمات إلا كخطوة أخيرة ،
وبعد أن يكون قد بات من المحقق تعذر دخول الأسطول فى ميناء الاسكندرية القديمة ،
أو اتخاذ مواقع الدفاع جدياً فى خليج أبى قير ؛ أى أنه كان لا مناص من الالتجاء إلى
كرفو — فى نظر نابليون — إلا عند الضرورة القصوى .

وليس هناك أى غبار على هذه الرغبة ؛ لأن (بونابرت) كان فى حاجة إلى أسطول
الحملة ما دام هذا الأسطول يحمل مقداراً من المدفعية ومهمات الجيش لم يتم إنزالها بعد إلى
البر ؛ أضف إلى هذا أن ابتعاد الأسطول عن الشواطىء المصرية يجعل الاتصال بين الجيش
والأسطول عسيراً لوجود الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض . ثم كيف يسلم (نابليون)
بابتعاد الأسطول عنه ، وهو الذى كان لا يعلم فى أوائل يوليو مقدار ما يمكن أن ينزل بجيشه

---
(١) Corresp. t IV. No. 2728.

من الكوارث أو الهزيمة مثلاً ، وبخاصة وأنه حتى ٣ يوليو ، لم يكن قد سيطر تماماً على الاسكندرية ، أو احتل دمنهور أو رشيد ، أو توغل فى الدلتا ، فإذا حلت الهزيمة بالجيش ، أو حالت صعوبات غير منتظرة دون تقدمه ، واضطر إلى الارتداد إلى الشاطىء ، فماذا تكون نكبته إذا لم يجد الأسطول ، ومن أين تأتيه النجدة والمساعدة ؟ وزيادة على ذلك ، فقد كان فى وجود الأسطول على الساحل الشمالى حماية لمدينتى الاسكندرية ورشيد ، وهما مدينتان خاليتان من أية تحصينات ولا يستطيعان الدفاع ضد الغزو الأجنبى ، وضد الأسطول الانجليزى .

وإلى جانب هذه الاعتبارات السديدة ، كانت هناك رغبة نابليون نفسه فى العودة سريعاً إلى فرنسا ، وهذه الرغبة لا يصح إغفالها ، فقد تقدم كيف أنه عند ما تقرر إرسال الحملة على مصر ، لم يكن معنى ذلك إهمال « الحملة الكبيرة » ضد انجلتره ، بل اجتهد نابليون ، حتى يوضح للكثيرين أنه إنما يذهب إلى مصر ، وهو يعقد النية على العودة سريعاً إلى فرنسا ، لاستلام قيادة الحملة ضد انجلتره فى أقرب فرصة وإلى جانب هذا فقد قدم نابليون إلى حكومة الإدارة فى ١٣ أبريل ١٧٩٨ [١] ، المشروع الذى سبقت الإشارة إليه ، ويتضمن تفصيلات « الحملة ضد انجلتره » .

أما (برويس) فقد أخبر بونابرت منذ ٣ يوليو [٢] ، أنه منذ وصوله إلى مياه الإسكندرية ، لم يفقد لحظة واحدة فى اختبار الممرات الموصلة إلى الميناء القديمة ، وسبر أغوارها ؛ وأن النتيجة التى وصل إليها ، تلخص فى أن بعض سفن الأسطول فقط من ذات الحمولة الخفيفة هى التى تستطيع الدخول فى هذا الميناء بكل مشقة ، وهذا بينما يظل بقية الأسطول فى عرض البحر . ثم قال (برويس) أنه ينتظر « فى هذا المساء » ، معلومات أكثر توكيداً ، ولو أن الجميع قد اتفق رأيهم على أن بوارج الأسطول لا تستطيع الدخول

(١) Corresp t IV. No. 2502.
(٢) Douin. La Flotte p. 64, et Note (3).

فى الميناء الجديدة ، لخطورة ذلك ، بسبب وجود الصخور المتناثرة وقلة عمق المياه ، مما يجعل فى إمكان أسطول الأعداء الهجوم على العمارة الفرنسية وتحطيمها تماماً ، ثم قال « إنه لا يرى حتى هذه اللحظة مكاناً أفضل لمرسى الأسطول من أبى قير ، فهى على الأقل تحمى الأسطول من رياح الصيف ، وذات أعماق طيبة ، وفى استطاعة الأسطول أن يتخذ موقفاً للقتال يمكنه من صد هجوم الأعداء . وعلى ذلك فإن السرعة فى الذهاب إلى أبى قير أفضل من البقاء أمام الإسكندرية ، ومن أبى قير يستطيع (برويس) إرسال المدفعية والمهمات وبقية الجند الذين لم يتم إنزالهم إلى البر [١] .

وفى صباح ٤ يوليو ، دعا (برويس) ضباطه لعقد اجتماع على ظهر البارجة (أوريان) وكان موضع البحث ، التأكد من إمكان دخول الأسطول فى الميناء القديمة [٢] ، وكان الرأى أن السفن الكبيرة على الأقل ، لا تستطيع دخول الميناء القديمة ؛ وعلى ذلك ، فإن نصف الأسطول سوف يظل خارج الميناء ، ومعرضاً لهجوم عدو كان من المسلم به أنه أقوى بكثير من الأسطول الفرنسى ؛ وكان مما زاد فى مخاوف (برويس) ، ما وقع للسفينة التى ارتطمت فى الرمال عند محاولتها دخول الميناء القديمة فى اليوم نفسه عند الظهر تقريباً ؛ وعندئذ قرر (برويس) أن يحمل بنفسه إلى بونابرت الرد الذى كان ينتظره القائد العام على رسالته السابقة (فى ٣ يوليو) ؛ وقد أصطحب (برويس) معه فى هذه المهمة ، (چوبير Joubert) ، قومسير القوات البحرية ؛ وقد وصف (چوبير) هذه الزيارة فى خطاب له إلى أخيه (٨ يوليو ١٧٩٨ [٣]) — وكان هذا الخطاب من ضمن الرسائل التى صادرها أسطول نلسن فى البحر الأبيض — فقال إنه قد وصل مع (برويس) إلى مقر القيادة فى الاسكندرية ، حيث ذهب (برويس) لمقابلة بونابرت . ومع أنه لا يمكن الجزم بأن (چوبير) قد حضر

(١) Jonquière. t II. pp 84—86
(٢) Douin. La Flotte. p 69
(٣) Simon. Corresp. De L'Armée ... No. 11 pp 25-29

هذه المقابلة ، فأقل ما يحتمل أنه وقف على شيء مما جرى بين برويس و بونابرت فى أثنائها ؛ والدليل على ذلك أن (چوبير) نفسه لم يلبث أن كتب إلى وزير البحرية الفرنسية (بروى) Bruix فى ٩ يوليو [١] ، « نحن الآن فى مرسى أبى قير ، على بعد خمسة فراسخ (١٥ ميلاً) شرقى الأسكندرية . . . . والانجليز فى جهاتنا ، ونحن فى إنتظارهم ؛ وكان الرأى عموماً .... أنه بمجرد الفراغ من إنزال الجند والمهمات ، ينبغى علينا الذهاب إلى كرفو ، حيث تنضم إلينا سفننا من مالطة وطولون وأنكونا ، وذلك حتى نكون على إستعداد كامل لمواجهة أى حادث . ولكن القائد العام (بونابرت) قد قرر خلاف ذلك . ولعل حسن الطالع الذى لازم كافة عملياته ، يكون من نصيب هذه العملية أيضاً ؛ وعلى كل حال فنحن هنا تحت رحمة القضاء والقدر » . وزيادة على ذلك ، فقد ذكر أحد ضباط الأسطول أيضاً [٢] ، أنه قد تم فى هذه المقابلة بين برويس و بونابرت الاتفاق على تعذر دخول الأسطول فى الاسكندرية وضرورة ذهابه إلى أبى قير .

والواضح من كل هذا ، أن بونابرت ، كان أولا ، يريد أن يدخل الأسطول فى الميناء القديمة ، فى الاسكندرية ، وكان إستياؤه ظاهراً عند ما أخبره (برويس) بتعذر ذلك [٣] ؛ وثانياً ، فقد كان من واجب (برويس) أمام رغبة نابليون الملحة فى ضرورة بقاء الأسطول فى المياه المصرية ، أن يبين للقائد العام الأسباب التى تمنعه من محاولة إدخال الأسطول إلى الميناء القديمة ؛ وثالثاً أنه لما كان من المتعذر على (برويس) عدم التسليم بالاعتبارات التى حملت نابليون على الاحتفاظ بالأسطول قريباً من مركز عملياته العسكرية ، فقد أصبح من واجبه إختيار مكان آخر لمرسى الاسطول ، وكان هذا المكان خليج أبى قير [٤] . وفى الواقع تمسك (برويس) فى الأيام التالية بضرورة المرسى فى أبى قير ؛ وكان من الظاهر أنه

(١) Simon. No 11 pp 31-50.
(٢) Douin, La Flotte p. 71.
(٣) Corresp. t IV. No 2765. p. 307.
(٤) Corresp. Inedite (Egypt. t I). pp. 222-3.

منذ مقابلة ٤ يوليو ، قد تم الاتفاق نهائياً بين بونابرت ، و برويس على هذا الإختيار ؛ على اعتبار أن الأسطول إذا دخل فى الميناء القديمة (الاسكندرية) ، أصبح — كما رأى برويس — مقيد الحركة ، ومن السهل على الأعداء سد الميناء بوضع مركب واحد فقط على منافذه ؛ وهذا بينما تمتاز (أبو قير) بموقعها المتوسط بين الاسكندرية ورشيد ، وسهولة رسو الأسطول بها ، و إنزال المهمات والمدفعية إلى البر ، والاتصال بالجيش الزاحف على القاهرة ، عن طريق فرع رشيد من جانب ، ثم عن طريق الاسكندرية والبحر من جانب آخر [١] .

الأسطول فى أبى قير :

وعلى ذلك ، فقد أبحر الأسطول إلى أبى قير ، بين ٥ ، ٧ يوليو ١٧٩٨ ، وكانت خطة (برويس) وضع قطع الأسطول على استعداد للقتال ، فى خط يبدأ بالقرب من جزيرة (أبى قير) ، المواجهة لقلعة أبى قير و بلدة أبى قير نفسها ، و ينحنى على شكل قوس ، توزع القطع الحربية على طوله ، بطريقة تمنع إمكان الالتفاف وتطويقه من الجنوب الغربى . بيد أنه عند القيام بهذه العملية ، لم تصدع بعض القطع بتنفيذ الأوامر التى أصدرت إليها على الوجه الكامل ، فتأخرت عمليات قياس الأعماق وما إليها ، مما إستلزم عشرة أيام — أى إلى يوم ١٩ يوليو — حتى تتخذ السفن المواضع المعينة لها ؛ وعند تمام العملية كانت البارجة (جريبه) Guerrier فى المقدمة ، تتلوها بقية القطع ، وعددها خمسة ؛ بينما وقفت فى الوسط سفينة الأميرالية البارجة (أوريان) ، وتتلوها ثلاثة قطع أخرى ؛ ثم وقفت فى طرف القوس الجنوبى ، القطعتان (وليم — تل) Guillaume Tell ، وعليها الأميرال ڤيلنوف ، وهو الثانى فى قيادة الأسطول ، والبارجة (چنرو) Généreux ؛ وهذا عدا ثلاث قطع أخرى ، وقفت خارج القوس نفسه عند طرفه الجنوبى ؛ ومهمتها الدفاع عن مؤخرة الأسطول .

(١) Douin, op. cit. pp. 73-77

وزيادة على ذلك ، فقد وقفت إحدى قاذفات القنابل فى المقدمة ، واتخذت إثنتان من هذه القاذفات مراكزها فى الجانب الداخلى من القوس ، إلى ناحية الشاطىء للدفاع عموماً ثم وضع (برويس) بعض المدافع فى جزيرة أبى قير للدفاع عند مدخل الخليج أيضاً .

وكان هذا الترتيب ولا شك قويا ؛ فطرف القوس الغربى كان قريباً من جزيرة تحميها نصف دائرة من الكثبان الرملية والصخور فى البحر ، بينما إمتد طرف القوس الشرقى إلى حيث يقل غور المياه بشكل ظاهر ، قريباً من الشاطىء ؛ وهذا بينما وضع (برويس) أكبر وأثقل بوارجه فى الوسط ، وهو المكان الذى توقع أن يحدث فيه الهجوم على أسطوله ؛ على أن نقطة الضعف الواضحة فى هذا الترتيب هى أن (برويس) لما كان لا يتوقع الهجوم عليه من الشمال الغربى ، أى من ناحية الجزيرة (جزيرة أبى قير) ، فقد دعا ذلك إلى عدم تقوية الدفاع فى هذه الجزيرة كما ينبغى لصد عدو قد يحاول إجتياز المياه فى الجزء الواقع بين الجزيرة ، وبين البارجة الأولى (جربيه) ؛ وزيادة على ذلك ، كان رجاله لا يعنون بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم بكل دقة ، فلم يكملوا قياس الأعماق ، كما أن القوس الذى رتبه (برويس) أصبح تبعاً لهذا النقص الناتج من إهمال سبر الأغوار ، يتخذ مواقعه بعيداً بمسافة مهمة عن الشاطىء ؛ بينما ترك طريق مائى بين البارجة (جربيه) الواقعة فى طرف القوس الشمالى الغربى ، وبين الصخور المحيطة بجزيرة أبى قير ، من غير حراسة ؛ أضف إلى ذلك أن (برويس) عند ترتيب هذا القوس ، ترك مسافات بين كل قطعة وأخرى ، كانت كافية كما أراد ، لحركة السفن ودورانها بسهولة . وهذه المآخذ هى التى أفاد منها (نلسن) كل فائدة ، عند ما وصل ثانية ، فى أثناء جولته فى البحر الأبيض يبحث عن الأسطول الفرنسى إلى مياه الشواطىء المصرية ، وحطم أسطول (برويس) فى معركة النيل أو معركة أبى قير المشهورة فى أول أغسطس سنة ١٧٩٨ .

الانجليز والحملة :

عندما وصلت الأخبار إلى لندن فى منتصف أبريل ١٧٩٨ ، عن جمع السفن وحشد الجند فى مرسيليا وطولون وجنوه ، كان الأسطول الانجليزى مرابطا فى البحر على مقربة من (قادس) بقيادة (جرفيس ، إرل سنت فنسنت . (Jervis. Earl St. Vincent) ، ومهمته ملاحظة السفن الاسبانية ومنعها من الخروج إلى البحر[١] . بيد أن الحكومة الانجليزية التى كانت لاتدرى شيئا من غرض استعدادات الفرنسيين فى البحر الأبيض ، وتخشى من أن يكون الغرض منها ، الخروج إلى المحيط الأطلسى ، وغزو انجلتره ذاتها أو إيرلنده ، أو القيام بعمليات عسكرية فى البحر الأبيض نفسه ، لم تلبث أن احتاطت للأمر ؛ فكلفت أمير البحر (سنت فنسنت) بالمراقبة عند جبل طارق ، كما كلفته باختيار أحد الضباط الأكفاء لتقصى حركات الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض ؛ وقد اختار (فنسنت) لهذه المهمة الأخيرة (هوراتيو نلسن) Horatio Nelson . ومع ذلك فلم يكن (فنسنت) وحده المسئول عن هذا الاختيار ؛ فقد كتبت إليه الأميرالية ، تشير إلى اختيار (نلسن) ، على اعتبار أنه أكثر خبرة ودراية بالبحر الأبيض من غيره ، ولما هو مشهود له بالكفاءة والنشاط ؛ ومع أن اختيار (نلسن) أثار امتعاضاً بين الضباط الآخرين من الرتب العالية ، والذين اعتقدوا من حقهم القيام بهذه المهمة[٢] ، فقد دلت الحوادث على أن اختيار (نلسن) كان اختيارا موفقا فى النهاية .

أما نلسن فقد اجتاز مضيق جبل طارق فى ٩ مايو ؛ وبدأ من ثم تلك الجولة الطويلة للبحث عن الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض ؛ وبعد أيام معدودات تأكد لدى نلسن خبر استعدادات الفرنسيين الهائلة فى ميناء طولون ، وبعض التفصيلات عن قوتهم ، ولكن لم يستطع فى الوقت نفسه معرفة المكان الذى تقصده حملتهم ؛ ومع ذلك فقد بذل نلسن كل

(١) Nelson. The Dispatches. vol. III. pp 9-10

(٢) Nelson. op. cit. vol. III. pp 24-25

مجهود فى أثناء جولته فى البحر الأبيض حتى يجمع المعلومات الكافية عن حركة الأسطول الفرنسى ، من موانئ نابولى وصقلية وغيرها . ولكن نلسن على الرغم من عزمه الصادق ، لم يوفق فى العثور على العمارة الفرنسية فاستطاع الفرنسيون الاستيلاء على مالطة ، والإفلات من مراقبته ؛ وعندما بلغه ذلك ، كتب نلسن إلى القنصل الانجليزى فى الاسكندرية (چورج بلدوين) فى ٢٦ يونيه [١] ، « أنه لما لم تكن صقلية هدف الفرنسيين ، فالمعتقد أن غرضهم الإستيلاء على ميناء من موانىء مصر ، ثم الإستقرار عند رأس البحر الأحمر ، حتى يمكنهم إرسال جيش عظيم إلى الهند ؛ وهناك يستطيعون ، بالعمل سويا مع (تبو صاحب) ، طرد الانجليز إذا أمكنهم من الهند كلية » . وقد طلب نلسن من بلدوين أن يمده بالأخبار عن أية استعدادات تقام فى مصر لاستقبال الفرنسيين ، أو عن إعداد أية سفن فى السويس لنقلهم فى البحر الأحمر . وفى الواقع كان من شأن المعلومات التى أمكن نلسن أن يحصل عليها فى الموانى التى زارها فى نابولى وصقلية ، أو من السفن الأخرى التى قابلها فى أثناء جولاته ، أنه صمم على الاتجاه بأسطوله صوب الاسكندرية .

بيد أن نلسن عند وصوله إلى الاسكندرية ، سرعان ما وجد أن القنصل الانجليزى (بلدوين) قد غادرها من ثلاثة شهور ؛ وزيادة على ذلك ، فانه لم يشاهد فى هذا الميناء سوى بعض الفرقاطات التركية وبارجة واحدة ، وهذا عدا السفن الأجنبية (التجارية) الأخرى ، وعلى ذلك فقد أبحر نلسن من الاسكندرية ، واستأنف جولته ، فزار الشواطىء الأسيوية ، ثم مر قريبا من شاطىء كريد الجنوبى ، ولكنه لم يعثر بالعمارة الفرنسية ؛ وقد ساء نلسن أن يلازمه سوء الحظ فى حركاته ، حتى إذا عاد إلى شواطىء صقلية فى أواخر يوليو ، كان فى ألم شديد بسبب إخفاقه ، وبسبب ما يمكن أن يلحق بسمعته من الأذى من جراء هذا الإخفاق . وقد عزا نلسن هذا الفشل إلى عدم وجود العدد الكافى من الفرقاطات لديه ،

(١) Nelson. vol. III. 37

حتى يمكنه الاستغناء عن بعضها فى البحث ، وتلقط الأخبار عن حركات العمارة الفرنسية . [١]

ومن شواطىء صقلية ، (من سيراكوز) ، أبحر نلسن إلى المورة ، وفى ٢٨ يوليو أرسل إحدى سفنه إلى خليج (كورون) لجمع أية أخبار ممكنة عن العمارة الفرنسية ، فعادت السفينة فى اليوم التالى ، تحمل خبراً هاماً فحواه أن الأسطول الفرنسى قد غادر شاطىء كريد منذ أربعة أسابيع واتجه صوب الجنوب الشرقى ، وفى اليوم نفسه تأكدت هذه الأخبار ، وعندئذ أبحر نلسن بكل سرعة ، صوب الاسكندرية . وفى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم أول أغسطس ١٧٩٨ ، شوهد أسطول الأعداء رابضا فى خليج أبى قير . وفى الساعة الخامسة بدأت المعركة [٢] .

المعركة [٣] :

وكانت خطة نلسن تنحصر فى مهاجمة مقدمة العدو وقلبه ، حتى إذا أحرز النصر الأول ، تطورت الموقعة فى الحركات التالية ، تبعاً لما تتطلبه ظروف الموقف . وعلى ذلك فقد اندفع الأسطول الانجليزى فى خط قتاله على الفرنسيين مباشرة ، وقد ظهر لأول وهلة ، أن ترتيبات الفرنسيين قوية ومحكمة بفضل القوس الذى أنشأه (برويس) ، والبطاريات المقامة فى جزيرة أبى قير ؛ ومع ذلك فإنه سرعان ما قدر نلسن عند ما شاهد مواقعهم ، والفجوات التى تركوها بين كل سفينة وأخرى على نحو ما تقدم ، أنه إذا كانت هذه الفجوات ، أو المسافات التى تركها (برويس) خالية بين كل سفينة وأخرى لمعاونة كل واحدة منها على الحركة والدوران كافية لهذه العملية ، فهى لا بد أن تكفى أيضاً لدخول سفينة أخرى بتقدمتها ، والوقوف فى هذه الفجوة الظاهرة بين كل سفينة من سفن الأعداء . وعلى ذلك أعد نلسن

(١) Nelson. vol. III. pp. 38-41,44,45
(٢) Nelson. vol. III. pp. 48-49
(٣) Nelson. vol. III. pp. 48-56; 62 et sqq. ; also Jonquière t. II. pp. 389-422

خطته النهائية على أساس الزحف على القوس الفرنسي من الجانب الخارجي ، أي من عرض البحر ، ثم توزيع سفنه بقدر المستطاع حتى تتخذ مراكزها فى الفجوات الآنفة ، بشكل يحصر كل واحدة من سفن العدو بين مقدمة سفينة انجليزية ومؤخرة سفينة انجليزية أخرى ، وزيادة على ذلك فإنه عند تنفيذ هذه الخطة ، أفادت السفن الانجليزية من الممر المائى الذى تركه (برويس) بين جزيرة أبى قير و بين البارجة (جرييه) ، فدخلت السفينة الانجليزية (جولياث) Goliath من هذا الممر ، حتى تتخذ موضعاً على جانب البارجة الفرنسية الداخلى ، ثم تبعت (جولياث) أربعة أخرى اكتنفت جانب السفن الفرنسية الاربعة التالية بعد (جرييه) ، وفى الوقت نفسه ، عاد نلسن على ظهر البارجة (ڤانجارد) Vanguard ، فوضع القسم الآخر من أسطوله على جانب السفن الفرنسية الخارجي . وبهذه الطريقة حصرت السفن الفرنسية بين نارين . وأنصبت النيران الشديدة على مقدمة سفن العدو ، ثم على بارجة القيادة الفرنسية (أوريان) ، وكان أول المصابين بها قائدها (كسابينكا) Casabianca ، ثم أصيب (برويس) بجروح بليغة فى رأسه وفى جسمه ، وأخيراً اصابته قنبلة مدفع قضت على حياته ، وفى الساعة التاسعة مساء اشتعلت النيران فى البارجة ، ثم انتشرت النيران بسرعة عظيمة ، بسبب دهان البارجة الحديث وبعثرة أوعية الدهان على ظهرها ، نتيجة للاهمال ولعدم توقع هجوم الأسطول الانجليزى . وعندئذ أمر (غانتوم) كبير ضباط هذه البارجة بإخلائها ، وفى منتصف العاشرة مساء تقريباً ، اتصلت النيران بمستودع الذخيرة ، فحدث انفجار هائل ، وتناثرت أجزاء البارجة فى الفضاء ، وغرق هيكلها بسرعة ، وساد سكوت رهيب من الجانبين ، فترة صغيرة ، لهول الكارثة ، ثم استئنف الضرب ، واستمرت المعركة إلى ظهر اليوم التالى (٢ أغسطس) . وعند مقتل (برويس) انتقلت القيادة إلى (ڤيلنوف) ؛ غير أن هذا فى المؤخرة أفلح بالنجاة بسفينتين إحداهما أبحرت إلى مالطة ، والأخرى إلى الادرياتيك .

وأما نلسن الذى أصيب بجرح بليغ فى أثناء المعركة ، فقد قضى حوالى الأسبوعين بعد

ذلك فى أبى قير ، وأرسل الأنباء إلى لندن و إلى بمباى فى الهند ، و إلى القسطنطينية ، وهكذا، عن هزيمة الأسطول الفرنسى ، لمصلحة السلام والطمأنينة فى أوربا ، ثم فى الهند ، عند ما أصبح من المتعذر بفضل هذا الانتصار ، و بفضل ما أزمع نلسن على اتخاذه من خطوات قريبة ، إرسال حملة فرنسية من السويس إلى الهند ، ولمصلحة الباب العالى الذى أراد نلسن بعد إخباره بأمر حملة الفرنسيين على مصر ، واستيلائهم على الاسكندرية وأبى قير ورشيد ودمياط والقاهرة ، أن يجهز الباب العالى بعض البوارج ، و يرسل جيشاً لتحطيم سفن العدو الباقية ، ولاستعادة الاسكندرية . وفى ٩ أغسطس صادر نلسن كافة رسائل بونابرت المرسلة إلى فرنسا ، وكتب « أن الجيش الفرنسى فى حروجة شديدة ولا يستطيع الخلاص منها » . وفى ١٩ أغسطس أبحر نلسن إلى نابولى[١] .

أسباب الهزيمة :

هذه هى الكارثة التى ترجع أسبابها فى الحقيقة[٢] ، إلى عدم مهارة الفرنسيين البحرية ، وتفوق الانجليز عليهم ، ثم إلى حاجة الأسطول الفرنسى الظاهرة إلى النظام والرجال المدربين ، و إلى الاستعدادات التى أشار (برويس) نفسه إلى ضرورة استكمالها جملة مرات ، ثم إلى الاهمال فى عمليات سبر أغوار المياه وقياس الأعماق ، وسوء صحة (برويس) ، وأخيراً خطأ (برويس) الواضح فى تقديره أنه ليس فى استطاعة الأسطول الانجليزى الالتفاف حول الخط الذى أقامه ، والدخول فى مياه الخليج بين سفن (برويس) و بين الشاطىء ، ثم فى تقديره أن نلسن لا يجرؤ على مهاجمة الأسطول الفرنسى وهو فى الوضع المكين الذى اتخذه ، كما أن بونابرت حتى ٣٠ يوليو ، كان يعتقد أن الانجليز « الذين يدل مسلكهم على أنهم أقل من الفرنسيين عدداً » سوف يقنعون بمحاصرة مالطة ومنع وصول المؤن إليها .

(١) Nelson vol. III. pp. 93 et sq ; 95 ; 109-110.

(٢) Corresp. t. IV. No. 2878; Corresp. Inédite. t. I. p. 240. ; Reybaud Hist. Scient. t. III. p, 280; Douin, La Flotte. pp. 95 sqq., 106.

ومع هذا فقد كان من الواضح قبل شيء ، أن بقاء الأسطول الفرنسي في الشواطىء المصرية ، بدلاً من الذهاب إلى كرفو ، هو السبب الأساسي في تعريضه للكارثة التي أوقعها به (نلسن) .

مسؤولية بونابرت :

فقد تقدم كيف كانت رغبة بونابرت الملحة في بقاء الأسطول في المياه المصرية ، هي الحاسمة في اختيار أبي قير حتى يرسو الأسطول بها ، مما مهد للكارثة الشنيعة ، وفي الواقع كانت مسئولية الهزيمة تقع على عاتق صاحب الرأي الأعلى في عدم بقاء الأسطول بعد إنزال الجيش والمهمات . وعلى ذلك فإنه منذ أن وصلت أخبار الهزيمة إلى باريس ، كتب (تلليران) إلى (سيس) Sièyes في ١٥ سبتمبر ١٧٩٨[1] ، متسائلا « ماذا كان يفعل الأسطول في الاسكندرية ، ولماذا بدلا من الذهاب إلى كرفو ، كما كان المتفق عليه ، فينتظر في كرفو أوامر الحكومة ، وحيث يستطيع الوصول إليها من غير مشقة ، ظل الأسطول متعطلاً وفي انتظار العدو ، في موضع لا يمكن أن يجد الانسان له شبيها ، لهزيمة أي أسطول؟ الواقع إني أجد نفسي على حق ، إذا ذكرت لك أن هناك أمراً لا يمكن توضيحه في هذه المسألة الفظيعة . »

ولم يكن بونابرت نفسه أقل إدراكا لخطورة هذه « المسألة » ، وجسامة مسئولية بقاء الأسطول الفرنسي في الشواطىء المصرية ، فقد كتب إلى (غانتوم) ، غداة وصول أخبار هذه الكارثة إليه ، يسأله أن يبسط تفصيلات الحادث كما وقع إلى وزير البحرية[2] . وفي ١٨ أغسطس ، أرسل بونابرت إلى حكومة الإدارة تقرير (غانتوم) عن هذا الحادث[3] ، ثم كتب بونابرت[4] « أنه غادر الاسكندرية في ٦ يوليو وكتب إلى برويس حتى ينجز في خلال أربعة وعشرين ساعة ، إدخال الأسطول في ميناء الأسكندرية ،

(١) Douin. La Flotte pp. 44-45.
(٢) Corresp. t. IV. No. 3016.
(٣) Corresp. Inédite (Egypte I) pp. 436-441; also 441-443.
(٤) Corresp. t. IV. No. 3045.

أو إذا كان من المتعذر دخول الأسطول ، الإسراع بإنزال المدفعية ، وكافة المهمات اللازمة للجيش البري بغاية السرعة ، ثم الرحيل إلى كرفو » ؛ وقد استمر نابليون يقول « ولكن الأميرال كان يعتقد بعدم إمكان تفريغ سفنه في المكان الذي رسا فيه الأسطول أمام ميناء الاسكندرية ، على الصخور ، وحيث فقدت جملة سفن مراسيها ؛ ولذلك فقد ذهب إلى أبي قير ، وهي ذات مرسى طيب » ؛ ثم أثبت بونابرت عدة تفصيلات بعد ذلك ، يؤخذ منها أنه عندما ترك القائد العام الاسكندرية ، كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الأسطول سوف يبحر في خلال ثلاثة أيام إلى كرفو ؛ وقد دهش بونابرت كثيراً عندما بلغه بعد ذلك (في ٢٧ يوليو) أن الأسطول لايزال باقيا في أبي قير ؛ فكتب توا إلى برويس حتى لايضيع ساعة واحدة في الاختيار بين أن يدخل الأسكندرية أو يذهب بالأسطول إلى كرفو . وزيادة على ذلك فقد أرسل له بونابرت أحد ضباطه ، المواطن (چوليان) Jullien في ٣٠ يوليو ، لمقابلة برويس والبقاء معه على ظهر البارجة (أوريان) وعدم مغادرة المكان حتى يرى كافة الأسطول قد أبحر من أبي قير إلى الميناء القديمة .[1] بيد أن (چوليان) الذي بدأ رحلته في ٣٠ يوليو ، لم يصل إلى أبي قير ، إذ قتله بعض الأعراب في الطريق . وهكذا وقعت الكارثة ؛ ثم علق بونابرت على ذلك كله ، بقوله « ويبدولي أن الأميرال (برويس) كان لايريد بتاتاً الذهاب إلى كرفو ، قبل أن يتأكد لديه عدم استطاعة الدخول في ميناء الاسكندرية ، وأن الجيش الذي لم تصله عنه أية أخبار من مدة طويلة ، قدأصبح في موقف لايحمله على التفكير في القهقرى ، فإذا كان (برويس) قد ارتكب أخطاء في هذا الحادث الفظيع ، فأنه قد كفر عن ذلك بوفاته في ميدان الشرف . »

وهكذا حاول بونابرت في هذا التقرير ، أن يحمّل برويس وحده مسئولية البقاء في خليج أبي قير ، وبالتالي مسئولية الكارثة التي حلت بأسطوله ؛ ولكن هذا التقرير ، كما يقول

(١) Jonquière t. II. p. 422. Note (1)

(جونكير)[١] ، أغفل بتاتاً ما جاء فى الأمر السابق ، الذى أصدره بونابرت نفسه فى ٣ يوليو إلى الأميرال الفرنسى ، يطلب إليه الاختيار بين ميناء الاسكندرية القديمة ، وبين البقاء فى خليج أبى قير ، قبل اعتزام الخروج إلى كرفو نهائياً ؛ والواقع أن (برويس) فى بقائه فى أبى قير ، كان يعتزم كما قال أحد قواد سفنه[٢] ، التوفيق بين رغبة القائد العام (بونابرت) فى أن يظل الأسطول قريباً منه ، فى الشواطئ المصرية ، وبين رغبة برويس نفسه ، فى عدم الدخول فى ميناء الاسكندرية القديمة ، التى كان يخشى من محاولة دخولها للأسباب المعروفة ؛ والحقيقة ، كما كتب (غانتوم) و (جوبير) غداة المعركة ، أن بونابرت وحده هو المسئول عن عدم ذهاب برويس إلى كرفو ، وبالتالى بقائه فى الخليج ، وتعريضه لضربات الأسطول الانجليزى فى النهاية .

نتائج المعركة :

وأما نتائج هذه الهزيمة ، فكانت حاسمة ، فهى قد عطلت نهائياً مشروع ارسال الحملة المترقبة إلى الهند ، ثم قضت فى آخر الأمر على الحملة الفرنسية ذاتها فى مصر ، ذلك أن قطع المواصلات بين فرنسا ومصر لم يلبث أن أدى إلى التجاء الفرنسيين للاعتماد على موارد البلاد الداخلية اعتماداً كلياً ، كان من شأنه تحريك الثورة فى القاهرة، ثم إثارة الاضطرابات فى الأقاليم ، فانعدم بسبب ذلك وجود أى مجال للتعاون بين الفاتحين وأهل البلاد ، وفشلت سياسة نابليون الاسلامية تماماً ؛ وكذلك فإنه كان من نتائج هذه الهزيمة أن أقدم الباب العالى على الانضمام إلى انجلترة والروسيا فى المحالفة ضد فرنسا فى يناير ١٧٩٩ ، ثم اشتركت تركيا فى الحملات التى أرسلت لطرد الفرنسيين من مصر ، فاستمر النضال من غير هوادة ، حتى أخلى الفرنسيون البلاد ، قبل عقد الصلح العام فى أميان فى مارس ١٨٠٢ . وكان معنى جلاء الفرنسيين ، إخفاق مشروعهم الاستعمارى الذى كانوا يريدون من تحقيقه فى الشرق

(١) Jonquière. t. II. p. 429
(٢) Jonquière t. II. p. 90

وفى مصر ، تعويض الخسائر التى لحقت بهم فى مستعمراتهم فى (الأنتيل) وجزر الهند الغربية .

ا — بونابرت والسياسة الاسلامية — الوطنية :

قد يكون البحث طريفاً فى مسألة إسلام بونابرت[١] ، على اعتبار أنه قد يكون لإسلام القائد العام للحملة ، من عدمه ، أكبر الأثر فى السياسة التى اعتزم اتباعها فى مصر منذ أن وطأت قدماه أرض هذه البلاد ، ثم أمعن فى هذا العزم ، منذ أن تحطم أسطوله فى موقعة أبى قير البحرية خصوصاً . ومع ذلك فقد يكون من أكثر الموضوعات صلة بهذه المسألة ، معرفة بعض الحقائق البسيطة عن عقيدة بونابرت نفسه وقت حضوره إلى مصر، ثم عن نظره إلى الاسلام عموماً كدين ، وكقوة ذات أثر فى الحضارة ؛ ثم أثر ذلك كله على سياسته الإسلامية — الوطنية . فمن المعروف أن نابليون وهو ابن الثورة الفرنسية ، لم يكن له اعتقاد دينى صحيح ؛ وأنه قبل الحضور إلى مصر قد وطد نفسه على دراسة القرآن الكريم وحياة الرسول ، وتاريخ العرب ؛ وأنه عند ما حضر إلى مصر ، أراد أن يجعل من « الحملة » أداة لنشر الحضارة فى البلاد . وزيادة على ذلك ، فقد اعتقد بونابرت، وبخاصة عند ما انقطع الأمل فى الاتفاق مع العثمانيين نهائياً ، عقب حملة الشام ، أنه من الممكن إحياء قوة الإسلام بإنشاء مركز إسلامى علمى فى القاهرة ، حيث يوجد « سربون الأزهر » ، إلى جانب المركز الإسلامى الدينى الصرف فى مكة ، حتى يستمد الاسلام من هذين المركزين قوة جديدة لإصلاح شئونه فى ضوء الحقائق العلمية الحديثة[٢] وقد كان من شأن ذلك ، أن بونابرت ، اختط فى سياسته الداخلية فى مصر ، خطة كانت لحمتها وسداها احترام شعائر أهل البلاد ، وتقاليدهم ، قولاً وفعلاً ؛ ثم الاعتماد فى حكومته على جماعة المشايخ والعلماء ، وهم العنصر الدينى صاحب النفوذ بين طبقات الشعب ؛ وكان نجاح هذه السياسة ، إذا قدر لها النجاح ، مؤدياً فى آخر الأمر إلى إنشاء المستعمرة الفرنسية التى أرسلت حكومة الإدارة نخبة علمائها ورجالها لمعاونة قائد الحملة العام على إنشائها .

(١) أحمد حافظ عوض . صفحات ٤١٩ — ٤٢٦
(٢) Cherfils. p. 52

ولذلك تشعبت جهود نابليون الإسلامية — الوطنية ، إلى شعب متعددة ؛ فهناك (أولا) — كافة الأوامر والمنشورات التى أصدرها القائد العام لجنده ولأهل البلاد ، وتتضمن احترامه العميق للإسلام ، وهناك (ثانياً) ، اشتراك القائد الأعلى فى الاحتفالات الدينية والوطنية ، ثم (ثالثاً) المحاولة التى قام بها للتفرقة بين المصريين والعثمانيين ، ثم (رابعاً) تلك المكاتبات التى أرسلها إلى الأمراء المسلمين فى البلدان المجاورة ، والعلاقات التى حاول إنشاءها معهم ، ثم أخيراً ، تأسيس الحكومة «الوطنية» وعمادها المشايخ والعلماء وأعيان البلاد لمعاونة الفرنسيين فى الحكم .

الإسلام والمبادئ :

فقد بدأت جهود نابليون الأولى ، من وقت مبكر فى هذا السبيل ، عند ما أصدر منشوراً فى ٢٢ يونيه ١٧٩٨ من على ظهر البارجة (أوريان) إلى جنده[1] ، ذكر لهم فيه عظم الأثر الذى سوف تحدثه فتوحهم (فى مصر) ، على حضارة وتجارة العالم أجمع ؛ ثم أخذ يبين لهم أن الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، هى شعوب إسلامية ، شهادتهم أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فلا ينبغى على الفرنسيين تخطئتهم ، بل عليهم أن يسلكوا معهم نفس مسلكهم مع اليهود والإيطاليين . وأن يظهروا الاحترام لمفتيهم وأئمتهم كما يحترمون حاخامات اليهود ، وأساقفة المسيحيين ، كما ينبغى عليهم أيضاً أن يكونوا متسامحين حيال الأعياد والاحتفالات التى يذكرها القرآن الكريم ، وأن يحترموا الجوامع كما يحترمون كنيس اليهود ، وكنائس المسيحيين ؛ وزيادة على ذلك ، فقد نبه بونابرت الجند إلى اختلاف مسلك المصريين نحو المرأة عن مسلك الفرنسيين ، وذكرهم أن مغتصب المرأة فى كل بلاد العالم ، ما هو إلا سفاح أثيم ؛ وأخيراً بيّن لهم أن النهب لا يثرى منه إلا القليلون ، بينما يحط النهب من شرف بقية الفرنسيين ، ويقضى على

(١) Corresp. t. IV. No. 2710

مواردهم فى النهاية ، ويجعل منهم أعداء للشعوب التى من مصلحة الفرنسيين استمالتهم إليهم كل الاستمالة .

وفى ٢ يوليو[1] ، (١٨ محرم ١٢١٣) ، أصدر بونابرت منشوره المعروف إلى أهالى مصر جميعهم ؛ وقد بدأه « بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه » ، ثم استطرد مخاطباً المصريين بقوله : « يا أيها المصريون ، قد قيل لكم أننى ما نزلت بهذا الطرف ، إلا بقصد إزالة دينكم ، فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ؛ وقولوا للمفترين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين ، وإننى أكثر من المماليك ، أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه والقرآن العظيم . » . ثم « أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية أيضاً مسلمون مخلصون ؛ وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى ، وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام ؛ ثم قصدوا جزيرة مالطة ، وطردوا منها الكوالليرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . » وفى هذا المنشور ، طلب بونابرت أن « تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة » . وأن يظل القضاة والمشايخ والعلماء والأئمة فى وظائفهم[2] .

وفى الواقع ، حرص بونابرت فى تعليماته وأوامره إلى رجاله ، فى جهات القطر المختلفة ، على إظهار احترامه لعقيدة البلاد الإسلامية وشعائرها وتقاليدها ، وقد نجحت هذه الخطة فى استمالة المصريين للاستمرار على أداء واجباتهم الدينية .

وكذلك اهتم بونابرت بالاحتفالات القومية ، والأعياد الدينية ، فترأس فى ١٨ أغسطس ١٧٩٨ احتفالاً فخماً لقطع الخليج[3] . وفى ٢٠ أغسطس احتفل بمولد النبى الكريم ، فذكر الجبرتى[4] فى حوادث يوم الجمعة خامس ربيع الأول ١٢١٣ « سأل صارى عسكر عن

(١) Correspond. t. IV. No. 2723

(٢) جبرتى ج ٣ : ص ٤ — ٥ (٣) نقولا التركى . ص ٤٣ (٤) جبرتى ج ٣ : ص ١٥ — ١٦

المولد النبوى ، ولماذا لم يعملوه كعادتهم فاعتذر الشيخ البكرى بتعطيل الأمور ، وتوقف الأحوال ؛ فلم يقبل وقال لا بد من ذلك ، وأعطى له ثلثمائة ريال فرنسى معاونة ؛ وأمر بتعليق تعاليق وأحبال وقناديل ، واجتمع الفرنساوية يوم المولد ، ولعبوا ميادينهم ، وضربوا طبولهم ودبادبهم . . . وعملوا فى الليل حراقة نفوط مختلفة ؛ وسواريخ تصعد فى الهواء ؛ وبعد هذا الاحتفال بيومين ، كتب بونابرت إلى الجنرال (مارموت) Marmout[1] ، يطلب منه زيارة الشيخ المصرى بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوى ، ويبين له كيف يجتمع بونابرت برؤساء الدين فى القاهرة ، وأنه « لا يوجد أحد أكثر اقتناعاً بطهارة وقدسية الديانة المحمدية » من بونابرت نفسه ؛ ثم أرسل بونابرت إلى كليبر[2] فى الإسكندرية نسخة من عدد (الكوربيه) Courrier De l'Egypte الأول ، وهو يحوى مقالاً عن الاحتفال بالمولد النبوى ؛ حتى إذا كان لدى كليبر مطبعة معدة عربية ، قام بطبعه بعد ترجمته . ثم نشره فى كافة الليڤانت .

وكذلك كان الحال فى مولد عام ١٢١٤[3] ، وقد أرسل بونابرت يطلب إلى حكام المديريات الفرنسيين[4] ، توزيع المنشورات العربية على الأهالى لأخبارهم بالاحتفال العظيم الذى أقيم فى القاهرة ، « عندما استمع القائد العام لقصة المولد ، ثم أقبل على الصلاة يحف به كبار المشايخ » . ومع أن الجبرتى لم يذكر فى حوادث ربيع الأول ١٢١٥ شيئاً عن الاحتفال بالمولد النبوى ، فقد جاء فى عدد الجريدة الفرنسية (الكوربيه) الصادر فى ١٨ ترميدور السنة الثامنة (اغسطس ١٨٠٠) بمناسبة المولد النبوى ، « أنه مهما تكن آراؤنا الدينية الأخرى ، فالواجب يقضى بأن نعتبر محمداً رجلا يسمو كثيراً فوق بقية الرجال الذين وجدوا فى العصر الذى عاش فيه ، ويمتاز عليهم ، وهو بفضل عبقريته ومعارفه وشجاعته أهل

(١) Corresp. t. IV. No. 3147
(٢) Corresp. t. IV. No. 3176
(٣) جبرتى ج ٣ : ص ٨١
(٤) Corresp. t. V. No. 4362

لأعجاب الأجيال التالية . » ؛ وزيادة على ذلك ، فقد ذكرت (الكوربيه) طرفا من نشأة الرسول ، ولخصت أركان العقيدة المحمدية ، وقد صدر هذا العدد فى عهد (مينو) Menou ، وكان (مينو) متمما فى هذه الناحية ، لسياسة بونابرت الأسلامية[1] .

وفى أول سبتمبر ١٧٩٨ احتفل نابليون بتعيين أمير الحج ، وفى ٢٢ سبتمبر احتفل الفرنسيون بعيد الجمهورية الفرنسية، وفى هذه الاحتفالات كان الاحترام للعقيدة الاسلامية ولشعور المسلمين ، ولتقاليدهم بالغا ؛

بيد أن نابليون قد لجأ أيضاً إلى وسيلة جديدة لتدعيم أركان سياسته الاسلامية ، وهى تتلخص أولا ، فى التفرقة بقدر المستطاع بين المصريين والعثمانيين ، وجذب الأولية إليه ؛ ثم محاولته إحياء آمال المصريين فى إمكان اكساب الإسلام قوة جديدة، والنهوض بالقاهرة إلى مصاف المراكز الدينية الرئيسية فى الاسلام ؛ حتى تتخذ إلى جانب مكة المكرمة ذاتها، محلا لائقاً للزعامة فى العالم الاسلامى .

وقد استطاع بونابرت محاولة بذر بذور التفرقة بين المصريين والعثمانيين ، عند ما ساءت علاقاته مع الباب العالى ؛ وكانت وسيلته إظهار السلطان العثمانى بمظهر غير المهتم بالمصلحة الدينية الإسلامية ، والذى كان حليفاً لفرنسا فى وقت كانت فيه هذه الدولة ، الأمة المسيحية العريقة ، ثم نبذ صداقتها حين ظهر أن الفرنسيين قد أصبحوا أكثر عطفاً على المسلمين ، وأقرب ميلاً لتفهم العقيدة الإسلامية ؛ وإذا كان الباب العالى يسلك هذا المسلك نحو فرنسا ، وهى الصديقة القديمة ، فهل يمكن الاعتماد على تركيا فى أمر المحافظة على التراث الإسلامى ، فلا تتوزع أملاكها الإسلامية بين الدول المسيحية وخصوصاً الروسيا وألمانيا[2] وعلى ذلك فقد كتب بونابرت إلى ديوان القاهرة فى ٢١ يوليه ١٧٩٩ ، يحدثهم عن حلفاء الباب العالى الجدد وهم الروسيون ، فقال إنهم يعتقدون بوجود آلهة ثلاثة ، بينما يعتقد

(١) Pieces Officielles. Seconde Partie. pp. 380-383
(٢) Corresp. t. V. No. 4364. (Au grand Viyir)

الفرنسيون بوجود إله واحد ، هو رب النصر والفخار ، وهو الذى أرسل بونابرت إلى مصر حتى يقضى على الفوضى المنتشرة بها ، ويوطد دعائم النظام والعدالة فى البلاد [1] ؛ وتوكيداً لأقواله ، ساهم بونابرت شخصياً فى المسائل المتصلة بالشئون الدينية ، والتى كان من نصيب الباشا العثمانى القيام قبلا بها ؛ فقد كتب إلى حكومة الإدارة [2] فى ١٠ فبراير سنة ١٧٩٩ أنه احتفل بحلول شهر الصوم المبارك (رمضان ١٢١٣) احتفالاً فخماً ، وقام بالوظائف التى كان يؤديها فى هذه المناسبة الباشا العثمانى .

وقد حاول بونابرت احياء آمال المسلمين فى نصرة العقيدة الإسلامية فى عهد الحكم الفرنسى فى مصر ، بمختلف الوسائل ، وأظهر هذه الرغبة سواء فى علاقاته مع المصريين أنفسهم ، أو مع الأمراء وحكام البلدان الإسلامية المجاورة ، فمن ذلك ما جاء فى خطاب بونابرت إلى المواطن (بوفوازان) Beauvoisines ، القومسير الفرنسى لدى ديوان القاهرة [3] عند ما طلب إليه التوجه إلى يافا لمقابلة أحمد باشا الجزار صاحب عكا (أغسطس ١٧٩٨) ، حتى ينفى للجزار باشا أن بونابرت يبغى الاستيلاء على بيت المقدس وتحطيم الدين المحمدى الحنيف ، ويؤكد له صداقة الفرنسيين ، وأنه بدلا من استرقاق المسلمين ، إنما يريد بونابرت خلاصهم ، وفى أغسطس ١٧٩٨ [4] ، كتب بونابرت إلى الشيخ المصرى ، لإظهار رضائه عن مسلكه ، ويؤكد له « الاحترام الذى يشعر به نحوه من اللحظة الأولى » . وفى هذا الخطاب رجا بونابرت أن يحين الوقت الذى يستطيع فيه القائد العام أن يجمع كافة حكماء البلاد وأهل العلم بها ، ويؤسس نظاماً متفق أو متحد الشكل ؛ وعلى نمط واحد ، يستند على القرآن الكريم ، وهى المبادىء الصحيحة وحدها والتى تحقق سعادة البشر » ، وكذلك جاء فى منشور بونابرت إلى سكان القاهرة بعد ثورتهم

(١) Corresp. t. V. No. 4296. (au Divan du Caire)
(٢) Corresp. t. V. No. 3952
(٣) Corresp. t. IV. No. 3077
(٤) Corresp. t. IV. No. 3148

المشهورة فى أكتوبر ١٧٩٨ [1] ، « أنه قد قدر منذ الأزل ، أنه بعد القضاء على أعداء الاسلام ، وتحطيم الصلبان ، يحضر بونابرت من الغرب ، حتى يؤدى المهمة التى كلف بأدائها ، وأن فى كتاب الله الحكيم ، من الآيات ما يشير إلى كل ما حدث وما يحدث فى المستقبل » .

وعند ما عزل بونابرت القاضى (العثمانى) فى يونيه ١٧٩٩ ، وأراد أن يقوم بالقضاء فى مصر أحد العلماء من المصريين المولودين فى البلاد ، اجتمعت كلمة العلماء على اختيار الشيخ احمد العريش (الحنفى) لتولى القضاء ، فألبسه بونابرت فروة ثمينة ، ثم أصدر منشوراً طبعت منه عدة نسخ ألصقت بالأسواق ، « وصورتها ، جواب إلى محفل الديوان من حضرة سارى عسكر الكبير بونابرته ، أمير الجيوش الفرنساوية ، محب أهل الملة المحمدية ، خطاباً إلى السادات العلماء » . وذكر نابليون فى هذا المنشور كيف استحسن « أن يجتمع علماء المسلمين ويختاروا باتفاقهم قاضياً شرعياً من علماء مصر وعقلائهم لأجل موافقة القرآن العظيم باتباع سبيل المؤمنين » ، كما قال « وكذلك مرادى أن حضرة الشيخ العريشى الذى اخترتموه جميعاً أن يكون لابساً من عندى ، وجالساً فى المحكمة ، وهكذا كان يفعل الخلفاء فى العصر الأول باختيار جميع المؤمنين » . ثم خاطب بونابرت أهل الديوان فى هذا المنشور بقوله « وأنتم يا أهل الديوان تهدون الناس إلى الصواب والنور فى جنابكم لأهل العقول ؛ وعرفوا أن أهل مصر أنه انقضت وفرغت دولة العثمانلى من أقاليم مصر ، وبطلت أحكامها فيها ؛ وأخبروهم أن حكم العثمانلى أشد تعباً من حكم الملوك وأكثر ظلماً ، والعاقل يعرف أن علماء مصر لهم عقل وتدبير وكفاية وأهلية للاحكام الشرعية ، يصلحون للقضاء أكثر من غيرهم فى سائر الأقاليم وفى ٣٠ يونية ١٧٩٩ ، أصدر بونابرت أمراً إلى الحكام الفرنسيين فى المديريات ، لإخبار دواوينها باجتماع كلمة العلماء فى القاهرة على

(١) Corresp. t. V. No. 3785. (Aux Habitants du Caire
ثم اقرأه فى الجبرتى ، نفس المعنى . ج ٣ : صفحات ٣٨ ، ٣٩ .

اختيار الشيخ العريش للقضاء فى مصر (١). وقد طلب بونابرت من هؤلاء الحكام أن يبينوا لأهالى البلاد أن حكومة العثمانيين قد انتهت من مصر، وهى الحكومة التى لاتقل فى استبدادها عن حكومة المماليك أنفسهم، وأنه مما يتعارض مع مبادىء القرآن الكريم، أن يحضر العثمانلى من القسطنطينية للقضاء بين أهل بلد لا يفهم لغتهم؛ وأن القسطنطينية ذاتها لم يعتنق أهلها الاسلام، إلا بعد مضى ثلاثة أو أربعة قرون من وفاة الرسول؛ وأنه إذا عاد النبى (عليه السلام) إلى الأرض ثانية، لما ظهر فى القسطنطينية، ولما اتخذ مقامه بها، بل ينزل فى أرض مدينة القاهرة المقدسة، وعلى ضفاف النيل؛ وأن زعيم الدين الاسلامى، هو صديقنا، شريف مكة؛ وأن العلم الحقيقى، منحصر فى جماعة علماء القاهرة، الذين هم من غير أية معارضة، أكبر علماء الأمبراطورية العثمانية اطلاقاً.»

وتدعيما لهذه السياسة الاسلامية، حاول بونابرت إنشاء الصلات مع الأمراء المسلمين فى الأقطار المجاورة، فكتب إلى حاكم (درنة) وإلى حاكم طرابلس، لتوطيد أواصر المحبة والصداقة معهما، (٢) ثم إلى (سلطان مكة) وإمام مسقط (٣)، وكان يرجو أيضاً أن يساعده الأمام فى توصيل الأخبار إلى تيپو صاحب فى الهند، وقد أرسل بونابرت إلى تيپو صاحب (٤) خطاباً فى يناير ١٧٩٩، يخبره بعزمه على تحقيق طرد الانجليز من الهند. وفى ٣٠ يونيه، كتب بونابرت إلى شريف مكة لتوطيد العلاقات التجارية بين مصر وبين بلاد العرب والهند. كما كتب (٥) فى اليوم نفسه خطاباً آخراً إلى سلطان دارفور عبد الرحمن الرشيد «خادم الحرمين الشريفين، وخليفة رسول الله المعظم، وسيد الأرض»، يستميله إليه ويعده بتأمين القوافل الغورية الحاضرة إلى مصر للتجارة ويطلب منه إرسال الألفين من العبيد الأشداء.

(١) Corresp. t. V. No. 4238
(٢) Corresp. t. V. No. 3731 ; 3732
(٣) Corresp. t. V. No. 3899 ; 3900
(٤) Corresp. t V. No. 3801
(٥) Corresp. t. V. No. 4234 ; 4235

الحكومة الداخلية :

بيد أن أكبر دعامات سياسة بونابرت الاسلامية — الوطنية فى مصر، كان ذلك النظام الذى شاء أن يضعه لحكومة البلاد الداخلية وهو يقوم على أساس إنشاء الديوان فى القاهرة، والدواوين فى المديريات، تتألف من المشايخ والعلماء وأعيان البلاد. وكان تأسيس ديوان القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٧٩٨، ثم صدر الأمر بتأسيس دواوين الأقاليم فى ٢٧ يوليو، ثم دعا بونابرت إلى انعقاد ديوان عام فى القاهرة، بدأ أول جلساته فى ٥ أكتوبر ١٧٩٨، وكان هذا الديوان الأخير أهم الدواوين. وأما الغرض الأساسى من هذه النظم، فهو تأييد استتباب الأمن والنظام فى الديار المصرية (١). وقد أراد بونابرت من إشراك الشيوخ والعلماء فى الحكومة الداخلية — وكان هذا الأشراك، كما سبقت الإشارة، إشراكاً محدوداً، وتحت إشراف الفرنسيين ومراقبتهم — استمالة الرؤساء الدينيين، وضمان انحيازهم له، حتى يستطيع بواسطتهم، ولما لهم من نفوذ على الجماهير، الوصول إلى إقناع المصريين بالرضى بالحكم الفرنسى، وحملهم على الرضوخ لسلطان بونابرت، والإخلاد إلى السكينة وعدم المقاومة. وكذلك فقد أراد بونابرت أن يستعين بنفوذ الشيوخ والعلماء والقضاة والأئمة، وأعضاء الدواوين على تفهم آراء ومطالب الشعب المصرى، ثم اتخاذ هؤلاء كافتهم، كوسيلة تمكنه من إنجاز المشروعات التى يرى الفرنسيون من الضرورى تنفيذها، ومن غير اصطدام مع الأهالى. وغاية بونابرت العليا من ذلك كله، ضمان التفاهم مع المصريين من جانب، ثم توطيد السيطرة الفرنسية فى البلاد من جانب آخر. فقد ذكر نابليون الغرض من تأليف الديوان العام خصوصاً ودعوته للاجتماع فى القاهرة، فى رسالة له إلى المندوبين الفرنسيين (مونج) و (برثوليه)، المكلفين بحضور جلسات الديوان، فى ٤ أكتوبر ١٧٩٨ (٢)، فقال مامعناه «إن الغرض من دعوة الديوان، هو محاولة تعويد أعيان

(١) Corresp. t. IV. No. 2857
(٢) Corresp. t. V. No. 3423

مصر، على فكرة عقد المجالس، والقيام بأعباء الحكومة؛ وفى استطاعتكما، إخبارهم أن بونابرت إنما دعاهم للاجتماع حتى يسألهم النصيحة، وحتى يعلم ماينبغى اتخاذه لسعادة الشعب؛ وماذا يفعلون هم، إذا أعطوا الحقوق التى أعطانا إياها الفتح!». وبالفعل عقد الديوان العام أولى جلساته فى ٥ أكتوبر كما تقدم، وكانت مهمة القومسيرين أو المندوبين الفرنسيين (مونج) و (برتوليه) عرض مشروعات الحكومة على أعضاء الديوان الذين كان من حقهم فقط إبداء الرأى فى المسائل التى أراد بونابرت الاستنارة بآرائهم فيها؛ وقد عدد بونابرت هذه المسائل فى رسالته الآنفة إلى المندوبين الفرنسيين: وهى معرفة أفضل أنواع الأنظمة التى ينبغى اتباعها فى دواوين الأقاليم والوظائف التى ينبغى الاتفاق عليها نهائياً، ثم أفضل أنواع التنظيم الذى ينبغى إجراؤه فى القضايا المدنية والجنائية، ثم بحث الوسائل الكفيلة بتأييد حقوق الوراثة، وحقوق الملكية، وماينبغى اتباعه فى فرض وتحصيل الضرائب؛ وفى الجلسات التى عقدها الديوان العام لبحث هذه المسائل حتى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨، وصل الأعضاء إلى حلول ترضى عنها السلطات الفرنسية، ماعدا المسائل المالية عموماً، فهذه قد استلزمت مناقشة طويلة ولم يُعط الديوان فرصة البت فيها نهائياً، كما سيأتى ذكره فى حينه.

بيد أن بونابرت، جريا على سياسته الآنفة، لم يلبث أن استخدم الديوان والعلماء فى إصدار المنشورات، لتسكين خواطر الأهالى وحضهم على التزام الهدوء والسكينة، ثم لنقل الأخبار الهامة التى رأى بونابرت إذاعتها على المصريين فى أثناء حملته السورية. فمن أمثلة النوع الأول تلك النصيحة التى أذاعها «كافة علماء مصر المحروسة[1]» لاجتناب الفتن وتحذير الناس من أعمال «الجعيدية» الذين أوقعوا بشرورهم بين أهل البلاد و بين الفرنسيين؛ ثم نصيحة أخرى فى جمادى الثانية ١٢١٣ (نوفمبر ١٧٩٨[2])، من العلماء إلى «أهل المدائن

(١) جبرتى ج ٣: ص ٣١ (٢) جبرتى ج ٣: ص ٣٢ — ٣٣.

والأمصار من المؤمنين، «وإلى سكان الأرياف من العربان والفلاحين» يخبرونهم «أن ابراهيم بك ومراد بك و بقية دولة المماليك أرسلوا عدة مكاتبات ومخاطبات إلى سائر الأقاليم المصرية لأجل تحريك الفتنة بين المخلوقات، وادعوا أنها من حضرة مولانا السلطان، ومن بعض وزرائه بالكذب والبهتان، و بسبب ذلك حصل لهم شدة الغم والكرب الزائد واغتاظوا غيظاً شديداً من علماء مصر ورعاياها، حيث لم يوافقوهم على الخروج معهم، ويتركوا عيالهم وأوطانهم، فأرادوا أن يوقعوا الفتنة والشر بين الرعية والعسكر الفرنساوية لأجل خراب البلاد، وهلاك كامل الرعية، وذلك لشدة ما حصل لهم من الكرب الزائد بذهاب دولتهم وحرمانهم من مملكة مصر المحمية»، إلى أن قال العلماء «فننصحكم أيها الأقاليم المصرية، أنكم لا تحركوا الفتن ولا الشرور بين البرية، ولا تعارضوا العساكر الفرنساوية بشىء من أنواع الأذية، فيحصل لكم الضرر والهلاك، ولا تسمعوا كلام المفسدين، ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الأرض، ولا يصلحون، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، و إنما عليكم دفع الخراج المطلوب منكم لكامل الملتزمين، لتكونوا بأوطانكم سالمين، وعلى أموالكم وعيالكم آمنين مطمئنين؛ لأن حضرة صارى عسكر الكبير أمير الجيوش بونابرته اتفق معنا على أن لا ينازع أحد فى دين الاسلام، ولا يعارضنا فيما شرعه الله من الأحكام، ويرفع عن الرعية سائر المظالم، ويقتصر على أخذ الخراج، ويزيل ما أحدثته الظلمة من المغارم، فلا تعلقوا آمالكم بابراهيم ومراد، وارجعوا إلى مولاكم مالك الملك وخالق العباد؛ فقد قال نبيه ورسوله الأكرم، الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها بين الأمم، عليه أفضل الصلاة والسلام.»

وأما المنشورات التى أذاعها «ديوان مصر الخصوصى»، عن حركات بونابرت وعملياته العسكرية ضد فلول المماليك، وفى أثناء حروبه الشامية، فقد اشتملت أيضاً على حض المصريين على التزام جانب الهدوء، والسكينة[1].

(١) نقولا التركى: صفحات ٧٥ — ٧٧، ٧٩ — ٨١، ٨٤ — ٨٦، ٨٧ — ٨٩

وكذلك ، استكتب بونابرت أعضاء الديوان رسالة لشريف مكة ، فى ٢٠ ربيع أول ١٢١٣ (أول سبتمبر ١٧٩٨)[١] ، أثنى فيها أعضاء الديوان على سياسة القائد العام ، ونوهوا بما بذله من جهود لتأمين طريق الحج ، كما ذكروا اشتراكه فى الاحتفالات والأعياد القومية والإسلامية ، وهكذا .

والواقع أن بونابرت ، كان يهتم اهتماماً كبيراً ، بمسألة اقناع المصريين بأن «الفرنساوية» يعتنقون الاسلام حقيقة ؛ وقد أدرك أن مجرد القول والاعلان عن اسلامه واسلام الفرنسيين لا يكفى للقضاء على أية رغبة قد توجد لدى المصريين للمقاومة ؛ لأن هذه الأقوال وحدها ، لا بد وأن تكون موضع اشتباه المصريين ، ومثيرة لسوء ظنهم بالفرنسيين عموماً ؛ وعلى ذلك ، فقد كان من أهم مساعى بونابرت استخدام العلماء ، كما قال « فى تفسير القرآن (الكريم) ، بما يتفق مع مصلحة الجيش » ، ثم استصدار فتوى من هؤلاء العلماء الذين فى الأزهر ، لدعوة الناس إلى قسم يمين الطاعة له ، حتى تستند سلطته بفضل ذلك على أساس شرعى فى مصر ؛ بيد أنه كان يعترض موافقة العلماء على امكان اسلامه واسلام جيشه ، مسألتان هامتان هما (الختان) و (الخمر)[٢] . فمع أن أئمة المذاهب الأربعة ، قد أفتوا بجواز استطاعة الفرنسيين الاسلام على الرغم من وجود هاتين الصعوبتين ، وكانت ولا شك هذه الفتوى فى مصلحة بونابرت ؛ إلا أن شيوخ الأزهر ومن ورائهم المصريين ، ظلوا جميعاً غير مصدقين ادعاء بونابرت الاسلام ، بل كانوا مقتنعين تماماً بأن بونابرت وعسكره ما هم جميعاً فى الحقيقة إلا كفرة[٣] .

ثورة القاهرة : (١) أسبابها :

بيد أن كل هذه المحاولات لم تنجح فى استمالة المصريين إلى جانب الفرنسيين ؛ حقيقة

(١) Cherfils. Doc. XL. pp. 87-89
(٢) Cherfils. PP. 116-117
(٣) Charles-Roux. Bonaparte etc. l'Egypte. pp. 79-38

ساعدت هذه السياسة الإسلامية — الوطنية فى مبدأ الأمر على تسكين وتهدئة الخواطر فى الإسكندرية ، ورشيد ، والقاهرة ؛ إلا أنها أخفقت تماماً فى داخل البلاد ؛ وظل المصريون على اعتقادهم الراسخ ، بأن الفرنسيين إنما هم أعداء الدين الإسلامى ، فالمصريون وإن تظاهروا بتصديق أقوال وإدعاءات بونابرت عموماً ، فقد كانوا فى الحقيقة فى شدة الاستياء من نجاح قوات (المشركين) وانتصاراتهم ، بل إن هذا العداء الدينى الكامن كان من العوامل الرئيسية فى تحريك الاضطرابات والثورات .

ومع ذلك ، فقد كانت إلى جانب هذا النفور والعداء الدينى ، أسباب أخرى ، مهدت إلى اندلاع لهيب الثورة فى القاهرة ، ثم انتشارها إلى الأقاليم ، وقد جمل (نقولا التركى) أحد المعاصرين ، أسباب ثورة القاهرة فى قوله[١] « إنه بعد أن مكثت الفرنساوية فى المملكة المصرية مقدار ثلاثة أشهر ، فكان المسلمون يظنون أن تورد لهم الأوامر ، من الدولة العثمانية ؛ بتقريرهم على المملكة حسبما كانوا يشيعون أنهم حضروا إلى مصر بإرادة السلطان سليم وكانوا يوعدونهم فى وزير إلى القلعة السلطانية من طرف الدولة العثمانية . وقد كان يخبر أمير الجيوش بقدوم عبد الله باشا العظم من الشام إلى مصر ، وأعد له منزلاً لينزل به ، وأمر بتدبيره وفرشه . وإذ مضت المدة المعينة ، ولم يحضر أحد فتسبب من ذلك أسباب كثيرة للنفور وابداع الفتن والشرور من قتل السيد محمد كريم لأنه كان أحد الأشراف ومن ورود المكاتيب من الأمراء المصريين بالاستنهاض إلى أهل تلك الاقاليم ، وكتابات أحمد باشا الجزار إلى البلدان المصرية ، واستنهاضهم على الفرنساوية . وأن قادم عليهم العساكر العثمانية ، ثم قيام أهالى برّ دمياط ، والحوادث بدّتها العرب والفلاحين وعفو الفرنساوية عنهم ، وعدم القصاص لهم . وقد كان الفرنساوية ، يخرجون النساء والبنات المسلمات مكشوفات الوجوه فى الطرقات، ثم اشتهار شرب الخمر و بيعه إلى العسكر

(١) نقولا التركى صفحات ٦٤ — ٦٦ .

ثم هدم جوامع ومنارات فى بركة اليزبكية ، لأجل توسيع الطرقات لمشى العربانات . وكان المسلمون يتنفسون الصُعداء من صميم القلوب ، ويستعظمون هذه الخطوب ، وصاحوا لقد آن أوان القيام على هؤلاء اللئام . فهذا وقت الانتصار إلى الاسلام ، فشعر أمير الجيوش بما فى ضمايرهم ، وما اكتموه فى سرايرهم ، فأبرز أمراً لساير حكام الخطوط بأن كلا منهم يأمر بخلع الأبواب ، المركبة فى الشوارع . وفى يوم واحد . خلعت تلك الأبواب العظام ، و بعضها أحرقت بالنيران ، فركب أمير الجيوش ، وأخذ معه المهندسين ، ومنهم الجنرال كفرال ، الملقب أبوخشبه ، لأن كانت رجله الواحدة مقطوعة من ساقه ، ومصطنع له رجل من خشب ؛ فهذا الجنرال كان أعظم المهندسين فى مملكة الفرنساوية ، و بدأ أمير الجيوش يجول بهذا الجنرال على سائر الأماكين التى حول دايرة مصر ، وغرس على رأس كل مكان بيرقاً إشارة لبناية القلع ، فإذا شاهدت الاسلام هذا الاهتمام ، تحركت للقيام » والثورة .

ومع ذلك ، فإن نقولا التركى ، لم يذكر فيما تقدم ، السبب المباشر والرئيسى لقيام هذه الثورة ؛ وهو اقتصادى أكثر من أى شىء آخر ، كما يؤخذ أيضاً من أقوال الجبرتى، عند ما رتب حوادث (يوم السبت ١٠ جمادى الأولى ١٢١٣) ، على وجه لا يدع مجالاً للشك فى أن تذمر المصريين من ترتيبات الفرنسيين الاقتصادية ، وتنظيماتهم المالية ، كان هو المحرك الأول لقيام الثورة . فكتب وفيه(١) « عملوا الديوان ، وأحضروا قائمة مقررات الأملاك والعقار ، فجعلوا على الأعلى ثمانية فرانسه ، والأوسط ستة ، والأدنى ثلاثة ، وما كان أجرته أقل من ريال فى الشهر فهو معاف . وأما الوكائل والخانات والحمامات والمعاصر والسيارج والحوانيت . فمنها ما جعلوا عليه ثلاثين وأربعين بحسب الخسة والرواج والاتساع ؛ وكتبوا بذلك مناشير على عادتهم ، وألصقوها بالمفارق والطرق ، وأرسلوا منها نسخاً للأعيان ، وعينوا المهندسين ومعهم أشخاص لتمييز الأعلى من الأدنى ، وشرعوا فى الضبط والإحصاء ، وطافوا ببعض الجهات لتحرير القوائم ، وضبط أسماء أربابها . ولما أشيع ذلك فى الناس

(١) جبرتى ج ٣ : ص ٢٥ ، ٢٦ .

كثر لغطهم ، واستعظموا ذلك ؛ والبعض استسلم للقضاء فانتبذ جماعة من العامة ، وتناجوا فى ذلك ، ووافقهم على ذلك بعض المتعممين الذى لم ينظر فى عواقب الأمور ، ولم يفتكر أنه فى القبضة مأسور ، فتجمع الكثير من الغوغاء ، من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، وأصبحوا يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين . . . » .

المسألة المالية :

والحقيقة أن بونابرت ، منذ وطأت قدماه أرض مصر ، بدا كأنه يريد الاعتماد على موارد البلاد فى تموين جيشه ، وسد نفقات الحملة ؛ ثم كثر إعتماده على هذه الموارد ، خصوصاً بعد هزيمة أبى قير البحرية ؛ عند ما أصبح من الظاهر أن جهود الفرنسيين قد توفرت الآن لإنشاء المستعمرة الجديدة ؛ وهى المستعمرة التى كان لا بد من إتخاذ ترتيبات وتنظيمات مالية واقتصادية ، لتأسيسها على قواعد وأسس تكفل إمداد الجيش ، قبل أى أمر آخر ، بالأموال والمؤن اللازمة له ، حتى يستطيع الإحتفاظ بالبلاد من جهة ، ورد الأعداء عنها من جهة أخرى ؛ وأن المتتبع لتاريخ الحملة ، منذ سقوط الاسكندرية فى يوليو ، إلى أن اندلع لهيب الثورة فى القاهرة فى أكتوبر ١٧٩٨ ، ليجد أن قائد الحملة العام ، كان شديد الاهتمام بضرورة تحصيل الأموال ، إما عن طريق فرض الغرامات المالية على المدن ، وإما عن طريق مصادرة أملاك المماليك وإرغام نسائهم على دفع الغرامات ؛ وإما بالتشدد فى تحصيل الميرى والضرائب الأخرى ، وإما بوضع الأنظمة التى تكفل تحصيل نوع من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة من الأهالى ، وهلم جرا .

فقد كلف بونابرت ، غداة دخوله الاسكندرية ، كلا من مجالون وبوسيلج ، بأن يجمعا حوالى العشرين من أثرياء تجار الاسكندرية ، ويحصلا منهم ثلثمائة ألف من الفرنكات الذهب فى نظير سبائك من الذهب والفضة أحضرها بونابرت معه ، على ظهر بوارجه (١) ؛

(١) Corresp. t. IV. No. 2766

وفى نفس اليوم (٦ يوليو) طلب بونابرت من المشرفين على الجمرك بالاسكندرية ، مائة وخمسين ألفاً من الفرنكات من حساب الجمارك [١] . وفى اليوم التالى ، أصدر أمراً بتشكيل لجنة فى كل مديرية لوضع الأختام على أملاك المماليك وأعداء الفرنسيين [٢] ، وكان من واجب هذه اللجنة أيضاً ، السهر على تحصيل الضرائب بكافة أنواعها بدقة ، من مباشرة وغير مباشرة [٣] . ثم عقب دخوله القاهرة ، وجد بونابرت كما قال ، « عملة جيدة جداً » ؛ ولما كان يريد هذه العملة ، فقد طلب من الجنرال كليبر الذى تركه فى الاسكندرية ، أن يجمع السبائك التى سبق إعطاؤها لتجار الثغر ، فى نظير أن يعطيهم بونابرت بدلا منها كميات من الأرز والقمح [٤] . وفى ٢٧ يوليو اتخذ بونابرت الاجراءات اللازمة لمصادرة أملاك المماليك ومقتنياتهم ، وأصدر أوامره بذلك إلى رشيد والاسكندرية والجيزة وقليوب [٥] ؛ وعند ما صدر أمر تشكيل الدواوين فى المديريات (٢٧ يوليو) ، تضمن هذا الأمر أيضاً وجود مندوب فرنسى للاشراف على تحصيل الميرى ، والضرائب المفروضة على الأطيان ، وتحصيل كافة الايرادات التى كانت من نصيب المماليك ، وأصبحت الآن من نصيب الجمهورية الفرنسية [٦] . وفى نفس اليوم طلب من كافة الأفراد الذين يحتفظون لديهم بأشياء أو أموال تخص المماليك ، أن يقدموها إلى مخازن الحكومة [٧] ؛ كما شكل بونابرت لجنة لتحديد الضريبة التى تدفعها كل سيدة من زوجات المماليك فى نظير السماح لها بالبقاء فى القاهرة ، والاحتفاظ بمقتنيات زوجها [٨] ، وفى ٣٠ يوليو فرض بونابرت على

(١) Ib. No. 2767
(٢) Ib. No. 2788
(٣) Ib. No. 2829
(٤) Ib. No. 2853
(٥) Ib. No. 2857
(٦) Ib. No. 2858
(٧) Ibid No. 2859
(٨) Corresp. t. IV. No. 2860

كبار تجار الاسكندرية مبلغ ثلثمائة الف من الفرنكات الذهبية ، بعد استنزال مبلغ ثلاثين الفاً ، اخذها منهم كليبر قبل ذلك ؛ وقد امهلوا يوماً واحداً لسدادها [١] . وفى نفس اليوم فرضت على السيد محمد كريم غرامة قدرها ثلثمائة الف فرنك ، وامهل خمسة ايام لسدادها والا « فصلت راسه [٢] » . وكذلك فرضت على سكان رشيد غرامة قدرها مائة الف فرنك امهلوا يومين لسدادها ؛ وكذلك فرض على سكان دمياط مبلغ ١٥٠ الفاً من الفرنكات [٣] . وزيادة على ذلك ، فقد طلب بونابرت المال من التجار ، فطلب من تجار الحرير مبلغاً كبيراً من الريالات الاسبانية ، وارغم الاقباط على دفع مبلغ آخر [٤] ؛ وعندما لم يدفع السيد محمد كريم الغرامة ، أتهم بالخيانة ، ثم فرضت عليه غرامة ٣٠٠ الف فرنك يدفعها فى ثمانية ايام ، وقد انقص هذا المبلغ الى الثلاثين الفاً فى ٥ سبتمبر ، ولكن كريم لم يدفعه ، فاعدم فى اليوم نفسه [٥] . وفى ٣ اغسطس طلب من تجار خان الخليلى ان يدفعوا ١٣ الفاً من الريالات [٦] ؛ وفى ١٠ سبتمبر ١٧٩٨ صدر امر بانشاء محكمة تجارية فى كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط ، على ان يكون اعضاؤها من تجار المكان ، ويقومون بهذه الوظائف من غير مقابل ، ويعينهم القائد العام بعد تزكية مدير الشئون المالية ، ثم حددت تكاليف التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المبالغ المحكوم بها [٧] . وفى ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، صدر امر بانشاء « مكتب للتسجيل » فى كل مديرية ، لتسجيل مستندات التمليك ، وكافة المستندات التى من المحتمل ان تكون موضع نزاع قضائى ، على ان يحصل عليها رسوم بنسبة قيمتها . وقد جاء فى هذا الامر [٨] ، ان كافة الممتلكات

(١) Ib. No. 2883
(٢) Ib· No. 2885
(٣) Ib. No. 2886, 2887, et 2890
(٤) Ib. No. 2896, 2897, et 2920
(٥) Ib. No. 2925, 2926 ; 3247, 3248
(٦) Ib. No. 2949, 2950, 3208
(٧) Jb. No. 3268
(٨) Jb. No. 3320

الشخصية التى لا تسجل ، لا يعترف بها ، كما أن الممتلكات الأخرى ، عدا المسجلة ، تعتبر من الممتلكات الأهلية . وقد أعطى هذا الأمر مهلة شهر واحد للتسجيل فى مدينة القاهرة ، وشهرين فى كافة مديريات القطر ؛ فإذا لم تسجل الأملاك تصبح من نصيب الجمهورية الفرنسية . وكذلك نص هذا الأمر على ضرورة تسجيل الوصايا وعقود التخارج والقسمة بين الورثة فى مدة عشرة أيام من تاريخ تحريرها ؛ ثم ألحق بهذا الأمر ، تفصيلات وافية عن « تعريفة التسجيل » وكانت تتراوح بين ٢٪ ، ٥ ٪ ، وهذا عدا فيات معينة على شهادات الميلاد والعرائض وتنفيذ الأحكام ، والحجز ، وقسائم الطلاق وهلم جرا . وفى اليوم نفسه صدر أمر آخر بالزام كل فرد من أصحاب المهن أو الأعمال ، أيا كان نوعها ، أن يكون لديه ترخيص ، يجيز له القيام بعمله ؛ يطلبه من إدارة التسجيلات ، وعليه أن يجدد هذا الترخيص سنويا ؛ وقد تضمن هذا الأمر ، فيات الترخيصات المختلفة للتجار ، والصناع والنساج ، والبنائين والخياطين وغيرهم ، وكانت تتراوح بين ٢٥٠ ريالا و ١٠ ريالات [١] .
ولما كان تجار الحرير وتجار البن ، والأقباط ، وزوجة مراد بك ، وزوجات المماليك ، لم يستطيعوا جميعاً تأدية الغرامة المفروضة عليهم فى وقتها ، فقد شدد بونابرت فى ٢١ سبتمبر ، على بوسليج (مدير الشئون المالية) ، حتى يتم سداد هذه الأموال بكل سرعة « نظراً لأن حاجتنا — كما كتب بونابرت — قد أصبحت ملحة [٢] » . وفى الواقع تكررت أوامر بونابرت فى المدة التالية لتشكيل اللجان وتنظيم الإدارة المالية عموماً ، لغرض السرعة فى جميع الضرائب والأموال ، لحاجة خزانة (الحملة) إلى الموارد لسد نفقات الجيش وتكاليف الادارة [٣] ؛ وكان من هذه الأوامر ، ذلك الأمر الذى أصدره بونابرت فى ١٦ اكتوبر [٤] ، لتحديد الضريبة المحصلة على المبانى كالوكائل والحمامات ومعاصر الزيت وطواحين

(١) Corresp. t. IV. No. 3323
(٢) Ib. No. 3362
(٣) Corresp. t. V. No. 3449, 3464, 3472, 3487
(٤) Corresp. t. V. No. 3486

الغلال ، والقهوات والبيوت والغرف ، وقد قسمت هذه المبانى الى درجات اولى وثانية وثالثة ورابعة ، وتراوحت الضريبة عليها بين ١٨ ريالاً على الوكائل من الدرجة الاولى ، ونصف ريال فقط على الحوانيت من الدرجة الرابعة .

هذه هى صورة موجزة للسياسة المالية التى سار عليها بونابرت فى مصر وواضح أن غرضه الاول هو الحصول على المال بكل وسيلة ؛ وكان من المنتظر ، ان يشتد تذمر المصريين من هذه الخطة ؛ فمع انهم قد وقعوا قبلا تحت ظلم المماليك وتعسفهم ، فانهم كثيراً ما كانوا يجدون فى ذلك العهد مخرجا من هذه المظالم ، بسبب انعدام النظام فى الادارة عموماً ، واستطاعتهم بفضل ذلك ، الافلات من قبضة المحصل او الملتزم وهكذا ؛ واما الآن وتحت الحكم الفرنسى وفى ظل الانظمة التى وضعها بونابرت ، فان الافلات من « مصلحة التسجيلات وادارة املاك الحكومة » ، اوالافلات من « محكمة القضايا » كان امراً متعذراً ؛ وقد اعتبر صاحب (التاريخ العلمى والعسكرى للحملة الفرنسية بمصر [١]) تذمر المصريين من محكمة القضايا ومصلحة التسجيلات من اكبر اسباب ثورة القاهرة . ويفصح الجبرتى عن روح الاستياء المنتشرة بين معاصريه ، فى الكيفية التى دون بها حادث انشاء محكمة القضايا باسلوب من التهكم اللاذع ، اذ يقول [٢] « وشرعوا فى ترتيب ديوان آخر ، وسموه محكمة القضايا ، وكتبوا فى شأن ذلك طوماراً ، وشرطوا فيه شروطاً ، ورتبوا فيه ستة انفار من النصارى القبط وستة انفار من تجار المسلمين ، وجعلوا قاضيه الكبير ملطى القبطى . . . . . وفوضوا اليهم القضايا فى أمور التجار والعامة والمواريث والدعاوى ، وجعلوا لذلك الديوان قواعد واركانا من البدع السيئة ، وكتبوا نسخاً من ذلك كثيرة . . . . وشرطوا فى ضمنه شروطاً ، وفى ضمن تلك الشروط ، شروط اخرى بتعبيرات سخيفة ، يفهم منها المراد بعد التامل الكثير ، لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، ومحصله التحيل على اخذ الاموال

(١) Reybond t. 1. P. 138
(٢) جبرتى ج ٣ : ص ٢٠ ، ٢١

كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتمليك، فإذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها إما بالبيع أوالانتقال لهم بالإرث، لا يكتفى بذلك، بل يؤمر بالكشف عليها فى السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينوه فى ذلك الطومار ، فإن وجد تمسكه مقيداً بالسجل ، طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الأشهاد بعد ثبوته وقبوله قدراً آخر ، ويأخذ بذلك تصحيحاً ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك فى قيمته ، ويدفع على كل مائة اثنين . فإن لم يكن له حجة أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد ، فإنها تضبط لديوان الجمهور ، وتصير من حقوقهم . وهذا شىء متعذر ؛ وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء أو بأيلولتها لهم من مورثهم ، أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم ومورثهم . فإذا طولبوا بإثبات مضمونها ، تعسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار أو ربما حضرت الشهود فلم تقبل ؛ فإن قبلت فعل به ما ذكر. ومن جملة الشروط مقررات على المواريث والموتى ومقاديرها متنوعة فى القلة والكثرة ؛ كقولهم إذا مات الميت يشاورون عليه ، ويدفعون معلوما لذلك ، ويفتحون تركته بعد أربع وعشرين ساعة ، فإذا بقيت أكثر من ذلك ، ضبطت للديوان أيضاً ، ولا حق فيها للورثة ؛ وإن فتحت على الرسم بإذن الديوان ، يدفع على ذلك الإذن مقرراً ، وكذلك على ثبوت الورثة ، ثم عليهم بعد قبض ما يخصهم مقرر ، وكذلك من يدعى ديناً على الميت ، يثبته بديوان الحشريات ، ويدفع على إثباته مقرراً ، ويأخذ له ورقة، يستلم بها دينه ، فإذا استلمه دفع مقررا أيضاً ، ومثل ذلك فى الرزق والأطيان بشروط وأنواع وكيفية أخرى ، غير ذلك والهبات والمبايعات والدعاوى والمنازعات والمشاجرات والإشهادات الجزئيات والكليات ؛ والمسافر كذلك لا يسافر إلا بورقة ، ويدفع عليها قدراً وكذلك المولود إذا ولد ، ويقال له إثبات الحياة ، وكذلك المؤجرات ، وقبض أجر الأملاك وغير ذلك . »

هذا . وقد صدرت الأوامر الخاصة بإنشاء محاكم القضايا (١٠ سبتمبر) ومصلحة التسجيلات (١٦ سبتمبر) ، قبل اجتماع الديوان العمومى ، الذى صدر الأمر بإنشائه فى ٣ أكتوبر[١] ، وعقد أول جلساته كما تقدم فى ٥ أكتوبر ١٧٩٨ ؛ ولما كان بونابرت قد رغب فى أن يبحث هذا الديوان المسائل المتعلقة بالتمليك والتوريث والقضاء المدنى والجنائى ، إلى غير ذلك مما سبقت الإشارة إليه ؛ فقد عكف الديوان على دراسة هذه الموضوعات؛ وكانت الشئون المالية، أهم ما شغل أعضاءه، فانصب اعتراضهم على مسألة وجوب تقديم مستندات الملكية لتسجيلها ، كما اعترضوا على فداحة رسوم المحاكم التجارية ؛ وقد وصلت ردود الديوان إلى بونابرت ،فكتب إلى المندوبين الفرنسيين[٢] (مونج) و (برتوليه) حتى يشكرا نيابة عنه أعضاء الديوان ، على الهمة التى أبدوها فى أعمالهم ، ثم طلب فى نفس الرسالة (فى ١٨ أكتوبر) أن يشكل الديوان لجنة لاقتراح نظام جديد لتحديد قدر الرسوم التى ينبغى دفعها عند التقاضى . بيد أن بونابرت ، كان يهتم قبل أى شىء آخر، بضرورة تهدئة خواطر القاهرة الذين كانوا يصغون ، كما كتب ، إلى الاشاعات المتناثرة عن قرب عودة المماليك إلى القاهرة ، الأمر الذى يسبب غضب الفرنسيين ، ويؤدى إلى دمار القرى ، وعلى ذلك فقد طلب بونابرت فى هذه الرسالة ، من المشايخ وأعضاء الديوان ، مخاطبة الشعب لبيان الأضرار التى تعود عليهم من الاستماع إلى المهيجين ، وتصديق هذه الإشاعات ، التى لا تستند على شىء من الواقع ، ثم طلب منهم أن ينصحوا أهل القاهرة بالطاعة والعيش فى علاقات حسنة مع الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد انفضت جلسة الديوان فى ٢٠ أكتوبر ، وإنما قبل أن يصل أعضاؤه ، بالاشتراك مع الفرنسيين ، إلى حل للمسائل المالية ، وفى هذا الجو ، لم يلبث أن انفجر بركان الثورة فى القاهرة ، فى صبيحة اليوم التالى .

---

(١) Corresp. t. V. No. 3415

(٢) Corresp. t. V. No. 3492

ثورة القاهرة : (٢) ووقائعها :

وكان المتذمرون من الترتيبات المالية الآنفة ، قد اعتادوا بحث شكاويهم مع شيوخ الأزهر من مدة ، وسرعان ما تألفت فى الأزهر « لجنة من المتآمرين » ، جمعت حولها الغاضبين من الحكم الفرنسى ، والكارهين له . ويقول (صاحب التاريخ العلمى . . . [1]) أن رسل مراد وابراهيم ، كانوا يأتون إلى الأزهر ؛ وحول هؤلاء التف كافة المشايخ الذين استاءوا من عدم استخدام بونابرت لهم ، وأذاعوا أن بونابرت ، إنما يريد ارغام المسلمين على اعتناق المسيحية ، كما أذاعوا أن جيشاً من المماليك والعثمانيين سوف يحضر قريباً على الشاطىء المصرى لطرد الفرنسيين ، وقد اشترك فى التحريض على الثورة الأئمة والمؤذنون وغيرهم من رؤساء الدين ، حتى انفجر بركانهـا . وأما بونابرت ، فقد اتخذ فى التو والساعة الاجراءات العسكرية للقضاء عليها ، فوزع قواته لاحتلال الأزبكية ، بينما احتل شطر من الجيش المرتفعات بين القاهرة والقبة ، واصدر أوامره فى ٢٢ اكتوبر إلى القائد (بون) Bon [2] حتى يهاجم حى الأزهر ، إذا اضطر إلى ذلك ، ويطلق مدافعه على الجامع الازهر أيضاً ، ولاتخاذ الاجراءات اللازمة باشراف الجنرال (دومارتان) Dommartin لمحاصرة الجامع ، وقطع السبل المؤدية إليه . وفى اليوم التـالى ، أمر بونابرت القائد (دوماس) Dumas ، بنقل موقع من مقر القيادة العليا إلى حى بولاق ، وقد قتل فى أثناء هذه الحوادث (ديبوى) Dupuy ، قومندان القاهرة ؛ ثم سلكوسكى Sulkowski من ياوران بونابرت (فى ٢٣ اكتوبر) ؛ كما قتل من العلمـاء أربعة . بيد أن الثورة لم تلبث أن أخمدت فى يومها الثالث ؛ وفى ٢٧ اكتوبر ١٧٩٨ ، كتب بونابرت إلى حكومة الادارة [3] تقريراً مفصلاً عن هذه الثورة ، جاء فيه أن مقدار ما خسره الثوار كان يتراوح بين

(١) Reyband. pp. 139-142
(٢) Corresp. t. V. No. 3524
(٣) Ib. t. V. No. 3538

الألفين ، والألفين وخمسمائة ، بينما لم يخسر الفرنسيون سوى ١٦ من القتلى ، ٢١ من جرحى الجيش وقد ذبحوا فى الطريق ٢٠ رجلا من مختلف الرتب الأخرى [1].

نتائج الثورة :

وأما نتائج هذه الثورة فكانت خطيرة ، فهى قد قلبت رأساً على عقب سياسة الفرنسيين ، أو بالأحرى ، السياسة القائمة على التودد إلى الأهالى ومجاملتهم ، فسلك بونابرت من ذلك الحين مسلك الشدة والصرامة مع المصريين ، فشدد فى عقاب المحرضين على الثورة ، وأصدر أمراً فى ٣ نوفمبر ١٧٩٨ [2] لمعاقبة جملة من المشايخ الذين اشتركوا فيها بالاعدام ومصادرة ممتلكاتهم ؛ ثم عطل بونابرت الديوان مدة شهرين ، حتى اضطر إلى اعادته ، عند ما رأى الخروج بحملته إلى سوريا . فأعاد تشكيله فى ديسمبر ١٧٩٨ ، وكان يتألف فى هذه المرة من ديوانين : الديوان العمومى أو الكبير من الستين عضواً ، يمثل سكان القاهرة ، وينعقد بدعوة من حاكم العاصمة ، والديوان الخصوصى أو « الديمومى » — كما سماه الجبرتى — ويتألف من ١٤ عضواً ، من بين أعضاء الديوان العمومى ، وينعقد يومياً فى القاهرة . ومن هؤلاء الأعضاء خمسة شيوخ وثلاثة من التجار المسلمين ، وواحد من الأقباط واثنان من السوريين ، وثلاثة من التجار الأوربيين ، فكان عدد المسيحيين ستة . وكان المندوب الفرنسى فى هذا الديوان (جلوتيه) Glautier ، أحد أعضاء المجمع العلمى المصرى ، وقد أعلن بونابرت أهالى القـاهرة بتأليف هذا الديوان فى منشور فى ٢١ ديسمبر [3] ، أثبته الجبرتى كما نشر ، وهو المنشور الذى سبقت الاشارة اليه [4] . وقد أظهر فيه بونابرت غضبه من أهل القاهرة بسبب « تحريك هذه الفتنة » — ثورة ٢١ اكتوبر — التى عاقبهم

(١) V. Ib. No. 3539, (Au Général Reynier)
(٢) Corresp. t. V. No. 3571
(٣) Corresp. t. V. No. 3785
(٤) الجبرتى حـ ٣ : ص ٣٨ ، ٣٩

عليها بإبطال الديوان ، وهو الذى رتبه لنظام البلد وصلاح أحوال أهلها من مدة شهرين . وقد انطوى هذا المنشور على محاولة أخرى جديدة ، لتسكين الخواطر ، على نمط ما ظن بونابرت العامة تألفه وتفهمه ، فقال « والآن توجه خاطرنا إلى ترتيب الديوان كما كان ، لأن حسن أحوالكم ومعاملتكم فى المدة المذكورة — مدة شهرين — أنسانا ذنوب الأشرار وأهل الفتنة التى وقعت سابقاً .

أيها العلماء والأشراف أعلموا أمتكم ، ومعاشر رعيتكم بأن الذى يعادينى ويخاصمنى إنما خصامه من ضلال عقله وفساد فكره ...... ولا ينجو من بين يدى الله لمعارضته لمقادير الله سبحانه وتعالى ، والعاقل يعرف أن مافعلناه بتقدير الله تعالى وإرادته وقضائه ...... واعلموا أيضاً أمتكم أن الله قدر فى الأزل هلاك أعداء الاسلام ، وتكسير الصلبان على يدى ، وقدر فى الأزل أنى أجىء من أرض المغرب إلى أرض مصر لهلاك الذين ظلموا فيها ، وإجراء الأمر الذى أمرت به ، ولا يشك العاقل أن هذا كله بتقدير الله وإرادته وقضائه . واعلموا أيضاً أمتكم أن القرآن العظيم صرح فى آيات كثيرة بوقوع الذى حصل ، وأشار فى آيات أخرى إلى أمور تقع فى المستقبل ، وكلام الله فى كتابه صدق وحق . » ثم هدد بونابرت بانزال العقوبة الشديدة على أعدائه ومخالفيه .

بيد أن لم يكن من المنتظر أن يتمتع الفرنسيون بالهدوء والسلام فى البلاد ، عند ما امتدت الاضطرابات إلى بقية القطر فى الوجهين البحرى والقبلى . وكانت المقاومة قد بدأت فى بعض البلدان فى الحقيقة قبل انفجار ثورة القاهرة ، ثم اشتدت وزاد خطرها منذ أكتوبر ١٧٩٨ (١) . وفى الوجه القبلى ، تزعم المقاومة مراد بك ، وكان بونابرت قد حاول منذ أن انهزم المماليك ، وفروا إلى الصعيد بزعامة مراد بك ، الاتفاق معه ، على أن يحكم فى مديرية جرجا « من شلال أسوان إلى ما يلى جرجا شمالا بنصف فرسخ » تحت سيادة

(١) أنظر الرافعى بك . ج ١ : صفحات ٣٢٤ — ٣٦٤ المقاومة فى الوجه البحرى .

الفرنسيين والتبعية لهم (١) وأرسل بونابرت فى بداية أغسطس ١٧٩٨ إلى مراد رسولا هو المواطن (روستى) Rosetti مفوضاً للاتفاق معه ، وتوقيع معاهدة لإنهاء الحرب القائمة بين مراد بك و بين بونابرت (٢) . ولكن هذه المحاولات أخفقت ؛ فقد قابل (روستى) مراد بك ، ولكن الأخير أجابه (٣) « بأنه لا يعرف اتفاقاً يقوم بين القوة و بين العدالة ، و بأنه إذا كان عليه أن يعترف بسيادة سيد عليه ، فهذا السيد هو السلطان العثمانى ، وليس أولئك الكفرة الذين هاجموا مصر ، على الرغم من المعاهدات القائمة . »

وعلى ذلك فان بونابرت لم يلبث أن أرسل القائد (ديزيه) Desaix وراء مراد فى الصعيد فغادر (ديزيه) إلى بنى سويف فى أواسط أغسطس (٤) ؛ ومن ذلك الحين ، بدأ ذلك الصراع العنيف بين (ديزيه) و بين مراد . وقد أرسل (ديزيه) إلى بونابرت من أسيوط فى ٧ أغسطس ١٧٩٩ ، تقريراً مفصلاً عن عملياته العسكرية فى الصعيد (٥) ، وقد وصل (ديزيه) فى تقدمه إلى إسنا ؛ بينما استولى القائد (بليار) Belliard فى أثناء هذه العمليات على القصير فى ٢٩ مايو ١٧٩٩ .

وهكذا يكون قد انعدم أى رجاء فى الحقيقة ، بسبب هذه الثورات والاضطرابات ، فى إمكان التعاون بين الفرنسيين والمصريين . وزيادة على ذلك . فقد شغل بونابرت ورجاله فى الشهور التالية ؛ بالأعمال العسكرية ؛ عند ما نشب الصراع العنيف بين فرنسا و بين بونابرت فى مصر من جانب ؛ و بين أعضاء المحالفة الدولية الثانية الأوربية من جانب آخر وكان تأليف هذه المحالفة التى انضمت إليها تركيا بعد ترددها الطويل من آثار هزيمة الأسطول الفرنسى ، تلك الهزيمة الحاسمة فى موقعة أبى قير البحرية .

(١) Corresp. t. IV. No. 2921
(٢) Ib. No. 2922
(٣) Reyband. p. 388
(٤) Corresp. t. IV. No. 3028
(٥) Pièces Diverses. pp. 123-151

٢ — الحرب السورية :

لقد تقدم كيف كانت مسألة بقاء الأمبراطورية العثمانية أو إنهيارها القريب ، من المسائل التى شغلت حكومة الإدارة ، وعلى الخصوص وزير خارجيتها تلليران ، ثم قائدها المنتصر بونابرت ، عند بحث قواعد الصلح فى كمبو ـ فرميو ، ثم فى الفترة التالية ، حتى خروج الحملة على مصر ؛ فكان من رأى تلليران ، ومن رأى بونابرت ، أن الأمبراطورية العثمانية قريبة الانهيار ، وأن من واجب فرنسا عدم تفويت فرصة اقتسام (تركة) رجل أوربا المريض ، مع بقية الدول ، وهذا على الرغم من علاقات الصداقة والمودة التقليدية ، القائمة بين فرنسا وتركيا من أزمنة بعيدة . وعندما قدم تلليران تقريره المشهور إلى حكومة الإدارة (١٤ فبراير ١٧٩٨) ، تناول وزير الخارجية موضوع العلاقات الفرنسية ـ العثمانية ، وكان من رأيه الاحتفاظ بهذه العلاقات ، على الرغم من إرسال الحملة للاستيلاء على جزء من ممتلكات العثمانيين ، وفى ١٦ مارس ١٧٩٨ ، عرض تلليران على حكومة الإدارة بحثاً جديداً ، فى موضوع هذه العلاقات ، فذكر الأثر الذى سوف يحدثه احتلال مصر فى الامبراطورية العثمانية ، وكان من رأيه فى هذه المرة أيضاً ، عدم قطع العلاقات مع تركيا[١] ولذلك فأنه عند خروج الحملة إلى مصر ، كان اهتمام قائدها العام موجهاً إلى ضرورة الاحتفاظ بصداقة العثمانيين ، وعدم إثارتهم ضد فرنسا ، وقد ظن بونابرت ، كما ظن تلليران أيضاً ، أنه من الممكن التوفيق فى وقت واحد ، بين عملين متناقضين تماماً : تأكيد الصداقة نحو تركيا ، والاستيلاء على جزء من ممتلكاتها الغنية . وعلى ذلك فقد أصبح للدبلوماسية الفرنسية ميدانان : أحدهما فى القاهرة ، والآخر فى القسطنطينية ، وكان انفصام العلاقة بين فرنسا وتركيا ، وانضمام هذه الأخيرة إلى أعداء فرنسا ، وأعلانها الحرب عليها ، متوقفاً على نجاح السياسة الفرنسية فى الفترة التالية لخروج الحملة مباشرة .

(١) Jonquière. t. II. pp. 590-591

جهود بونابرت الدبلوماسية :

واما بونابرت فقد حرص الحرص كله ، فى اثناء فتوحه فى مصر ، على التمسك بالصداقة نحو تركيا ؛ فقد اعلن فى منشور ٢ يوليو ١٧٩٨ الى اهل مصر ، « ان الفرنساوية فى كل وقت من الاوقات ، صاروا محبين ، مخلصين لحضرة السلطان العثمانى ، واعداء اعدائه ، ادام الله ملكه » . وان من اسباب حضوره الى مصر ، معاقبة المماليك الذين « امتنعوا عن طاعة السلطان ، غير ممتثلين لامره ، فما اطاعوا اصلاً ، الا لطمع انفسهم » ؛ وقد اختتم هذا المنشور بحض المصريين على « ان يشكروا الله سبحانه وتعالى ، لانقضاء دولة المماليك ، قائلين بصوت عال ، ادام الله اجلال السلطان العثمانى . . . » . وفى اثناء اقامته فى الشهور التالية ، حاول بونابرت اقناع الباشا العثمانى (فى مصر) ، وباشا دمشق ، والصدر الاعظم ، واحمد باشا الجزار ، بانه لم يحضر الى مصر معادياً للعثمانيين أو معتدياً على حقوق السلطان العثمانى .

ومن ذلك انه كتب الى باشا القاهرة (باكير باشا) من معسكر الجيزة فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨[١] ان غرض الجمهورية الفرنسية من احتلال مصر ، هو طرد المماليك الذين كانوا ثائرين على الباب العالى ، ومن اعداء الحكومة الفرنسية ؛ واليوم ، وقد استولت الجمهورية الفرنسية على مصر ، بفضل انتصار جيشها ، فهى تود ان يبقى الباشا نائب السلطان العثمانى فى مصر ، وان تبقى له امواله . وقد طلب اليه بونابرت ان يؤكد للباب العالي ، انه لا ينبغى عليه ان يعتبر استيلاء الفرنسين على هذه البلاد خسارة ، ذلك ان الخراج الذى كان يرسل فى الماضى ، سوف يستمر ارساله في المستقبل الى تركيا . وعند ماخرج (باكير باشا) مع فلول المماليك الهاربة بزعامة ابراهيم بك « قاصدين البرية ، والديار الشامية[٢] » ، عقب موقعة امبابة أو الاهرام ، كتب بونابرت الى الباشا العثمانى ثانية

(١) Corresp. t. IV. No. 2824

(٢) نقولا الترکی ص ٢٩

فى ٣١ أغسطس ١٧٩٨[١] ، يدعوه هذه المرة للعودة إلى القاهرة لاستئناف وظائفه ، ويؤكد صداقته واحترامه له ؛ ولكن (باكير باشا) لم يجب دعوة بونابرت .

وكذلك كتب القائد العام إلى الصدر الأعظم بضعة خطابات ، يشرح له فيها الغرض من حضور الحملة إلى مصر ، ويؤكد له صداقة الفرنسيين لتركيا ؛ فمن ذلك رسالته فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨[٢] ، التى ذكر فيها أن الغرض من الحملة هو معاقبة المماليك الذين أساءوا إلى التجارة الفرنسية ، وأخبره أن وزير الخارجية الفرنسية ، تلليران ، قد تم تعيينه سفيراً لدى الباب العالى ، ومزوداً بالتعليمات لعقد أية اتفاقات مع تركيا من شأنها « ازالة الصعوبات الناجمة من الاحتلال الفرنسى فى مصر ، ثم تدعيم الصداقة القديمة والضرورية والتى ينبغى أن توجد دائماً بين تركيا وفرنسا . » . ولما لم يجب الصدر الأعظم على هذه الرسالة ، كتب إليه بونابرت ثانية فى ٩ نوفمبر من السنة نفسها[٣] « حتى يبين له رغبة الجمهورية الفرنسية فى العيش بسلام وصفاء مع الباب العالى ، وان ضرورة معاقبة المماليك على الاساءة التى الحقوها بالتجارة الفرنسية ، هى التى أتت بالفرنسيين إلى مصر ؛ وفى هذا العمل تسلك فرنسا نفس ما تسلكه نحو الجزائر وطرابلس ، لانزال العقوبة بهما ؛ وأن الجمهورية الفرنسية ، بحكم ميولها وعاطفتها ، وبحكم مصالحها ، صديقة للسلطان ؛ وهى عدوة اعدائه . وقد رفضت رفضاً باتاً أن تنضم إلى المحالفة التى تألفت بين النمسا والروسيا ضد تركيا ؛ فالدول التى أقتسمت فيما بينها سابقاً بولنده ، تريد الآن اقتسام تركيا ؛ وفى هذه الظروف ، ينبغى على الباب العالى أن ينظر إلى الجيش الفرنسى كقوة صديقة ، وعلى استعداد دائماً للعمل ضد أعدائه » . ولكن الصدر الأعظم ظل صامتاً ، حتى اضطر بونابرت فى ١١ ديسمبر ١٧٩٨ أن يكتب اليه[٤] مؤكداً له « بعد جملة مرات سابقة » صداقة فرنسا لتركيا . وزيادة على ذلك فقد

(١) Corresp. t. IV. No. 3206
(٢) Corresp. t. IV. No. 3076
(٣) Corresp. t. IV. No. 3596
(٤) Corresp. t. V. No. 3747

حملت هذه الرسالة إلى الصدر الأعظم خبر ارسال قنصل الجمهورية الفرنسية فى مسقط (بوشان) Beauchanp ، إلى القسطنطينية ، كدليل جديد على رغبة بونابرت الصادقة فى المحافظة على العلاقات الودية مع تركيا . وغادر (بوشان) الاسكندرية فى ١٣ فبراير ١٧٩٩ ولكن الانجليز قبضوا عليه فى البحر بالقرب من رودس .

ولم يقنع بونابرت بالكتابة إلى الصدر الأعظم ، بل حاول أن يستميل اليه أصحاب النفوذ فى البلدان المتاخمة لحدوده الشرقية ، وهى الجهات التى توقع بونابرت أن تغزوه فيها الجيوش العثمانية . عند قطع العلاقات مع تركيا ، فكتب إلى عبد الله باشا العظم (باشا دمشق) ، وكتب إلى احمد باشا الجزار ، فأرسل إلى باشا دمشق فى ٣١ أغسطس ١٧٩٨[١] يؤكد له انه لم يكن يوماً ما عدواً للمسلمين ، وانه إنما حضر إلى مصر للانتقام من المماليك ويطالب من باشا دمشق أن يصدق رغبته الحقيقية فى انه يريد السلام معه . ومع ذلك فقد كانت أهم رسائل بونابرت ، تلك التى بعث بها إلى احمد باشا الجزار حاكم صيدا وعكا ، وصاحب النفوذ فى فلسطين ؛ فقد كتب إليه فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨[٢] يوضح السبب الذى دعا إلى حضوره إلى مصر ، وهو معاقبة المماليك وقتالهم ، الأمر الذى يتفق مع مصلحة الجزار باشا نفسه ، لأن المماليك كانوا من أعدائه ؛ وزيادة على ذلك فقد كتب بونابرت انه لم يحضر لقتال المسلمين ، وهو الذى اهتم بمجرد استيلائه على مالطه باطلاق سراح الألفين من الأتراك الذين كانوا يرسفون فى أغلال الاسترقاق من سنوات عديدة . وهو الذى أمن الأهالى عند حضوره إلى مصر ، وأمن المفتيين والأئمة ، ووضع تحت حمايته ورعايته المساجد واهتم بشئون الحج ، وبالاحتفال بالمولد النبوى وهكذا . وقد حمل هذه الرسالة إلى الجزار باشا المواطن (بوڤوازان) Beauvoisins ، القومسير الفرنسى لدى الديوان فى القاهرة . وكانت مهمة (بوڤوازان[٣]) ان يعرف الجزار باشا ويؤكد له انه لا يوجد فى

(١) Corresp. t. IV No. 3205
(٢) Pièces Diverces p. 97
(٣) Corresp. t. IV. No. 3077

أوربا كلها اكثر صداقة للمسلمين، من الفرنسيين أنفسهم، وان ينفى الاشاعات الذائعة فى سوريا عن بونابرت، الذى يعزى إليه زوراً وبهتاناً انه يريد الاستيلاء على بيت المقدس، وتهديم الدين المحمدى؛ وان يعرض على الجزار باشا صداقة الفرنسيين، ويسرد له ما وقع فى مصر من الحوادث، وينصحه بالعدول عن التسلح أو التدخل فى النزاع القائم، إذا حدثته نفسه بذلك.

وقد غادر (بوفوازان) بولاق فى طريقه إلى مهمته فى ٢٤ اغسطس فوصل إلى المنصورة ومنها إلى دمياط، ثم ركب البحر فى ٣٠ اغسطس فوصل إلى عكا ولكنه لم يستطع مقابلة الجزار باشا بتاتاً، بل العكس من ذلك، هُدد (بوفوازان) «بقطع رأسه. إذا نزل إلى الأرض، واضطر إلى العودة على نفس السفينة التى أقلته إلى عكا[1].» فوصل دمياط فى ٧ سبتمبر، وقدم تقريراً إلى بونابرت عقب وصوله إلى بولاق والقاهرة (١١ سبتمبر)، ضمنه طرفاً من الاهانات التى انهالت عليه، والأخطار التى تعرض لها؛ واخفاق مهمته نهائياً[2]. ومع ذلك، فقد كتب بونابرت مرة أخرى إلى الجزار باشا فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٨[3] يؤكد له انه لا يرغب فى الحرب معه، لأن الجزار كما كتب بونابرت لم يكن من أعدائه، «بيد ان الوقت قد حان، حتى يوضح الجزار باشا موقفه، فإذا استمر يسمح لابراهيم بك بالالتجاء فى الحدود المصرية، فإن بونابرت يعد ذلك عملاً عدائياً، ويزحف على عكا، واما إذا اراد الجزار باشا السلام مع بونابرت، فعليه ابعاد ابراهيم بك بمسافة ٤٠ فرسخاً من الحدود المصرية، وأن يترك التجارة حرة بين دمياط وسوريا.»؛ وفى نظير ذلك، وعد بونابرت بعدم الاعتداء على أملاكه، ويترك التجارة حرة من جانبه، بين مصر وسوريا براً وبحراً.

(١) Reyband. t. IV. p. 247
(٢) Jonquière. t. II. pp. 536-539
(٣) Corresp. t. V. No. 3644

غير أن كافة هذه المساعى، كان نصيبها الفشل التام، عند ما أخفقت الدبلوماسية الفرنسية فى القسطنطينية، وانضم الباب العالى فى النهاية إلى المحالفة الدولية ضد فرنسا.

الدبلوماسية الفرنسية فى القسطنطينية

فانه منذ أن فضلت حكومة الادارة، اتباع خطة المسالمة مع تركيا، على الرغم من ارسال حملة بونابرت إلى مصر، اتجهت نحو بحث الوسائل المؤدية إلى استبقاء العلاقات الودية مع تركيا؛ وكان من واجب حكومة الادارة البت فى هذا الموضوع بسرعة، فى الحقيقة، منذ أن توفى فجأة (أوبرت — دوبايية) Aubert Dubayet سفيرها فى الآستانة فى أواخر عام ١٧٩٧؛ وأصبح من الضرورى وجود ممثل للمصالح الفرنسية فى تركيا، فى الوقت الذى تطايرت فيه الاشاعات عن الغرض من اجتماع السفن وحشد الجند فى شواطىء فرنسا الجنوبية، على البحر الأبيض المتوسط. ولذلك فقد اقترح (تلليران) فى تقرير ١٤ فبراير ١٧٩٨، إرسال مفاوض ماهر إلى القسطنطينية، وحتى يقع الاختيار على هذا السفير نهائياً، أبقى (روفات) Ruffui سكرتير السفارة الأول فى القسطنطينية، ثم رفع إلى مرتبة قائم أعمال فى ٧ مارس وعند ما أصبح أمر إرسال الحملة على مصر، مفروغاً منه نهائياً، اقترح تلليران على حكومة الادارة (فى ١٦ مارس) ارسال سفير إلى القسطنطينية، ثم فصل تلليران مهمة هذا السفير، فى قوله[1]:

«وبمجرد أن تصل إلى تركيا، أخبار دخول الفرنسيين فى القاهرة، يطلب السفير مقابلة الريّس افندى (وزير خارجية تركيا) ولا يحاول التمويه عليه فى حادث لا بد وأن يكون قد بلغ الريّس افندى ما يؤيده، فيكتفى السفير بتوكيد صداقة فرنسا نحو تركيا، ورغبتها فى أن تكون على سلام معها»؛ وكذلك فإن من واجب السفير أن يطيل المفاوضة حتى تستغرق الشهرين أو الثلاثة، فيتسع الوقت للفرنسيين، لتوطيد أقدامهم فى مصر: وفى

(١) Jonquière. t. II. pp. 591-592

أثناء كل ذلك يؤكد السفير لتركيا أن الحكومة الفرنسية لا تريد الحرب معها ؛ ثم عليه أن يعرض على الباب العالى حلا من اثنين لهذه المسألة ؛ فاما أن يظل الباشا العثمانى ، نائب السلطان فى مصر ، على حاله . وتستمر حكومة البلاد تدار شئونها باسم الباب العالى ، على شريطة أن تظل القوة العسكرية فى أيدى الفرنسيين ، الذين يحصلون الميرى والضرائب ، ويدفعون منها إلى تركيا ١٥٠٠ كيسا أو ٢٥٠و٠٠٠و٢ من الفرنكات سنويا ، بما فى ذلك تعينات الباشا العثمانى فى القاهرة ومخصصاته ، وأما أن يتنازل السلطان عن مصر بكامل حقوق السيادة عليها إلى فرنسا ، فى نظير أن تترك هذه الدولة جزر الليفانت لتركيا . وفى ١١ مايو ١٧٩٨ ، كتب تلليران إلى (روفان) عن الهدف التى تقصده الحملة المعدة فى طولون ، وهو مصر ، لمعاقبة المماليك ، ولكافة الأسباب التى تقدم ذكرها ولخصها تلليران نفسه فى تقريراته السابقة ؛ وقد وصلت هذه الرسالة الأخيرة إلى روفان فى ٢٨ يونيه ، أى فى الوقت الذى كانت قد بلغت فيه الأخبار القسطنطينية من مدة ، عن «هدف» الحملة[1] ؛ عند ما تحدث البشاوات والقضاة وعمال الحكومة فى المورة وكريد — كما كتب روفان فى أول يونيه — فى رسائلهم إلى الباب العالى ، عن غرض حملة الفرنسيين ، وهو الاستيلاء على كريد وشبه جزيرة المورة ومصر ؛ الأمر الذى اقض مضاجع الديوان ، ولو أنه لا يجد لديه القوة الكافية لارغامنا على تفسير كل ذلك . » وعند ما وصلت (روفان) تعليمات تلليران الأخيرة ، استمر يتظاهر بعدم معرفة هدف الحملة ؛ وعند ما بلغ الديوان سقوط مالطه ، ازداد مركز (روفان) حروجة ، لازدياد مخاوف الباب العالى من أن يكون مقصد الحملة مصر ذاتها فى النهاية . حتى إذا كان يوم ١٧ يوليه ، ذاع فى القسطنطينية خبر وصول الحملة إلى الاسكندرية ؛ ومن ذلك الحين ، ذهبت سدى كل محاولة لاستمالة العثمانيين ، ولو أن هؤلاء لم تكن لهم القوة الكافية لاظهار العداء ضد فرنسا علانية ؛ فاكتفوا بالتضييق على (روفان) وعلى الفرنسيين ، فى القسطنطينية وفى البلدان الأخرى ، ثم استمر الحال على ذلك ، حتى أتت

(١) Jonquière. t. II. p. 594

فى ٢٢ أغسطس أخبار هزيمة الأسطول الفرنسى فى أبى قير ؛ فكشفت حينئذ تركيا القناع عن نياتها وفى آخر سبتمبر ١٧٩٨ ألقى الباب العالى القبض على (روفان) وعلى الرعايا الفرنسيين وسجنهم ؛ وكان معنى هذا انقطاع العلاقات وإعلان الحرب من جانب تركيا على فرنسا .

فشل الدبلوماسية الفرنسية

ويرجع السبب فى اخفاق الدبلوماسية الفرنسية ، إلى صعوبة المهمة التى كلف بها (روفان) وهى محاولة اقناع الباب العالى بصداقة الفرنسيين له ، فى الوقت الذى كانت فيه جيوشهم تحتل جزءاً من الأملاك العثمانية . وكذلك لم ترسل حكومة الإدارة السفير الماهر اللبق ، الذى أشار تلليران إلى ضرورة إرساله فى تقاريره . فمع أن بونابرت كان قد وافق على تقرير ١٦ مارس ، والتعليمات التى تضمنها ، ووافق على إرسال سفير إلى القسطنطينية ، فقد فضل أن يكون هذا السفير (تلليران) نفسه ، جريا على عادته — كما يقولون — « من اشراك أولئك الذين يقبل النصح منهم ، فى الأخطار التى تنجم من قبول نصحهم ، حتى يطمئن من عدم وقوع الخيانة من جانبهم ، أو انصرافهم عن تأييده . » ؛ وقد اضطر (تلليران) حيال هذه الرغبة من جانب بونابرت . ومن جانب بعض رجال حكومة الادارة ، مثل (روبل) Rewbell إلى قبول هذه المهمة . بيد أن (تلليران) لم يذهب إلى القسطنطينية .

ولعل السبب فى تأخر قيام تلليران فى هذه المهمة أن نابليون كان يريد ، على مايظهر ، أن يكون هو المسيطر على المفاوضات مع تركيا ، من مركزه فى القاهرة ؛ يدل على ذلك أن بونابرت بعد اقلاعه من طولون ، طلب من تلليران فى ٢٣ مايو ١٧٩٨[1] ، أن يكون على استعداد لمغادرة باريس بمجرد صدور أمر آخر اليه ، فيذهب إلى طولون ، حيث يجد فى انتظاره إحدى الفرقاطات لنقله إلى القسطنطينية ؟ ثم كتب بونابرت إليه ثانية ، من مالطة

(١) Corresp. t. IV. No. 2608

فى ١٨ يونيه [١] يطلب منه الذهاب إلى القسطنطينية على ظهر فرقاطة أخرى أرسلها خصيصاً لهذه الغاية ، ومع ذلك فإن تلليران لم يغادر باريس ، ولم يذهب إلى القسطنطينية ، وقد تضاربت الآراء فى عدم ذهاب تلليران إلى تركيا ، فمن ذلك القول بأنه كان يخشى من الوقوع فى قبضة الأسطول الانجليزى ، صاحب السيطرة فى البحر الأبيض ، أو أنه كان يخشى من أن يقبض عليه الباب العالى و يلقيه فى غياهب السجون ، ومع ذلك فإن عدم رغبة تلليران أن يقوم بنفسه بتأدية هذه المهمة كانت كافية لبقائه فى باريس ، أضف إلى ذلك ، أن تلبد الغيوم السياسية فى أوربا ذاتها جعلت من المتعذر على حكومة الادارة ذاتها الاستغناء عن خدماته فى وزارة الخارجية . وعلى ذلك فقد اقترح (تلليران) تعيين سفير آخر ، لهذه المهمة ، وفى ١١ مايو كان الرأى قد استقر على ارسال سفير غيره إلى القسطنطينية ، بيد أن هذا السفير الجديد لم يعين نهائياً إلا فى ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وكان السفير الجديد (ديكورش) Descorches من الذين خدموا سابقاً فى تركيا ، ومع ذلك فقد أوقف إرسال (ديكورش) أيضاً عندما بلغت باريس الأخبار عن اعتقال (روفان) فى القسطنطينية وحبسه .

وهكذا لم يذهب « سفير » إلى القسطنطينية ، وهكذا عدّ بونابرت وهو يملى مذكراته فى (سانت هيلانة) حكومة الإدارة مسئولة عن فشل الخطة أو السياسة التى سبق الاتفاق عليها بين بونابرت و بين أعضاء هذه الحكومة ، قبل إبحاره إلى مصر ، فإنه « لما لم تقدم (من جانب الفرنسيين) ، أية توضيحات للباب العالى (عن الحملة) ، ولم يحضر إلى القسطنطينية السفير الفرنسى الذى سبق الإعلان عن حضوره ، ارتمى الباب العالى فى أحضان كل من انجلترا والروسيا . » [٢]

---

(١) Corresp. t. IV. No. 2703.

(٢) Bertrand t. I pp. 243-244

نشاط الدبلوماسية الانجليزية — الروسية :

وزيادة على ذلك ، فقد نشطت الدبلوماسية الانجليزية فى الآستانة لتعطيل أى تفاهم أو اتفاق قد يتم بين الأتراك والفرنسيين ؛ ولم يكن هـذا أمراً عسيراً ؛ وذلك لشكوك الأتراك الظاهرة من نيات الفرنسيين ، وما كان يذاع من الإشاعات والأخبار عن (أهداف الحملة المعدة فى طولون ، والتى استولت بعد ذلك على مالطة ، ثم جاءت الأخبار أخيراً عن وصولها إلى الشواطئ المصرية . وكان الوزير الانجليزى فى الآستانة (سپنسر سميث) Spencer Smith ، شديد الانتباه لكل ما يجرى من محادثات بين الأتراك و بين (روفان) القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى الآستانة ؛ ولم يكن المندوب الروسى كذلك ، (بازيل تمارا) Basile Tamara ، أقل ملاحظة من الوزير الانجليزى ؛ فقد خشيت الروسيا من امتداد نفوذ الفرنسيين فى الليڤانت ؛ ومما زاد فى مخاوف قيصرها ، پول الأول ، احتلال الفرنسيين لجزر الأيونيان ، ثم استيلاؤهم بعد ذلك على مالطة ؛ ومع أن القيصر كان يريد السلام مع الجمهورية الفرنسية ، فقد أقنعته الحوادث الأخيرة ، بضرورة الاتفاق مع تركيا ، ومع أعداء فرنسا ، لدفع خطر الفرنسيين ونفوذهم من الليڤانت ؛ وعلى ذلك فقد اجتمع المندوب الروسى بالآستانة ، بالريس افندى منذ يوليو ١٧٩٨ ، ومن ذلك التاريخ سارت المفاوضات بين الأتراك من ناحية ، و بين كل من الروسيا وانجلترة ، من ناحية أخرى ؛ وكان غرض (سپنسر سميث) و (تمارا) أن ينضم الباب العالى إلى جانب الدول ضد فرنسا ، و يعلن الحرب على الجمهورية ؛ بيد أن الباب العالى ظل متردداً ، حتى إذا وصلت أخبار هزيمة الأسطول الفرنسى فى أبى قير ، نبذ الباب العالى تردده . وضاعف (سپنسر سميث) جهوده ، فأصدر الباب العالى منشوراً ضد فرنسا ، وضد حملتها فى مصر ، فى ٩ سبتمبر ، وفى آخر الشهر نفسه ، ألقى (روفان) ومواطنوه فى سجون الدولة ، وكان معنى هذا ، إعلان الحرب من جانب تركيا على فرنسا .

وكان فى طليعة المؤيدين لهذه السياسة ، سياسة إعلان تركيا الحرب على فرنسا ، أمير البحر الانجليزى اللورد (نلسن) ، الذى كان يريد منذ أن انتصر على أسطول (برويس) فى أبى قير ، أن تعد تركيا جيشاً وأسطولاً لطرد الفرنسيين من مصر نهائياً . فكتب من مالطة فى ٢٦ اكتوبر ١٧٩٨ ، إلى (سپنسر سميث) ، يثنى على « همته وكفاءته فى العمل الشاق الذى قام به حتى يجعل الباب العالى يفكر تفكيراً صحيحاً ، ويعمل ما ينبغى عليه عمله . »[1] وكان على الحكومة الانجليزية أن تنشط بعد هذا النجاح المبدئى ، لجذب الأتراك نهائياً إلى المحالفة الدولية ، ولمعاونة هؤلاء جدياً على الكفاح ضد فرنسا ولطرد بونابرت وجيشه من مصر .

وفى الحقيقة ، لم تلبث انجلترة أن أدركت أهمية الاشتراك العسكرى السريع مع تركيا لإخراج الفرنسيين من مصر ، عندما أصر (هنرى دنداس) Henry Dendas من وزرائها والمهتمين بشئون الهند خصوصاً ، على ضرورة إخلاء مصر من جند بونابرت ، صيانة للمصالح الانجليزية فى الهند ذاتها ، ثم عند ما قدم أخصائيوها فى المسائل الهندية ، أمثال الكولونيل (ڤولارتون) Fullarton . ثم (وارن هيستنجز) Warren Hastings ، التقريرات لإظهار أهمية مصر لتجارة العالم ، بفضل موقعها الجغرافى ، وأهمية الاحتفاظ بمركزها ، أو عدم سقوطها فى أيدى العدو لمصلحة انجلترا فى الهند . وزيادة على ذلك ، فان رغبة الروسيا فى الاشتراك الآن فى الدفاع عن عدوتها القديمة تركيا ، كان من شأنه كله إقناع الانجليز بضرورة التدخل .

وعندئذ ، سريعاً ما وقع اختيار وزير الخارجية (جرنڤيل) Crenville على أحد الإخصائيين فى الشئون التركية ، وهو السير سدنى سميث Sir Sidney Smith للتعاون مع الأتراك ، فصدرت إليه التعليمات بالذهاب إلى القسطنطينية ، على ظهر المركب الحربية (تيجر)

(١) Nelson. vol. III. p. 158

Le Tigre ، التى استولى عليها الإنجليز من الفرنسيين فى يونيه ١٧٩٥[1] ، فيعمل مع أسطوله بالاشتراك مع الأساطيل الروسية والتركية للدفاع عن الأمبراطورية العثمانية ، « ولإزعاج العدو فى هذه الجهات » ، وزيادة على ذلك ، فقد أعطى (سدنى سميث) حقوقاً دبلوماسية ، تخوله الاشتراك مع الوزير الانجليزى فى القسطنطينية (سپنسر سميث) ، وكان أخاً له ، فى المفاوضات المنتظرة[2] . وزيادة على ذلك ، فقد وقع اختيار (جرنڤيل) أيضاً على الكولونيل (كوهلر) Koehler ، للذهاب إلى القسطنطينية فى بعثة عسكرية الغرض منها تنظيم و إعداد الجيش العثمانى ، وقد جاء فى التعليمات التى أعطيت له (٧ نوفمبر ١٧٩٨) ، أن من واجبه ، بذل كل مساعدة ممكنة ، حتى يستطيع « الحلفاء ، هزيمة وتدمير الجيش الفرنسى فى مصر ، وتحطيم نقالاتهم و بقية سفنهم الأخرى فى ميناء الإسكندرية » وأبحر (كوهلر) إلى القسطنطينية فى أوائل ديسمبر ١٧٩٨ .

وأما السير سدنى سميث ، فقد وصل إلى القسطنطينية فى آخر ديسمبر ، وكان وصوله إليها ، فى وقت كانت قد تقدمت فيه المفاوضات بين الريس افندى ، و بين سپنسر سميث من جانب ، و بين الريس افندى و بين المندوب الروسى من جانب آخر ، وكان من غرض الدبلوماسية الإنجليزية أن تكون تركيا ، فى نطاق المحالفات المزمع عقدها وتنظيمها ، هى المتزعمة للنضال ضد الفرنسيين فى الشرق[3] . ثم أسفرت هذه المجهودات عن عقد محالفة هجومية دفاعية (لمدة ثمانى سنوات) ، بين الروسيا وتركيا . فى ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨ ، وقعها (تمارا) ، والريس افندى (أحمد عاطف)[4] ، وفى هذه المحالفة ، تعهد كل من المتعاقدين بضمانة أملاك الآخر ، كما أعلنا أن الغرض من المحالفة ليس التوسع ، وإنما المحافظة على ممتلكاتهما ، والعمل على تأييد مبدأ التوازن بين الدول ، حرصاً على السلام فى أوروبا

(١) Barrow. vol. I. p. 234
(٢) Nelson. vol. III. p. 216. Palermo, Dce. 31st 1798
(٣) Charles-Roux. L'Anglet. Et L'Expéd. t. I. p. 133
(٤) Noradounghian. t. II. pp. 24-27

كما أنه جاء فى المعاهدة أنه لما كان هذا هو الغرض من عقدها ، فقد اتفق المتعاقدان على دعوة الدول الأخرى للانضمام إلى المحالفة كالنمسا وانجلترة وبروسيا ، ثم كافة رؤساء الحكومات الأخرى ، والذين يودون الاشتراك فى المحالفة . وفى ٥ يناير ١٧٩٩ ، عقدت انجلترة معاهدة التحالف مع تركيا ؛[١] ووقعها من الجانب الانجليزى كل من سدنى سميث وسپنسر سميث ؛ وجاء فيها « أن جلالة ملك بريطانيا الذى تربطه مع امبراطور الروسيا ، المحالفة الوثيقة ، ينضم فى هذه المحالفة المبرمة الآن ، إلى المحالفة الدفاعية التى تم أخيراً عقدها بين السلطان العثمانى ، وقيصر الروسيا » ؛ وكذلك فقد ضمن كل من المتعاقدين أملاك الآخر ، وتعهد ملك الانجليز (جورج الثالث) بضمانة كافة ممتلكات الأمبراطورية العثمانية ، من غير أستثناء ، وكما كانت قبل غزو الفرنسيين فى مصر مباشرة ، وبالمثل ، تعهد السلطان العثمانى (سليم الثالث) بضمانة كافة الممتلكات البريطانية ، من غير أى استثناء ؛ ثم نصت المعاهدة على ضرورة مواصلة الحرب بالاشتراك ، وعدم اقدام أحد المتعاقدين على إبرام صلح منفرد مع الأعداء .

وهكذا كان عقد هاتين المعاهدتين ، مؤذناً بتكوين المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا نهائياً ، فقد انضمت إلى الحلفاء مملكة نابولى فى معاهدة القسطنطينية فى ٢١ يناير ١٧٩٩ ، وفى ٢٤ منه أعلنت النمسا الحرب على فرنسا ، تحت ضغط كل من انجلترة والروسيا[٢] ؛ وظلت بروسيا خارجة عن هذه المحالفة .

وفى هذه الظروف ، كانت مهمة السير سدنى سميث ، دفع الأتراك دفعاً لانجاز استعداداتهم ، وبدء عملياتهم العسكرية ، وقد هاله أن يجد البحرية العثمانية فى حالة من الضعف لا تمكن الأتراك من العمل الجدى بمفردهم ؛ وعلى ذلك فقد عوّل سدنى سميث على طلب المساعدة من انجلترة ، فكتب من القسطنطينية فى ٢٤ يناير ١٧٩٩[٣] ، إلى

(١) Noradounghian. t. II. pp. 28-31
(٢) Charles. Roux, op. cit. p. 132
(٣) Barrow. vol. I. pp. 251-253

اللورد (نلسن) يخبره بعقد المحالفة التركية — الانجليزية فى ٥ يناير ، وهى المحالفة التى تحتم على الانجليز ، كما قال « فى تنفيذها ، أن يبذلوا أقصى جهودهم لارجاع مصر إلى الباب العالى » ، ثم استطرد مخاطباً (نلسن) بقوله « وأنتم يا سيدى اللورد ، قد فعلتم كثيراً فى سبيل ذلك ، وهذا أيضاً ، قبل أن نتعهد من جانبنا ، بشكل قاطع ، بارجاع مصر إلى تركيا .

ولما كانت البحرية العثمانية ، لا تزال فى مهدها ، ولا يستطيع الأتراك إعداد قوة كبيرة ، قبل الربيع القادم ، وهو الوقت المحدد لقيام الحملة ضد الفرنسيين فى مصر ، من تركيا ، فان الأتراك يعتمدون على الانجليز كل الاعتماد فى محاصرة الاسكندرية ، وفى مساعدة الجزار باشا فى هجومه على مصر ، والآن يا سيدى اللورد ، لك وحدك أن تعين مدى مايمكنك امدادى اياه لتنفيذ كل ذلك جدياً ، وحتى يتسنى لك الاحتفاظ بثمار النجاح الذى أحرزته فى هذه المسألة . » وزيادة على ذلك فقد طلب سدنى سميث من حكومته إمداده بالأموال لاعداد الأسطول العثمانى للعمل ، أو تقدم انجلترة أسطولا انجليزياً للخدمة بدلاً منه ؛ وفى الوقت نفسه ، عقد سدنى سميث الاجتماعات مع وزراء الباب العالى للاتفاق على برنامج للعمل العسكرى والبحرى ضد « الحملة » فى مصر ، كما أبحر إلى رودس ثم إلى عكا للاتفاق مع حسن بك حاكم رودس ، والجزار باشا حاكم عكا ، بصدد برنامج العمليات الحربية[١] .

وفى أثناء ذلك كله ، صادفت سدنى سميث جملة صعوبات ، منها غضب اللورد نلسن ، لحرمانه من الاشراف على حصار مصر ، والدفاع عن المياه العثمانية ، وتعيين أحد الضباط (سدنى سميث) ، من الذين لم يشتركوا فى موقعة النيل ؛ كما ساءه أن يعطى سدنى سميث حقوقاً تجعله شبه مستقل فى تحمل مسئولياته ، عن نلسن وقيادته فى البحر الأبيض[٢] . ثم ازدادت صعوبات سدنى سميث ، بسبب عدم وصول (كوهلر) و بعثته العسكرية إلى

(١) Carles-Roux, op. cit. pp. 140, 142
(٢) Barrow. vol. I. p. 235-246, Nelson. vol. III. pp. 217-218

القسطنطينية ، فقد تأخر خروجه من انجلترة ، وكانت الحاجة ماسة إلى تنظيم وإعداد القوات البرية العثمانية [1] . وفى الواقع كانت الضرورة ملحة لانجاز كافة هذه الاستعدادات بكل سرعة ، لأن بونابرت فى يناير ١٧٩٩ ، كان قد بدأ بالزحف على سوريا .

الحملة السورية

عند ما أخفقت مساعى حكومة الإدارة فى القسطنطينية ، كتبت إلى بونابرت رسالة طويلة فى ٤ نوفمبر ١٧٩٨ [2] ، جاء فيها أنه ما دام الانجليز والروس أصحاب السيطرة فى البحر الأبيض ، فمن المستحيل إنشاء أية مواصلات بين مصر وفرنسا ، وإرسال الجند والذخائر من الأخيرة إلى بونابرت ؛ وعلى ذلك فالواجب يقضى على بونابرت باتخاذ الوسائل التى تكفل له الاعتماد على موارده فى مصر فقط ؛ وزيادة على ذلك ، فانه لما كان من المتعذر ارسال النجدات إليه منذ أصدرت حكومة الادارة تعليمات ، أملتها عليها إلى جانب ما تقدم صعوبات الموقف فى أوروبا ، وهى تكتفى فى هذه التعليمات باقتراح ثلاثة حلول ، تترك لبونابرت نفسه ، اختيار ما يروقه منها : وهى (أولا) البقاء فى مصر ، مع تدعيم مركزه ، بشكل يمنع عنه هجوم الأتراك ، و (ثانياً) التقدم إلى الهند ، ومن المنتظر أن يجد هناك اناساً على استعداد للانضمام إليه ، لتهديم السيطرة الانجليزية فى الهند ، و (ثالثاً) السير براً إلى القسطنطينية ، وسبق العدو الذى يهدده ، فى عملياته . وأما العودة إلى فرنسا ، فهى متعذرة فى الظروف القائمة . وقد وصلت هذه التعليمات إلى بونابرت فى ٢٥ مارس ١٧٩٩ ؛ وعندئذ كان بونابرت قد بدأ فعلا بالزحف على سوريا ؛ واستولى على بضعة مراكز هامة فى حملته .

ذلك أن بونابرت ، كان قد كتب إلى حكومة الادارة منذ ١٧ ديسمبر ١٧٩٨ [3] ،

(١) Charles-Roux. op. cit. p. 141

(٢) Charles-Roux. op. cit. pp. 114-115

(٣) Corresp. t. V. No. 3767

ينبئها بأن الأتراك فى سوريا ، كانوا يقومون باستعدادات عدائية لم يمنعه من الوقوف على حقيقتها سوى بعد المسافة بينه وبينهم ؛ وعند ما امتنع الجزار باشا عن الرد على رسائله ، ووصلته من (رينيه) Reynier التقارير عن زحف جند ابراهيم بك والجزار باشا نحو الحدود المصرية (٣٠ ديسمبر) ، على الرغم من مسعى نابليون الأخير من أجل السلام مع تركيا ، قرر القائد العام ، مبادرة أعدائه بالهجوم ، والزحف على سوريا . فأصدر أمراً فى ١١ يناير ١٧٩٩ حتى تبدأ مقدمة الجيش بالسير على العريش ، ثم أصدر فى الأيام التالية الأوامر لبداية العمليات العسكرية ، وفى ٦ فبراير بدأت الحملة السورية ، بوصول الجيش إلى قطية . وفى ٩ فبراير سقطت العريش فى أيدى الفرنسيين ؛ وفى اليوم التالى ، كتب بونابرت من القاهرة إلى حكومة الادارة ، يبسط الأسباب التى دعته إلى الهجوم على سوريا [1] ، فقال : « إن الانجليز قد حصلوا من الباب العالى على وعد باعطاء الجزار باشا ، إلى جانب عكا ، بشالك دمشق ، وإن ابراهيم باشا وعبد الله باشا وغيرهما ، موجودين الآن فى عكا ، ويهددون بالهجوم على مصر وغزوها ، وأنه (أى بونابرت) سوف يغادر القاهرة بعد ساعة واحدة ، لقتالهم » . ثم قال « إن الغرض الذى يبغى تحقيقه من هذه الحملة يتلخص (أولا) ، فى تدعيم الفتح فى مصر ومنع الخطر عنها من ناحية أية جيوش تهاجمها من الشرق ، أو تعمل بالاشتراك مع جيش أوربى ، ينزل على الشواطىء المصرية ؛ و (ثانياً) ، ارغام الباب العالى على توضيح موقفه ، مما من شأنه تأييد المفاوضات التى لا بد وأن تكون حكومة الادارة قد بدأتها مع تركيا ؛ ثم تأييد (بوشان) Beauchanh فى المهمة التى أوفده بونابرت من أجلها الى القسطنطينية ؛ و (ثالثاً) ، حرمان السفن الانجليزية فى البحر الأبيض من أخذ مؤنها من سوريا . وقد أختتم بونابرت هذا الخطاب بقوله أنه لم يفكر عند قيامه بهذه الحملة ، فى موقف الجمهورية الفرنسية ذاتها ، لأنه لم تصله منذ شهرين أية معلومات أو أخبار عنها .

(١) Corresp. t. V. No. 3952

وأما الحملة ، فقد أحرزت جملة انتصارات بعد سقوط قلعة العريش ، فتقدمت إلى غزا ، ثم استولى بونابرت بعد ذلك على الرملة ، ثم ضرب نطاق الحصار حول يافا ، فسقطت بعد أربعة أيام فى ٧ مارس ، وكانت خسائر العدو كبيرة ؛ وفى أثناء إقامته أمامها ، أرسل إلى شيوخ نابلس حتى يخيرهم بين الحرب والسلام ، فإذا اختاروا السلام طردوا المماليك ورجال الجزار باشا ، كما أصدر منشوراً فى نفس اليوم (٩ مارس) [١] إلى شيوخ وعلماء وأهالى غزا والرملة ويافا يطلب منهم الخلود إلى السكينة والهدوء ، ويعدهم باحترام دينهم ، وبنشر العدالة بينهم ؛ كما كتب أيضاً إلى الجزار باشا [٢] يدعوه إلى ترك القتال والسلام مع الفرنسيين ، والانضمام إليهم ضد أعدائهم المماليك والانجليز ؛ وفى ١٣ مارس كتب إلى حكومة الإدارة [٣] تقريراً مفصلا عن موقف الجزار العدائى ، وإخفاق محاولات بونابرت لاستمالته ، كما تضمن هذا التقرير ذكر المعارك السابقة فى العريش وغزا ويافا . وفى يافا انتشر الوباء ؛ ولما كان بونابرت يخشى أن يؤدى وجود عدد الاسرى الكبير (٣٠٠٠) وهم فى حالتهم السيئة الرثة ، إلى كثرة الاصابات بين الفرنسيين ، ولما كان الجند متذمرين من قلة المؤن لديهم ، وكان الجيش على وشك استئناف الزحف على العدو ، فقد واجهت بونابرت مشكلة البت فى أمر هؤلاء الأسرى . ولذلك عقد القائد العام مجلساً عسكرياً من قواده لبحث موضوع هؤلاء الأسرى فاتجه الرأى أولا نحو إرسالهم إلى مصر ، ولكن لم تلبث ان اعترضت الأخذ بهذا الرأى صعوبات ، منها عدم وجود المؤن الكافية لتغذية الأسرى فى أثناء سيرهم الشاق إلى مصر ، ثم عدم وجود العدد الكافى من الجند حتى يمكن الاستغناء عن فريق منهم لحراسة الأسرى فى عودتهم ، وكذلك كان يخشى من إرسالهم بطريق البحر ، حتى لاتتعرض سفن الانجليز لهم ، وأخيرا قر الرأى على إعدامهم رمياً بالرصاص ، بدلا من تركهم يموتون جوعاً فى يافا ، أو إعطائهم الفرصة حتى ينضموا ثانية

(١) Corresp. t. V. No. 4022
(٢) Corresp. t. V. No. 4026
(٣) Corresp. t. V. No. 4035

إلى الأعداء ، وقد علق صاحب تاريخ الحملة العلمى والعسكرى [١] ، على هذا العمل بقوله ، أن هذه المذبحة، كانت ولاشك وصمة فى جبين أولئك الذين كان فى استطاعتهم منعها ، فانه مهما انتحلت الأعذار لهذا الفعل الشنيع فقد سلم هؤلاء الأسرى أنفسهم ، ولا ينبغى بأى حال من الأحوال . ومهما كانت الأسباب ، تحطيم الوعود ، ونسيان قوانين الحرب المعمول بها .

وفى ١٨ مارس ١٧٩٩ ، بدأ بونابرت فى حصار عكا . وكان حصاراً طويلا شاقاً ، استمر مدة الثلاثة شهور، وقد صمدت عكا أمام الفرنسيين ، بفضل مقاومة الجزار باشا ، ثم بفضل المساعدة التى قدمها سدنى سميث من البحر إلى المحاصرين ، وقد سبق بونابرت فى الوصول أمامها بيومين ؟ ثم استطاع أن يفتح الطريق لوصول النجدات إلى عكا من رودس [٢] . كما شتت اسطولا من السفن الفرنسية كان يحمل مدافع الحصار إلى بونابرت [٣] ، وزيادة على ذلك ، فقد ساعد الجزار باشا فى تقوية الدفاع عن عكا ، الكولونيل فيليبو Phélippeaux المهندس الفرنسي ومن أصدقاء سدنى سميث [٤] ، ومن أعداء « الجمهورية » ، ثم الكابتن ميلر Miller وعلى ذلك فقد أخفق بونابرت فى حصار عكا ، على الرغم من الجهود التى بذلها ، إذ هوجمت للاستيلاء عليها عنوة فى ٤ مايو ، ثم فى ٨ وفى ١٠ مايو . وكان الفشل من نصيب بونابرت فى كافة هذه العمليات حتى قرر فى النهاية رفع الحصار عنها (١٧ مايو) .

بيد أن نابليون أثناء الحصار ، لم يهمل استمالة زعماء البلدان المجاورة اليه وتنفيرهم من الجزار باشا . فكتب إلى ابن الشيخ عمر ظاهر ، (أو الظاهر عمر) ، كما كتب إلى الأمير بشير الشهابى فى جبل الدروز ، وإلى شيخ نابلس ، ولكن من غير نتيجة [٥] ثم اشتبكت

(١) Reyband t. IV. pp. 351-357
(٢) Barrow. vol. I. p. 284
(٣) Barrow. vol. I. p. 265
(٤) Barrow. vol. I. pp. 193 sqq ; Rousseau. (Note). p. XXIV
(٥) Corresp. t. V. Nos. 4044, 47, 96

جنوده مع الأعداء ، حول عكا فى جملة مواقع ، كانت أهمها موقعة جبل طابور التى انتصر فيها كليبر بالاشتراك مع بونابرت انتصاراً كبيراً (١٦ إبريل ١٧٩٩) ، وأصبح طريق الشام مفتوحاً أمام الفرنسيين ، ولم يمنع بونابرت من التقدم ، سوى وجود العدو الممتنع فى عكا فى مؤخرته ، وفى ١٠ مايو[١] . كتب بونابرت إلى حكومة الإدارة ، عن كافة المعارك التى خاض غمارها جنده من بداية حصار عكا ، وكانت خسائر بونابرت عظيمة من جنده وضباطه وقواده ، فقتل من هؤلاء الأخيرين بون Bon وكفاريللى ، وديتروى Detroye و (ساى) Say وكان من الظاهر أن بونابرت قد اعتزم رفع الحصار عن عكا والعودة إلى مصر وفى الواقع ، لم تمر سوى أيام قليلة حتى أرسل بونابرت فى ١٦ مايو إلى ديوان القاهرة[٢] ينبئهم بعزمه على مغادرة الشام إلى مصر ، ويعدهم ، بالوصول إلى القاهرة سريعاً ، فإن أهل عكا — كما قال قد غادروها بطريق البحر ، وأصيب الجزار بجرح ، وتقهقر إلى إحدى القلاع عند شاطىء البحر » ، وفى اليوم التالى ، أذاع القائد العام نداء بين الجند ذكرهم فيه بانتصاراتهم المجيدة ،[٣] وأنبأهم بقرار العودة إلى مصر .

العودة الى مصر

وهكذا صدرت الأوامر النهائية بالترتيبات اللازمة لتنظيم تقهقر الجيش عن عكا ، والعودة إلى مصر ، منذ ٢٠ مايو[٤] ؛ وفى اليوم التالى كان الجيش قد رحل من أمام عكا ؛ فبلغ يافا ، ثم غزا ، وفى أول يونيه وصل الجيش إلى العريش ؛ وفى ١٤ يونيه دخل بونابرت القاهرة ، دخول الظافر المنتصر ، ستراً لهزيمة عكا ؛ فوصف نقولا الترك هذا الاحتفال ، بقوله[٥] « فدخل (بونابرت) مصر بموكب شهير ، ورآه الكبير والصغير ، ومشت أمامه

(١) Corresp. t. V. No. 4124
(٢) Corresp t. V. No. 4136
(٣) Corresp. t. V. No. 4146
(٤) Corresp. t. V. No. 4146
(٥) نقولا الترك . صفحة ١٠٤

جميع العساكر الفرنساوية ، وحكام وأعيان وعلماء ، وأغاوات مدينة مصر المحمية ؛ ودخل من باب النصر ، بالعز والنصر — وكان يوماً عظيماً . » ومع ذلك فقد وجد بونابرت من واجبه بمجرد عودته ، أن يفسر للمصريين سبب عودته السريعة ، حتى لا يدع مجالا للشك يتطرق إلى نفوسهم ، عن انهزامه أمام عكا ، وبخاصة عند ما تناثرت الاشاعات بين الناس ، عن وفاته فى أثناء الحملة السورية ، وانتشرت الاضطرابات فى القطر فى مدة غيبته ؛ وعلى ذلك ، أصدر بونابرت منشوراً فى ١٩ محرم ١٢١٤[١] (٢٣ يونيه ١٧٩٩) « من محصل الديوان الخصوصى بمحروسة مصر » لتوزيعه فى مديريات مصر وأقاليمها ، يحمل إلى أهلها نبأ دخوله القاهرة « من باب النصر — فى موكب عظيم ، وشنك فخيم (عند ما خرجت أهل مصر لملاقاته ، فوجده الأمير الأول بذاته وصفاته ؛ وظهر لهم أن الناس كذبوا عليه ؛ شرح الله صدره للاسلام ؛ وفى هذا المنشور ، سرد بونابرت بعض أخبار الحروب الشامية وبسط انتصاراته فى يافا التى كان بها ، كما قال «نحو خمسة آلاف من عسكر الجزار هلكوا جميعاً ، وبعضهم ما نجاه إلا الفرار » ، كما ذكر كيف «أخرب سور عكا ، وهدم قلعة الجزار التى كانت حصنه ، لم يبق فيها حجر على حجر ، حتى إنه يقال كان هناك مدينة ... ولما توجه أهل بلاد الجزار من كل ناحية ، كسرهم كسرة شنيعة، فهل ترى لهم من باقية .» ثم ذكر أنه رجع إلى مصر « لأجل شيئين (الأول) أنه وعدنا برجوعه إلينا بعد أربعة أشهر ، والوعد عند الحردين ، (والسبب الثانى) أنه بلغه أن بعض المفسدين من الغز والعربان ، يحركون فى غيابه الفتن والشرور فى بعض الأقاليم والبلدان .

والواقع أنه حدث من الحوادث فى مصر ، فى أثناء وجود نابليون فى سوريا ، الشىء الكثير ، حتى رأى من واجبه أن يكتب إلى حكومة الادارة ، بياناً عنها ، من القاهرة فى ١٩ يونيه[٢] اشتمل أخبار قيام بنى سويف بالثورة ، ثم هجوم إحدى السفن الانجليزية ،

(١) جبرتى ج ٣ : ٧٣ — ٧٥ ؛ نقولا . صفحات ١٠٤ — ١١٠
(٢) Corresp. t. V. No. 4188

واطلاقها القنابل على الاسكندرية في فبراير ١٧٩٩ ، ثم غرق سفينة المدفعية الفرنسية (تجليا منتو) Tagliamento فى اشتباك مع العدو أمام القصير فى ٦ فبراير ، ثم قيام الثورة فى إحدى مدن الشرقية ، وإحراق هذه المدينة ، ثم مطاردة العربان بجوار الجيزة ، وثورة أمير الحج (مصطفى بك)[١] ، وثورة البحيرة التى حركها رجل جاء من درنة من طرابلس العرب ، وادعى انه المهدى المنتظر ، ثم تبعه المئات من المغاربة بعد أيام قليلة . فأثار المهدى الاضطراب فى دمنهور ، واستولى عليها ، حتى حضر إليه القائد (لانوس) Lanusse ، فأوقع بأهل دمنهور مقتلة عظيمة ، وجُرح (المهدى) وفر إلى الصحراء[٢] ، ثم حضور مركبين انجليزيين إلى السويس ، وانسحابهما بعد اطلاق القنابل (٤ مايو) ، ثم قتال (لانوس) أيضاً مع الثائرين عند بحر مويس

معركة أبى قير البرية[٣]

على أن المقام لم يطل بالقائد العام طويلا فى القاهرة، حتى جاءته الأخبار عن وصول الحملة العثمانية المترقبة، إلى الشواطىء المصرية؛ وكان بونابرت قد اتخذ العدة لاتمام أعمال التحصينات اللازمة منذ عودته إلى القاهرة ، وخصوصاً فى العريش ، وفى قطية ، وفى الاسكندرية . وأما الأتراك فقد نزلوا إلى شاطىء أبى قير فى ١٤ يوليه ، وفى ١٧ منه احتلوا قلعة أبى قير فانتقل بونابرت إلى الرحمانية فى ١٩ يوليه ، ثم اتخذ مقر قيادته فى الاسكندرية ؛ وفى ٢٥ يوليه وقعت المعركة ، وانهزم العثمانيون وكان من المجروحين ، القائد العثمانى ، «حسين سيد مصطفى باشا» ؛ وفى ٢ أغسطس سلمت قلعة أبى قير ذاتها[٤] ؛ ثم أرسل بونابرت التقريرات الضافية عن هذه المعركة إلى حكومة الإدارة فى ٢٨ يوليه ، ثم فى أغسطس[٥] ،

(١) Jonquière. t. V. pp. 7 sqq

(٢) Jonquière. t. V. pp. 65 sqq

(٣) Corresp. Inédite. t. VII. pp. 1-120; Jonquière. t. V. pp. 395-484; Sir Sidnay Smith's Letters pp. 85-120.

(٤) Pièces Diverses. pp. 118-122

(٥) Corresp. t. V. Nos. 4323, 4334

وقد قدر بونابرت خسائر الباب العالى ، فى هذه المعركة بحوالى الثمانية عشر ألفاً ؛ وفى ١١ اغسطس عاد بونابرت الى القاهرة .

رحيل بونابرت الى فرنسا :

فى ٦ اغسطس ١٧٩٩ نشرت جريدة (كوريه دى ليجبت) خبر انتصار الفرنسيين الحاسم فى موقعة أبى قير البرية[١] ، فذكرت أن هذا الانتصار قد أنهى حملة السنة السابعة (١٧٩٩) الدفاعية ؛ وفى الواقع ، لم يلبث أن زال عن مصر ، بفضل هزيمة العثمانيين فى هذه الموقعة أى خطر من تهديد البلاد بالغزو ثانية ، على الأقل فى أثناء الشهور المقبلة ، لأن فصل السنة لم يكن يسمح بالعمليات العسكرية الهجومية من ناحية البر ، كما أن اندحار العثمانيين كان لايشجعهم على انزال قوات جديدة من البحر على الشاطىء المصرى[٢] .

وزيادة على ذلك ، فقد كان لمعركة أبى قير البرية ، نتائج أخرى مهمة ، ذلك أن الفرنسيين استطاعوا بفضل احتكاكهم مع العثمانيين من جانب ، وبفضل اتصالاتهم بالسيرسدنى سميث من جانب آخر ، أن يقفوا على حقيقة الحوادث الجارية وقتذاك فى أوربا ؛ وهى الحوادث التى كادت تمتنع عنهم أخبارها كلية تقريباً ، منذ تحطيم اسطولهم فى اول اغسطس ١٧٩٨ وكان من أثر هذه الأخبار أن بونابرت ، قرر العودة السريعة الى فرنسا .

فقد ظل بونابرت متعطشاً الى أخبار الوطن مدة طويلة ، حتى اضطر الى القيام فى حملته السورية ؛ وكان أمام عكا فقط أن استطاع القائد أن يحصل على بعض الأخبار التى أنبأته بحروجة الحالة فى فرنسا ؛ فمن الثابت أن حكومة الادارة أوفدت رسولا الى مصر هو المواطن (وينان مورو) Winan Moreau كما أن من الثابت ايضاً أن يوسف بونابرت قد أرسل الى أخيه رسولا آخراً ، من المتعذر الجزم بحقيقة

(١) Courrier de l'Egypt No. 35 du 19 thérm. Au VII

(٢) Berthier. Mémoires (1er Partie) p. 165 ; Jonquière. t. V. p. 460

شخصيته ؛ وكانا كلاهما يحملان الى بونابرت أنباء الموقف الأوربى ؛ ووصل الرسولان الى القاهرة فى أوائل مارس سنة ١٧٩٩ ، ثم أصدر الجنرال (دوجا) أمره بإرسالها الى سوريا[١] ، فخطيا بمقابلة بونابرت أمام عكا فى ٢٥ مارس . ومع أنه من المتعذر القطع بنوع الرسائل التى حملاها الى بونابرت ، فقد كانت الأخبار التى تضمنتها هذه الرسائل ، وهى أخبار أشار اليها بونابرت فيما بعد فى إحدى رسائله إلى حكومة الإدارة[٢] ، كافية لإثارة مخاوف بونابرت من ناحية تعرض فرنسا ذاتها لخطر الغزو الأجنبى فى أثناء غيابه عنها ؛ وزيادة على ذلك . فقد أثبت (أدير) Ader فى تاريخه[٣] صورة رسالة من حكومة الإدارة إلى بونابرت محررة فى باريس فى ٢٦ مايو ١٧٩٩ ، قال ان بونابرت استلمها فى القاهرة عند عودته من سوريا[٤] ؛ وفحواها « ان المجهودات الخارقة للعادة التى تبذلها كل من النمسا والروسيا ، وتغير مجرى الحرب إلى حال جدى ، يكاد يكون مخيفاً حقيقة ، يرغم الجمهورية الفرنسية على جمع قواتها . وعلى ذلك ، أصدرت حكومة الإدارة أوامرها إلى الأميرال (بروى) Bruix — وفى الأصل برويس — حتى يبذل كل مجهود ممكن للسيطرة فى البحر الأبيض ويذهب إلى مصر لينقل إلى فرنسا الجيش الموضوع تحت قيادتك ، كما كلف بأن يتفق معك على الوسائل التى يمكن بفضلها نقل الجيش على ظهر السفن إلى فرنسا ؛ وفى الوقت نفسه ، تترك لك حكومة الإدارة البت فيما إذا كان فى استطاعتك أن تترك جزءاً من الجيش فى مصر بأمان . وفى هذه الحالة عليك أن تعهد بالقيادة إلى الشخص الذى تراه مناسباً ؛ وأنه ليسر حكومة الإدارة أن تراك على رأس جيوش الجمهورية ، تلك الجيوش التى تمتعت حتى هذا الوقت بقيادتك المظفرة » . ومع أن

(١) Jonquière. t. V. pp. 666-668

(٢) Corresp. t. V. No. 4382

(٣) ترجمتها فى كتاب الرافعى بك ج ٢ : ص ٩٠

(٤) Ader. p. 263

بونابرت لم يشر الى هذه الرسالة ، فان (أدير) يؤكد صحتها ، ويقول أنها كانت كافية لحمل بونابرت على تقرير العودة الى فرنسا فى التو والساعة .

ومع ذلك ، ومهما كان قرار بونابرت ، فان فكرةُ مغادرة مصر ، كان من المتعذر تنفيذها ، ما دامت هـذه البلاد مهددة بالغزو ؛ والحقيقة أن بونابرت ، كان مشغولاً فى الأيام التالية لعودته ، باصدار الأوامر اللازمة لإنجاز أعمال التحصينات ، وتوزيع قواته فى الحدود الشرقية ، وفى الشمال استعداداً لملاقاة العدو ؛ وعند الاشتباك مع العثمانيين فى أبى قير ، كان بونابرت شديد الرغبة فى معرفة الموقف فى أوربا على حقيقته ؛ وقد ساعده الاتصال بأعدائه فى أثناء الموقعة ، ثم بعد سقوط قلعة العريش ، على جمع المعلومات التى أيدت الأخبار التى وصلته سابقاً وهو أمام عكا . ذلك أن القائد العثمانى مصطفى باشا الذى وقع فى الأسر ، لم يلبث أن أكد لبونابرت ، أن الحرب قد بدأت فى أوربا من ستة شهور ، وأن الجيوش الفرنسية قد انهزمت أمام أعدائها ؛ ولو أن مصطفى باشا لم يشأ اخبار بونابرت بكل ما يعلم ، حتى يظل القائد العام على شكوكه وفى مخاوفه[١] ؛ ثم أفلح مصطفى باشا فى غرضه ، لأن بونابرت سرعان ما أصبح يريد الاتصال بالانجليز انفسهم لعله يستطيع أن يحصل منهم على معلومات أوفى . وعندئذ عول بونابرت على أن يتخذ من مسألة تبادل الأسرى ، وسيلة لبلوغ أغراضه . ذلك أن بونابرت كان لديه بعد الموقعة حوالى الأربعمائة أو الخمسمائة من الأسرى الأتراك المجروحين ، أراد استبدالهم ، فأرسل من ياورانه الضابط (مرلان) Merlin ، وأحد ضباط البحريه (ديكورش) Descorche ، وكان هذا من أقرباء السفير الفرنسى المعين للقسطنطينية وذلك للمفاوضة فى أمر تبادل الأسرى مع الأعداء ؛ وفى الوقت نفسه أرسل الانجليز يتفاوضون مع بونابرت للغرض نفسه ؛ وأما (ديكورش) فقد عاد يحمل إلى بونابرت مجموعة من الجرائد الانجليزية ؛ وكذلك « غازيتة فرنكفورت الفرنسية » الصادرة فى

(١) Martin. t. I. p. 394

١٠ يونيه ١٧٩٩[1] ؛ ومن هذه الجرائد استطاع بونابرت أن يقف على حقيقة الموقف الأوربى ، الذى لخصه بعد ذلك فى ١١ أغسطس ، فى احدى رسائله الى (ديزيه) فى قوله[2] : « لقد وصلتنى جرائد انجليزية حتى يوم ١٠ يونيه ، وفيها أن فرنسا أعلنت الحرب على النمسا فى ١٣ مارس ؛ ووقعت جملة معارك ، وانهزم (چوردان) فى (فلدكيرش) Feldkirch فى الغابة السوداء ، واضطر الى عبور الراين متقهقراً ، وأما (شيرر Scherer) الذى أعطى قيادة جيش ايطاليا فقد انهزم فى (ريڤولى) وعبر نهرى المنشيو Mineio والاچليو Oglio متقهقراً ، وكذلك فان (مانتوا) محاصرة ، وهذا بينما لم تحضر بعد الجيوش الروسية الى ميادين القتال . . . . ، وزيادة على ذلك ، فان الأسطول الفرنسى المكون من ٢٢ قطعة ، و ١٨ فرقاطة ، قد غادر (بريست) فى الأيام الاولى من أبريل ، ثم وصل الى المضيق ، واشتبك مع الانجليز الذين لم يكن لديهم سوى ١٨ قطعة ودخل فى ميناء طولون ، وقد انضمت اليه فى الميناء ثلاثة سفن اسبانية ، وأما الأسطول الأسبانى ، فقد خرج من قادس ، ولكنه اضطر الى الدخول فى قرطاجنه . (شاطىء اسبانيا الجنوبى الشرقى) ، ويتألف من ٢٧ قطعة ، ومع ذلك فقد دخل بعد أيام قليلة أسطول انجليزى جديد ، مجتمعاً تحت قيادة كل من (جيرڤيس) و (نلسن) وتزيد قطع هذا الأسطول المتحد على ٥٠ سفينة ، ويحاصر الانجليز الآن ميناءى طولون وقرطاجنه ، وأما الأسطول الفرنسى فهو تحت قيادة (بروس) Bruix وزير البحرية . »

وقد تركت هذه الأخبار أثراً كبيراً فى نفس بونابرت ؛ وتحدث (بوربين) Bourrienne عن هذا الأثر فقال[3] «... ومنذ عشرة شهور كنا من غير أية أخبار من فرنسا ، ولذلك فان بونابرت بمجرد أن وصلته « غازيته فرنكفورت الفرنسية » انكب على قراءتها بشغف

(١) Pièces Diverses. p. 225
(٢) Corresp. t. V. No. 4341
(٣) Bourrienne. Mem. t. II. p. 304

ظاهر ، ثم قال بعد انتهائه من القراءة : « لقد وقع ما كنت أخشاه ، وضاعت ايطاليا ! يا لهم من تعساء . إن كافة انتصاراتنا ذهبت سدى ، ولابد لى من العودة حالاً . » ثم استدعى بونابرت الجنرال (برتيه) Berthier ، وأطلعه على الجريدة ، ثم أخبره بعزمه على الرحيل ، وأنه يريد أن يصطحبه معه ، وطلب اليه عدم إفشاء هذه الرغبة ؛ ثم استدعى (غانتوم) ، وأمره باعداد الفرقاطتين (مويرون) Muiron ، و (كارير) Carrère ومركبين آخرين لحمل بونابرت وصحبه الى فرنسا .

وظاهر مما تقدم ، أن الأخبار التى اطلع سدنى سميث عليها بونابرت بخصوص الموقف الأوربى ، هى التى جعلت بونابرت يعزم على العودة الى أرض الوطن ، ولو أن هذا بطبيعة الحال لا ينفى — كما أنه من جهة أخرى قد لا يؤيد — أن بونابرت كان معتزماً العودة الى فرنسا فى أقرب فرصة ، او على الأكثر منذ وجوده أمام عكا ، أى قبل انتهاء الحملة السورية ، وعودته الى القاهرة[1] . ومع ذلك فان الأدلة متوفرة على أن بونابرت ، كان يترقب الفرص للرحيل ، عند وجود الظروف المناسبة ، ولو أن هذه الرغبة ، ثم تنفيذها « الفجائى » عند سفره أخيراً ، قد أثار غضب أولئك الذين يودون هم أيضاً العودة الى الوطن ، ثم اعتبروا رحيل القائد للحملة « فراراً من الميدان » مزدرياً[2] ؛ وعلى ذلك فقد أثار « رحيل » بونابرت نقاشاً طويلاً ، وكان من رأى أحد كتاب الفرنسيين فى عهد الامبراطوية الثانية[3] ، أن هذا « الرحيـل » لا يعتبر فراراً من الميدان بأى حال من الأحوال ، ودليله على ذلك أن (مراسلات) نابليون المعروفة تدل بجلاء على أن مغادرة بونابرت لمصر فى شهر أغسطس لم تكن غير متوقعة ، لأنه لم يكن من المقصود ، عند ذهاب بونابرت على رأس الحملة إلى مصر ، أن يطول غيابه عن فرنسا ، فالقائد العام كان يتوقع

(١) Richardot. Neauveaux Memoires p. 188
(٢) Desvernois p. 219
(٣) Ernouf. pp. 209-212

العودة السريعة [لتولى قيادة الحملة المعدة لغزو انجلترة] ، وكانت حكومة الادارة من جانبها تنتظر عودته ؛ ومن أدلة ذلك أن بونابرت فى احدى رسائله لها فى سبتمبر ١٧٩٨ ، كتب يقول : « إنه لا يستطيع أن يكون فى باريس ، كما وعد أعضاء حكومة الادارة ، ولكن غيبته سوف لا تطول الا بضعة شهور فقط . » والواقع ، لم يمنع بونابرت عن التعجيل بالأوبة سوى كارثة أبى قير البحرية ، ثم إعلان تركيا الحرب على فرنسا ، الأمر الذى جعل مهمته شاقة فى مصر ، كما أن انقطاع المواصلات بين فرنسا ومصر ، كان من العوامل الجدية التى ساعدت المحالفة الدولية ضد فرنسا ، لأن بونابرت كان يجهل تماماً أهمية وجوده فى فرنسا ؛ ويفسر هذا الكاتب جهل بونابرت بحقيقة الحاجة اليه فى فرنسا ، بقوله إن آخر الأخبار التى بلغت بونابرت ، وصلته وهو أمام عكا ، فى ابريل ١٧٩٩ ، وكانت هذه تنتهى عند ٦ يوليو ١٧٨٩ ؛ وهذا بينما كانت الرسائل التى وصلته فى شهر يونيه التالى ، تحمل إليه أنباء الهجوم على سردينيا ونابولى ، وتنتهى أخبارها عند فبراير ١٧٩٩ ؛ ومع أنه قد أرسلت الى بونابرت مكاتبة أخرى فى مارس من السنة نفسها ، تتضمن أخبار انهزام جيوش الجمهورية فى الدانوب ، فان هذه المكاتبة لم تصله بتاتاً ؛ وكذلك كان أمر مكاتبة حكومة الادارة المحررة فى ٢٦ مايو [١] ؛ وهى المكاتبة التى أكد (أدير) أنها وصلته عقب عودته الى القاهرة . وقد تقدم كيف طلبت حكومة الادارة فى هذه الرسالة من بونابرت العودة مع جيشه الى فرنسا ، وتركت له حرية التصرف فى إبقاء جزء من الجيش فى مصر ، اذا كان من رأيه ذلك ؛ وهى تدل على أن بونابرت انما كان منفذاً فى رحيله لرغبة حكومة الادارة ، وزيادة على ذلك ، واذا سلمنا بأن هذه الرسالة الأخيرة لم تصله فعلاً ، فان بونابرت كان على كل حال ينفذ ، على الأقل ، ذلك الاتفاق الذى تم بينه وبين حكومة الادارة شفوياً ، فى باريس ، قبل قيامه على رأس الحملة الى مصر ، ومؤداه أن يترك للقائد

(١) Ernouf. p. 210

العام مطلق التصرف ، وتحت مسئوليته ، لاختيار أفضل الطرق التى يرى أنها متفقة مع المصلحة كما يجدها هو فى أثناء مدة الحملة بأكملها .

وأخيراً فمع أن بونابرت ، قد عزم نهائياً على العودة الى فرنسا ، عقب موقعة أبى قير البرية مباشرة ، فان هذا لم يكن معناه أنه كان لا يعد العدة للرحيل منذ عودته من سوريا الى القاهرة ؛ ذلك أنه كتب الى (غانتوم) فى ٢١ يونيه ١٧٩٩ [١] حتى يعد الفرقاطتين (مويرون) و (كارير) على أهبة السفر فى ميناء الاسكندرية ؛ وفى ٢٨ يونيه ، كتب بونابرت من القاهرة الى حكومة الادارة [٢] ، يطلب ارسال النجدات من الجند والأطباء والجراحين ، وكذلك مختلف أنواع الأسلحة ، لسد الفراغ الذى أحدثته الحرب السورية ، والعمليات العسكرية فى مصر ذاتها ، وهذا حتى يستطيع الاحتفاظ بفتوحاته فى هذه البلاد ، او يتمكن الجيش بعد تجهيزه الكامل من الزحف فى طريق الشام ثانية الى القسطنطينية وأما اذا عجزت حكومة الادارة عن ارسال هذه النجدات ، فقد طلب اليها بونابرت عقد السلام ؛ والسبب فى هذه النصيحة ، أن الحالة فى فرنسا ذاتها لم تكن مطمئنة الأمر الذى وقف عليه بونابرت من الأخبار التى حملها اليه كل من (مورو) ، (بلڤيل) Belleville وكانت غير كاملة ، لأن الأنباء التى أتى بها (مورو) تنتهى عند ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨ ، بينما تنتهى تلك التى أتى بها (بلڤيل) عند ٨ فبراير ١٧٩٩ .

وعلى ذلك ، فقد أعطى انتصار أبى قير البرى ، الفرصة لبونابرت ، حتى يستطيع العودة الآن الى فرنسا وهو مرفوع الرأس ، لأن هذا الانتصار فى ٢٥ يوليه ، قد أزال ولا شك من أذهان الفرنسيين ذكرى هزيمة أسطولهم الشنيعة فى أول أغسطس ١٧٩٨ ؛ وزيادة على ذلك ، فان أخبار الاضطرابات القائمة فى فرنسا ذاتها ؛ قد ساعدت على (نضوج الكمثرى) التى انتظر بونابرت مدة حتى يقتطفها ، ذلك أن دستور ٩٥ ، كان معرضاً للخطر ، واشتعلت

(١) Corresp. t. V. No. 4197

(٢) Corresp. t. V. No. 4225

الثورة فى (الڤندية) Vendée ، وتحدث اليعاقبة عن عودة الارهاب ، وكانت ظروف فرنسا الداخلية ، والخارجية معا ، كلها تدعو بونابرت الى الحضور على عجل لانقاذ الوطن (١) .

بيد أن بونابرت لم يغفل قبل رحيله ، اكمال الاجراءات اللازمة لتحصين الحدود الشرقية والشواطىء ، كما حاول فتح باب المفاوضة من أجل الصلح مع تركيا ، فكتب الى الصدر الأعظم فى هذا المعنى فى ١٧ أغسطس ١٧٩٩ ؛ وفى مساء اليوم نفسه وصله من (غانتوم) أن السفن العثمانية والانجليزية قد أبحرت الى قبرص ، فارسل بونابرت أوامره للذين عزم على اصطحابهم معه ، حتى يكونوا على أهبة السفر فى منتصف الليل نفسه ، للقيام مع القائد العام فى رحلة « فى الوجه البحرى » ؛ وفى صباح ١٨ أغسطس المبكر ، غادر بونابرت بولاق ؛ وفى اليوم التالى كان فى منوف ، ثم أصدر وهو فى منوف جملة أوامر بخصوص تنظيم الجيش وتوزيع قواته ، وبخصوص الادارة عموماً ، كما كتب الى (كليبر) حتى يحضر من دمياط لمقابلته بكل سرعة فى رشيد ؛ وحدد له بونابرت يوم ٢٤ أغسطس للمقابلة ، حتى يبحث معه « مسائل فى غاية من الأهمية » (٢) ؛ وفى ٢٠ اغسطس وصل بونابرت الى الرحمانية ، وكتب منها الى (مينو) حتى يحضر من رشيد لمقابلته فى اليوم التالى ، وعين له مكاناً للمقابلة بين أبى قير والاسكندرية (٣) ؛ وفى يوم ٢١ أغسطس ، وصل بونابرت الى (بركة غطاس) ؛ وفى اليوم التالى عند اقترابه من الاسكندرية ، أخبر بونابرت صحبه ، أنه يعتزم أخذهم معه الى فرنسا .

وفى أثناء هـذه الرحلة الأخيرة ، كانت الأخبار تصل بونابرت تباعاً من (غانتوم) و (مارمون) Marmont ، عن حركات سفن الأعداء ، وابتعادها من الشاطىء ، وفى ٢٢ اغسطس أخبره غانتوم أن احدى سفن الأعداء شوهدت قريبة من مياه الاسكندرية ،

(١) Berthier, op. cit. pp. 170-171
(٢) Corresp. t. V. No. 4369
(٣) Corresp. t. V. No. 4372

فخشى بونابرت من عودة السير سدنى سميث الى مراقبة الشاطىء ، وقرر الرحيل فى اليوم نفسه من الاسكندرية . ومع ذلك فقد قابل بونابرت قبل رحيله القائد (مينو) ، فاطلعه على سفره القريب وأعطاه القيادة فى الاسكندرية ورشيد والبحيرة (١) ثم سلمه جملة أوامر ، والتعليمات التى أعدها لكليبر ، لان بونابرت لم يستطيع انتظار حضور كليبر . وفى مساء ٢٢ أغسطس خرجت الفرقاطتان ، وسفينتان صغيرتان من الاسكندرية ؛ وكان على ظهر الفرقاطة (مويرون) ، بونابرت ، ومعه (برثيه) ، (بوريين) ، (بوهانيه) ، (ديروك) (مونج) ، (برتوليه) وغيرهم ؛ بينما حملت الفرقاطة (كارير) ، القواد (لان) Lannes ، (ميرا) Murat ، (مارمون) وغيرهم . و بعد رحلة استغرقت ٤٧ يوما ، نزل بونابرت فى (فرجوز) Frejus فى شاطىء فرنسا الجنوبى فى ٩ اكتوبر ١٧٩٩ ، وفى اليوم نفسه غادرها الى باريس (٢) .

وفى أثناء السفر الى باريس ، كتب بونابرت إلى حكومة الادارة من (اكس) Aix فى ١٠ اكتوبر (٣) موضحاً أسباب عودته ، فقال « انه منذ أن ترك فرنسا لم تصل رسائل الادارة الا مرة واحدة فى ٢٥ مارس ١٧٩٩ وهو أمام عكا ، تحمل اليه أنباء نجاح الفرنسيين ضد نابولى ، الأمر الذى جعله يتوقع نشوب حرب فى القارة ، ومن ذلك الحين تملكه الشعور القوى بضرورة عدم ابتعاده من فرنسا . بيد أنه على الرغم من استطاعته فى حملته السورية ، تحطيم الجيوش التى كانت تهدد مصر بالغزو بطريق الصحراء ، فقد كان من واجبه أيضاً انتظار الحملة البحرية التى كانت تعد بنشاط كبير فى البحر الأسود . ولما كان لا يمكن انزال هذه الحملة الا فى الاسكندرية او فى دمياط ، فقد عهد بالدفاع عن الشاطىء حتى دمياط الى الجنرال كليبر ، بينما استعد هو للذهاب الى الاسكندرية . ثم يقول مخاطباً

(١) Corresp. t. V. No. 4373
(٢) Pièces Diverses. pp. 225-228 ; Jonquière. t. V. Cap. III ; Corresp. t. V. No. 4383.
(٣) Corresp. t. V. No. 4382

أعضاء حكومة الادارة ، « وقد قرأتم فى رسائلى الأخيرة ، النتيجة التى أسفرت عنها معركة أبى قير (البرية) ، وهى أن مصر التى زال عنها خطر الغزو كلية ، قد أصبحت ملكا لنا ولاينازعنا أحد عليها كلية . وقد استطعت أن أحصل ، فى أثناء انعقاد جملة مؤتمرات سياسية على الجرائد الانجليزية حتى ٦ يونيه ١٧٩٩ ، ومنها علمت بانهزامات (جوردان) فى المانيا ، و (شيرر) فى ايطاليا . وبناء على ذلك فقد غادرت مصر فى التو والساعة ، على ظهر الفرقاطتين (مويرون) و (كارير) ، على الرغم من بطء سيرهما . ولم أفكر فى الأخطار التى قد نتعرض لها ، لأنى رأيت من واجبى أن أوجد فى المكان الذى يكون وجودى به أكثر فائدة ... » . وفى ١٣ اكتوبر وصل بونابرت إلى باريس .

مصادر البحث

يرجع أيضاً الى بعض المصادر التى ذكرت فى بحوث الفصول السابقة ؛ ثم يضاف الى المراجع العربية ، الجزء الثالث من تاريخ الجبرتى . ثم

أحمد حافظ عوض — فتح مصر الحديث أو نابوليون بونابرت فى مصر . (القاهرة)

عبد الرحمن الرافعى بك — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزآن الأول والثانى طبعة القاهرة ١٩٢٩

نقولا التركى (المعلم) . ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية . طبع باريس ١٨٣٩ .

ومن المراجع الأفرنجية ما يأتى : —

1. Ader, (M. Histoire de l'Expédition d'Egypte et de Syrie, Revue pour les détails stratégiques. Rev. M. Le Général Beauvais. Paris 1826.

2. Barrow, (Fohm). The life and Correspondance of Admiral Sir William Sidney Smith. London 1848 (vol. I.)

3. Berthier. Relation des Campagnes du Général Bonaparte en Egypte et en Syrie. Paris An IX (1801).

4. Mémoires du Maréchal Berthier. Campagne d'Egypte. 1re Partie. Paris 1827.

5. Bertrand, (Général). Campagne d'Egypte et de Syrie (1798-99). Mémoires pour servir à l'Histoire de Napoléon dictés par lui-même à St. Hélène etc. Paris 1847. (t II.)

6. Boissy, (Louis de) Bonaparte au Caire, ou Mémoires sur l'Expédition de ce Général en Egypte, avec des détails curieux etc. Paris 1799.

7. Bourrienne, (L. A. Fauvelet de) Mémoire sur Napoléon (1795-1814). Paris 1828-30. (t II.)

8. Boulay de la Meurthe, (Comte A. J. C. B.) Bourrienne et ses erreurs. Paris 1830 (2 vols.)

9. Charles-Roux, (F.) Bonaparte Gouverneur d'Egypte. Paris 1935.

10. L'Angleterre et l'Expédition Française en Egypte. Caire 1925. (t I.)

11. Cherfils, (Christian) Bonaparte et l'Islam d'après les Documents Français et Arabes. Préface du Chérif Abd El-Hakim. Paris 1914.

12. Chevalier, (E.) Histoire de la Marine Française sous la Première République. Paris 1886.

13. Copies of Original Letters From the Army of General Bonaparte In Egypt. Intercepted By the Fleet Under the Command of Admiral Lord Nelson. London 1799.

14. Correspondance de Napoléon 1er. (tomes IV,V).

15. Correspondance Inédite Officielle et Confidentielle. The Napoléon Bonaparte. (Egypte t I ; t VII). Paris 1819.1820. (Panckoucke).

16. Delacroix, (Désiré).

17. Desgranges Siné. Histoire de l'Expédition des Français en Egypte par Nokoula El-Turk. Paris 1839.

18. Doguereau, (Général Jean-Pierre). Journal de l'Expédition d'Egypte etc. Paris 1904.

19. Desvernois. Avec Bonaparte en Italie et en Egypte. Mémoires etc. Publiés par Albert Dufourq. Paris 1933.

20. Douin (G). La Flotte de Bonaparte sur les Côtes d'Egypte. Les Prodromes d'Aboukir. Caire 1922.

21. Elgood (P.G.) Bonaparte's Adventure In Egypt. London 1936.

22. Ernouf (Le Baron). Le Général Kléber. Paris 1867.

23. Expédition de Syrie jusqu'à la Prise de Jaffa. Au Caire (Imp. Wation). Au VII.

24. Guitry (Commandant). L'Armée de Bonaparte en Egypte 1798-99.

25. Herbin (P.E.). Conquête des Français en Egypte Paris 1799.

26. James (W). The Naval History of Great Britain. London 1886 (Vol II).

27. Langlois (Col. Ch.) Panorama de la Bataille des Pyramides. Paris 1853.

28. Larchey (L). Correspondance Intime de l'Armée d'Egypte Interceptée par la Croisière Anglaise etc. Paris 1866.

29. Larrey (D.F.). Relation Historique et Chirurgicale de l'Expédition de l'Armée d'Orient en Egypte et en Syrie. Paris 1803.

30. Mahan (A.T.). The Influence of Sea Power Upon the French Revolution. London 1893 (Vol. I).

31. The Life of Nelson (2e ed.) London 1899. (2 vols.).

32. Martin.

33. Nelson. The Dispatches and Letters Office Admiral Lord Vescount Nelson. With Notes by Sir Nicolas Harris Nicholas. London 1845 (Vols III,IV)

34. Pièces Diverses et Correspondance Relatives aux Opérations de l'Armée d'Orient en Egypte. Paris Au IX.

35. Pietro (Dominique di). Relation de l'Expédition de Syrie, de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom etc. Paris Au VIII.

36. Reyband (and Others).

37. Richardot. Nouveaux Mémoires sur l'Armée Française en Egypte et en Syrie, ou la vérité mise au jour sur les principaux faits etc. Paris 1848.

38. Relation de la Campagne de Syrie, Spécialement des Siège de Jaffa et de St. Jean d'Acre etc. Paris 1839.

39. Sidney Smith (Sir). Letters to Lord Nelson Containing a most extra ordinary narrative of the defeat and almost entire destruction of the French army at St. John De Acre, in Syria. Bristol 1799.

40. Simon (E.T.). Correspondance de l'Armée Française Interceptée par l'Escadre de Nelson etc. Paris Au VII. (1799).

41. Southey (R.). The Life of Nelson. London 1853 (3 vols).

42. Vivant Denon. Voyage dans la Basse et la Haute Egypte, pendant les Campagnes du Général Bonâparte. (2 vols). Paris 1802.

الفصل الرابع

كليبر ومسألة الجلاء

حكومة كليبر

غادر بونابرت مصر، بعد أن اطمأن على زوال الخطر عنها، على الأقل لجملة شهور مقبلة، ولو أنه كان من الظاهر فى أغسطس ١٧٩٩، أن مصير « الحملة » وبقاءها من عدمه فى هذه البلاد، متوقف على تطور الحوادث التالية، عند ما كان العثمانيون وحلفاؤهم، يستعدون لهجوم آخر على مصر، وفى الوقت الذى اشتبكت فيه جيوش القنصلية فى معارك أوربا، وكان من سياسة بونابرت ارغام أعداء فرنسا، وخصوصاً انجلترة، على عقد الصلح العام. ومن جانب آخر، كان مصير الحملة، أى نجاحها وأخفاقها فى مصر، متوقفاً على مقدار استعداد قادتها لتدعيم المستعمرة « الجميلة » التى تحدث عن إنشائها معاصروهم، فى الشرق، والتى كانت الرغبة فى إنشائها، من الأسباب الرئيسية لحضور الحملة إلى مصر وقد دل بونابرت، عندما نظم جهود علماء الحملة، وابتكر السياسة الإسلامية — الوطنية، على أن استعمار مصر، كان من أهدافه، ولو أنه شغل عن التفرغ إلى ذلك كل التفرغ، بسبب حملته السورية، وهى الحملة التى أخذ فى الاستعداد لها على الأكثر منذ ديسمبر ١٧٩٨، أى بعد بضعة شهور من نزول الحملة على الشواطىء المصرية. ومع ذلك فإن تنظيمات الحكومة الداخلية، ومطاردة فلول المماليك، والاشتباك مع مراد بك فى الصعيد، ومحاولة إخماد الثورات المشتعلة فى مديريات القطر، كل ذلك كان لا يدع مجالاً للشك فى أن بونابرت أراد استعمار مصر، استعماراً منظماً صحيحاً، كما يدل على ذلك أيضاً أن فريقاً من قواد الحملة ورجالها، ومن هؤلاء (مينو) Meno، كانوا مقتنعين تمام الاقتناع،

حتى بعد رحيل بونابرت عن مصر، بأن رغبة القنصل الأول، لا تزال كما كانت؛ أو أنه لا ينبغى على الفرنسيين أن يتركوا مصر إلا إذا أرغموا على ذلك إرغاماً، أو اضطرتهم المصلحة الوطنية إلى التضحية بها، إذا انهزمت فرنسا فى أوربا، وأصبح التخلى عن مصر بمثابة الثمن الذى يدفعه الفرنسيون فى نظير الصلح فى أوربا، وكان من هؤلاء (ديزيه) Desaix؛ ومع ذلك فقد وجه فريق ثالث، لم يكن ينظر إلى مشروع استعمار مصر نظراً جدياً، وبخاصة عند ما شاهد الجند الزاحفون فى الطريق الصحراوى على القاهرة فى يوليو ١٧٩٨، صنوف العذاب، ثم حوصرت الحملة بعد تحطيم أسطولها، وعظمت خسائرها فى حروبها فى سوريا وفى حملاتها الداخلية وفى الصعيد؛ وكانت حاجتها إلى الرجال والذخائر ظاهرة؛ كما كان « جيش الشرق »، عند سفر بونابرت، يبدو مهدداً بالغزو من كل جانب؛ وكان من هؤلاء (كليبر) Klebar. وكليبر هذا هو الذى عهد إليه بونابرت بالقيادة العامة قبل رحيله؛ وقد أثار هذا التعيين، كما أثارت سياسة كليبر فى الشهور التالية، قبل اغتياله، قدراً عظيماً من المناقشة بين أعدائه أو معارضيه، وبين المدافعين عن أغراضه وعن سياسته.

اختيار كليبر للقيادة

فمن المتفق عليه بين أكثرية الكتاب، أن بونابرت اختار كليبر للقيادة، لأنه كان يرى أن كليبر أكفأ القواد الموجودين فى مصر بعد (ديزيه)؛ أى أن بونابرت، قد اضطر اضطراراً إلى تسليم القيادة العامة إلى الجنرال كليبر: ويستند أصحاب هذا الرأى فى ذلك، على ما ذكره بونابرت نفسه فى تعليماته التى تركها مع (مينو) فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ [١]، عند رحيله من الإسكندرية؛ وقد جاء فى هذه التعليمات « وترغب الحكومة

(١) Corresp. t. V. No. 4374. p. 735; Berthier. Memoires (1o. Part.) p. 181

في سفر الجنرال (ديزيه) الى أوربا فى شهر نوفمبر، مالم تطرأ حوادث مهمة » ؛ كما فسروا هذا الاضطرار ، بأن العلاقات بين بونابرت وكليبر فى أثناء وجود الاول فى مصر ، وفى أثناء الحملة السورية ، لم تكن ودية ؛ بل وذهبوا الى أن عدم صفاء هذه العلاقات بين القائدين ، كان له الأثر الأكبر على السياسة التى اتبعها كليبر فى مصر ، ثم على رغبة هذا الأخير فى الجلاء عن مصر ، كما اتهم كليبر بأنه لم ينفذ التعليمات التى تركها له بونابرت قبل رحيله .

فأما الجفاء المزعوم بين كليبر وبونابرت ، فأقل مايقال عنه ، أنه لم يكن من الخطورة ، فى أشد حالاته ، بالدرجة المصورة . فمن المسلم به أنه لم تكن هناك معرفة بين كليبر وبونابرت ، بل إنهما لم يتقابلا بتاتاً ، قبل قيام الحملة الى مصر [1] ؛ فالمعروف من تاريخ كليبر ، أنه انضم الى صفوف (الثورة) ، ثم خدم فى جيوشها ضد أعدائها فى الحدود الشرقية (الألمانية) منذ عام ١٧٩١ ؛ كما اشترك بعد ذلك فى إخماد الثورة الناشبة فى (ڤنديه) Vendée (١٧٩٣) ؛ ثم في حملة العام التالى على الحدود الألمانية أيضاً ؛ حتى التحق بجيش (السامبر والموز) فى مايو ١٧٩٥ ، وساهم فى جملة مواقع أظهر فيها كفاءة ممتازة ؛ وفى ديسمبر ١٧٩٦ ، استقال كليبر من الجيش ؛ ومع أن حكومة الادارة قبلت استقالته ، فقد أثنت عليه ثناء جميلا ، وكان رؤساؤه يرجون التأثير عليه للاستفادة من خدماته [2] ، فظل كليبر بعض الوقت فى قيادة جيش (السامبر والموز) حتى أعطيت قيادة هذا الجيش نهائياً الى الجنرال هوش Hoche فى مارس ١٧٩٧ ، فانتقل كليبر أخيراً الى باريس . وكان حضوره اليها فى الوقت الذى جرت فيه مفاوضات الصلح فى (لوبن) — ابريل ١٧٩٧ — تحت إشراف بونابرت قائد الحملة الإيطالية المظفرة . وقد امتنع كليبر بعدئذ عن الاشتراك فى انقلاب (١٨ فركتيدور) ، ٤ سبتمبر ١٧٩٧ ، ثم ظل فى عزلته

(١) Ernouf. p. 157
(٢) Pajol. p. 256

حتى إذا قامت الاستعدادات للانتقام من انجلتره ، بعد صلح كمبو فرميو ، وأراد بونابرت الاستفادة من خدمات كليبر ، أرسل اليه (كفاريللى) ، وكان من أصدقاء كليبر ، ومن الذين خدموا فى جيش (السامبر والموز) ، حتى يدعوه من عزلته للالتحاق بجيش انجلتره فى يناير ١٧٩٨ ؛ وقد شكر كليبر هذه الفرصة التى أتاحت له الخدمة ثانية ، كما أن دعوة بونابرت كانت اعترافاً ظاهراً بأهمية الخدمات التى أداها كليبر لحكومة الادارة فى الحروب الألمانية . وفى ١٢ أبريل صدر قرار الحكومة « باستخدام كليبر ، تحت قيادة بونابرت فى الحملة المعدة فى طولون . » وعندئذ كان كليبر على علم بهدف هذه الحملة السرى ، والدليل على ذلك ، أنه كتب قبل تعيينه الأخير ببضعة أيام ، الى الجنرال (إرنوف) Ernouf ، حتى يكلف (كازال) Cazal أحد ياوران كليبر بالبحث فى سجلات وزارة الحربية « عن كافة مايمكنه العثور عليه من التقريرات والخرائط الخاصة بالهند وفارس ومصر [1] » ؛ وقد قص فيما بعد البارون إرنوف ، كيف أن والده كثيراً ما كان يصف له مقابلته مع كليبر فى منزله ، عندما ذهب إليه يحمل التقريرات التى طلبها ، (والبارون هو حفيد الجنرال إرنوف) ؛ فوجده منكباً على دراسة خريطة لمصر بكل إمعان ، حتى إنه لم يشعر بدخول إرنوف عليه ، وفى أثناء ذلك كان كليبر يتتبع بأصبعه مجرى نهر النيل ، ويشير الى الأماكن التى احتمل وقوع المعارك بها ، ومن بينها (هليو بوليس) ؛ وأخيراً تنبه كليبر الى وجود إرنوف ، ثم عرض عليه ، وهو ابن رفيقه الجنرال فى الميدان ، أن يذهب معه فى هذه الحملة ، ولكن (إرنوف) لم يذهب [2] . وفى النصف الاول من ابريل وصل كليبر الى طولون . وعند خروج الحملة ، كان كليبر فى البارجة (فرانكلان) .

وعند وصول الحملة الى الشواطىء المصرية ، اشترك كليبر فى الهجوم على الاسكندرية . فأصيب بجرح فى رأسه ؛ وعلى ذلك انتقلت قيادته الى (دوجا) ، وترك كليبر فى حكومة الاسكندرية .

(١) Pajol. p. 269
(٢) Ernouf. pp. 160-161

وفى الايام التالية ، ظل كليبر متشوقاً الى الخدمة العاملة ويريد الالتحاق بقائده العام ؛ كما كان حريصاً على إرسال الأخبار اليه ، وأفصح أكثر من مرة عن محبته واحترامه لبونابرت ، « الذى عقد كليبر النية على اتباعه فى كل مكان وفى فرنسا ذاتها ، وأكد أنه لن يقبل سوى الطاعة لبونابرت وحده وخدمته فقط » .[١] وفى ٣٠ يوليو وعد بونابرت بأن يسمح لكليبر فى خلال الأسبوعين التاليين ، حتى ينضم الى صفوف الجيش العامل ؛ بيد أن كارثة أبى قير لم تلبث أن غيرت الموقف . ومن ذلك الحين ، بدأ ذلك « الجفاء » الذى تحدث الكثيرون عن وقوعه بين بونابرت وكليبر ، (أولا) ، لأنه كان من رأى كليبر أن يستعد (برويس) بأسطوله وهو منشور القلاع ، بدلاً من الجمود فى خط غير متحرك ، لمقابلة عدو يمتاز عليه بالمهارة فى فنون البحر ، ولأنه كان لا يرى مبرراً لصرامة نابليون فى مسلكه حيال (بلانكيه دى شايله) بعد الهزيمة ، وقد أراد نابليون أن يحمله مسئولية الهزيمة ، على الرغم من الجرح الذى أصيب به (بلانكيه دى شايله) ودفاعه المجيد فى سفينة (فرانكلان)[٢] . (وثانياً) ؛ لأن كليبر الذى كان فى حاجة ملحة دائماً للمال للانفاق منه على الادارة والجيش فى الاسكندرية ، ولتموين الاسكندرية ذاتها بالغلال والمؤن خوفاً من انتشار المجاعة بها[٣] ، ولا يميل الى سياسة الغرامات ، يفرضها على تجارها وأهلها ، استولى على قدر من المال خصصه بونابرت لاصلاح البقية الباقية من أسطوله المتحطم ، ثم أنفق كليبر هذا المال فى دفع مرتبات الجند المتأخرة ، وفى سد نفقات الادارة عموماً ، فقد أرسل بونابرت فى شهر أغسطس ، على دفعتين مبلغ ١١٥ ألفاً من الفرنكات لانفاقه على البحرية ؛ فاستولى عليه كليبر ، ثم كتب فى ٢٨ أغسطس (١٧٩٨) ، أنه لما كانت خزانته خاوية ، ومتأخرات الجند كثيرة ، والحاجة ملحة لسد نفقات فروع الادارة المختلفة ، وهذا بينما كان الالتجاء الى فرض الغرامات ، وجمع الاتاوات من التجار والأهالى ، غير

(١) Ernouf. p. 175
(٢) Ernouf. pp. 187-188
(٣) Pajol. pp. 299, 303, 307

مناسب للمصلحة فى الوقت الذى حضرت فيه وفود العربان من البحيرة ، للاتفاق على السلام معه ، فقد اضطر كليبر الى أخذ هذا المبلغ .

بيد أن بونابرت الذى استمع الى شكايات (لى روى) Le Roy مدير مهمات الأسطول ، ساءه تصرف كليبر ، فكتب اليه متسرعاً فى (٣٠ أغسطس)[١] بعدم موافقته على الاجراء الآنف ، ثم طلب اليه أن يسلم هذه الأموال إلى (غانتوم) وشدد عليه بجمع غرامة كبيرة من تجار الاسكندرية . ثم كتب بونابرت اليه ثانية فى أول سبتمبر[٢] ، حتى يرد هذا المبلغ ، ثم قال « إن إدارة الاسكندرية تكلف ضعف ما ينفق على بقية الجيش ، وإن المستشفيات التى لا تضم سوى الألف جريح فقط بالاسكندرية ، تكلف مبلغاً يزيد كثيراً على ما تتكلفه كافة مستشفيات الجيش » . وكان هذا تأنيباً عنيفاً ، استاء منه كليبر كثيراً فرد على بونابرت فى ٣ سبتمبر[٣] ، يعرض عليه إقالته من حكومة الاسكندرية « حيث يرى أنه يسلك مسلكا متعارضاً مع أوامر بونابرت ، ولا يتفق بتاتاً مع نظام الادارة المتبع ، وهو الذى لا يريد إغضاب بونابرت مطلقاً.» . وبعد يومين ، نقد كليبر أمر بونابرت الذى يطلب اليه فيه جمع الغرامة المالية من تجار الاسكندرية للانفاق منها على جيشه . وعند ما وصلته رسالة بونابرت الأخيرة (أول سبتمبر) ، ازداد استياء كليبر فكتب الى القائد العام فى ٦ سبتمبر[٤] ، ينفى أنه كان مستحقاً فى تصرفه لأى تأنيب يسىء الى سمعته ، ويلصق به تهمة تبديد أموال الجيش ، ويطلب تحقيقاً فى ذلك . وقد جاء فى هذه الرسالة ، قول كليبر المشهور « إنك نسيت يا مواطنى الجنرال عند ما كتبت خطابك ، أنك تمسك فى يدك زمام التاريخ ، وإنك تكتب إلى كليبر » . ثم طلب كليبر فى الوقت نفسه أن يخلى من عمله حتى تظهر الحقيقة ، لأنه لم يحضر الى مصر ، كما كتب « حتى يجمع ثروة ، فقد

(١) Corresp. t. IV. No. 3189
(٢) Corresp. t. IV. No. 3210
(٣) Pajol. p. 305
(٤) Pajol. p. 306

عرف الى الآن كيف يحتقر المال ، ولو أنه لا يقبل بتاتاً أن تحوم حوله أية شبهة » . ومع ذلك ، فلم تكن هذه المسألة كافية لوجود ذلك « الجفاء » الذى ظن الكثيرون أنه كان من المتعذر أن ينساه كل من بونابرت وكليبر ، فان الاول سريعاً ما حاول إزالة هذه الاساءة التى لم تكن متعمدة ولا شك[1] ، كما لجأ الى وساطة (كفاريللى) فى إرضاء كليبر ثم دعاه الى القاهرة[2] ، فترك كليبر الاسكندرية فى ١٨ اكتوبر ، ووصل الى بولاق فى مساء ٢١ منه .

وعند ما خرج الجيش الى سوريا كان من بين قواده ، كليبر ؛ وفى أثناء الحرب السورية أظهر بونابرت ثقته الكاملة بكفاءة كليبر ، عند ما عهد اليه دائماً بقيادة طليعة الجيش أو مؤخرته ، عند الهجوم أولا ، ثم عند التقهقر أخيراً ؛ ومع أن وصول بونابرت مع نجداته الى ميدان القتال كان العامل الحاسم فى إحراز انتصار (جبل طابور) ، فان بونابرت ، اعترف بجهود كليبر العظيمة التى أدت الى هذا الانتصار[3] ، كما أنه أغفل الحديث عن نصيبه فى هزيمة الأعداء عندما كتب الى حكومة الإدارة فى ١٠ مايو ١٧٩٩[4] عن تفصيلات هذه المعركة ؛ على أن سوء التفاهم الذى ذكر وجوده فى أثناء هذه الحملة ، كل من (مارمون) ، (بوريني) فى مذكراتهما ، بدأ على ما يظهر بسبب أعمال الحصار أمام عكاء . ومع ذلك فإن كل ما نقده كليبر ، كما ذكر الأول ، كان منصباً على ضيق الثغرة التى أحدثها الفرنسيون فى أسوار عكاء قبل هجومهم الأول عليها ، فأشار بإرجاء الهجوم ؛ وهذا بينما ذكر (بورين) أن كليبر نقد عمق الخنادق التى شقها الفرنسيون حول القلعة ، فقال إنها لا تكفى لحماية الجند . وزيادة على ذلك فقد أظهر كليبر فى أثناء انسحاب الجيش وتقهقره من سوريا ، وكان كليبر فى قيادة المؤخرة ، « شيئاً من

(١) Corresp. t. IV. No. 3271
(٢) Corresp. t. V. No. 3418
(٣) Corresp. t. V. No. 4088 p. 511
(٤) Corresp. t. V. No. 4124 pp. 542-3

الصبر والتململ » . بيد أن ذلك كله لا يكفى لإثارة سوء التفاهم بين كليبر و بونابرت ؛ ناهيك عن حدوث (الجفاء) بينهما[1] .

فاذا اتضح مما تقدم أنه لم يكن هناك أى مبرر لبقاء سوء التفاهم والنفور بين القائدين ، كانت المسألة التالية هى ، هل فضل بونابرت حقيقة اختيار (ديزيه) للقيادة بدلا من كليبر ، ولم يمنعه من تعيينه سوى حاجة حكومة الإدارة أو بونابرت نفسه لخدمات (ديزيه) فى فرنسا ؟ ومع أنه ليس الغرض الآن ، التقليل من شأن (ديزيه) الذى كان « أكثر تواضعاً من كليبر ومساوياً فى كفاءته العسكرية »[2] ، فإن وثائق هذه الفترة ، لا تجعل مجالاً للشك فى أن بونابرت كان يريد كليبر لقيادة الحملة فى مصر ، فقد أثبت هذا القائد كفاءة إدارية ممتازة فى أثناء حكومته فى الاسكندرية ، وهذا على الرغم من اختلاف الرأى بينه وبين بونابرت فى مسألة الأموال المخصصة للأسطول ، وهى التى تقدم بسطها ؛ وزيادة على ذلك ، فإن بونابرت كان لايرضى عن تصرفات (ديزيه) الإدارية فى أثناء حملة هذا الأخير فى الصعيد . ذلك أن القائد العام كان يعيب على (ديزيه) استيلاءه على (إيرادات) الأقاليم ، التى لم تدخل تحت قيادته للانفاق منها على جيشه وعلى عملياته العسكرية ؛ بل إن بونابرت لم يلبث أن كتب قبل رحيله بأيام قليلة فقط الى الجنرال (زاجو نشك) Zajonchek ، قومندان بنى سويف ، فى ١٧ أغسطس (١٧٩٩)[3] ، ينهاه عن الخطأ الذى يرتكبه عند سماحه للجنرال ديزيه ، بالاستيلاء على أموال مديريته ؛ ويلفت نظره إلى الأمر الذى أصدره (بونابرت) فى اليوم نفسه[4] . وكان الغرض من هذا الأمر منعه التهاون فى جمع الضرائب والميرى فى كل أقليم ، وعدم استقطاع شىء من المتحصل « لأى سبب كان . » ؛ والى جانب كافة ما تقدم ، فإنه من المعروف أن بونابرت عند ما قام على

(١) Ernouf. pp. 206-8 ; Pajol. pp. 328-331
(٢) Galland. t. I. p. 194
(٣) Corresp. Ivédite. t. II. p. 442
(٤) Corresp. t. V. No 4368 (Ordre du jour)

رأس الحملة الى مصر ، كان قد قدم الى حكومة الإدارة مذكرته المعروفة عن الحرب ضد انجلترة (١٣ أبريل ١٧٩٨) [1] ، وكان نابليون يقدر أن شتاء عام ١٧٩٩ ، هو الوقت الملائم لبدء هذه الحرب ؛ وبهذه المناسبة ، يؤكد مؤرخ معاصر [2] ، أن (مرلان دى دويه) Merlin de Douai ، أحد أعضاء حكومة الادارة وقتذاك ، ومن الذين حضروا مناقشة هذا الموضوع ، ثم اهتم كثيرا لمعرفة المدة التى سوف يقضيها بونابرت فى مصر ، قد أطلعه على أن الاتفاق تم بين بونابرت وحكومة الادارة ، على تسليم القيادة العامة فى مصر الى الجنرال كليبر ، عندما يقرر بونابرت العودة الى فرنسا .

وعلى ذلك ، فإذا اتفق الرأى على أنه لم يوجد بين بونابرت و بين كليبر أى خلاف من شأنه إثارة سوء التفاهم والنفور الشديد بينهما ، ولم يكن بونابرت قد أرغم إرغاماً على اختيار كليبر ، فإنه يكون من الميسور بحث سياسة كليبر فى أثناء حكومته تحت ضوء جديد ، لا سيا وأن هذه السياسة وإن قامت فى جوهرها على مبدإ ضرورة الجلاء عن مصر وإخلاء هذه البلاد ، فهى من ناحيات منوعة تتفق مع أهداف ومرمى البرنامج الذى تركه بونابرت نفسه قبل رحيله ، وكما بسطه فى التعليمات التى تركها الى قائد الحملة الجديد فى مصر .

تعليمات بونابرت الى كليبر [3]

قابل بونابرت قبل رحيله الجنرال (مينو) ، كما تقدم ؛ ثم سلمه ضمن ما سلمه التعليمات التى أعدها لكليبر . وفى ٢٤ أغسطس كتب (مينو) من الاسكندرية الى كليبر [4] يحمل اليه نبأ سفر بونابرت وعدم استطاعته انتظاره ، ويخبره بأمر التعليمات المعدة له والتى أرسلها (مينو) مع أحد الضباط حتى يسلمها الى كليبر فى رشـيد ، وهو المكان الذى قد عينه

(١) Jonquière. t. I. pp. 350-352
(٢) Thibandean;t.I. p. 201
(٣) Corresp. Inédite. t. II. pp. 454-59; Berthier (1° Part.) pp. 180-186; Corresp. t. V. No. 4374
(٤) Pajol. pp. 338-9

بونابرت لمقابلة كليبر ، والذى كان من المنتظر أن يكون كليبر قد وصل اليه فى يوم ٢٤ أغسطس ، أو فى اليوم التالى ، على الأكثر . وأما هذه التعليمات [1] ، فقد بدأها بونابرت ، مخاطباً كليبر بقوله « تجد أيهـا القائد المواطن طىّ كتابى هذا أمراً [2] تستلم بموجبه قيادة الجيش العليا ، فإنى قد عزمت على تقديم موعد سفرى يومين أو ثلاثة أيام خوف عودة السفن الانجليزية . . . وتجد مع كتابى هذا بعض الأوراق التى ترى منها أننا قد خسرنا إيطاليا ، وأن مون مانتوا ، وتورين ، وتورتون محصورة ؛ على أنه يوجد مجال للأمل بأن المدينة الأولى تتحمل الحصار الى نهاية شهر نوفمبر المقبل ، وأنا أرجو أن أصل الى أوربا ، إذا ابتسم لى الحظ ، قبل ابتـداء شهر اكتوبر . » ثم طلب اليه بونابرت أن يعمل على تسفير القائد (جونو) Junot ، ثم (ديزيه) « الذى ترغب الحكومة فى سفره الى أوربا فى شهر نوفمبر ما لم تطرأ حوادث مهمة . » كما أخبره بأمر الرسالة التى كتبها الى الصدر الأعظم [3] لفتح مفاوضات الصلح مع تركيا ، وطلب اليه ارسال حاملها الى قبرص ؛ وكذلك وعده بونابرت بإرسال النجدات اليه من فرنسا ، عند ما قال « ان وصول أسطولنا الى برست وطولون ، ووصول الأسطول الأسبانى إلى قرطجنة [4] ، مما لا يدع مجالا للشك فى إمكان إرسالنا إلى مصر البنادق والسيوف والمسدسات وباقى المهمات التى نحتاجها ، والتى سأرسلها لك مع قسم من الجيش الاحتياطى لتعويض الخسائر التى أصابتنا فى الحملتين ، وستعلمك الحكومة حينئذ عن نياتها ؛ وأنا شخصياً بصفتى العمومية ، و بصفتى الخصوصية ، سأعد الاجراءات اللازمة لأرسل لك ما يهمك من الأخبار من آن الى آخر . » ؛ وفى الجزء الثانى ، فوض بونابرت ، القائد العام للحملة من بعده ، إبرام الصلح مع تركيا فى الظروف الآتية « إذا لم تنجح الوسائل التى سنستعملها للاتصال بك لطروء حوادث ليست

(١) ترجمها أحمد حافظ عوض بك صفحات ٤٠٧ — ٤١١
(٢) Corresp. t. V. No 4375
(٣) Corresp. t. V. No. 4364
(٤) Jonquière. t. V. pp. 1195 qq.

فى الحسبان ، ولم يصلك من الآن الى شهر مايو أية نجدة وأى خبر من فرنسا ، وإذا تفشى الطاعون فى مصر على الرغم من كل الاحتياطات التى اتخذت هـذه السنة ، وقضى على ١٥٠٠ جندياً من جيوشك ، مما يعد خسارة كبرى ، فعليك والحالة هذه أن لا تركب متن الخطر فى الدخول فى الحملة المقبلة ، بل انك مفوض فى عقد الصلح مع الباب العالى ، حتى ولو كان الجلاء عن مصر من شروط الصلح الأساسية ؛ انما يجب أن ترجئ تنفيذ هذا الشرط الى حين الصلح العام ، اذا كان هذا ممكناً . » ؛ ومع ذلك فقد أكد بونابرت أهمية امتلاك مصر لفرنسا بقوله « وانك تقدر أكثر من أى شخص آخر ، أيها الجنرال المواطن ، أهمية امتلاك مصر وبقائها فى يد فرنسا . أن الأمبراطورية العثمانية المهددة بالانهيار من كل جانب تتداعى أركانها اليوم ، وسيكون اخلاء فرنسا لمصر من المصائب التى تعظم نتائجها ، إذ قد نرى فى أيامنا هذه البلاد تنتقل إلى يد أوربية أخرى . » ؛ بيد أن بونابرت ، لم يلبث أن طلب الى كليبر ، عند ما يضع خططه ، وجوب مراعاة الأنباء التى ترد اليه عن انتصار أو انكسار الجمهورية فى أوربا ، فإذا أجاب الباب العالى على المساعى التى قام بها بونابرت لفتح باب المفاوضات من أجل الصلح ، قبل أن تصل الى كليبر أية أنباء من بونابرت فى فرنسا ، فعليه أن يصرح أنه حائز على كافة السلطات التى كانت للقائد السابق ، ثم يباشر المفاوضة ، ويؤيد ما سبق وصرح به بونابرت ، من أن فرنسا لا تنوى اقتطاع مصر من أملاك الباب العالى ؛ وزيادة على ذلك ، فمن واجب كليبر أيضاً أن يطلب فى نظير الصلح ، على أساس الجلاء ، أن ينفصل الباب العالى عن المحالفة الدولية ، وأن يمنح الفرنسيين حق التجارة فى البحر الأسود ، والموافقة على هدنة ستة أشهر حتى يمكن فى أثنائها تبادل المصادقة على المعاهدة ؛ ثم قال « وإذا فرض أن الظروف كانت بشكل يجعلك تعتقد من واجبك أن تعقد المعاهدة مع الباب العالى ، فيجب إشعاره بأنه لا يمكنك تنفيذها قبل التصديق عليها ؛ وحسب المتبع بين كافة الدول ، تكون المهلة بين امضاء المعاهدة والمصادقة عليها ، هدنة لا يحصل فيها أى عمل عدائى . »

وقد انتقل بونابرت بعدئذ الى بسط سياسته الداخلية فى مصر ، وهى تقوم على الاعتماد على صداقة المسيحيين ، ومنع هؤلاء من « الاستخفاف بمواطنيهم ، حتى لا يتعصب الاتراك » ضد الفرنسيين ؛ كما أكد بونابرت للقائد العام الجديد ، أهمية التمتع بثقة مشايخ القاهرة ، أصحاب التأثير على بقية الشعب ؛ ثم أشار بعد ذلك إلى ضرورة اكمال التحصينات فى الاسكندرية والعريش و « هما مفتاحا مصر » ثم فى البرلس ؛ وقد ذكر بونابرت شيئاً عن ارتباك الادارة فى مصر ، وقال « والمواطن پوسيلج قد عُهد إليه بالشئون المالية فقط ، وعهدى به رجل جد وعمل ، وقد صار لديه الآن بعض المعلومات عن الإدارة المصرية المرتبكة ؛ كنت أفكر فى إنشاء طريقة جديدة لجمع الأموال الأميرية فيما إذا لم يحدث أمر جديد ، مما يغنينا عن استخدام الأقباط تقريبا ، وإنى أوصيك بالتفكر ملياً فى هذا الأمر قبل الاقدام عليه . . . . » ؛ ثم اختتم بونابرت تعليماته بإرسال التحية للجيش « المؤلف جميعه من أبنائه » ، وتوصية كليبر ، بإنجاز العمل العظيم الذى وضعت أحجاره الأساسية فى مصر .

وزيادة على ذلك ، فقد بسط بونابرت بعض المسائل التى تضمنتها التعليمات الآنفة فى مذكرات منفصلة ، أملاها فى تاريخ متقدم[١] ؛ وكانت تتناول وصفاً عاماً للموقف فى مصر ، مع الإرشاد الى العمليات العسكرية وغيرها ، مما ينبغى على كليبر ، القيام به ، ثم الإلماع الى النتائج المتوقعة منها ؛ فترك مذكرة عن « الادارة الداخلية » ، وأخرى عن « التحصينات » ، وثالثة عن « الدفاع عن مصر » ، ورابعة عن « الشئون السياسية » . ففى المذكرة الأولى ، وضح بونابرت ضرورة استمالة المشايخ وعلماء الدين ، حتى يمكن بفضل نفوذهم على الأهالى معاونة الفرنسيين فى حكومة البلاد ، فالعلماء والمشايخ هم زعماء الأهالى ، وهم الذين يفسرون القرآن الكريم ، « وكانت الآراء الدينية هى أعظم الصعوبات

(١) Jonquière. t. V. pp. 597-9

التى واجهتنا فى الماضى ، وسوف تواجهنا فى المستقبل » ، ولأن لهم صفات وديعة ، وهم يحبون العدالة ، وأغنياء ، وعلى خلق كبير : « ومن غير منازع أعظم الناس أمانة فى البلاد » ، كما أنهم لا يعرفون الحرب والقتال ، وقد استمالهم بونابرت ، كما قال ، الى إدارته ، واستخدمهم فى مخاطبته مع الشعب ، وألف منهم الدواوين ، وكانوا الوسيلة التى استطاعت بفضلها حكومته الاتصال بالشعب ، ولذلك ، أشار بونابرت فى مذكرته الى الأهمية التى تحتلها القاهرة ، بعد مكة ، فى العالم الإسلامى ، والى ضرورة التأكيد لأهلها بأن الفرنسين «يحبون القرآن ويحترمون الرسول» . وفى هذه المذكرة أيضاً تحدث بونابرت عن الأقباط وعن المماليك ، فقال عن الأخيرين إنه قد انتهى أمرهم كقوة ، وأما الأقباط ، وهم الذين يقومون بإدارة الشئون المالية وتحصيل الضرائب ، فينبغى أن يظلوا فى أعمالهم وأن يمنع الأتراك من التدخل فى هذا الفرع الهام من فروع الادارة ، حتى يحين الوقت الذى يستطيع فيه أوربيون ، تولى شئون الضرائب ، ثم أوصى بونابرت بالعناية بالاسكندرية والسويس وبتعويد البلاد على الخدمة العسكرية للالتحاق بصنوف الجيش والبحرية .

وفى مذكرتيه عن «التحصينات» ، وعن « الدفاع عن مصر » ، تحدث بونابرت عن أن العدو لا يمكنه الهجوم على مصر من حدودها الجنوبية والغربية وهذا بينما يحميها البحر الأحمر من الشرق ، فلايبقى سوى حدودها الشرقية عند برزخ السويس ، وهى التى يأتى منها الهجوم على مصر ، بطريق غزا والسويس وقطيّة والصالحية ، وعلى ذلك نصح بونابرت بإقامة الحصون فى العريش ، والقطيّة والصالحية ، ووادى الطميلات ؛ وأما الحدود الشمالية فإنها محمية بالبحر الأبيض ، ولا يمكن إنزال جند على الشاطىء إلا فى ثلاثة أماكن الإسكندرية وأبو قير ودمياط ؛ وهذه يجب تقوية تحصيناتها ؛ وأما مصر ذاتها فمن الممكن غزوها : (أولا) بجيش يجتمع فى الشام ، ويزحف عليها من غزا بطريق برزخ السويس ،

حتى يصل الى قلب البلاد عند النيل ، (وثانياً) بجيش ينزل على شاطئها الشمالى فى البحر الأبيض ، (وثالثاً) بقوة مشتركة من جيشين أحدهما يزحف عليها من غزا ، والآخر ينزل إلى الشاطىء الشمالى ؛ ثم ذكر بونابرت أن جيش العثمانيين يختار الطريق الأول ، بينما يختار الانجليز الطريق الثانى ؛ وأما إذا تقرر اتخاذ الخطة الثالثة ، فإن العثمانيين يزحفون عليها براً ، والانجليز يهاجمون البلاد من البحر . وعلى ذلك فقد فصّل بونابرت الخطط الحربية ، مع بيان القوات التى ينبغى اعدادها لمقابلة كل غزو ، فى حدود الاحتمالات الآنفة .

وفى مذكرته عن « الشئون السياسية » تكلم بونابرت عن ضرورة انشاء الصلات بين مصر وبين البلدان الافريقية ، فطلب ارسال ممثلين إلى سنار والحبشة ودارفور ، وهى البلاد التى قال بونابرت أنه طلب فعلا من أمرائها ارسال ممثليهم الى مصر ، ومع أن هذه العلاقات هى علاقات تجارية فى جوهرها ، فقد كان من أغراض بونابرت أيضاً التوغل فى افريقيه ، واستقدام عشرة آلاف من العبيد لإلحاقهم بالجيش سنوياً ، وكذلك ذكر بونابرت أنه كان للجمهورية الفرنسية قنصل فى طرابلس ومن الضرورى اقناع وجاقات الغرب ، تونس وطرابلس حتى يرسلوا الممثلين السياسيين إلى مصر ، فيمكن بفضل استخدامهم فتح طريق الاتصال مع فرنسا ذاتها . ولعل أهم أجزاء هذه المذكرة ، ذلك الجزء الذى تحدث فيه بونابرت عن موقف كل من تركيا وانجلترا والروسيا نحو فرنسا ونحو حملتها فى مصر (١) ، فقال ما معناه أن السلطان سليم الثالث قد أرغم إرغاماً على الحرب ضد فرنسا ؛ وزيادة على ذلك ، فقد تنبه الباب العالى من غفوته بسبب الخسائر الجسيمة التى أصابت جيوشه المرسلة من سوريا ورودس ، كما تنبه الى الأخطار التى تهدده من ناحية الروسيين خصوصاً ؛ ثم طلب بونابرت الى كليبر أن يكتب الى الصدر الأعظم ، أن الفرنسيين

---

(١) Jonquière. t. V. pp. 605-606

لا يريدون الاحتفاظ بمصر، وأنهم لم يحضروا الى هذه البلاد إلا كمن يحضر فى قافلة تسير عبر هذا الطريق الى الهند» ؛ ثم ذكر له كيف أن عدداً كبيراً من الحجاج الى مكة يحضرون الى مصر فى كافة شهور السنة، فينزلون فى القصير وفى القاهرة ثم يبحرون عن دمياط الى بلادهم؛ وعلى ذلك فإن من واجب كليبر تأمين هؤلاء فى أسفارهم، ثم تسهيل سبل اجتماعهم بالعلماء فى مصر وهؤلاء يميلون كثيراً لمصلحتنا» ؛ ثم طلب اليه أن يسلمهم الرسائل المكتوبة والشفوية، لتوصيلها الى الباب العالى؛ وكذلك فإن النجاح سوف يكون من غير شك من نصيب كليبر، إذا استطاع أن يوفد الى الصدر الأعظم عمالاً فرنسيين يسهرون على المصلحة الفرنسية ويقاومون النفوذ الانجليزى ويطلعون على مساعى انجلترا.

وكذلك فانه من واجب كليبر أن يشرح للجيش حقيقة الموقف الذى يلخص فى أن الروسيا لا تريد حقيقة معارضة الحملة فى مصر، بل أن القيصر، إذا استطاع ذلك، ومن غير أن يلحق به ضرر، فانه يكون أكثر ميلا لجيش الشرق، وأكبر بعداً عن حمل العداء له. فالواقع هو أن مثار النزاع بين العثمانيين والفرنسيين، فاذا انتصر جيش الشرق، وأخليت مصر، عادت الصداقة بين الأمتين الى سابق ما كانت عليه من أيام فرنسوا الأول لأن الأتراك يعلمون جيداً أننا لا نريد أراضيهم، وإنما نقصد الهند؛ وإننا لا نبغى تحقير الهلال على شواطىء النيل، وإنما هزيمة النمر الانجليزى». وعلى ذلك فان الروسيا لن تقوم بعمل عدائى ضد الحملة فى مصر.

والانجليز وحدهم، هم الذين يريدون بكل ذريعة طرد الفرنسيين من هذه البلاد؛ ولكن الفرصة قد أفلتت منهم، لأن المحالفة الدولية الثانية عند ما نقلت الحرب الى إيطاليا وألمانيا والشمال، أجبرت الانجليز على عدم الاستغناء عن قواتهم، حتى يمكنهم الاستفادة من ظروف الحرب فى القارة؛ فإذا انهزم التحالف الدولى الثانى، وساد السلام فى أوربا،

استطاعت انجلترا استخدام قواتها كما تشاء؛ لأنها تتمكن وقت ذاك من التوفر على ملاحظة شئون مصر، ومصالحها فى الهند. بيد أن انجلترا فى هذه الحالة سوف لا تستطيع الاعتماد على تأييد تركيا لها، لأن الباب العالى سوف يرى من مصلحته فى هذه الظروف استمالة فرنسا المنتصرة وعدم إغضابها.

هذه هى التعليمات التى تركها بونابرت لكليبر، وظاهر منها أن اهتمام بونابرت، عند ما غادر هذه البلاد، كان موجهاً الى ضرورة التفرغ لمنازلة أعداء فرنسا وتحطيم المحالفة الدولية الثانية، وإجبار الانجليز على الصلح، قبل أى أمر آخر. وعندئذ أصبح بقاء الحملة فى مصر، أو خروجها منها، مسألة أراد منها بونابرت مجرد المساومة مع تركيا، لإخراج هذه الأخيرة من المحالفة ضد فرنسا؛ وكان لا يتردد فى إخلاء مصر، تبعاً لتطورات الموقف من الناحيتين، العسكرية والسياسية فى أوربا ذاتها؛ وساعدت المساومة فى شأن خروج الحملة من مصر على عقد سلام فى مصلحة فرنسا؛ وعلى ذلك فإن أكثر ما كان بونابرت يرجوه هو أن تتاح الفرصة لقائد الحملة الجديد حتى يستطيع إرجاء الخروج من مصر وإخلائها أكبر مدة ممكنة، وأن يتم نهائياً عقد الصلح العام مع أعداء فرنسا.

كليبر يتسلم القيادة :

وأما كليبر فقد حضر بكل سرعة لمقابلة بونابرت فى رشيد، كما طلب اليه الأخير فى خطابه الذى أرسله له من منوف فى ١٩ أغسطس (١)؛ ولكنه لم يحضر فى الوقت المناسب واضطر بونابرت كما تقدم، الى الرحيل من غير أن يقابله. فقد وصلت رسالة بونابرت الى كليبر فى مساء ٢٢ أغسطس، وقطع كليبر فى يومين المسافة من دمياط الى رشيد؛ ووصل الى رشيد فى مساء ٢٤ أغسطس، فلم يجد أحداً فى انتظاره، لأن بونابرت كان قد غادر الاسكندرية فى نفس اليوم الذى استلم فيه كليبر رسالة القائد العام. وكان استياء كليبر

(١) Corresp. t. V. No. 4369

بالغاً ، فكتب فى صبيحة اليوم التالى الى (مينو)(١) . خطاباً لايزال يعده بعض المؤرخين دليلا على انتفاء الود وحسن التفاهم بين كليبر و بونابرت. فقد ذكر كليبر فى هذا الخطاب كيف أنه حضر على عجل من دمياط ، فوجد عند وصوله الى رشيد ، فى الساعة العاشرة من مساء ٢٤ أغسطس « إن الطير قد فر من وكره » ؛ وطلب الى (مينو) أن « يبسط له بعض التفصيلات عن رحيل بطلنا ، ورحيل صحبه المبجلين » .

بيد أنه لم تمر ساعات ، حتى وصلت كليبر ، رسالة مينو التى أخبره فيها برحيل بونابرت وانتقال القيادة الى كليبر ، كما وصل كليبر خطاب بونابرت الذى عهد اليه فيه بالقيادة ، وعندئذ كان كليبر ، قد هدأت نفسه ، لدرجة أنه كتب فى عصر اليوم نفسه ، (٢٥ أغسطس) ، يطلب حضور مينو اليه للتحدث معه فى بعض الشئون ، قبل ذهابه إلى القاهرة للقيام بأعباء عمله الجديد ؛ وكان كل ما ذكره كليبر عن رحيل بونابرت فى هذه الرسالة ، قوله « إنه و إن كان يوافق على الدوافع التى حملت بونابرت على الرحيل ، فهو على الأقل ، لديه ما يقوله عن الشكل الذى تم به هذا الرحيل(٢) » .

وفى الواقع ، أقبل كليبر من هذه اللحظة على مهمته الجديدة بكل نشاط ؛ وكانت أولى واجباته تهدئة خواطر القواد والجند الذين فاجأهم مفاجأة ذيوع خبر رحيل بونابرت إلى فرنسا بغتة ، فاصدر كليبر وهو فى رشيد(٣) منشوراً إلى قواد الحملة ، حمل اليهم نبأ رحيل بونابرت ؛ ثم قال كليبر « وأما أولئك الذين يعرفون منكم مقدار الأهمية التى تعلق على انتصار الحملة فى مصر ، فمن واجبهم أن يدركوا أن هناك دوافع عظيمة ، هى التى جعلت بونابرت يقرر الرحيل ؛ ومن واجبهم أيضاً أن يقتنعوا تماماً فى نفس الوقت ، أن بونابرت سوف يجعلنا دائماً موضع اهتمامه فى مشروعاته العظيمة ؛ وقد ذكر لى بونابرت وأن مصلحة

(١) Pajol. p. 338
(٢) Pajol. p. 340
(٣) Pajol. p. 340

الوطن ومجده ، والطاعة الواجبة علىّ نحوه والحوادث الاستثنائية التى وقعت أخيراً ، هى وحدها التى تحملنى على المرور بين أساطيل الأعداء فى ذهابى الى أوربا . ولكننى سابقى بقلبى وأفكارى بينكم . وانى اعتبر الأيام التى تمضى دون أن أعمل فيها عملاً نافعاً للجيش الذى أترك لك قيادته ، تعد من الأيام التى أسأت التصرف فيها . وقد عهدت اليك إشادة البناء العظيم الذى وضعنا أحجاره الأساسية . » وهكذا ، كما استمر كليبر يقول ، ينبغى على رجال الحملة أن لايحزنوا أويستاءوا من هذا الرحيل . حقيقة ترك بونابرت فراغاً كبيراً عندما غادر البلاد ، ولكن من الممكن سد هذا الفراغ . وفى ٣٠ أغسطس أصدر كليبر من القاهرة(١) منشوراً ، خاطب فيه الجند ، فاعلن لهم « الأسباب القهرية التى حملت بونابرت على تقرير الرحيل الى فرنسا » ، فى وجه كافة الأخطار التى يتعرض لها فى أثناء سفره فى فصل غير مناسب ، وفى بحر ضيق ، يسيطر فيه العدو . الى أن قال « أيها الجند ! إننا ننتظر نجدة قوية تصل إلينا قريباً . أو صلح مظفر . صلح خليق بكم وبجهودكم ، ويفسح لكم طريق العودة الى الوطن . ثم ناشدهم أن يثقوا بقيادته عند ما كان اهتمامه بهم يحتل المكان الأول دائماً من تفكيره وعنايته . « وفى ٢ سبتمبر(٢) جمع كليبر القواد وضباط الوحدات المختلفة حوله ، كما عقد الديوان . وقد تكلم الشيخ المهدى فى هذا الاجتماع باسم الديوان ، فطلب حماية ورعاية الدين الاسلامى ، فى عهد القائد الجديد الذى توسم فيه الشيخ المهدى كما قال الطيبة والعدالة . وأظهر أسفه لسفر بونابرت. وعندئذ تحدث كليبر الى العلماء فى خطاب ، جاء فيه «انه يعتزم الإجابة عليهم بأعماله لابأقواله» ، ثم طلب اليهم أن يخبروا الشعب أن الجمهورية الفرنسية عندما اسندت اليه حكومة مصر ، قد كلفته على الأخص بأن يسهر على سعادة الشعب المصرى . . . . ولما كان أهل مصر يرتكزون على الدين دائماً فى سعادتهم ، فإن من أخص واجباته احترام هذا الدين وتمجيده وتعظيمه » . وعلى ذلك

(١) Pièces Diverses. p. 229
(٢) Pièces Officielles (Seconde Partie)- Extrait du Courrier. pp. 2-5

فان كليبر لا يخشى جانب رجال السوء ، لأنهم سوف يكونون تحت مراقبة خيار الناس ، ثم توعد الأشرار بكل عقاب صارم . «إن بونابرت قد كسب محبة العلماء والمشايخ وأكابر البلد باتباعه خطة النزاهة والعدل ، وسأتبع خطة سلفي واترسم خطاه ، وسأكون جديراً بما أوليتم بونابرت من محبة ؛ فارجعوا الى أهليكم وبلغوهم أن يكونوا مطمئنين ، فمع أن حكومة مصر قد انتقلت الى أيدى رجل آخر ، فإن كافة مايوفر سبل السعادة والهناء والرخاء للاهالى سوف يظل على عهده باقياً » . وهى أقوال قصد منها كليبر تمجيد اسم بونابرت ، الى جانب تطمين أهل البلاد من جانب الحكومة الجديدة .

وفى اليوم التالى[1] ركب سارى عسكر الجديد من الأزبكية ، ومشى من وسط المدينة فى موكب حافل حتى صعد الى القلعة — ولما صعد الى القلعة ضربوا له عدة مدافع ، وتفرج على القلعة ، ثم نزل بذلك الموكب الى داره ؛ وفى الأيام التالية ؛ زار كليبر التحصينات والمؤسسات العسكرية فى الجيزة ، واهتم على وجه الخصوص بالمستشفيات كما زار مخازن البارود والنطرون ثم المعامل التى أشرف عليها المواطن (كونتى) Conte[2] ؛ ثم عنى بمسائل الإدارة عموماً ، وعلى الخصوص المالية منها ، فدرس تقريرات بوسيلج ، ومينو وغيرهما ، واهتم بشئون الجند ودفع مرتباتهم ، وبأمر التحصينات وتوزيع الجند فى الحدود الشرقية . وهكذا ، وفى ١٤ سبتمبر ١٧٩٩[3] ، أصدر كليبر أمراً بتقسيم مصر الى ثمانية أقاليم إدارية هى : (١) طيبة أو قنا وتضم اليها جرجا وأسيوط ، وحاضرتها أسيوط ، (٢) المنيا ومعها بنى السويف (الحاضرة) والفيوم ، (٣) القاهرة وتشمل الجيزة والقليوبية وأطفيح ، والحاضرة القاهرة ، (٤) بلبيس ومعها الشرقية والعريش والسويس ، والحاضرة القاهرة أيضاً ، (٥) الاسكندرية ومعها رشيد والبحيرة والحاضرة الاسكندرية ، (٦) دمياط

(١) جبرتى ج ٣ : ص ٨٣
(٢) Pieces Diverses. p. 231
(٣) Rousseau. pp. 31-33

والمنصورة وحاضرتها دمياط ، (٧) الغربية معها سمنود وهى الحاضرة ، (٨) المنوفية وحاضرتها منوف . وقد رتب كليبر لكل من هذه الأقاليم وكيلاً فرنسياً وكاتباً ومترجماً وأميناً أو ناظراً قبطياً مهمته امداد الوكيل الفرنسى بكافة المعلومات التى يتطلبها ، وملازمته فى جولاته فى المديرية ، وكذلك عين كليبر لكل إقليم قومسيرا للشئون العسكرية ، وأما الدواوين التى أنشأها بونابرت فى المديريات فقد نص هذا الأمر على بقائها كما كانت بدون أى تغير فى عدد الأعضاء ، أو فى نظامها أو فى المكان المعين لاجتماعه . وفى نفس اليوم أصدر كليبر قراراً بتنظيم شئون تحصيل الضرائب وضبط حسابات المديريات المختلفة وهذا عدا عنايته بكافة فروع الإدارة الأخرى ، وتتبعه باهتمام لأخبار (ديزيه) فى الصعيد[1]

تقرير كليبر الى حكومة الادارة (٢٦ سبتمبر ١٧٩٩) :

وظاهر من نشاط كليبر ، فى الفترة الآنفة ، أنه وإن كان يعترض « على الشكل الذى اتخذه رحيل بونابرت » ، فهو من ناحية أخرى قد وطد النفس على القيام بمهام وظائفه الجديدة على خير وجه وأكمله ، وزيادة على ذلك فقد اجتهد حتى يزيل الأثر السيء الذى تركه سفر بونابرت الفجائى ، فى نفوس القواد والجند ، ويطمئن أهل البلاد ، أو على الأقل أعضاء الديوان ، وذلك بتأكيده لهم استمرار أنظمة الحكم الذى وضع أسسها بونابرت . بيد أن وجود كليبر فى القاهرة كان له جملة آثار مهمة .

فقد شاهد كليبر عن كثب ، وهو فى القاهرة ، مقدار التذمر والغضب الذى أثار سفر بونابرت الفجائى بين فريق كبير من رجال الحملة ، فقد ذكر (فرتراى) Vertray وهو من الضباط الذين اشتركوا فى معارك الشمال فى القارة ، وخدم فى جيش (السامبر والموز) ثم ايطاليا ، قبل ارساله الى مرسيليا ، ثم الى مصر[2] — « أن خبر رحيل بونابرت ، قد أحدث عند انتشاره فى صفوف الجيش حيرة ودهشة عميقتين ، ولو أن

(١) Rousseau pp. 33-4; 53-4
(٢) Galli. p. 10

اليأس لم ينفذ الى قلوبهم . والواقع أن سمعة القائد العام «بونابرت» وصيته ، قد لحق بهما الأذى فى أثناء الحملة السورية ؛ وعلى ذلك فقد ساد الظن عموما بأن بونابرت كان يائساً من تدعيم أسس السيطرة الفرنسية فى مصر نهائياً ، وإننا سوف لا يطول بنا البقاء فى هذه البلاد ، بل سوف نعود قريباً الى فرنسا ؛ وقد كنا نثق بكليبر ثقة عظيمة لما نعلمه عنه ، من أنه أكثر اهتماماً وعناية بحال الجند ومعيشهم من بونابرت ؛ ولكن غيظ وغضب أولئك الذين ربطوا سعادتهم بنجم بونابرت ، ثم تركهم بونابرت فى مصر ، كان شديداً » .(١)

وكان من أولئك الذين ربطوا سعادتهم بنجم بونابرت (دوجا) القائمقام فى القاهرة ، ثم (بوسيلج) المختص بالشئون المالية ؛ وقد ساءهما ألا يكونا من جماعة بونابرت الذين رحلوا معه . وكان (شارل فرنسوا جوزيف دوجا) من الضباط الذين خدموا فى الجيش قبل اشتعال الثورة الكبرى فى فرنسا ، ثم التحق بجيش البرانس الشرقية فى عام ١٧٩٠ ؛ وخدم فى إيطاليا بعد ذلك قائداً للفرسان فى عام ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ؛ وفى مصر اشترك (دوجا) فى معركة الأهرام ، ثم عهد اليه بونابرت بالسهر على شئون « المستعمرة » الجديدة فى أثناء حملته السورية ، واستحق (دوجا) تهنئة نابليون وشكره على ما أبداه من النشاط والحكمة ، فى تسكين الخواطر ، والعمل على استتباب الأمن والنظام(٢) ، وعند ما قرر بونابرت الرحيل من مصر ، أرسل اليه فى ٢٢ أغسطس ، (من الاسكندرية) ، خطاباً يفيض بالعطف والاحترام(٣) ، فذكر كيف أن أسباباً قهرية هى التى أوجبت ذهابه الى فرنسا ، الأمر الذى من شأنه إعطاء بونابرت الفرصة لرعاية الحملة فى مصر ، ورعاية جندها ، ثم أكد له أن سفناً حربية فرنسية سوف تحضر الى مصر فى الشتاء القادم ، وفى استطاعة

(١) Galli. pp. 141-142

(٢) Berthier, Memoires 1ere Part. p. 200

(٣) Corresp. t. V. N° 4376

دوجا حينئذ أن يعود على واحدة منها الى فرنسا ، حتى يستعيد مكانه فى (المجلس التشريعى) ثم اختتم بونابرت هذه الرسالة بتأكيد صداقته لدوجا واحترامه . ومع ذلك فإن (دوجا) ، ظل فترة ، وقبل أن يتثبت من سفر بونابرت ، يرفض أن يصدق ما كانت تتناقله الأخبار عن هذا السفر ، وكان شديداً فى مكافحة المروجين لهذا النبأ « الكاذب » ، وفى ٢٦ أغسطس كتب دوجا إلى بونابرت(١) عن انتشار خبر رحيل القائد العام الى فرنسا ، ثم تساءل كيف أن بونابرت لم يثق بأحد من أولئك الذين التفوا حوله دائما ، ولم يذكر لهم « أنه سوف يذهب بدونهم ، وأن سير الأمور فى أوربا قد جعل لزاماً عليه الرحيل فى التو والساعة » . ثم كتب مخاطباً بونابرت « فإنك قد جعلت أولئك الذين لم يجيئوا الى هذه البلاد إلا لتزعمك الحملة وبسبب حبهم لك ، يضحون بأعز شىء لديهم ، وهو رجاؤهم فى أن يشاهدوا أسراهم ثانية . إن سكوتك ، ثم هروبك قد سبب اليأس لهم ، لأنك لم تفسر هذا السكوت وهذا الهروب . وإنى أعتقد أنه من واجبك أن تفعل ذلك » ؛ الى أن قال « وقد لاتصلك رسالتى هذه فى الاسكندرية قبل رحيلك ، بيد أنه من المقطوع به أيضاً أن هذه الرسالة سوف تصل الى الاسكندرية بعد أن تكون أنت قد أذعت خبر رحيلك وأسبابه ، فإذا بلغت هذه الرسالة قبل ذلك ، فإنى أرجو أن لاتجعلك تفقد لحظة واحدة ، فتبذل كل مجهود لإنهاء أزمة قد تكون من أخطر الأزمات ، [بسبب حاجات الجيش ونقص قواته] ، التى شاهدها الجيش منذ وجوده فى مصر . » بيد أن دوجا لم يظفر بطبيعة الحال على رد لهذه الرسالة ، وفى ٢٩ أغسطس أصدر دوجا أمراً جاء فيه(٢) : « إن الكل يعلنون أن بونابرت قد سافر الى فرنسا ! حقيقة وصلت بونابرت فى أثناء طوافه [الأخير فى الوجه البحرى] أوامر مشددة من الحكومة [الادارة] ، ولكن غيبته لاينبغى أن تسبب القلق بين الفرنسيين أو بين المصريين ، فإن كافة ما فعله بونابرت ليس له سوى

(١) Jonquière. t. V. pp. 637-640

(٢) Galland. t. I. p. 190

هدف واحد ، هو سعادة الفرنسيين والمصريين . والقائد الذى خلف بونابرت يتمتع بثقة الجيش . بيد أن المفاجأة التى صدمت (دوجا) فى مبدأ الأمر ، ثم تشدده فى تكذيب خبر سفر بونابرت ، واعتباره ناقلى هذا الخبر ومُذيعيه من العصاة ، كل ذلك جعله يعتقد أنه إنما كان فريسة نفاق وخدعة كبيرة ، كما سبب له « الخجل » والحيرة الشديدة [1] .

وفى شهر أغسطس سنة ١٧٩٩ ، كتب دوجا إلى (باراس) Barras أحد أعضاء الادارة ، يصف له موقف « الحملة » فى مصر بعد رحيل بونابرت ، فقال :

«اعترف إليك يا مواطنى المدير ، أنه كان من الصعب على الاعتقاد أن الجنرال بونابرت قد تخلى عنا فعلا فى الحالة التى تركنا عليها ، من غير مال ، ومن غير بارود ، ومن غير كل وفريق من الجند كان من غير سلاح أيضاً . والاسكندرية معسكر كبير محصن ، ولكن ينقصها نصف ما يلزمها من المدافع والأسلحة للدفاع عنها ؛ وبلبيس القريبة من دمياط قد تم تسويرها من هنيهة ؛ وهذا بينما تداعى بعض أسوار العريش . وأما الديون فهى عظيمة . وقد قضى الوباء والرمد إلى جانب المعارك على أكثر من ثلث عدد الجيش . وأما ما يتبقى من الجيش فيكاد يكون عارياً ، والملابس القطنية التى وزعت على الجيش فى السنة الماضية قد تمزقت حتى أصبحت مهلهلة ، وكان العدو على مسيرة ثمانية أيام فقط منا . . . . ؛ وزيادة على ذلك فإن القائد العام لا يمكنه أن يجمع فى مكان واحد أكثر من السبعة آلاف مقاتل فقط ؛ وفى قدرة العدو أن يزحف على القاهرة من كل مكان إذا تجنب الاسكندرية والعريش ؛ ولا يوجد فى الاسكندرية والعريش حامية قوية لدرجة ازعاج مؤخرة هذا العدو ، وما الذى تصنعه قوة تتألف من سبعة آلاف إذا اضطر الانسان الى مواجهة جملة جيوش فى وقت واحد ؟ »[2]

(١) Berihier. op. cit. p. 200

(٢) Rousseau. pp. 4-5. Note (1).

(وأما بوسليج) ، فلم يكن أقل من (دوجا) غضباً ، وكان (بوسيلج) من الذين تقلبوا فى الوظائف المالية فى عهد « الثورة » فى فرنسا ، ثم عين سكرتيراً للوزير الفرنسى الموفد الى جنوه (١٧٩٥) ، وقد تقدم كيف أرسل بوسيلج فى مهمته المعروفة الى مالطة وقد صحب الحملة بعد ذلك الى مصر ، واستخدمه بونابرت فى إدارة الشئون المالية ، واعتمد على مواهبه اعتماداً كبيراً حتى عام ١٧٩٩ ، حتى أصبح بوسيلج يعتقد أن بونابرت لا يمكنه الاستغناء عن خدماته . وكان بوسيلج فى الواقع معدوداً من الزمرة الملازمة للقائد العام والتى لا تفترق عنه . بيد أن بونابرت فضل عند سفره ترك بوسيلج لمعاونة كليبر ، كما يبدو من التعليمات التى تركها للقائد العام الجديد ، فقد أوصاه بونابرت خيراً بالرجل الذى « عهد إليه بالشئون المالية فقط » ، وكان يرى أنه «رجل جد وعمل ، وأصبح لديه الآن المعلومات عن الإدارة المصرية المرتبكة » . وكذلك لم يغفل بونابرت ، بوسيلج عند سفره ، فكتب اليه كما كتب الى دوجا ، وأخبره[1] «بالحوادث الجسيمة التى وقعت فى أوربا بين ١٥ مارس و١٥ يونيه (١٧٩٩) ، وأرغمت بونابرت إرغاماً على أن يكون فى فرنسا بكل سرعة ممكنة » ، كما وعد أن يذكر الى الحكومة الخدمات التى أداها ، ثم طلب اليه أن يعتمد على رغبة بونابرت فى أن يفعل ما يسر بوسيلج دائماً . ومع ذلك ، فإن بونابرت بتركه إياه ، قد جرحه فى الحقيقة فى أرهف شعوره ، وكان مما أثار حفيظة بوسيلج أن بونابرت أخفى عنه حقيقة أغراضه ، عند ما اعتزم مغادرة البلاد الى فرنسا[2] . ثم تسلط على بوسيلج بعد ذلك حب الانتقام مما سماه : غدر بونابرت وقلة وفائه ، وكانت وسيلته الى ذلك ، تهويل الأمر على خلفه فى القيادة العامة ، وتجسيم تلك « الارتباكات الادارية » التى أشار بونابرت إلى وجودها فى تعليماته[3] ، وكان تأثير بوسيلج على كليبر عظيما ، لدرجة أنه عُدّ المسئول الأكبر عن ذلك

(١) Corresp. t. V. N° 4378

(٢) Berthier. op. cit. p. 201

(٣) Erneuf. p. 223

التقرير المشهور الذى أرسله كليبر الى حكومة الادارة ، ينقد فيه « ادارة » بونابرت نقداً مراً ، ويصف حالة الجيش أسوأ وصف ، مما لم ينسه بونابرت قط فيما بعد ، وآخذ عليه بوسيلج ، وعامله بكل صرامة ، فأساء استقباله عند عودته إلى فرنسا من مصر (فى مايو ١٨٠٠) ، بل ظل يقول « إن بوسيلج قد مات فى مصر » ، فلم يستخدمه فى شأن من الشئون ، حتى عطف عليه أخيراً وهو أمبراطور وعندئذ أعطاه منصباً ، بسيطاً فى أعمال المساحة[1] .

ومع ذلك ، فقد كان بوسيلج ، كما كان دوجا ، اكثر الفرنسيين الموجودين دراية بشئون الحكم الداخلية فى القاهرة ، عند ما دخلها كليبر لاستلام مهام منصبه ؛ وكان من المنتظر أن يعتمد كليبر على خبرتهما فى حكومته الجديدة ؛ ذلك أن كليبر الذى قضى وقته فى الاسكندرية ، أو مع بونابرت فى الحرب الشامية ، ثم فى دمياط أخيراً ، كان طوال هذه المدة بعيداً عن « مركز الأعمال » ، ولا يعرف من دقائق الإدارة وتفاصيلها ، سوى ما أتاحت له خبرته البسيطة فى الاسكندرية ودمياط الوقوف عليه ، ولم يشهد من أجزاء الدلتا سوى الجزء اليسير منها ، وهذا الجزء الذى عرفه ، كان « على حافة الصحراء » ، وقليل الزراعة ؛ ولذلك فإن كليبر فضلاً عن عدم إلمامه بمسائل الإدارة الكبرى ، كان يجهل فى الحقيقة مقدار ما يمكن استغلاله واستثماره فى هذه « المستعمرة » التى جاءت الحملة لتأسيسها ؛ وكان من سوء حظه ، أنه حضر الى القاهرة فى وقت اضطراب أفكار رجال الحملة ، وتذمر كل من دوجا وبوسيلج ؛ كما أن بوسيلج على وجه الخصوص ، لم يحاول اطلاع كليبر على حقيقة الموقف ، بل عمد الى وصف « الإدارة المرتبكة » ، بشكل جعل رئيس الحملة الجديد ، يشك فى إمكان تحصيل شىء من الميرى والضرائب ، وأصبح مقتنعاً بقلة ما يمكن جبايته من الأموال ، وهكذا . وزيادة على ذلك ، فإن بوسيلج سرعان ما أخذ

---

(١) Rousseau. p. 9

يبين لكليبر عند الكلام عن حاجات الجيش ، أن الفرق بين الإيرادات والنفقات عظيم ، وأنه لا أمل فى إزالته ، بل وكان من المنتظر أن يستمر هذا الفرق ، فى الزيادة ؛ وفى كل ذلك ، وجد بوسيلج ، معاونة من جانب دوجا ، الذى طفق هو الآخر يشرح لكليبر حال الجيش السيئة ، عندما كان ينقص الجند الملابس ، ولا يجدون الأسلحة والذخيرة الكافية ، وكانوا موزعين فى طول البلاد وعرضها فى حاميات صغيرة ، من المتوقع أن يكتسحها العدو عند زحفه بسهولة .[1]

والى جانب ماتقدم ، كانت القاهرة ملأى بالضباط المتذمرين من رحيل بونابرت الفجائى ، والذين تطرف جماعة منهم ، فتحدثوا بكل جرأة عن هذا الرحيل ، وعدوه « هروباً » ، ينبغى أن يعتبر صاحبه ، جندياً أخلى مركزه فى وجه العدو ، ويقدم للمحاكمة من أجل ذلك ، أمام مجلس عسكرى ، فيحكم عليه بالاعدام جزاء هروبه .[2] والواقع لم يكن هذا الاستياء والتذمر جديداً ، وإنما كان يرجع فى أصوله ، كما تقدم إلى أيام الحملة الأولى ؛ عندما صادف الجند الأهوال فى زحفهم الصحراوى على القاهرة . وفى الشهور التالية ، حطمت هزيمة أبى قير البحرية آمالهم فى العودة الى الوطن ، ثم غدوا ينظرون إلى المستقبل بمنظار قاتم عندما أعلنت تركيا الحرب على فرنسا ، فكثر من ذلك الحين تفكيرهم فى العودة الى الوطن ، وشعروا بتعذر العيش ثانية بين أهليهم وأسراتهم ؛ ثم ساد بينهم الاعتقاد بأنهم إنما أبعدوا إبعاداً من فرنسا ، بل ونفوا منها ؛ ثم كثرت مساعيهم للحصول من أطباء الحملة أمثال (ديجنت) Desgenettes و (لارى) Larrey على « الشهادات المرضية » التى تجيز تسريحهم من الجيش[3] . وهكذا أصبحت الرغبة فى العودة إلى الوطن تملك على الجند كل تفكيرهم وشعورهم[4] . وقد شاطرهم فى ذلك أيضاً ضباط الحملة وقوادها عموماً ؛

---

(١) Berthier. op. cit. pp. 201-202
(٢) Des vernois. p. 219
(٣) Jonquière. t. III. p. 389
(٤) Bricard. pp. 331-334

وكان من الواضح أن أعصاب هؤلاء الأخيرين قد بلغت حداً كبيراً من التوتر ، عند ما اشتبك القائدان (لانوس) Lanusse و (جونو) Junot فى مبارزة ، كان يمكن اجتنابها[1] . وفى أثناء الحرب السورية تحمل الجيش خسارة كبيرة خصوصاً أمام عكا وبسبب انتشار الوباء بين الجند ؛ وكان (كليبر) نفسه من المتذمرين من هذه الحرب السورية لجسامة خسائرها من جهة ، ولأنه فقد فى أثنائها (كفاريللى) أخلص أصدقائه . وهكذا عندما غادر بونابرت البلاد كانت صيحات السخط والغضب ترتفع من كل جانب تقريباً[2] .

ولذلك ، فقد كان من المتوقع ، أمام موجة التذمر الجارفة هذه ، والتى كان من المحتمل كسر حدتها ، كما يظن الكثيرون[3] ، لو أن (ديزيه) وهو من المعتدلين والمقربين الى بونابرت — كان الى جانب كليبر فى القاهرة ، بدلا من وجوده فى تلك الآونة ، فى مطاردة مراد بك فى الصعيد ؛ كان من المتوقع أن ينظر كليبر الى الموقف فى مصر بمنظار أسود ، وأن ينقد بونابرت نقداً مراً ؛ وشاء سوء الطالع ألا يتريث كليبر فى نقده ، بل وفى تهكمه الجارح فى مجالسه الخاصة ، فذاعت أقواله وتناقلتها الألسن ؛ وانقسم الجيش من ذلك الحين الى فريقين ، لا يرضى إحداهما عن مسلك بونابرت ، ويريد العودة الى الوطن ، ويؤيد الآخر كل ما فعله بونابرت ويريد البقاء فى مصر ، وقد ظهر أثر هذا الانقسام واضحاً ، فى عهد قيادة (مينو) التالية بعد مقتل كليبر . وزيادة على ذلك فإن كليبر الذى أصبح هو الآخر من زمرة الحانقين على بونابرت الآن ، لم يلبث أن أظهر ضيقه من ناحية بونابرت ، عند ما أرسل السيدة (فوريس) Fourés الى (مينو) لترحيلها الى فرنسا ، فسلمها خطاباً إلى (مينو) جاء فيه ، أن هذه السيدة « تريد اللحاق بالبطل ،

(١) Jonquière. t. III. pp. 28-29
(٢) Boulay de la Meurthe
(٣) Ernouf. p. 222

والعاشق الذى فقدته[1] » ، فأرسلها (مينو) على ظهر إحدى المراكب الى فرنسا ؛ ولكن الانجليز قبضوا عليها فى البحر ، وأعادوها إلى مصر ثانية ، وهكذا لم يظفر كليبر ، كما يقولون ، بإثارة المشاكل العائلية بين بونابرت وبين زوجه فى باريس[2]
وفى هذه الفترة أيضاً ؛ أفصح كليبر عن آرائه بصدد « الحملة » الاستعمارية فى مصر ذاتها ، فكتب الى (مينو) ، وكان هذا بخلاف كليبر من مؤيدى الاستعمار الفرنسى فى مصر ، يقول عند الحديث عن الحرب القائمة مع العثمانيين[3] وعند التعليق على الموقف السياسى عامة : « إن كل إنسان يعرف ما ذكرته لى عن مصالح الباب العالى فى علاقته مع روسيا ؛ ولكن الحكومات إذا وصلت إلى درجة معينة من الضعف الناشىء من أنها قد أصبحت عتيقة حقاً ، صار من المنتظر هذيانها ، ثم اتخاذها قرارات على غاية من خطل الرأى والخرق فمن العته العظيم أن يسمح ديوان القسطنطينية للروسيين باجتياز الدردنيل ، كما أن اشتباك حكومة الادارة مع الأتراك ، كان من أشد أفعال هذه الحكومة غباوة وبلادة ؛ والآن وقد أصبحت الأعمال تجرى من غير قاعدة أو خطة مرسومة ، فإن من المتعذر جداً تقدير مايؤدى اليه ذلك من الحوادث ؛ ولم يكن فى مشروعى ، ومن رأيى بتاتاً الذهاب الى سوريا لأن الصحراء [التى تفصل هذه البلاد عن سوريا] ، هى خندق ينبغى علينا أن نترك للعدو مشقة اجتيازه ، بينما ننتظره نحن فى بلبيس والصالحية ، وعلى كل حال فإنى سوف أتفاوض ، وأقاتل ثم أبذل كل مجهود لكسب الوقت ، ومن ناحيتك عليك أن تفعل ذلك » .

وكان فى هذه الظروف إذن ، وتحت كافة التأثيرات الآنفة ، أن أرسل كليبر الى حكومة الادارة ، تقريره المشهور ، عن موقف الحملة فى مصر فى الوقت الذى تركها فيه بونابرت . وقد عرف هذا التقرير مؤرخا فى أيام مختلفة أشهرها ٢٦ سبتمبر ، ثم ٨ أكتوبر

(١) Rousseau. p. 70
(٢) Rigault. pp. 4-5
(٣) Pajol. p. 369

١٧٩٩ والسبب فى ذلك أن كليبر ، على ما يظهر ، قد حاول إرسال جملة نسخ منه بوسائل متنوعة إلى فرنسا . ومع ذلك فالثابت أن الانجليز صادروا هذا التقرير ، ثم نشروه مؤرخا فى ٨ أكتوبر [١] ولو أن الرأى متفق على أن كليبر كتب تقريره فى ٢٦ سبتمبر [٢] .

وقد استهل كليبر تقريره بقوله « سافر القائد العام (بونابرت) الى فرنسا فى صبيحة ٦ فركتدور من غير أن يطلع أحداً على عزمه ، ومع أنه كان قد جدَّد موعداً لمقابلتى فى رشيد يوم ٧ فركتدور ، فإنى لم أجد عند وصولى سوى رسائله ، ولما كنت لا أدرى هل خدم الحظ (بونابرت) فاستطاع المرور بسلام ، فإنى أرى من واجبى أن أبعث إليكم بصورة الخطاب الذى عهد إلىَّ فيه بقيادة الجيش ، ثم صورة الخطاب الذى أرسله الى الصدر الأعظم فى القسطنطينية ، مع علمه تماماً أن هذا الباشا موجود فى دمشق ، وقد اتجهت عنايتى الأولى للوقوف بكل دقة على حالة الجيش الواقعية ، و إنكم لتعلمون أيها المواطنون المديرون ، وفى إمكانكم شخصياً أن تصوروا لأنفسكم حالة قواته منذ وصوله الى مصر . فقد نقصت هذه القوات الى النصف ، وهى تحتل المراكز الرئيسية فى بلاد على هيئة مثلث ، من الشلالات إلى العريش ، ومن العريش الى الاسكندرية ، ومن الاسكندرية الى الشلالات ، وهذا فى وقت يختلف عن الوقت الذى كان النضال فيه ضد بعض عصابات من المماليك الذين وهنت هزائمهم ، فالفرنسيون يقاومون الآن جهود قوات دول ثلاثة كبيرة متحدة ، هى الباب العالى والانجلترا والروسيا ، إن العوز الظاهر للأسلحة والبارود والرصاص ، يرسم صورة مزعجة ، لا تقل فى إزعاجها عن النقص الخطير الواقع فى عدد الرجال أنفسهم ، وقد أخفقت محاولة سد حاجات الجيش من المسابك التى أنشئت ، كما أن مصنع البارود فى الروضة لم يأت ، ومن المحتمل أنه لا يأتى مطلقاً بالنتيجة المنتظرة منه ،

(١) Copies of Original Letters. Part A Third (1800). pp. 28-37; also Rousseau. pp. 76-84.

(٢) Berthier, op. cit. p. 205; Pajol. p. 358; Ernouf. p. 225

وزيادة على ذلك ، فإن إصلاح الأسلحة النارية يسير ببطء ؛ ومن اللازم لسير الأعمال بنشاط فى هذه المؤسسات أن يكون لدينا المال والوسائل التى لانملكها الآن .

« وأما الجند فهم من غير دثار يتدثرون به ؛ وعدم وجود الملابس أمر خطير ، لأنه من المعروف فى هذه البلاد أن ذلك من الأسباب الفعالة فى انتشار الدوسنطريا والرمد فهى من الأمراض المستقرة فى مصر ؛ وقد نالت الدوسنطريا على وجه الخصوص فى هذه السنة من الجند المنهكين ، المتعبين ، ومن المنتظر أن يزيد كثيراً عدد المصابين فى هذه السنة عن السنة الماضية ، كما يذكر ذلك ضباط الصحة ؛ وحقيقة أصدر الجنرال بونابرت أوامره قبل رحيله لأمداد الجيش بالملابس اللازمة ؛ ولكن هذا الأمر كغيره من الأوامر الكثيرة ، لم يمكن تنفيذه بسبب فقر المالية ؛ وهذا الفقر عقبة جديدة فى الواقع ، يجب التغلب عليها . ومن الواجب أن نتحدث الآن عن هذا العوز المالى .

« فقد استنفد بونابرت موارد البلاد الخارقة للعادة فى الشهور الأولى من وصولنا الى مصر ، كما جمع من أتاوات الحرب كل ما تحتمل البلاد تقديمه ؛ حتى إن العودة اليوم الى هذه الأساليب ، وفى الوقت الذى يحيط بنا العدو فيه من كل جانب فى الخارج ، من شأنه إثارة الثورة ضدنا فى أول فرصة مناسبة ؛ ومع ذلك فإن بونابرت عند ما غادر البلاد لم يترك درهما فى الخزانة أو ما يساويه ؛ بل على العكس من ذلك ترك متأخرات وديوناً تبلغ ما يقرب من العشرة ملايين من الفرنكات ، وهو يكاد يساوى إيراد الحكومة فى سنة كاملة فى الظروف الحاضرة ؛ وأما المتأخر من رواتب الجند ، فيبلغ الأربعة ملايين من الفرنكات ، ومع هذا فان الفيضان الحالى يجعل من المستحيل على الحكومة أن تحصل المتبقى لها من أموال السنة السابقة ، والذى يكاد يكفى نفقات شهر واحد ، وعلى ذلك فان الحكومة لاتستطيع تحصيل الضرائب إلا فى نوفمبر — ديسمبر » . ومع ذلك فقد استمر كليبر يقول إنه من المتعذر جمع الضريبة عندئذ بسبب ما هو منتظر من الاهتمام بقتال العدو

ثم ذكر كليبر استعداده لتأييد الحقائق المتقدمة بشهادة رجال الحملة فى فروع الإدارة المختلفة

« ومع أن مصر تبدو هادئة ساكنة فى الظاهر ، فهى أبعد من أن تكون خاضعة ، لأن الشعب مضطرب ولا ينظر إلى الفرنسيين ، مهما فعلوا من أجله إلا كنظرة لأعدائه وأعداء ممتلكاته ؛ ثم تمتلىء قلوبهم دائما بالأمل فى حدوث تغير مفيد لهم . ومع أن المماليك قد تفرقت جموعهم ، فهم لا يزالون قوة ، ولم يتم القضاء عليهم ؛ فمراد بك فى الصعيد لا يزال يستطيع إلحاق الأذى بجانب من قواتنا ، وإذا ترك لشأنه قليلاً ، التفت حوله الجموع بسرعة عظيمة ، وتمكن من إزعاج الفرنسيين فى القاهرة ذاتها ، وهى التى لا تزال على الرغم من مراقبة السلطات الفرنسية فى العاصمة ، تمدّه بالنجدات من المال والاسلحة .

« وأما إبراهيم بك فهو فى غزا فى حوالى الألفين من المماليك ؛ وقد بلغنى أن ٣٠٠٠٠ من جيش الصدر الأعظم والجزار باشا قد وصلوا إلى غزا أيضاً . وأما الصدر الأعظم فقد غادر دمشق منذ عشرين يوماً ، وهو الآن يعسكر قريباً من عكا . وأخيراً يسيطر الانجليز فى البحر الأحمر »

« هذا هو الموقف الذى تركنى فيه بونابرت أحمل على كاهلى وحدى عبء جيش الشرق الجسيم ، وهو قد شاهد الأزمة الخطيرة تقترب ، ومع ذلك فليس من شك فى أن أوامركم إليه كانت لا تجيز له التخلص منها ؛ وأما أن هذه الأزمة كانت موجودة فعلا ، فالدليل على ذلك يستمد من رسائله ومن تعليماته ، ومن مفاوضاته التى بدأها ؛ والعام والخاص لا يجهل أمرها ؛ ولا يظهر أن أعداءنا أقل تجاهلا لها من الفرنسيين المقيمين فى مصر .

« لقد ذكر لى بونابرت فى تعليماته ، وإذا تفشى الطاعون فى مصر فى هذه السنة ، وعلى الرغم من كافة احتياطاتنا ، ثم قتل منك أكثر من الألف وخمسمائة . . . الخ . ، فمن رأيى ألا تركب متن الخطر فى الدخول فى المعركة المقبلة ، بل إنك مفوّض فى عقد الصلح مع الباب العالى ، حتى ولو كان الجلاء عن مصر شرط الصلح الأساسى . . . الخ »

« وإنى أذكر بوجه خاص هذا الجزء من التعليمات ، لأن له أكثر من أهمية واحدة ، فهو يشير إلى الموقف الخطر الذى أجد نفسى فيه الآن ، ثم ماذا يستطيع أن يفعل الألف وخمسمائة من الرجال ، زادوا أو نقصوا ، فى أرض ذات اتساع عظيم ومن واجبى الدفاع عنها الى جانب الاشتباك فى المعارك اليومية ؟ »

« وكذلك يقول (بونابرت) إن الاسكندرية والعريش هما مفتاح مصر ؛ ومع ذلك فالعريش قلعة رديئة على مسيرة أربعة أيام فى الصحراء ، وصعوبة تموينها تجعل من المتعذر ترك أكثر من ٢٥٠ رجلا بها ؛ وفى إمكان ستمائة من المماليك والعرب إذا شاءوا ، قطع خط مواصلاتها مع القطية . ولما كانت هذه الحامية لا تجد منذ رحيل بونابرت ما يكفيها من المؤن مدة خمسة عشر يوماً مقدماً ، فمن المنتظر تسليم هذه الحامية من غير قتال لأعدائنا ؛ والعرب وحدهم هم الذين يحتملون السير بقوافلهم فى الصحراء المحرقة ؛ ولكنهم لما كانوا قد خدعوا مراراً فى الماضى فإنهم سوف يبتعدون عنا بدلا من إقبالهم على مساعدتنا . ومن جانب آخر فإن وصول الصدر الأعظم الذى يثير فى نفوسهم روح التعصب ويغمرهم بعطاياه ، من شأنه أن يحملهم على تركنا » .

« وليست الإسكندرية سوى معسكر واسع محصن ، واستُخدمت قبل الآن مدفعية الحصار فى الدفاع عنها جيداً ؛ ولكن منذ أن فقدنا هذه المدفعية فى حملة الشام المملوءة بالكوارث ، ومنذ أن أخذ بونابرت أسلحة الأسطول الباقية لتجهيز الفرقاطتين اللتين حملتاه إلى فرنسا ، أصبحت الإسكندرية لا تستطيع الدفاع الجدى » .

« وأخيراً ، فقد توهم بونابرت أن النجاح الذى أصابه فى أبى قير ، من شأنه احداث أثر كبير . وقد استطاع حقيقة أن يقضى على التسعة آلاف تركى الذين نزلوا الى البر ؛ ولكن ما قيمة هذه الخسائر البسيطة عند أمة عظيمة ، أغار العدو على أفضل بقعة من أمبراطوريتها ، ويدعوها الدين والشرف ، وتحدوها المصلحة للانتقام ، واستعادة هذه

المتلكات التى أخذت منها ؟ وزيادة على ذلك ، فإن انتصار أبى قير ، لم يعطل لحظة واحدة استعدادات الأتراك أو زحف الصدر الأعظم . »

« ولما كانت الحال كما تقدم ، فما الذى أستطيع فعله ؟ أظن أن ذلك هو الاستمرار فى المفاوضات التى بدأها بونابرت ؛ وإذا لم يكن لهذا من نتيجة سوى مجرد كسب الوقت ، فانى أعد هذا كافياً لرضائى . وتجدون مع هذا ، الخطاب الذى كتبه للصدر الأعظم ، وقد أرسلت له صورة من الخطاب الذى كتبه اليه قبلاً بونابرت نفسه . فإذا أجابنى الصدر الأعظم ، اقترحت عليه إعادة مصر إلى الباب العالى بالشروط الآتية « وهى أن يوجد باشا فى مصر نائباً عن السلطان العثمانى كما كان الحال فى الماضى ، وأن يُترك له الميرى الذى كان من حق الباب العالى أن يتسلمه ، ولو أن الباب العالى ما كان يحصله فعلا . »

« وأن يفتح طريق التجارة بين مصر وسوريا » .

« وأن يبقى الفرنسيون فى مصر ، ويحتلون الأماكن المحصنة ، ويجمعون كافة المتحصلات المالية ، مع الضرائب الجمركية ، حتى تعقد الحكومة (الادارة) الصلح مع انجلترة . »

« فإذا أجيبت هذه الشروط المبدئية والموجزة ، ففى اعتقادى أنى أكون قد أديت خدمة للوطن تفوق الانتصار على الأعداء فى معركة باهرة . ولكنى أشك فى قبول هذه الاقتراحات من الجانب الآخر ، فهناك نفوذ الانجليز ، إذا لم يَحُل كبرياء الأتراك دون قبولها ، ومن واجبى مقاومة هذا النفوذ . وعلى كل حال فإنى سأسلك طريقاً ترسم الظروف معالمه . »

« وإنى أعترف بأهمية استيلائنا على مصر وقد كنت أقول فى أوربا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التى تستطيع بها أن تقبض على ناصية التجارة ، وتتولى زمامها فى سائر أنحاء العالم ، ولكن يجب لذلك أن يكون لفرنسا محرك قوى ، وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ، ثم ضاعت فتغير كل شىء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ، ولم يعد لنا فيما يظهر لى ، سوى عقد صلح مع تركيا لنمهد لأنفسنا طريقاً شريفاً نخلص به من مشروع لا يمكن أن يحقق الأغراض التى دعت إليه . »

« ولن أدخل فى ذكر تفاصيل الموقف السياسى فى أوربا ، لأن هذا لا يطلب منى ، بل إن الذى يعنينى ، فى الضيق المحيط بى ، وأنا أيضاً على بعد عظيم من ميدان الحوادث ومقرها ، هو السهر على سلامة وشرف الجيش الذى أتولى قيادته ، وأكون سعيداً ، فى وسط كافة ما تقدم ، إذا نجحت فى إجابة رغائبكم . »

هذا . وقد أرسل كليبر مع رسالته الآنفة قائمة ذكر فيها ما يحتاجه من الأدوات اللازمة للمدفعية ، ثم ملخصاً لقيمة الديون التى عقدها بونابرت ثم تركها من غير سدادها عند رحيله[1] . وزيادة على ذلك ، دوّن كليبر فى ذيل لخطابه السابق ، خبراً بلغه أخيراً عن وصول سفن عثمانية أمام دمياط ، منتظرة أسطول القبطان باشا المجهز فى يافا . وقد قدر كليبر جيش العثمانيين بحوالى الخمسة عشر أو العشرين ألفاً ، وهذا فى الوقت الذى كان يتعذر عليه هو أن يجمع أكثر من خمسة آلاف كما قال للاشتباك فى المعارك الجديدة . ومع هذا فقد وطد كليبر العزم على الاعتماد على الحظ ، إذا لم يستطع كسب الوقت الكافى من وراء المفاوضات التى رجا أن يبدأها مع الصدر الأعظم .

قيمة التقرير ووزنه

والواضح من تقرير كليبر أن القائد العام الجديد للحملة كان لايرى من الممكن البقاء فى مصر طويلا ، ووطد العزم على المفاوضة من أجل الجلاء عنها ، وأراد أن يستند فى عزمه هذا ، على أن حالة الجيش والادارة قد بلغت درجة من السوء والارتباك ، تقضى على كل أمل فى إمكان الاحتفاظ بالبلاد فى وجه الأعداء المتألبين عليها من كل جانب ، وخصوصاً بسبب النقص الظاهر فى أسلحة الجيش ومهماته ، ثم فى قواته ، وهذا الى جانب ضعف وسائل الدفاع فى المراكز الهامة ، فى قطية ، والعريش وبلبيس ودمياط والاسكندرية .

على أن إعداد التقرير بالشكل المتقدم ، كان معناه أن بونابرت وحده هو المسئول

(١) Copriès of Original Letters. op. cit. pp. 57-66

الأكبر عن الحالة السيئة التى وصلت اليها الحملة ، عند سفره من مصر ، ولذلك اعتبر الكثيرون هذا التقرير بمثابة « الاتهام » الموجه الى بونابرت نفسه[١] ؛ كما كان من المنتظر للسبب ذاته أن يتناول البحث تلك الاعتبارات التى بنى عليها كليبر هذا الاتهام ؛ والتى أراد أن يبرر بها فى الحقيقة اقباله على المفاوضة من أجل الجلاء من غير إمهال ، كما قيل فى تلك الآونة ؛ ولذلك اتجهت العناية الى فحص أقوال كليبر ، والتثبت من مبلغ صحة مزاعمه ، حتى إذا ظهر أن هذه المزاعم لاتستند على وقائع صحيحة سقط اتهام كليبر الموجه لقائد الحملة السابق أولا ؛ ثم انتفى أحد الأسباب الرئيسية أو القهرية التى أراد كليبر الاستناد عليها فى مباشرة المفاوضات من أجل جلاء الحملة .

فقد اتفق الرأى ، حتى بين أنصار كليبر والمدافعين عنه[٢] ، على أن تقرير ٢٦ سبتمبر ١٧٩٩ كان يتضمن تفصيلات غير صحيحة ؛ ولما كان كليبر قد اهتم فى تقريره بإظهار النقص الواقع فى قوة الجيش وفى أسلحته ومهماته ، ثم إظهار عوز الحملة وحاجتها الملحة الى المال اللازم للانفاق عليها ، صار من الضرورى بحث هاتين المسألتين ؛ ومن هذا البحث يتضح أن جيش الحملة عند خروجها الى مصر فى مايو ١٧٩٨ كان يبلغ ٢٩و٤٠٢ فى مجموعه[٣] ، وأن عدد القتلى والجرحى والمرضى قد بلغ فى سنة ونصف ٧و٧٥٦ ؛ ثم قدر (ديجنت) Desgenettes طبيب الحملة هذه الخسارة الى ما بعد معركة هليوبوليس وثورة القاهرة الثانية بنحو ٨و٥٤٢[٤] . بيد أنه مما يجدر ذكره الحقيقة التالية ، وهى انضمام البحريين الذين ألحقوا بخدمة الجيش بعد كارثة أبى قير البحرية ، كما أن بونابرت كان قد أنشأ عقب ثورة القاهرة الأولى ، ثلاثة فرق من اليونانيين (٢٧ أكتوبر ١٧٩٨)[٥] عدد

(١) Regault. p. 19
(٢) Ernouf p. 225
(٣) Jonquière. t. I. pp. 355-359
(٤) Desgenettes. t. I. p. 177
(٥) Corresp. t. V. No. 3542

كل منها مائة . فى كل من القاهرة ودمياط ورشيد ، لحراسة « عربات البريد » فى الطريق ؛ وعلى ذلك فقد كان جيش الحملة ، عند رحيل بونابرت مبلغ الاثنين وعشرين ألفاً تقريباً . وكذلك فقد ثبت من إحصائية أعدها (دوجيرو) Doguereau رئيس أركان حرب مدفعية الجيش ، أن عدد مدافع الجيش فى أغسطس ١٧٩٩ ، كان ١٦٦ ، وفى الحصون ٢٣٧ ، وعدد القنابل أو الجلل ٣٣٨و٧٤٦ ألفاً ، وعدد طلقات البنادق ٥و٧٨٨و٩٣١ ؛ كما ذكر الجنرال (داماس) Damas أن الاسكندرية وحدها ، كان بها حوالى ١٤٩ قطعة حصار ، ١٨ مدفع ميدان ، ٤٨ مدفعاً من غير قنادقها[١] .

بيد أن كليبر ، من ناحية أخرى ، كان محقاً فى شكايته من قلة المال ، لأنه على الرغم من الغرامات التى فرضها بونابرت ، والأتاوات التى جمعها ، والمبالغ التى استدانها ، والتنظيمات المالية لجمع الميرى والضرائب ، ظلت الحملة فى حاجة مستمرة الى الموارد . ومنذ الحرب الشامية ، وفى أثناء هذه الحرب ، شكا (دوجا) فى القاهرة من قلة المال ، وأكد حاجته الملحة الى المال ، ثم الى المال دائماً[٢] . وفى الواقع أثبت (دور) Daure مدير مهمات الحملة ، أن المتأخر من رواتب الجيش والبحرية حتى ٢٣ أغسطس ١٧٩٩ كان يبلغ ٩و٥٥٠و٧٩٥ فرنكا ؛ وكان المتحصل من الضرائب والغرامات والمصادرات وغيرها فى عام (١٧٩٨ — ١٧٩٩) لايكفى لسد نفقات الحملة ، وزيادة على ذلك فانه لما كان فيضان سنة ٩٩ لايغمر كافة الأراضى ، أصبح من غير المنتظر إمكان سد العجز الموجود ، فى وقت كانت رواتب الجيش تبلغ مليونا وثلثمائة ألف من الفرنكات فى الشهر الواحد[٣] ، وأما ديون بونابرت فقد بلغت ١١و٣١٥و٢٥٢ فرنكا[٤] .

(١) Rigault. p. 14
(٢) Ginitry. p. 316
(٣) Rigault. p. 15
(٤) Galli. p. 234

ومع ذلك ، فإن هذه الأزمة المالية لم تكن كافية فى نظر الكثيرين ، وفى نظر بونابرت نفسه ، لتبرير إقدام كليبر على ذكر المغالطات أو المزاعم غير الصحيحة ، التى وضعها فى تقريره ؛ كما أنها لم تكن كافية أيضاً فى نظر المعترضين على سياسة كليبر لتبرير رغبته فى الجلاء عن هذه البلاد بكل سرعة[1] . ولما كان بونابرت هو المسئول عن الحالة التى وصلت إليها الحملة فى عهده ، كما أراد كليبر أن يقول ، فقد تولى بونابرت نفسه تفنيد هذه « المزاعم » .

وأما تقرير كليبر فقد وصل إلى باريس فى ١٢ يناير ١٨٠٠ ، وحمله الجنرال (برثيه) Berthier إلى القنصل الأول، وفى الوقت نفسه وصلت إلى باريس أيضاً تقريرات (دور) Daure مدير المهمات ، و (استيف) Estève مدير الخزانة ، ثم تقريرات أخرى بلغت الثمانية وعشرين أرسلها ضباط ورؤساء المدفعية والمشاة والفرسان وغيرهم فى مصر ، ثم أودعت فى وزارة الحربية . وقد استند بونابرت فى رده على مزاعم كليبر ، على كافة هذه التقريرات ، ونشر (برثيه) هذه الردود والتعليقات فى « مذكراته » .

فكان رد القنصل الأول ، على قول كليبر أن بونابرت كان يعلم أن الصدر الأعظم لم يكن موجوداً فى القسطنطينية وإنما فى دمشق ، عند ما أرسل له الكتاب الذى سبقت الاشارة إليه فى ١٧ أغسطس ١٧٩٩ ، أن الصدر الأعظم كان فى نهاية شهر أغسطس فى أرمينية العليا ، فى (إروان) Erivan ولم يكن أحد فى مصر يعلم وقتذاك أن الصدر الأعظم قد غادر القسطنطينية . وعند ما كتب كليبر تقريره فى ٢٦ سبتمبر لم يكن الصدر الأعظم فى دمشق أو فى حلب وإنما فى الطوروس[2] ثم انتقل بونابرت من ذلك إلى مناقشته قول كليبر أن جيش الحملة قد نقص إلى النصف ، أى إلى الخمسة عشر ألف مقاتل ، فاستند بونابرت فى تفنيد هذا القول على تقريرات كل من (دور) و (استيف) المتعلقة

(١) Berthier. pp. 202-4

(٢) Berthier. p. 205

برواتب الجند ورجال الحملة ، وخرج إلى أن الجيش فى شهر سبتمبر ١٧٩٩ كان يبلغ (٢٨٫٥٠٠) فى فروعه المختلفة ، وكذلك ذكر بونابرت أنه كان لدى الجيش العدد الكافى من الأسلحة كالبنادق والسيوف والمدافع ، ثم ذكر أن الملابس كانت أيضاً موجودة بكثرة ، « إذ كيف يحتاج الجند إلى ملابس فى بلد يمد نحو الثلاثة ملايين من الناس بالأقمشة كما يمد أفريقية وبلاد العرب ، ويصنع الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية[1] . وعند ما تناول بونابرت مسألة احتياج الحملة للمال ، اكتفى بقوله « إن المرتبات تدفع من مدة طويلة ، وإن مقدار المتأخر منها يبلغ ١٥٠ ألفاً من الفرنكات ، ولو أن هذه المتأخرات من زمن بعيد ، ويبلغ ما ينتظر تحصيله للخزانة حسب تقدير (استيف) المقدم فى أول سبتمبر ، ١٦ مليوناً من الفرنكات »[2] ، وكذلك اعترض بونابرت على قول كليبر ان مصر مع هدوئها الظاهر لا تخضع للفرنسيين ، فذكر « أن مسلك الشعب فى أثناء الحرب السورية كان لايدع مجالا للشك فى ميلهم نحونا » ؛ ثم انتقل بونابرت من ذلك إلى بيان أنه لاينبغى الخوف من المماليك ، عند ما كان مراد بك « ملتجئاً فى واحة ، ولا يستند على مركز واحد فى الوادى ، ولا يملك مخزناً أو مركباً أو مدفعاً واحداً ؛ ولا يتبعه سوى عبيده » ؛ كما أن إبراهيم بك فى غزا ليس لديه سوى ٤٥٠ من مماليكه ، ثم تساءل ، « وكيف يستطيع ابراهيم بك أن يجمع ألفين من الرجال ، وهو الذى ما كانت تزيد قواته دائماً على ٩٥٠ ، ثم تحتمل خسائر فى كافة معارك سوريا ؟ » وزيادة على ذلك فانه لم يوجد فى سوريا فى شهر سبتمبر ١٧٩٩ ، رجل واحد من جيش الصدر الأعظم ، بل على العكس من ذلك ، فقد سحب الجزار باشا جنده من غزا لجمعهم فى عكا ، فأصبح لا يوجد فى غزا سوى الأربعمائة من مماليك إبراهيم بك »[3] .

(١) Berthier. pp. 206-208

(٢) ibid. p. 209

(٣) ibid. p. 221

بيد أن أهم أجزاء تقرير كليبر التى تطلبت من بونابرت رداً طويلاً لتفنيدها ، كان ذلك الجزء الذى ذكر فيه كليبر، رحيل بونابرت من مصر، فى الوقت الذى يعلم فيه بوجود « أزمة خطيرة » ، ويشعر باقتراب هذه الأزمة ، ثم يذكر دليلا على وجودها ، ما جاء فى تعليمات بونابرت نفسه ، حتى يعقد كليبر الصلح مع الأتراك على أساس الجلاء عن مصر فى الظروف التى أشارت إليها هذه التعليمات . فقال بونابرت « إن هذه الأزمة الخطيرة لم توجد الا فى مخيلة كليبر ، وعلى وجه الخصوص ، فى مخيلة أولئك المتآمرين الذين أرادوا اثارته حتى يترك مصر ويغادرها . » ، فان نابليون كان قد بدأ المفاوضة مع القسطنطينية غداة وصوله إلى الاسكندرية ، ثم استأنفها وهو فى سوريا ؛ وكان له من ذلك جملة أغراض أولها أن يمنع الباب العالى من إعلان الحرب ، ولا يعطيه فرصة للقتال أو على الأقل يكسر من حدته ؛ ثم أخيراً ، حتى يستطيع بطريق الرسل الفرنسيين والأتراك المستخدمين فى هذه المفاوضات ، الوقوف على أخبار الحوادث فى أوروبا ذاتها . ثم تساءل بونابرت « وأين كانت هذه الأزمة الخطيرة ؟ فالجيش الروسى الذى كان كما يقول فى الدردنيل ، لم يكن إلا وهما وخيالا ؛ وكذلك كان الجيش الانجليزى الذى اجتاز المضيق وهما ثانياً ؛ وأخيراً كان الصدر الأعظم فى نهاية سبتمبر بعيداً عن مصر ؛ واذا عبر الصدر الأعظم جبال الطوروس ، ثم اجتاز نهر الأردن ، اعترضته غيرة الجزار باشا ، ومع ذلك فجيش الصدر الأعظم لايزيد على الخمسة آلاف ، وعليه أن يجمعه فى آسيا ، حيث يمكنه أن يعد الأربعين أو الخمسين ألفاً من الرجال الذين من المحتمل أنهم لم يشهدوا قتالا قبل ذلك قط ، ولايمكن أن يبلغوا قوة الجيش العثمانى فى موقعة جبل طابور ، ولذلك هذا يعد وهما ثالثاً ، « ومصر لايهددها أى خطر إلا من جانب أصحاب الفكر والروح السيء من رجال أركان الحرب الفرنسيين أنفسهم » ، وأما أن بونابرت قد أجاز لكليبر عقد الصلح ، فسببه أن الوباء فى عام ١٧٩٩ قضى على السبعمائة تقريباً ، وكان يخشى بونابرت أن يقضى الوباء فى العام التالى على ضعف

هذا العدد ، وهو خسارة فادحة . ولذلك فهو قد أراد أن يمنع الجيش من التعرض للأخطار ، وأن يخفف عبء المسئولية الملقاة على عاتق خلفه فى القيادة ، فأجاز له الصلح ، وإنما على على شريطة أن يظل فى مصر حتى يعقد الصلح العام فى أوربا . ولكن لم يحدث، كما ذكر، ما كان يستدعى تنفيذ هذا الشطر من التعليمات ، لأن كليبر كتب تقريره فى شهر سبتمبر ١٧٩٩ ، أى أن شهر مايو ١٨٠٠ كان لا يزال بعيداً ، وكان هناك الشتاء بأكمله ، وكان من المحتمل أن تصل فى أثنائه الى كليبر أخبار من فرنسا(١).

وفى التعليقات التالية ، دافع بونابرت عن حالة التحصينات فى العريش والاسكندرية ، ثم عن أهمية انتصاره فى معركة أبى قير البرية ؛ ثم اختتم بونابرت هذه التعليقات بقوله « إن رسالة كليبر تظهر قلق هذا القائد » ، كما أن هذه الرسالة مملوءة بالمزاعم الباطلة (٢) .

مفاوضات الصلح : (المرحلة الأولى)

وسواء كان كليبر محقاً فى رغبته فى المفاوضة من أجل الجلاء عن مصر ، أو أن حالة جيش الشرق كانت لاتدعو إلى التعجيل بإخلاء البلاد المحتلة ، فمن الواضح أن كليبر كان يعتقد اعتقاداً صحيحاً بسوء مركز (الحملة) فى الظروف التى غادر فيها بونابرت البلاد ، وللأسباب التى ذكرها كليبر فى تقريره الآنف ؛ كما كان من الواضح ، أنه إذا تعذر عليه عقد الصلح بالقواعد التى ذكرها فى تقريره ، فهو على الأقل كان يرجو أن يوقف بهذه المفاوضة زحف الجيوش العثمانية ، ويكسب الوقت حتى تأتيه نجدات المال والسلاح من فرنسا ؛ وزيادة على ذلك فإن كليبر اعتقد أنه إنما كان يتبع فى ذلك كله جوهر التعليمات ذاتها التى تركها بونابرت (٣) . كما أن كليبر عندما أعاد الكرة لفتح باب المفاوضة ثانية مع الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، كان يتمم فى ذلك خطوات بونابرت نفسه . بيد أن الخطة

---

(١) Berthier. pp. 212-214
(٢) Berthier. p. 219
(٣) Pièces Officielles. p.

السياسية التى وضعها بونابرت ، كما يتضح من تعليماته إلى كليبر ، وكما يؤخذ من فحوى رسالته إلى الصدر الأعظم ، كانت تقتضى الدخول فى مفاوضات مباشرة مع الوزير العثمانى ، لغرض الوصول إلى صلح منفرد مع تركيا ، ينتزعها من المحالفة الدولية الثانية القائمة ضد فرنسا من جهة ، بينما يترك فرنسا باقية فى مصر من جهة أخرى ؛ أو على الأقل للاتفاق على هدنة مع العثمانيين ، تتعطل فى أثنائها الأعمال العسكرية ، فلا تجد انجلترة أية معاونة من تركيا فى نزاعها ضد فرنسا [١] . وزيادة على ذلك ، أراد بونابرت أن يكسب الوقت مدة الهدنة وهى ستة شهور ، حتى إذا حل فصل الربيع القادم ، كان من واجب المفاوض الفرنسى ، إما أن يختتم هذه المفاوضة بنجاح ، إذا لم تصله النجدات ، وإما أن يكون على أهبة الاستعداد الكامل لاستئناف القتال بكل همة ، وفى كلا الحالين ينبغى على المفاوض الفرنسى أن يذكر دائماً أهمية بقاء مصر فى قبضة فرنسا [٢] .

فقد جاء فى رسالة بونابرت إلى الصدر الأعظم فى ١٧ أغسطس ١٧٩٩ [٣] إن الغرض منها هو « فتح باب المخابرات بين الباب العالى والجمهورية الفرنسية فيما عساه يؤدى إلى وضع حد للحرب القائمة بين الأمتين ، تلك الحرب التى لاتعود إلا بالخسارة على الجانبين » و وفى هذه الرسالة تحدث بونابرت عن الصداقة القديمة بين تركيا وفرنسا ، ثم أسف لاشتعال الحرب بين أمتين « عاشتا طول الزمن على صفاء ووفاق ، عند ما كانت حدود كل منهما بعيدة عن حدود الأخرى ، وكانت فرنسا عدوة الروسيا والنمسا ، وهما اللتان اتفقتا جملة مرات على تجزئة تركيا فيما بينهما ، ولم يمنعهما من تحقيق مآربهما إلا تدخل فرنسا فإن الروسيا هى العدوة الحقيقية للاسلام ، بينما قد قضت فرنسا على فرسان مالطة ، وأطلقت سراح الأسرى الأتراك فى الجزيرة ، وتعتقد وثيقاً كما يعتقد المسلمون أن الله واحد فرد

(١) Charles-Roux. L'Anglet. Et L'Expéd. t. II. p. 6

(٢) Rousseau. p. 45. Note (1); Boulay

(٣) Corresp. t. V. No. 4364 ; Corresp. Inédite t. II. pp. 445-449.

صمد ، وعلى ذلك فإن الباب العالى قد أعلن الحرب على أصدقائه ، وتحالف مع أعدائه .
ومع أنهم يقولون أن فرنسا قد غزت مصر ، فهم يتجاهلون ما أعلنه بونابرت دائماً من أن غرض الجمهورية الفرنسية هو القضاء المبرم على المماليك ، وليس الحرب مع تركيا ، والدليل على نيات فرنسا السلمية نحو تركيا ، ذلك المسلك الذى سلكه بونابرت ، كما قال ، نحو سفن الباب العالى ، والسفن التى تخفق عليها الأعلام العثمانية . وقد أعلن الباب العالى الحرب على فرنسا فى يناير ١٧٩٩ من غير تريث أو تمهل ، وبدون أن ينتظر وصول السفير (ديكورش) الذى كان قد غادر باريس للذهاب إلى القسطنطينية ، وهذا من غير أن يطلب من بونابرت أى إيضاح ، أو يجيب على مساعيه فى سبيل الصلح ، ومع هذا فإن بونابرت لم يفقد الأمل فى إقناع الباب العالى حتى يعدل عن الحرب ، فأرسل إلى تركيا (بوشان) ، فكان الجواب ، القبض على (بوشان) وسجنه ، وكان الجواب أيضاً جمع الجيوش فى غزا وإعدادها لغزو مصر ، الأمر الذى اضطر بونابرت إلى قطع الصحراء ، وتفضيل الحرب فى سوريا ، بدلا من انتظار الحرب فى مصر . ومع كل هذا فقد وجد بونابرت من واجبه الإنسانى ، ومن الحكمة السياسية أن يسعى من أجل الصلح ، ومع أنه كان من المؤكد أن تركيا لن تستطيع أن تنال مطلوبها بالحرب والقتال ، ففى استطاعتها من جهة أخرى أن تحقق رغائبها بطريق المفاوضة . وفى اللحظة التى يكف فيها الباب العالى عن الاتحاد مع أعداء الجمهورية ، الروسيين والنمساويين ، تبذل فرنسا كل جهد حتى تعيد علاقات الصداقة إلى سابق عهدها بينها و بين تركيا ، ولذلك فإنه ينبغى على تركيا أن تكف عن التسليحات ذات النفقات الطائلة والتى لافائدة منها ، لأن أعداءها ليسوا فى مصر ، وإنما هم على ضفاف البسفور ، وفى جزيرة كرفو ، بل هم اليوم لعدم فطنة الباب العالى البالغة ، فى وسط الأرخبيل ، « فواجب تركيا إذن هو تقوية جيوشها ، والاكثار من بناء سفنها وتسليحها ، ودعوة المسلمين تحت ظل البيرق النبوى ، لا لمحاربة فرنسا ، بل لمحاربة الروس والألمان الذين

يضحكون من وقوع الحرب بيننا ، حتى إذا ألم بتركيا الضعف ، أقدموا على تحقيق رغائبهم وأطماعهم على حسابها » . ثم نفى بونابرت بتاتاً وللمرة الثانية ، أن غرض فرنسا هو انتزاع مصر من تركيا ، وطلب من الباب العالى أن يفوض وزيره فى فرنسا ، ويرسل مفوضاً آخر إلى مصر لتسوية كافة المسائل ، التى لاتحتاج « لأكثر من ساعتين » لتسويتها ، ثم رجا بونابرت أن تؤدى رسالته هذه الى استدعاء (بوشان) ، حتى يحمل الى بونابرت مقاصد الباب العالى ونواياه ، أو يستطيع الباب العالي الالتجاء الى الوسيلة الملائمة التى يريدها فى إبلاغ بونابرت هذه المقاصد والنوايا[١] .

وعند ما جدد كليبر محاولة فتح باب المفاوضة مع الصدر الأعظم ، أرسل إلى يوسف باشا فى ١٧ سبتمبر ١٧٩٩ [٢] ، خطاباً ردد فيه أقوال بونابرت عن صداقة فرنسا القديمة نحو تركيا ، ثم عدم رغبتها فى انتزاع مصر من العثمانيين ، فذكر أن فرنسا انما جاءت الى مصر « حتى تلقى الرعب فى قلوب الانجليز خوفاً على ممتلكاتهم فى الهند ، وحتى ترغمهم إرغاماً على قبول الصلح . » ، وإن رغبة فرنسا هى الانتقام مما لحق بالفرنسيين من الأذى على أيدى المماليك ، وتخليص مصر من سيطرتهم ، ثم اعادتها إلى الباب العالى . ثم أقام كليبر الدليل على هذه الرغبة الصادقة . فشرح طرفاً من سياسة الفرنسيين الداخلية فى مصر ، لبيان كيف حافظت هذه السياسة على مظاهر الحكم العثمانى فى البلاد ، واحترام العقيدة الإسلامية ؛ وهى ، السياسة ، التى لم يحد الفرنسيون عنها على الرغم من أنهم قد اضطروا إلى قتال العثمانيين فى سوريا وفى أبى قير . وقد اعتذر كليبر عن « سرية » الحملة عند أعدادها فى طولون ، وعدم اطلاع الباب العالى على وجهتها مقدماً ، بقوله ان السرية كانت ضرورية لضمان الانتصار على الانجليز ، ولأن الحكومة الفرنسية كانت ترجو فى الحقيقة أن يقنع مسلك الفرنسيين فيما بعد ، فى مصر ذاتها ، ونجاحهم على أعداء تركيا ، الباب العالى بأن

(١) انظر أيضاً ترجمة لهذه الرسالة فى كتاب احمد حافظ عوض صفحات ٤٠٠ — ٤٠٣ .
(٢) Pajol pp. 352-354; Rousseau. pp. 45-49

إرسال الحملة وتكتم أخبارها كان فى الواقع فى مصلحة الباب العالى نفسه . بيد أن كارثة أبى قير البحرية منعت بونابرت من الاتصال بالأتراك ، كما أعطت أعداءه الفرصة لزيادة نشاطهم الدبلوماسى ، حتى تأثرت تركيا لظواهر الأمور وأغفلت حقائقها . ثم طلب كليبر من الصدر الأعظم أن يؤدى أكبر خدمة ممكنة لبلاده ، وذلك بالصلح مع فرنسا ؛ ثم ذكر كليبر أن المفاوضة بين الدولتين من أجل السلام ، سهلة ميسرة ، لأن موضع الخلاف هو مصر فقط ، « ومصر ملك لتركيا دائماً » ، وتملكها تركيا الآن أكثر من أى وقت مضى بفضل القضاء على قوة المماليك . فاذا وجد الصدر الأعظم من المصلحة ارسال مفاوض الى كليبر ، فسوف يلقى هذا المفاوض كل ترحيب؛ «وقد غادر بونابرت مصر الى أوربا حتى يعمل لامكان الوصول الى صلح أصبح ضروريا » . ولا يقل كليبر الذى خلفه فى قيادة الحملة فى مصر ، عن بونابرت رغبة فى انهاء الخلاف مع تركيا .

فكان هذا الخطاب متمشياً فى الحقيقة مع مضمون ما جاء فى رسالة بونابرت الآنفة الى الصدر الأعظم ؛ كما ينبغى ملاحظة أن كليبر فى هذه الرسالة لم يقترح قواعد معينة للصلح مع الباب العالى .

وأما الصدر الأعظم ، فقد حمل الأفندى العثمانى ، محمد رشدى ، الذى أوصل إليه رسالة بونابرت (١٧ أغسطس) ، رداً على هذه الرسالة ، كان من غير تاريخ [١] ، فوصل هذا الأفندى الى القاهرة فى أوائل اكتوبر . وكان هذا الرد عنيفاً جارحاً ، بدأه الصدر باظهار دهشته الكبيرة من توكيدات الصداقة التى زعم بونابرت وجودها بين فرنسا وتركيا ، فى الوقت الذى غزت فيه جيوش الجمهورية مصر عنوة واقتداراً ، ثم تساءل « وهل كان الانجليز والروس والألمان ، أعداء الباب العالى كما قال بونابرت ، هم الذين أوعزوا اليه وحملوه على فتح مصر والاستيلاء عليها ؟ » ؛ وزيادة على ذلك فان السلطان وحده هو

(١) Pajol. pp. 370-372

صاحب الحق فى معاقبة المماليك الخاضعين لسيادته ، ثم تكلم الصدر الأعظم بكل كبرياء فقال ان الباب العالى يمتلك مصر ، وقد أعلن الحرب بسبب اعتداء الفرنسيين عليها ، ولا يدخر وسعاً فى بذل كل مجهود للانتصار على أعدائه ، وحشد الجيوش الجرارة فى الامبراطورية للزحف بها على الشام ومصر . ثم طفق يتحدث عن استعداداته الحربية للحملة المقبلة ، كما قال انه يستخدم الآن أساطيل الدولة بالاشتراك مع أساطيل حلفائها الانجليز والروس فى جمع الجيوش فى قبرص ، ومن أغراض الأسطولين العثمانى والانجليزى الهجوم على الاسكندرية . ومع ذلك ، فانه لما كان السلم مفضلا على الحرب دائماً ، فالباب العالى لا يرى بأساً فى السلام وانما على شريطة أن تنقل السفن العثمانية الحملة من مصر ، بينما لا يتعرض أحد من حلفاء تركيا الانجليز أو الروس للفرنسيين فى أثناء عودتهم فى البحر الأبيض ، حتى اذا وصل بونابرت الى باريس وكان لا يزال يرغب فى السلام ، فهناك السفير العثمانى فى باريس ، تستطيع الحكومة الفرنسية أن تطلع الباب العالى على نواياها السلمية بواسطته أو بواسطة أى شخص آخر .

واستلم كليبر هذا الرد ؛ الذى « يدل ، كما قال ، على الكبرياء والعجرفة القريبة من الاهانة البالغة[1] » ؛ وكان استياء كليبر شديداً لدرجة أنه رأى ، بعد وصول رسالة الصدر الأعظم ، من المتعذر بتاتاً المفاوضة مع وزراء الباب العالى ، أو تحمل الإهانة التى يصعب على جندى أن يقبلها . بيد أن كليبر ، على الرغم من غضبه ، سرعان ما وجد من خطل الرأى أن تكون هذه الحقيقة سبباً فى الامتناع كلية عن المفاوضة من أجل الصلح ؛ وعلى ذلك فقد طلب إلى (مينو) فى الاسكندرية ، فى ١١ أكتوبر ١٧٩٩[2] ، أن يحاول الاتصال بأية سفينة أوربية قد تكون أمام الإسكندرية ، للمفاوضة ، ثم قال « وإنه من دواعى ارتياحى الكبير أن أتمكن من التحدث إلى مفاوض روسى أو انجليزى ، فإن ذلك

(١) Pajol. pp. 370-372

(٢) Pajol. p. 372

يثير غيرة الأتراك ، أو بالأحرى الريبة والحذر فى نفوسهم لدرجة تجعلهم أكثر ميلا للتفاهم ؛ وعندئذ أكون أيضاً قد حققت غرضى من كسب الوقت دائماً . »

وفى ١٢ أكتوبر قابل كليبر الرسول العثمانى ، محمد رشدى افندى ، بحضور مصطفى باشا ، القائد العثمانى الذى وقع أسيراً فى قبضة الفرنسيين فى معركة أبى قير البرية ، ثم بحضور (بوسيلج[1]) ، وكانت مقابلة صاخبة فى مبدإ الأمر ، بسبب حنق كليبر وغيظه من رد الوزير العثمانى ، وبذل كل من الافندى العثمانى ، ومصطفى باشا جهوداً كبيرة لتهدئته ، ثم جرى بعد ذلك حديث طويل بين كليبر وبين محمد رشدى ، وفى أثناء هذا الحديث ، شرح كليبر القواعد التى أرادها للصلح مع تركيا وهى تتلخص أولا ، فى جلاء الفرنسيين عن مصر وعقد معاهدة دفاعية « هجومية » بين فرنسا وتركيا ، تنضم إليها انجلترة أيضاً ، حتى تستطيع الدول المتحالفة الدفاع عن كيان الأمبراطورية العثمانية ضد الروسيا ، الدولة التى طلب كليبر عدم إطلاعها على المفاوضات « السرية » المتعلقة بمسألتى الجلاء والمحالفة ، (وثانياً)فإنه لما كان من الضرورى اشتراك انجلترة فى المحالفة للدفاع عن تركيا تحتم عقد الصلح أولاً بين انجلترة وفرنسا لضمان تحقيق هذه الغاية ، و (ثالثاً) ، لا يتم تنفيذ الجلاء عن مصر إلا عند عقد الصلح بين فرنسا وانجلترة ، ولما كان غرض فرنسا هو إخلاء مصر حقيقة ، وإعادتها إلى تركيا فقد وافق كليبر على أن يستقبل من تاريخ الاتفاق ، أحد الباشاوات العثمانيين لتمثيل السلطان فى مصر ، تكون له سلطات أدعم ، وحريات أوسع من تلك التى تمتع بها سابقه ، وقد عين كليبر وظائف هذا الباشا وعلاقته بالقائد العام للحملة فى مصر ، وفق الترتيبات التى ذكرها فى تقريره المعروف إلى حكومة الادارة (فى ٢٦ سبتمبر) . وكان غرض كليبر الظاهر من حديثه الطويل مع الافندى العثمانى ، إقناع الصدر الأعظم بأن عدوة تركيا الكبرى هى الروسيا ، وأنه من مصلحة الباب العالى إقناع الانجليز أنفسهم

(١) Rigault. p. 48

بذلك أيضاً ، وتدعيم المحالفة المنتظرة بشكل يجعلها ذات أثر فعال فى أى نضال متوقع مع الروسيا ، ولمنع توسع هذه الدولة خصوصاً على حساب تركيا ، أو اتفاقها مع الامبراطور النمساوى على اقتسام ممتلكات العثمانيين (١) .

وأما مصطفى باشا والأفندى العثمانى ، فقد أبديا اقتناعهما ، كما جاء فى محضر هذه المقابلة ، بعدالة هذه المبادىء ، كما أبديا الرغبة القوية فى ضرورة بدأ المفاوضات مع انجلترة . وكان من رأى محمد رشدى أفندى أن الروس إذا دروا بهذه المفاوضة « السرية » ، هاجموا الامبراطورية العثمانية فجأة ، وفى هذه الحالة ، طلب محمد رشدى مساعدة الفرنسيين فى رد هذا الهجوم عند وقوعه ، ونال وعد كليبر بذلك ، وفى آخر الحديث ، وافق كل من مصطفى باشا ومحمد رشدى على أن المماليك لا يستحقون سوى المعاملة التى عاملهم بها الفرنسيون ، وأظهروا استعداد الباب العالى لطرد المماليك من مصر نهائياً ، ثم حكم هذه البلاد كما حكمها الفرنسيون أنفسهم (٢) .

وفى ٢٣ أكتوبر وصل الى القاهرة رد الصدر الأعظم على رسالة كليبر (المرسلة فى ١٧ سبتمبر) ، وقد تمسك يوسف ضيا باشا فى هذا الرد أيضاً بعدم رغبته فى الدخول فى أية مفاوضة ، إلا على أساس جلاء الفرنسيين من مصر من غير قيد أو شرط (٣) ، ومع ذلك فقد قرر كليبر أن يكتب الى الصدر الأعظم ثانية (٢٧ أكتوبر) (٤) ، رداً على رسالتيه ، ولكنه اكتفى فى هذه المرة بإحالة الصدر الأعظم الى الخطاب الذى كلف مصطفى باشا بإرساله الى يوسف ضيا باشا ، عن المحادثات الآخيرة ، وكان مصطفى باشا « صديق الفرنسيين » ، الواسطة التى استخدمها الصدر الأعظم والجنرال كليبر ، فى هذه الظروف ، فى إيصال رسائل كل منهما الى الآخر (٥) .

(١) "Le Procés verbal de la Conférence qui eut lieu entre Kléber et l'effende." Pajol. pp. 374-376

(٢) ibid

(٣) Rigault. p. 48 et Note. (3)

(٤) Pajol. pp. 377-8

(٥) Testa. t. II. No. LXXIII

تدخل (سدنى سميث) فى المفاوضة :

على أنه سريعاً ما تحققت رغبة كليبر فى « اشراك مفاوض روسى أو انجليزى » ، كما قال ، وذلك أن السير سدنى سميث قرر الآن التدخل فى المفاوضة ، فقد كان يوسف ضيا باشا الى جانب اعتزازه الكبير بالمحالفة الجديدة مع الروسيا وانجلترة ، يثق ثقة عظيمة بالقومدور الانجليزى (١) ، الذى حضر مفاوضات المحالفة فى القسطنطينية فى مرحلتها الأخيرة . وعلى ذلك فقد أطلعه الصدر الأعظم على رسالتى بونابرت وكليبر اليه ، ثم ردوده عليهما (٢) .

وعند ما علم سدنى سميث بأمر هذه الاتصالات ، قرر مباشرة التدخل فى المفاوضة ، فكتب الى كليبر فى ٢٦ أكتوبر ١٧٩٩ من البارجة (تيجر) Tigre (٣) ، أنه اطلع على رسالتى بونابرت وكليبر الى الصدر الأعظم ، ثم قال ، ولما كانت بريطانيا العظمى ، دولة تضمها المحالفة مع تركيا ، فهى تهتم اهتماماً كبيراً ومباشراً بموضوع هذه المباحثات الجارية ، ثم تأييداً لقوله دوّن سدنى سميث فى خطابه مضمون المواد الأولى ، والثانية ، والخامسة والثامنة والتاسعة من مواد معاهدة التحالف المعقودة فى ٥ يناير ١٧٩٩ بين انجلترة وتركيا ، فهى المواد المتعلقة بتكوين المحالفة ، وتعهدت انجلتره بضمان ممتلكات الباب العالى ، كما كانت قبل الغزو الفرنسى فى مصر ، ثم عدم اتفاق أحد الحليفين منفرداً ، ومن غير اشراك الحليف الآخر ، على الصلح أو الهدنة ، الأمر الذى يدل على عدم استطاعة تركيا عقد أى اتفاق مع الفرنسيين من غير علم أو اشتراك بريطانيا . وزيادة على ذلك ، فإنه من المتعذر ، كما قال السير سدنى ، انسحاب الفرنسيين من مصر وعودتهم الى وطنهم ، من غير موافقة بريطانيا ، فهى صاحبة السيطرة البحرية ، وقد حرص سدنى سميث فى الوقت نفسه ، حتى لا يظن الفرنسيون أنه ألح فى رغبته فى انسحابهم ، خوفا على مصالح الانجليز ، لأن

(١) Barrow. vol. I. p. 381

(٢) Pièces Offecielles. p. 175

(٣) ibid. pp. 175-8; Pieces Diverses. pp. 347-350

الخطر على الهند ، كما قال ، من وجود الفرنسيين فى مصر ، قد زال فى الحقيقة منذ أن قُضى على (تيبو صاحب) فى معارك فبراير — مايو ١٧٩٩ ، واقتسمت شركة الهند التجارية أملاكه الواسعة مع أعدائه[١] . ثم ذكر سدنى سميث أن الانجليز يريدون إخلاء مصر من الفرنسيين ، لأنهم قد تعهدوا بالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، وزيادة على ذلك فان الحملة ، لا يمكنها أن تفيد شيئاً من مصر ما دامت المواصلات معطلة بينها و بين العالم الخارجى ، ومع أن الموقف السياسى فى أوربا ، لا يدعو الآن ، كما يبدو ، الى الرغبة فى السلام مع الفرنسيين نظراً لانهزامات هؤلاء الأخيرين ، فان « الانجليز فى سياستهم يتمسكون دائماً بما قطعوه على أنفسهم ، ولو كان فى ذلك تعطيل مصالحهم القائمة » ، ثم إنه لما كان من المستحيل عقد السلام العام قبل إخلاء مصر ، فان انسحاب الفرنسيين منها ، من شأنه تيسير الوصول الى هذا السلام ، الذى لا يمكن فى الحقيقة البت فى أمره فى مكان يبعد كثيراً عن مقر الحكومات المتنازعة ، حتى يؤثر فى مصير الأمور فى أوربا . وقد وقع سدنى سميث على هذه الرسالة بوصفه ، « وزيراً مفوضاً لصاحب الجلالة البريطانية لدى الباب العالى ، وقومندان الأسطول فى مياه الليفانت »[٢] .

ولم يناقش كليبر حق سدنى سميث فى التدخل فى المحادثات الجارية بينه وبين الصدر الأعظم ، بل على العكس من ذلك فان كليبر سرعان ما رحب بهذا التدخل ، فكتب الى سدنى سميث فى ٣٠ أكتوبر[٣] ، أنه لا يجهل أمر المحالفة القائمة بين تركيا وانجلتره ، ولو أنه لا يجد فائدة من بسط الأسباب التى دعته الى الاتصال مباشرة بالصدر الأعظم . ومع ذلك فقد أخبره كليبر أنه ، فى أثناء المفاوضات مع محمد رشدى افندى ، « قد طلب شخصياً ، تدخل سدنى سميث فى هذه المفاوضة لاقتناعه بأن هذه المفاوضات من المحتمل

(١) Charles-Roux, op. cit. t. I. pp. 260-1

(٢) Piecès. Offecielles. p. 178

(٣) Piecès Diverses. pp. 365-7 ; Piecès Offecielles pp. 202-204 ; Pajol pp. 378-381 ; Rousseau. pp. 101-105.

أن تصبح مقدمة لعقد السلام العام ، وهو السلام الذى يرغب سدنى سميث فى تحقيقه ، من غير شك ، كما يرغب فيه كليبر نفسه » . وقد حاول كليبر فى هذه الرسالة ، أن ينفى وجود أى تذمر لدى الفرنسيين من بقائهم فى مصر ، أو أنهم ينظرون الى هذه البلاد كمنفى ، « فالفرنسيون — كما قال — لم يطلبوا بتاتاً ترك مصر لمجرد رغبتهم فى العودة الى بلادهم » ، والآن خصوصاً ، وقد تغلبوا على كافة الصعوبات الداخلية ، وأكثروا من استعدادات الدفاع عنها . ومع ذلك ، فاذا كان خروجهم من مصر هو الثمن الذى يدفع من أجل الوصول الى صلح عام ، فهم يتركون ، بسرور هذه البلاد ، وكذلك لا يتأثر موقف الحملة في مصر بما يتبع في أوربا من الحوادث ، كالانتصار أو الانهزام فى الألب وإيطاليا ، فالقوات العسكرية لدى كليبر متوفرة ، ولا تستطيع السفن الانجليزية مهما اشتد نشاطها منع النجدات أخيراً من الوصول الى مصر ، وأما جيوش الصدر الأعظم فيكفى شهران لتفريقها ، ولدى كليبر الوسائل التى تمكنه من الدفاع عن الحصون ، كما أنه ينتظر أيضاً وصول المجنّدين من النوبة والحبشة بكثرة ، كما أنشئت المصانع في مصر لإنتاج البارود وصنع الأسلحة . وعلى ذلك فان السبب الذى يدعو كليبر الى المفاوضة ، كما قال ، هو رغبته فى السلام ، ولما كانت المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، من أهداف الجمهورية الفرنسية ، كما هى أساس المحالفة العثمانية الانجليزية ، فان كليبر قد كتب الى الصدر الأعظم سابقاً ، ثم يكرر القول ثانية ، بأن مصر تستعيدها تركيا بمجرد عقد الصلح المدعم بين فرنسا وانجلتره والباب العالى ، « وأنى أشعر تماماً ، بمثل ما تشعر به أنت ، من أن السلام العام لا يمكن أن يتم قبل إخلاء مصر أولاً ، وكخطوة مبدئية . بيد أن هذه الخطوة المبدئية ، لا يمكن المطالبة بتحقيقها قبل الدخول في المفاوضة » . ثم ناشد كليبر السير سدنى أن يتعاون معه لوقف القتال بين أمتين ، لا شك فى أن كلاً منهما تحمل احتراماً عميقاً نحو الأخرى . وفى آخر الرسالة ، ذكر كليبر أنه كتب الى الصدر الأعظم حتى يرسل مندوبين لبدء

المفاوضة ، في أى مكان يختاره الصدر الأعظم ، وقد اختار كليبر لهذه المفاوضة ، القائد (ديزيه) ، ومدير الشئون المالية (پوسيلج) ، وفضل أن تجرى المفاوضات على ظهر سفينة من سفن السير سدنى سميث .

ويبدو لأول وهلة ،(١) أن كليبر فى رسالته الآنفة ، قد وصف فى الحقيقة حالة الحملة فى مصر وصفاً يختلف تماماً عما جاء فى تقريره المعروف الى حكومة الادارة ؛ ولم يكن سبب ذلك أن كليبر قد غير شيئاً من رأيه السابق ، وإنما كان غرضه انتزاع أية فكرة قد توجد لدى المفاوضين الانجليز أو الأتراك عن رغبة رجال الحملة وجندها فى العودة السريعة ، وبأى ثمن الى الوطن ؛ وزيادة على ذلك فإنه لما كان الصدر الأعظم متمسكاً بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر كخطوة أولى قبل الدخول فى المفاوضات ، فقد اجتهد كليبر فى رسالته هذه ، حتى يقنع سدنى سميث بأن « الجلاء » لا يمكن أن يتم إلا كنتيجة من نتائج المفاوضة ، وعند نجاحها ؛ وفى الواقع كانت مهمة كليبر التالية هى توضيح هذا الرأى للصدر الأعظم ، واقناعه بصحته ، فأرسل اليه فى ٨ نوفمبر(٢) ، رسالة سدنى سميث ، ثم رده على هذه الرسالة ، ثم كتب « أنه من الواضح من مواد محالفة ٥ يناير الماضى ، والتى ذكرها هذا الوزير المفوض — أى سدنى سميث — فى كتابه ، أن الباب العالى لم يعقد المحالفات مع الروسيا وانجلترة ، إلا لضمان المحافظة على كيان امبراطوريته ، وقبل كل شىء ، لاستعادة مصر . » ؛ ولما كان كليبر موافقاً على ذلك ، « فقد تعذر عليه أن يفهم لماذا لا ينتهى النزاع بينهما » ؛ فقد اقترح كليبر على الصدر الأعظم ، كما قال ، بواسطة مصطفى باشا أن يرسل الصدر شخصين مزودين بالسلطات اللازمة للمفاوضة فى المكان الذى يختاره يوسف ضيا ، كما طلب أن يرسل له الصدر جوازات مرور للجنرال (ديزيه) ومدير المالية (پوسيلج) ، والسكرتير — المترجم (براكفتش) Bracevich . وقد حدث غداة إرسال هذا

(١) Charles-Roux. op. cit t. II. p. 25
(٢) Berthier, pp. 386-7; Pajol. p. 382; Rousseau. pp. 105-6

الكتاب ، أن حضر إلى القاهرة رسول يحمل من الصدر الأعظم فى يافا ، خطاباً الى كليبر(١) ؛ وكان هذا الخطاب مشابهاً فى محتوياته لما جاء فى خطاب يوسف ضيا السابق رداً على بونابرت ، وإن جاء خطاب الصدر فى هذه المرة ، خالياً من الكبرياء والعجرفة ، ووصفه كليبر بأنه كان فى « غاية من التأدب والملاطفة . » ومع ذلك ، فإن يوسف باشا كان لا يزال متمسكاً بعدم الدخول فى مفاوضات من أجل عقد الصلح ، أو الاتفاق على هدنة ، ما دام الفرنسيون فى مصر ؛ بيد أن كليبر لم يلبث أن علق على هذه الرسالة فى كتاب له الى (ديزيه)(٢) ، بقوله « من المنتظر أن يصبح الوزير العثمانى أميل الى التساهل والتفاهم ، عندما تبلغه الحوادث التى وقعت فى دمياط أخيراً . » .

وقد فصل كليبر نفسه هذه الحوادث التى أشار اليها ، فى إحدى تقريراته الى حكومة الادارة(٣) ، وملخصها أن عدداً من السفن العثمانية قد اجتمع أمام بوغاز دمياط بين ٢٤ سبتمبر ، ٣٠ اكتوبر ، وكان مع السفن العثمانية السير سدنى سميث على بارجته (تيجر) ؛ فاستطاع العثمانيون النزول الى البر فى ٢٩ اكتوبر ، واتخذوا مواقعهم على مصب النيل وقريباً من البحر ، وفى ٣ نوفمبر تم إنزال الجند الى البر ، فهاجمهم الجنرال (ڤرديه) Verdier وأهلك منهم حوالى الثلاثة آلاف ، وكان من بين الأسرى العثمانيين قائدهم (سيد على بك) . وكان غرض العثمانيين من إرسال هذه الحملة الى دمياط بالاشتراك مع سدنى سميث ، تحويل انتباه الفرنسيين الى الدفاع عن الشواطىء المصرية فى الشمال ، حتى يخلو الجو للصدر الأعظم فيزحف بجيشه الصحراوى الكبير على الحدود الشرقية(٤) . بيد أن هذه الحملة أخفقت ، وكانت خسارة العثمانيين كبيرة ؛ وعند ما أرسل سدنى سميث بدوره تفاصيل هذا الحادث الى اللورد نلسن ، فى ٨ نوفمبر ١٧٩٩ ، ذكر فى تعليقه على خسائر

(١) Pajol. pp. 382-3
(٢) Pajol. p. 384
(٣) Piecès Diverses. pp. 243-245
(٤) Barrow. vol I. p. 377

الفرنسيين ، « أنه وأن كان من المتعذر تقرير هذه الخسائر تماماً ، فهى لابد وأن تكون كبيرة لدرجة تقنع الفرنسيين بأن إحراز الانتصارات المماثلة لانتصارهم هذا ، وضد قوات مستعدة للقتال معهم يداً بيد ، على الرغم من كونها قوات غير نظامية ، لاشك سوف يكلفهم ثمناً باهظاً فى النهاية ؛ وهى حقيقة أبذل كل جهد فى التأثير بها عليهم ، حتى أستميلهم للاتفاق على إخلاء مصر من غير سفك دماء أخرى .[1] »

بيد أن كليبر نفسه ، كان لايقل عن سدنى سميث رغبة فى استمرار المفاوضات ، على الرغم من « معركة دمياط » ، والدليل على ذلك ، رسالة كليبر الآنفة الى الصدر الأعظم فى ٨ نوفمبر ، أى بعد انتصار (ڤرديه) فى دمياط ، ثم رسالة أخرى لم يلبث أن بعث بها الى يوسف ضيا فى ١٠ نوفمبر[2] ، ولهذه الرسالة أهمية خاصة ، لأنها تنفى القول « بأن انتصار الجنرال (ڤرديه) قد أعاد الى نفس كليبر روح الأمل فى البقاء فى مصر وتوطيد سلطة الفرنسيين فيها . . . . . . » ، لأن كليبر فى هذه المرحلة من المفاوضات ، كان لايزال جاد الرغبة فى الاتفاق على قواعد الصلح مع تركيا ، فكتب كليبر إذن ، « وأما إذا طلبت الىّ الحكومة الفرنسية أن أظل متمسكا بمصر ومدافعاً عنها ضد أى انسان يرغب فى إرغامى على تركها ، فإنى أطيع أوامر حكومتى ، وبدلا من العناية بإنهاء حرب غير حكيمة ولا هدف لها ، لأصبح من واجبى طلب المجد لجيشى فى المعارك التى أخوض غمارها ، حتى تأتينى أوامر أخرى ، ولكن الجمهورية الفرنسية ، كما بينت لكم دائما لا تريد الحرب بتاتاً مع تركيا » ؛ ثم قال « لقد عرضت اخلاء مصر ، ولا أعتقد أن الحرب التى نخوض غمارها ترمى الى غير هذا الهدف ؛ وهذا الجلاء ينبغى أن يكون ثمن السلام ، على الأقل بين فرنسا وتركيا ، اذا كان من المتعذر أن يكون ثمناً للسلام فى أوربا بأجمعها » ، وقد طلب كليبر من الصدر الأعظم أن يعدل عن رأيه القائل بضرورة إخلاء مصر كمقدمة للمفاوضة من أجل الصلح ، فإنه حتى فى هذه الحالة ، لابد من المفاوضة للاتفاق على هـذا الجلاء المطلوب من

(١) Barrow. vol. I. p. 379
(٢) Berthier. pp. 294-6 ; Pajol pp. 384-6 ; Rousseau. pp. 109-110

غير قيد أوشرط ، « وقد أعطى كليبر التعليمات ، كما قال ، الى مفاوضيه حتى لايفترقوا عن مفاوضى الصدر الأعظم ، من غير الاتفاق على هذه المسألة بشكل يرضى الباب العالى ، والصدر الاعظم . » وطلب كليبر ثانية جوازات السفر لمفوضيه من يوسف باشا .

وهكذا كانت هذه الرغبة الصادقة فى المفاوضة والاتفاق من ناحية كليبر ، الى جانب الخسارة التى أنزلها الفرنسيون بالأتراك فى دمياط ، والتى برهنت على قدرة جيش الشرق ، فى مصر على المقاومة الفعالة[1] ، من العوامل الحاسمة فى نجاح محاولات كليبر لفتح باب المفاوضة ، كما كان لتوسط السير سدنى سميث ، كما سيأتى ذكره فى حينه ، نفس الأثر ، فقد حمل الأدجودان جنرال (موران) Morand كتاب كليبر المرسل من القاهرة فى ٣٠ اكتوبر ، الى السير سدنى سميث ، مقابلة (موران) أمام يافا ، وسلمه الرسالة على ظهر البارجة (تيجر) فى ٧ نوفمبر ، فنزل السير سدنى الى البر ، لمقابلة الصدر الأعظم فى معسكره فى يافا ، وقد حضر هذه المقابلة أيضاً مندوب مصطفى باشا ، كما حضرها مندوب روسى ، وتم الاتفاق على قبول ارسال مُفاوضَيْن « للاستماع الى المقترحات التى يمكن أن يدلي بها كليبر باسمه وباسم الجيش الفرنسى » . ولما كان كليبر قد أظهر رغبته فى انعقاد مؤتمرات المفاوضة على ظهر بارجة القومدور الانجليزى ، فقد استعد سدنى سميث للرحيل الى مياه الاسكندرية . وقد عدَّ سدنى سميث اختيار (ديزيه) و (پوسيلج) لتمثيل الجانب الفرنسى فى هذه المفاوضة اختياراً موفقاً[2] .

مفاوضات الصلح (المرحلة الثانية)

وهكذا دلت المخابرات الآنفة بين كليبر والصدر الأعظم والسير سدنى سميث أن النجاح كان حليف الأول ، عند ما تم الاتفاق على الدخول فى المفاوضة على أساس بحث موضوع جلاء جيش الشرق من مصر . ونزل الصدر الأعظم عن رأيه الذى تمسك به وهو يقضى

(١) Charles-Roux. t. II. p. 26
(٢) Piecès Officielles. (8 Nov. 1799). pp. 205-6

بخروج الفرنسيين بقضهم وقضيضهم أولا وقبل المفاوضة . وعندئذ رأى كليبر أن من واجبه اطلاع حكومة الادارة على ما وقع ، و بخاصة عند ما أصبح يتوقع ، كما قال ، إرجاع مصر إلى الباب العالى فى ظرف شهرين فقط ، وفى هذه الرسالة (٢٦ نوفمبر)[١] ذكر كليبر أنه قد أوفد إلى حكومة الإدارة ، منذ رحيل بونابرت ، المواطن (باراس) — من أقرباء عضو حكومة الادارة — والذى غادر الاسكندرية فى ٣ نوفمبر حتى يخبر الحكومة فى باريس بحقيقة الحالة فى مصر ، كما أوفد أيضاً (جروسبير) Grosbert أحد ضباط المدفعية ، برسائل أخرى ، مع صور من الرسائل التى حملها (باراس) ، على أن يغادر (باراس) الاسكندرية فى ٢٦ نوفمبر ، « فإذا صادف وصول بونابرت الى فرنسا فى وقت كانت مصالحه لا تستدعى إنكار الحقيقة من جانبه ؛ و إذا وصلت إلى الحكومة تلك التقريرات التى أرسلتها ، فإنكم — مخاطباً حكومة الادارة — ولا شك تنتظرون وقوع ما أنبئكم به الآن (أى الاتفاق على الجلاء عن مصر) ، وأما اذا حدث عكس ما تقدم ، فإنى أنتظر من عدالتكم التريث فى إصدار حكمكم علىّ ، حتى تسمعوا قولى » .

وفى الأيام التالية ، تمت الاستعدادات لبدء المفاوضة ، فوصل فى آخر نوفمبر رسول من الصدر الأعظم ، يحمل موافقته على البحث مع المندوبين الفرنسيين فى قواعد الصلح[٣] ، وقد انتظر كليبر عودة (موران) Morand من مقابلة سدنى سميث ، حتى يوفد مفاوضيه مزودين بالتعليمات اللازمة ، و بمجرد وصول (موران) إلى القاهرة فى ٦ ديسمبر ١٧٩٩ ، أمر كليبر كلا من (ديزيه) و (پوسيلج) بالقيام توّاً لمقابلة السير سدنى سميث على ظهر بارجته (تيجر) ، بعد أن خولها الحق فى المفاوضة ، وتوقيع أية اتفاقات تتعلق بالهدنة أو باعطاء جوازات المرور وهكذا ، ثم توقيع الشروط التى يتم الاتفاق عليها بخصوص الجلاء عن مصر ، ما عدا التصديق النهائى على المعاهدة ، وفى ٧ ديسمبر ، زودها كليبر

(١) Rousseau. pp. 124-125
(٢) Rigault. p. 55
(٣) Pajol. p. 401

بالتعليمات اللازمة . وكان من المتوقع أن يجد المندوبان الفرنسيان ، السير سدنى أمام دمياط ولكنهما لم يجداه عند وصولهما اليها ، ذلك أن سدنى سميث ، بعد إبحاره من يافا لمقابلة المفاوضين الفرنسيين ، اضطر بسبب رداءة البحر الى الابتعاد عن الشاطىء ، فمكث المندوبان الفرنسيان حوالى الأربعة عشر يوماً فى دمياط ، حتى استطاع سدنى سميث الاقتراب من الشاطىء ، فحملهما على ظهر بارجته (٢٣ ديسمبر) ، ثم أرسل الى كليبر فى ٢٥ ديسمبر ، بعزمه على الابحار ، و بصحبته (ديزيه) و (پوسيلج) الى يافا ، للاتفاق على هدنة بين الفرنسيين والأتراك ، ولاختيار المكان الملائم لاجراء المفاوضة[١] . بيد أن يوسف ضيا باشا ، كان فى هذه الأثناء يتم استعداده للزحف على مصر ، فتقدم من غزا قاصداً العريش ، وفى ٢٢ ديسمبر وصل أمام العريش ، و بدأ فى حصارها . وعلى ذلك فقد انتقل المفاوضان الفرنسيان ثانية إلى العريش لإكمال المفاوضات بها مع الصدر الأعظم ، وهى المفاوضات التى كانا قد بدآها مع سدنى سميث على ظهر بارجته (تيجر)[٢] .

تعليمات كليبر الأولى (٧ ديسمبر ١٧٩٩)[٣] :

وكانت تعليمات كليبر الأولى إلى ديزيه و پوسيلج تتألف من ستة عشر بنداً ، فهى (أولاً) ، تدعو المفاوضين الفرنسيين الى المطالبة بوقف القتال فى أثناء المفاوضة مهما طالت مدتها ، فلا يستأنف أحد الفريقين القتال قبل مضى اسبوعين من وقت إبطال المفاوضة وأما أساس المفاوضة فهو (ثانياً) الموافقة على إخلاء مصر ، وإنما بشروط أهمها انحلال المحالفة الثلاثية (بين تركيا وانجلترة والروسيا) ضد فرنسا ، لأنه لما كان الغرض من هذه المحالفة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، انتفى سبب وجودها بمجرد خروج الفرنسيين من مصر ، ثم (ثالثاً) إخلاء جزر كرفو وزانتى وكيفالونيا ، فهى التى احتلها العثمانيون بعد

(١) Rigault. pp. 57,59
(٢) Pajol. pp. 394,395,400,406,408-9,415
(٣) Pajol. pp. 401-405; Rousseau. pp. 135-139

غزو الفرنسيين لمصر ، ثم إعادة هذه الجزر وملحقاتها إلى فرنسا ، ثم يتعهد كل من الباب العالى وانجلترة بضمان بقائها فى أيدى فرنسا طول مدة الحرب ، ثم (رابعاً) إعطاء كليبر الحق عند الاتفاق على إخلاء مصر ، وإعادة هذه الجزر وملحقاتها إلى فرنسا ، فى أن يرسل الحامية والذخائر والمؤن التى يرى من المناسب إرسالها إلى الجزر من مصر مباشرة ؛ ثم (خامسا) ولما كانت انجلترة هى التى تجنى أكبر فائدة من إخلاء مصر ، فمن الواجب أن يطلب منها كما يطلب من الباب العالى ، التعهد بضمان بقاء جزيرتى مالطة و (جوزو Gozzo) فى حوزة فرنسا ، ويكون لكليبر الحق فى تموين مالطة ، بما فى ذلك قلعتها وملحقاتها بالذخائر والمهمات من مصر مباشرة ، والحصول على جوازات المرور اللازمة لاجتياز البحر الأبيض . ؛ « وفى اعتقاد القائد العام أن الصعوبات التى تعترض الاتفاق على هذه المادة ، ينبغى أن تكون بسيطة ، لأنه إذا خير الباب العالى أو الانجليز بين بقاء هذه الجزر فى حوزة فرنسا أو احتلال الروسيا لها ، لكان من حسن السياسة تفضيل احتلال فرنسا على احتلال الروسيا لها . » وفى البنود التالية . تناول كليبر تفصيلات الاتفاق المزمع عقده ، فنصت التعليمات على المطالبة بجوازات المرور لجيش الحملة ، ووقف أعمال القتال بين فرنسا وتركيا ووجاقات الغرب بمجرد إخلاء مصر ، حتى يتم الصلح نهائياً بين الباب العالى و بين الحكومة الفرنسية ؛ وزيادة على ذلك ، لزم الاهتمام بأمر الأهالى الذين ساعدوا الفرنسيين وخدموهم فى مصر وتأمينهم على حياتهم وأموالهم ، ثم ضمان الحقوق التى يتمتع بها التجار الفرنسيون فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، إذا فضل فريق منهم البقاء فى مصر بعد جلاء الحملة عنها . وقد اختتم كليبر هذه التعليمات بقوله : « وأما إذا كان موقفنا فى أوربا بشكل عرض حدودنا للغزو ، ووقعت مراكزنا الرئيسية فى أيدى العدو ، أو تعرضت لهجومه عليها ، مما يستطيع المفاوضان الفرنسيان معرفته بسهولة من الصحف العمومية التى لا يعدم مفاوضو الطرف الآخر وسيلة لإيصالها لهم ؛ وإذا حدث لذلك ، ومما هو محتمل

حدوثه ، أن أصبح مفاوضو العدو لا يرضون بالاتفاق على السلام وإبرامه بالشروط الآنفة ، وتمسكوا بضرورة الجلاء عن مصر من غير قيد أو شرط ، فمن واجب المفاوضين الفرنسيين فى هذه الحالة ، أن يعلنوا إليهم أن القائد العام لن يوافق بتاتاً على مثل هذا الجلاء ، إلا إذا وصلته عن ذلك أوامر مكتوبة من حكومته ، وعلى هذا فمن واجبهما أن يطلبا جواز مرور لإيفاد رسول مخصوص إلى حكومة الادارة ، ثم وقف القتال حتى عودة هذا الرسول، ومدة ذلك أربعة شهور . »

هذه كانت تعليمات كليبر ؛ ومنذ أن اجتمع المفاوضان الفرنسيان بالسير سدنى سميث على ظهر بارجته فى مياه دمياط وأمام غزا ، بدأت أحاديث المفاوضة . ومع أن السير سدنى قد أظهر رغبة فى الوصول الى اتفاق سريع يؤدى الى جلاء الفرنسيين عن مصر ، فقد طالت المفاوضة عند بحث القواعد التى تضمنتها تعليمات كليبر ، كشروط أساسية للموافقة على الجلاء اطلاقاً [١] . فقد ظهر على الرغم من أن سدنى سميث كان يتمتع ، كما قال المفاوضان الفرنسيان « بآراء حرة » ، أنه يوافق فقط على رحيل جيش الحملة من مصر وعودته الى فرنسا بسلاحه وأمتعته ، ومن غير قيود تحد من حرية عمله عند نزوله فى موانى ، لا يمكن ، كما قال ، أن تكون الا موانى فرنسية . وفيما عدا ذلك ، رفض سدنى سميث (٣٠ ديسمبر) الموافقة على ضمان جديد من جانب انجلتره لممتلكات الامبراطورية العثمانية ، ما دامت هذه الضمانة موجودة فى معاهدة التحالف المبرمة فى ٥ يناير ١٧٩٩ بين انجلتره وتركيا ؛ أو انحلال المحالفة الدولية ، أو اعادة جزر الأيونيان إلى فرنسا ، فهذه مسائل لا ينبغى البت فيها ، الا عند عقد الصلح العام فى أوربا ، وليس من حقه أو من حق المفاوضين الفرنسيين البت فيها ؛ وزيادة على ذلك فقد كان من رأى سدنى سميث أن خروج الحملة من مصر ، انما يعيد الأمور الى نصابها السابق فقط ، وكما كانت « قبل اعتداء فرنسا على تركيا » [٢] . ومع ذلك ، فقد

(١) Piecès Officielles. p. 221 ; Rigault. p. 57
(٢) Piecès Officielles pp. 224-226 ; Piecès Diverses pp. 382-383

أعاد (ديزيه) و (بوسيلج) الكرة من جديد فى ٤ يناير ١٨٠٠ [(١)] ، فذكرا أن الرغبة فى المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، كما يرغب الانجليز فى ذلك تماماً ، هى التى تدعو فرنسا الآن الى ترك ثمار مجهوداتها التى كلفتها نفقات وضحايا طائلة فى مصر ، بينما لم يفكر كليبر بتاتاً فى مجرد الجلاء عن مصر من غير قيد أو شرط . وعلى ذلك فقد طلب المفاوضان ، من جديد ، اعادة الجزر ، وضمان بقاء مالطة و (جوزو) فى قبضة فرنسا ، وانحلال المحالفة الدولية ، ثم أخيراً ، « عودة جيش الحملة ، عند اخلاء مصر الى الموانى الفرنسية ثم الى الجزر التى ينبغى اعادتها الى الجمهورية الفرنسية » .

بيد أن هذه المحاولة ، كانت كسابقتها من غير نتيجة . وفى ٦ يناير ١٨٠٠ أخبرهما سدنى سميث ، بعزمه على الذهاب إلى العريش ، لمقابلة الصدر الأعظم والتوسط من أجل منع سفك الدماء ، بين الاتراك والفرنسيين ، بسبب وقوع القتال بين الفريقين من جديد منذ أن احتل العثمانيون قلعة العريش (٢٩ — ٣٠ ديسمبر) . فى ظروف سوف يأتى ذكرها فى حينه .
بيد أن سدنى سميث رفض أن يتحمل مسئولية ديزيه و بوسيلج إلى العريش ، حتى دعاهما الصدر الأعظم لمقابلته ، فغادرا غزا ولحقا بالسير سدنى فى العريش ، وهناك فى معسكر الصدر الأعظم ، استؤنفت المفاوضات ، و بحث سدنى سميث مع يوسف ضيا شروط الصلح المعروضة ؛ وفى ٨ يناير ، سلم سدنى سميث إلى المفاوضين الفرنسيين مذكرة [(٢)] بالمواد التى تم الاتفاق عليها بينه و بين الصدر الأعظم ؛ وهى تتضمن الرفض التام لمطالب الفرنسيين ، عند ما كان لا يمكن البت فى مصير الأيونيان ، إلا عند عقد الصلح العام ؛ وعند ما كان البت فى شأن مالطة ، من نصيب حكومة نابولى أيضا ، وهى التى اشتركت جنودها مع الانجليز فى حصار آخر معاقل الفرنسيين فى هذه الجزيرة ، ولا يمكن النظر فى مصر ، فى أمر مالطة ؛ وعند ما كانت المحالفة الثلاثة دفاعية ، وليست هجومية كما يظن المفاوضان الفرنسيان

(١) Piecès Officielles. pp. 231-233
(٢) Piecès Officielles. pp. 241-242

اللذان يريدان انحلالها لذلك ؛ « وأخيراً ، فمع أن سدنى سميث لا يمكنه أن يتجاهل كرجل حرب ، كما قال ، خطورة السماح للجيش الفرنسى بالعودة إلى بلاده بسلاحه ومهماته ، حتى يشن الحروب على من يشاء من أعدائه ، وأن هذا الجيش بوجوده فى مصر يكون أقل ضرراً من وجوده فى أى مكان آخر ، فقد تم الوعد بأن ينقل هذا الجيش بسلاحه ومهماته إلى فرنسا ؛ وهذا الوعد لا يزال قائما » . وفى ٩ يناير كتب سدنى سميث إلى كليبر [(١)] يطلب إعطاء المفاوضين الفرنسيين تعليمات جديدة ، للنزول عن مقترحاتها الأولى والتى يتعذر قبولها ؛ وقد ذكر سدنى سميث فى كتابه « أنه لا يتساوم فى هذه المسألة ، ولا يرجو رجاء خروج الجيش الفرنسى من مصر فسيان لديه بقى هذا الجيش فى مصر ، أو غادرها ؛ فإذا بقى هذا الجيش فى مصر ، لا يلبث أن يفقد كل قدرة على العمل ، فى أفريقية أو آسيا بسبب تكاثف العوامل المعاكسة ضده من كل جانب ؛ وهذا بينما يؤدى خروجه إلى منع إراقة الدماء بدون جدوى » .

تعليمات كليبر الثانية (٣ ، ٧ يناير ١٨٠٠)

بيد أنه قبل وصول كتاب سدنى سميث الأخير ، كان كليبر قد أرسل إلى مفاوضيه تعليمات جديدة ، تنازل فيها عن أكثر الشروط التى قيد بها قبول الجلاء عن مصر فى تعليماته السابقة ، فقد ظل كليبر طوال مدة المفاوضة يعتقد على الرغم من انتصار (ڤردييه) فى دمياط أن حال الحملة فى مصر يزداد سوءاً يوما بعد يوم ، وعلى ذلك فقد كتب إلى حكومة الادارة ، منذ ٣ ديسمبر ١٧٩٩ [(٢)] وهو ينقل إليها خبر قبول الصدر الأعظم للمفاوضة وتكليفه السير سدنى برعاية مصالح حلفائه الانجليز والروس ، أنه لا يستطيع من غير وصول النجدات السريعة إليه ، الاشتباك فى المعركة المقبلة ، وخصوصاً إذا أرغم على القتال فى الحدود السورية ، وفى الأيام التالية ازداد كليبر اقتناعا بضرورة الاتفاق على الصلح مع العثمانيين .

(١) Piecès Officielles. pp. 226-228
(٢) Pajol. pp. 396-7

فقد أرسل (ديزيه) و (پوسيلج) إلى كليبر من دمياط فى ٢٢ ديسمبر[١] الأخبار التى أوصلها اليهما السير سدنى سميث ، وكانت تلخص فى أن السفينة الفرنسية (وليم تل) موجودة في مياه مالطة ، وأن الانجليز فى جزيرة (جوزو) ، ويحاصرون مالطة ، وقد عادت السفينة الفرنسية (جينرو) إلى طولون ، كما قبض العدو على سفينة أخرى فى كورفو، ويحاصر الروس جنوه بحرا ؛ بينما يحاصر الانجليز الأسطول الفرنسى فى (برست) ؛ وكذلك يؤكد السير سدنى ، كما قالا ، أن الأسطول الهولندى قد سلم من غير قتال ، وأن التحالف قد انتصر على الجيوش فى هولندة ، وأن حوالى العشرين ألفا من الأسبانيين يحاصرون جبل طارق من البر؛ وكافة هذه المعلومات جديدة ؛ ومنها يتضح أن الروسيا قد أعلنت الحرب على أسبانيا ، وكذلك أعلن الباب العالى الحرب عليها ، فأخرج القائم بالأعمال الأسبانى من القسطنطينية .

وفى ٢٦ ديسمبر[٢] ، أرسل المفاوضان الفرنسيان من على ظهر البارجة (تيجر) إلى كليبر ، بوصول البريد إلى البارجة فى اليوم السابق ، يحمل أخبار أوربا حتى ١٠ اكتوبر سنة ١٧٩٩ . وكان من ضمن البريد ، صحف فرنكفورت ، التى بادرا بارسالها إلى كليبر ، حتى يرى منها . كيف انتصر الفرنسيون فى هولندة ، « ولو أنه من المؤكد أن الأسطول الهولندى قد سلم ، وأن الفرنسيين لا يزالون فى أنكونا ، وسيفتيا فيكيا ، وجنوه وكونى Coni بايطاليا » ، وأن الاضطرابات الداخلية فى فرنسا قد هدأت ، وأن ملك أسبانيا لا يزال كما يبدو ، ثابتا على محالفته لنا » . ومع ذلك فإن البريد ، جاء خلوا من أية أخبار عن بونابرت .

بيد أن هذه الأنباء ، « سرعان ما استرعت انتباه كليبر » كما قال ، إذ اشتملت صحف فرانكفورت (حتى ١٠ اكتوبر) ، على تفصيلات أوفى ، علم منها كليبر « أن الفرنسيين

(١) Berthier. pp. 317-318
(٢) Piecès Officielles. pp. 220-221

قد فقدوا إيطاليا ، وأن الأسطول (بقيادة بروى Bruix) قد خرج من البحر الأبيض ولكنه حوصر فى ميناء برست ، وأن الأعداء قد استولوا على الأسطول الهولندى ، وأن الانجليز والروسيين فى هولندة ، وأن القائد الفرنسى (مولر) Muller قد انهزم على الراين ، وأن أهالى الألزاس يدافعون عن حدودهم ، وأن الثورة بعثت فى الفندية من جديد ، وأن (ماينز) تحترق ؛ وأخيراً أراد المجلس التشريعى اقتراح أن الوطن فى خطر ، ولكنه نبذ هذا الاقتراح ، لأن إصدار قرار بهذا المعنى لا يحمل أى علاج ، فلم ينبذ الاقتراح لأن الخطر لم يكن موجوداً فى الحقيقة على الوطن[١] » .

وعلى ذلك فقد بادر كليبر بارسال (بودو) Baudot أحد ياورانه ، يحمل تعليمات جديدة الى (ديزيه) و (پوسيلج) فى معسكر العريش ، فقام (بودو) من القاهرة فى ٤ يناير ، وكانت هذه التعليمات الجديدة مؤرخة فى ٣ يناير ١٨٠٠[٢] ، وفيها ذكر كليبر مضمون الأخبار التى وصلته ، واطلع عليها فى صحف فرنكفورت ، والتى كانت فى نظره تدعو « الآن أكثر من أى وقت آخر » ، الى تطبيق ذلك الجزء من تعليمات بونابرت فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، الخاص بالاتفاق على الجلاء عن مصر وعدم الاشتباك فى المعركة المقبلة ، اذا وقع فى أوربا من الحوادث ، ما يجعل من المتعذر وصول النجدات أو الأخبار الى كليبر حتى شهر مايو ١٨٠٠ ، ثم تفشى الوباء فى جيشه ، وكانت خسارته فى الجند عظيمة ، فالأخبار التى وقف عليها كليبر ، من مجرى الحوادث فى أوربا ، وانهزامات الجمهورية ، من شأنها كما قال ، أن تدعو الى الاتفاق على الجلاء بكل سرعة ، أضف الى ذلك ، « الموقف الشاق الذى يجد كليبر فيه نفسه ، والذى يزداد صعوبة يوماً بعد يوم » ، وعلى ذلك ، فانه كقائد للحملة وكمواطن يرى من واجبه النزول عن ادعاءاته أو مطالبه السابقة ، ويوفر كل جهد حتى يخرج من بلد لا يرى فى استطاعته من جملة وجوه الاحتفاظ

(١) Pajol. p. 417
(٢) Rousseau. pp. 175-7 ; Berthier pp. 324-26 ; Pajol, pp. 416-17 ; Piecès Officielles. pp. 230-231

به ، وهذا بينما لا يهتم أحد على ما يظهر في فرنسا سوى بالأقدام على غزو هذا البلد ، « ارتجالا » ، ومن غير تدبر ؛ ثم قال كليبر ، « إن الأمل فى وصول النجدات السريعة والكافية كان يحتم علينا العمل لكسب الوقت ؛ وأما الآن وقد تحطم هذا الأمل ، فإن بقاءنا فى مصر مضيعة لهذا الوقت على الوطن ، فلنسرع إذن بالحضور بالنجدات إليه ، وفى الوقت الذى يستحيل على الوطن أن يرسل النجدات إلينا . » وعلى ذلك « فإذا اقترح عليكما — مخاطبا ديزيه و پوسيلج — مجرد التزام الباب العالى للحياد فى أثناء الحرب ، ثم خروج الجيش من مصر بسلاحه وذخائره وأمتعته ، مع الحق فى العمل العسكرى فى أى مكان وضد أى إنسان ، عند عودتنا الى فرنسا ، فمن الواجب عليكما أن تعقدا السلام بدون تردد ، وسوف أبادر بالتصديق على هذا السلام ، كما أسلم قلعة العريش ضماناً للمعاهدة ، وأما الأماكن والقلاع الأخرى فى الوجهين القبلى والبحرى فيجرى اخلاؤها أو تسليمها عند وصول السفن اللازمة لنقلنا أمام دمياط والاسكندرية محملة بالمؤن ، وينبغى أن تكفى هذه السفن لنقل ٢٥ الف رجل . . . » .

و بعد كتابة التعليمات الآنفة بيوم واحد ، و بعد قيام (بودو) بهذه التعليمات الى المعسكر العثمانى بساعات طويلة ، بلغت كليبر الأخبار فى مساء ٤ يناير عن سقوط قلعة العريش فى أيدى العثمانيين ، فكان من أثر هذا الحادث ازدياد رغبة كليبر فى إبرام الصلح بكل سرعة ، للأسباب الآتية :

سقوط قلعة العريش[1] :

فقد تقدم كيف أن جيش الصدر الأعظم كان مستمراً فى زحفه من غزا صوب الحدود المصرية على الرغم من مفاوضات الصلح ، وكان من الواضح أن العثمانيين يقصدون العريش ، إذ طلب (چون دوجلاس) John Douglas الضابط الانجليزى ، وكان مكلفاً بالاشراف على عمليات العثمانيين العسكرية ضد العريش ، من قائد قلعتها (كزال) Cazals

(١) Rapport du Citoyen Feray... (Pièces Diverses) pp. 249-252

منذ ٨ ديسمبر — أى قبل مغادرة غزا — تسليم العريش ، حقنا للدماء[1] ، وفى رسالة الى كليبر[2] فسر الصدر الأعظم زحف جيشه على العريش بعدم استطاعته انتظار المفاوضة فى الوقت الذى لم يكن مندو با كليبر قد اتصلا بعد ، بالسير سدنى سميث على ظهر بارجته (تيجر) ، وعلى ذلك فقد وصل جيش الصدر أمام العريش ، وفى ٢٢ ديسمبر بدأ العثمانيون فى حصار قلعتها . ولذلك اهتم كليبر للاتفاق على هدنة مع العثمانيين ، واستطاع (ديزيه) أن يكتب فى ٢٤ ديسمبر أنه وصل الى اتفاق مع السير سدنى سميث على هدنة لمدة شهر واحد ، وفى ٢٥ ديسمبر أكد كليبر للصدر الأعظم رغبته فى السلام[3] . ومع ذلك فقد ظل العثمانيون يحاصرون العريش واستطاع (دوجلاس) بمعاونة الانجليزين (بروملى) Bromley ، (وينتر) Winter ، أن ينصب بطاريات المدافع حول القلعة ، وأصلاها ناراً حامية ابتداء من ٢٤ ديسمبر حتى ٢٩ منه ، وعبثا حاول كليبر فى هذه الأثناء تذكير الصدر الأعظم بوجود الهدنة ، كما هدد بوقف المفاوضة ما دام العثمانيون يحاصرون القلعة . بيد أن الأتراك ، سرعان ما تمكنوا من الاستيلاء على القلعة فى ٣٠ ديسمبر بعد تكرر هجومهم عليها ، وأوقعوا بالفرنسيين مذبحة كبيرة .

ووجه خطورة هذا الحادث ، أن السبب فى سقوط قلعة العريش ، إنما كان يرجع الى عصيان الحامية الموجودة بها . فقد بلغ قائدها (كزال) Cazals فى ٢٥ ديسمبر أن حديث التمرد منتشر بين رجال القلعة ، وفى مساء اليوم نفسه قدم اليه الثمانون منهم طلباً بتسليم القلعة الى العدو فى ظرف اثنتى عشر ساعة ؛ وعندئذ جمع (كزال) فى صبيحة اليوم التالى جند القلعة وضباطها وأظهر لهم استعداده لفتح الأبواب « للجبناء » حتى يخرجوا منها ، بينما يبقى هو مع من يشاء البقاء من أولئك الذين لا يرضون بتلطيخ الشرف العسكرى للدفاع الى النهاية . فأحدثت هذه الأقوال أثراً ظاهراً . وهدأت الأمور خلال الأيام القليلة

(١) Piecès Officielles. pp. 206-207
(٢) ibid. pp. 212-214
(٣) Pajol. p. 404

التالية ، حتى يوم ٢٩ ديسمبر[1] . وفى هذه الأثناء كان (كزال) يرجو أن يستطيع الدفاع حتى أواسط يناير ، وهو الوقت الذى قدر فيه نفاد ذخيرته . ولكن لم يلبث الأتراك أن نصبوا (فى ٢٨ ديسمبر) بطرية جديدة بالقرب من مدخل القلعة ، وشددوا فى إطلاق النيران . فأمر (كزال) فريقاً من الحامية بالخروج للالتحام مع العدو خارج القلعة . فلم يتقدم للخروج سوى ثلاثة فقط ، ثم علا صياح الجند . يطلبون التسليم ، ثم أبطلوا إطلاق النيران ، ثم دعوا العدو الى اقتحام أسوار القلعة ، فتسلق العثمانيون الأسوار ، وشددوا الهجوم من كل جانب ، وعندئذ قرر (كزال) التسليم . وعلى الرغم من تسليمه . أوقع الأتراك بجند الحامية مذبحة كبيرة ، وعظمت الكارثة عند ما انفجر مخزن للبارود ، فكانت خسارة الفرنسيين جسيمة[2] .

بيد أن أخبار سقوط قلعة العريش بسبب عصيان حاميتها ، لم تصل الى كليبر إلا فى صباح يوم ٤ يناير ، أى بعد قيام (بودو) بالتعليمات التى حررها كليبر الى مفاوضيه فى اليوم السابق . وعندئذ بادر كليبر بإرسال رسول للحاق (ببوديه) ، يطلب اليه إخبار (ديزيه) و(بوسيلج) بحادث سقوط قلعة العريش ، ويحثهما لذلك ، على إنهاء المفاوضة بسرعة ، « وبالشكل الذى يتفق بقدر المستطاع مع تعليمات كليبر الأخيرة » . وفى ٥ يناير كتب كليبر نفسه الى مفاوضيه ، بما وقع فى العريش ، وهو الحادث الذى لايشك فى أنهما قد وقفا على حقيقته منذ وقوعه ، ولم يتهاون فى الاحتجاج لدى الصدر الأعظم على حدوثه[3] .

ومع ذلك فإن عصيان حامية العريش لم يكن فريداً فى نوعه ، فقد حدث عصيان بين الجند فى عزبة البرج (بالقرب من دمياط) فى ٢٢ نوفمبر ١٧٩٩ . وفى ١٧ ديسمبر كتب

(١) Rapport. op. cit. p. 250
(٢) Rapport. pp. 251-2
(٣) Pajol. pp. 418-19

الجنرال (لانوسى) Lenusse عن عصيان فريق من حامية الاسكندرية أيضاً ، عندما شاهد هؤلاء إحدى السفن تستعد لمغادرة الميناء فى طريقها الى فرنسا ، فأرادوا تعطيل سيرها ، « قائلين إنها تحمل مبلغاً عظيماً من المال ، بينما لاينال الجند مرتباتهم من مدة طويلة ، وتنقل لصوصاً ، بدلاً من جرحى الجيش » . وقد استطاع (لانوس) إعادة النظام فقط عندما وعد بدفع مرتبات الجند فى المستقبل من غير انقطاع[1] . بل إن عصيان حامية العريش ذاتها ، كان يعزى الى سريان روح التمرد الى القلعة من حاميات الاسكندرية ودمياط ، وعلى الخصوص بسبب نقل فريق من جند دمياط المتمردين الى حامية العريش[2] وزيادة على ذلك ، فان القاهرة لم تخل أيضاً من وجود المتمردين بها ، فقد كتب كليبر الى الجنرال (دوجا) فى ٢٦ ديسمبر ، أن سجون القلعة قد أضحت مقراً جديداً للمؤامرات ، تصدر منه كل يوم قصاصات تحض الجند فى الفرق المختلفة على العصيان[3] .

و بسبب ما تقدم كله إذن ، أرسل كليبر تعليمات جديدة الى (ديزيه) و (بوسيلج) فى ٧ يناير ١٨٠٠[4] ، « يطلب اليهما فيها أن يعنيا كل العناية بالمسائل الرئيسية الآتية : (أولا) أن الجيوش لاتدخل مصر إلا عند وصول سفن النقل الى الموانى المصرية ، التى ترحل منها الحملة . وهى السفن التى ينبغى على الصدر الأعظم أعدادها وتجهيزها بالمؤن . (ثانياً) أنه يجب تسليم رهائن ، وإعطاء تعهدات أخرى لضمان ملاحظة تنفيذ المعاهدة والهدنة التى تتبعها ملاحظة دقيقة ؛ (ثالثا) أنه لاينبغى تقييد حق جيش الحملة عند عودته الى فرنسا فى العمل ضد كافة الأعداء . » ؛ وهكذا نزل كليبر ، بمقتضى هذه التعليمات الجديدة عن كافة الشروط تقريباً التى ذكرها فى تقرير ٢٦ سبتمبر الى حكومة الادارة ، وفى تعليمات ٧ ديسمبر الى المفاوضين الفرنسيين ؛ وهى الشروط التى أراد أن يقيد بها الجلاء ، أو يكسب

(١) Pajol. pp. 424,425
(٢) Doguereau. p. 297
(٣) Rousseau. p. 162
(٤) Piecès Diverses. p. 393 ; Rousseau. pp. 182-183

بفضل مناقشتها من جانب العثمانيين ، بعض الوقت ؛ فأصبح أساس المفاوضة فى هذه المرحلة الجديدة مجرد الجلاء من غير قيد أو شرط ، سوى إعطاء الجيش العائد الى وطنه حرية العمل فى الميدان الأوربى ، ثم نقل هذا الجيش على سفن العدو . وكان هذا التحول من جانب كليبر ، تحولا جوهريا ، لاشك فى أن القائد العام للحملة كان يدرك خطورته . فقد وجد من واجبه أن يكتب الى حكومة الادارة بعد الحوادث الآنفة ، وعقب إصدار تعليمات ٧ يناير بيومين [١] ، لأخبارها بهذا التحول الجديد ، فقال « ستنزل الكارثة بالحملة فى الوقت الذى أخط فيه هذه الرسالة إليكم ، فقد تقرر الجلاء ؛ ويتوقف إخلاء مصر على الانتهاء من بحث بعض التفصيلات » . ثم أشار كليبر فى هذه الرسالة الى إيفاده ديزيه و پوسيلج للمفاوضة مع الصدر الأعظم والسير سدنى سميث ، ثم الى زحف الجيش العثمانى فى أثناء المفاوضة ووقوفه أمام العريش ، ثم سقوط العريش فى أيدى العثمانيين فى ٣٠ ديسمبر ، الأمر الذى حتم عليه المفاوضة مباشرة مع الصدر ، « وعلى ذلك فإن ظواهر الأمور تدل كلها على أن الجيش الذى أتولى قيادته ، سيكون فى شهر ابريل ١٨٠٠ قد وصل الى إحدى موانى الجمهورية . وبمجرد انتشار هذه الأنباء فى أوربا سوف ينقسم الرأى فى فرنسا بطبيعة الحال بين فريق ينقد مسلك قائد الحملة ، وآخر يؤيده . وعندئذ أقف بهدوء وسط هذه المناقشة العظيمة ، مقتنعاً بأن الحكومة مهما كان شعورها فى هذه المسألة ، لن تفصل فيها قبل أن تصغى أيضاً الى ما أقوله » .

وفى الواقع كتب كليبر رأساً الى الصدر الأعظم فى ٧ وفى ١١ يناير ١٨٠٠ [٢] أى بعد وقوع الحوادث الأخيرة ، حتى يرسل الصدر الى الصالحية مندوبين عثمانيين للمفاوضة مع كليبر مباشرة .

بيد أن تعليمات كليبر الجديدة لم تلبث أن أثارت استياء (ديزيه) و (پوسيلج) فى

(١) Rousseau. pp. 184-185
(٢) Piecès Diverses. pp. 393-5 ; Pajol pp. 426-7 ; Rousses pp. 180-1 ; 185

العريش ، لأنه كان من شأنها كما قالا فى رسالة الى كليبر فى ١٣ يناير [١] ، إلقاء الصعوبات فى طريق المفاوضة ، حينما ذكر العثمانيون « أن كليبر نفسه فى خطابه الى الصدر الأعظم — وهو خطاب ٧ يناير — قد نزل عن ثلاثة من المطالب الفرنسية » . وفى الواقع لم يبق من هذه المطالب سوى رغبة كليبر فى انحلال المحالفة الثلاثية . وكان (ديزيه) و (پوسيلج) لايتوقعان إجابتها ، لأن الأتراك يخشون إذا انحلت هذه المحالفة أن تعلن الروسيا الحرب على تركيا ، ولأن انجلترة سوف تبذل كل جهد حتى تبقى هذه المحالفة قائمة الى أن يحين الوقت لعقد السلام العام فى أوربا . وكذلك كان أمل (ديزيه) و (پوسيلج) ضعيفاً فى إمكان الاتفاق على مجرد الهدنة بين فرنسا وتركيا حتى تنهى الحرب ؛ كما أنهما كانا لايتوقعان أيضاً موافقة الأتراك على عدم الدخول فى مصر والانتظار حتى يخرج الفرنسيون منها ، لأن الجزء الأعظم من الجند العثمانيين يقيمون الآن فى العريش ، أى فى أرض مصرية ، ومن المتعذر بعد سقوط قلعة العريش فى أيديهم ، إقناعهم بالانسحاب خلف الحدود ثانية .

وبالفعل وجد المفاوضان الفرنسيان عند اجتماعهما بالمندو بين العثمانيين ، الرئيس افندى ، والدفتردار كل صعوبة ؛ فقد أصر هؤلاء على ضرورة جلاء الفرنسيين من غير قيد أو شرط ؛ وهذا بينما لا تزال النجدات تصل باستمرار إلى المعسكر العثمانى ، وكان الجند يلحون فى سرعة الزحف على البلاد تخلصاً من مشاق المعيشة الرديئة فى المعسكر العثمانى ؛ ولذلك فقد كتب ديزيه و پوسيلج بعد اجتماعهما بالمفاوضين العثمانيين (١٤ يناير) [٢] يسألان كليبر أن يسرع فى إرسال الرد على مكاتبتهما ، إما بقطع حبل المفاوضة والخروج من المعسكر العثمانى ، وإما لتخويلهما حق الاتفاق على الجلاء من غير قيد ، وبالشكل الذى يريان من المصلحة قبوله ؛ وذلك حتى يستطيعا النجاة من خطر شعرا أنه كان يتهددهما إذا ظلا طويلا فى العريش ، من غير الوصول إلى نتيجة حاسمة .

(١) Berthier. pp. 333-37
(٢) Berthier. p. 341

وفى هذه الأثناء ، انتقل كليبر من القاهرة إلى الصالحية ، ثم جمع القوات على الحدود ، وكان غرضه تأييد المفاوضات من جهة ، ثم الاستعداد لمواجهة الطوارئ من جهة أخرى . وقبل أن تصله رسالتا (ديزيه) و (پوسيلج) المحررتين فى ١٣ ، ١٤ يناير ، كتب إلى مفاوضيه فى ١٥ يناير(١) ، يوضح لهما ، لكافة الأسباب التى تقدم بسطها ، أنه لا يزال مصراً على إخلاء مصر ، ويريد من المفاوضين الفرنسيين قبول الصلح ، حتى فى الحالة التى يرفض فيها الصدر الأعظم انحلال المحالفة الثلاثية أو إجابة الفرنسيين إلى طلب الهدنة البسيطة ؛ وعلى ذلك فقد خولهما كليبر فى هذه الرسالة حق الاتفاق على الجلاء المجرد من كل قيد أوشرط ، « وذلك على أن يتجنب المفاوضان جعل هذا الإخلاء يبدو بشكل تسليم ؛ بل ينبغى عليهما أن يكسباه صفة المعاهدة ، على أساس ما جاء فى مذكرة سدنى سميث ، الموقعة فى ٣٠ ديسمبر » ؛ وكانت هذه المذكرة تنص على موافقته على أن يصاغ قبول الفرنسيين الجلاء عن مصر ، فى قالب معاهدة مبرمة بين طرفين ، يتحمل فيها الطرف العثمانى التزامات معينة فى مقابل تقرير مبدأ الاخلاء(٢) .

وعند ما وصلت كليبر رسائل ديزيه و پوسلج الأخيرة (١٣ ، ١٤ يناير) ، كتب إلى مفاوضيه من جديد فى ١٦ يناير للاتفاق على الاخلاء ، ثم اكتفى فى هذه المرة بالمطالبة بهدنة لمدة شهر واحد فقط حتى يستطيع سحب جنود الحملة من الوجه القبلى ، وكان هذا تسليماً صريحاً من جانبه ، الأمر الذى أساء مفاوضيه وعلى الخصوص (ديزيه) ، الذى رأى من واجبه أن يحذر كليبر من بقية الاندفاع فى الاتفاق على الجلاء المجرد من القيود ، لأن الكثيرين ، كما قال ، يتحدثون الآن عن وقوع ثورة فى فرنسا ، أوجدت بونابرت على رأس حكومتها ، ولأن الجيش العثمانى ، لايصلح للقتال ، بل ويكفى فى نظره لأرسال فرقة فرنسية واحدة ، لصد وتعطيل أى هجوم يقع من جانب هذا الجيش . بيد أن هذه الرسالة لم تحمل

(١) Pajol. p. 430
(٢) Berthier. pp. 327-9 (Note du Sidney Smith, 20 déc. (1799)

كليبر على تغيير خطته . فقد رد على (ديزيه) فى رسالة طويلة فى ١٦ يناير أيضاً(١) ، سرد فيها كافة الحوادث والأسباب التى أقنعته بضرورة الصلح على أساس الجلاء ، « وأما إذا كان ديزيه لايوافق على هذا القرار ، وكان لديه أى أمل فى إمكان الوصول إلى حل حاسم آخر ، فإن كليبر ينقل اليه قيادة الحملة ، تلك القيادة التى كلف بها تكليفاً ، وعلى الرغم منه ، ويجد السرور كله فى الرضوخ لأوامره . وهكذا كان كليبر فى ١٦ يناير ١٨٠٠ قد أخذ على مسئوليته وحده فى الحقيقة ، قبول الجلاء عن مصر ؛ ومع ذلك ، فمما لاريب فيه أن كليبر الذى كان لايزال يشعر بجسامة هذه المسئولية ، لم يلبث أن وجد من الخير أن يحمل غيره بعض العبء ، وعلى ذلك فقد استمع الى نصيحة (داماس) Damas رئيس هيئة أركان حربه(٢) ، وعقد فى الصالحية مجلساً حربياً ، لبحث مسألة الصلح ، حضره تسعة قواد منهم (داماس) ، (داڤو) Davout و (رينييه) Reynier ، (فريان) Friant ، (رامپو) Rampou وغيرهم ، كما حضره مدير المهمات (دور) Daure . ومن الثابت أن هذا المجلس كان لايوافق على شروط الصلح ، كما عرضها كليبر ، وكان أظهر أعضاء المجلس معارضة الجنرال (داڤو) ؛ بيد أن المعارضة كان لايمكن أن تأتى بأية نتيجة ، عندما كان القائد العام قد خوّل مفاوضيه قبل عقد هذا المجلس ، حق الاتفاق نهائياً على الجلاء(٣) . وعندئذ وقع الحاضرون على « محضر » هذا المجلس بالموافقة(٤) ، فكتب كليبر الى (ديزيه) ، (پوسيلج) فى ٢٠ يناير ، أنه كان من رأى « هؤلاء القواد جميعاً نظراً لسكوت الحكومة المستمر ، وخصوصاً بعد عودة بونابرت الى فرنسا ، أنه قد انعدم أى أمل فى إمكان حضور النجدات اليهم ، وأن الاحتفاظ بمصر قد أصبح لذلك من الأمور المستحيلة ؛ وبناء عليه ، فلا يمكن أن يعود بأية فائدة ، الاشتباك فى المعركة التى

(١) Pajol. pp. 432-433
(٢) Rigault. p 61
(٣) Doguereau. 304
(٤) Reyband. III. 73

كنا على استعداد لخوض غمارها ، وهذا إذا كان الانتصار من نصيبنا ، بينما تحل بالجيش السكورات ؛ وليس لهذا الجيش موارد ، إذا أصابته الهزيمة »[١] ؛ وفى نفس اليوم كتب كليبر الى (دوجا) فى القاهرة بما حدث و « بموافقة زملائه الأجماعية » ؛ ثم طلب اليه إبداء الرأى واستشارة (لانوسى) Lanusse أيضاً إذا كان هذا الأخير قد وصل الى القاهرة ؛ و بطبيعة الحال وافق (دوجا) أيضا نزولا عند رأى زملائه[٢] ؛ وفى ٢٢ يناير أرسل كليبر الى ديزيه و پوسيلج محضر المجلس الحربى بعد أن كمل توقيع أعضاء المجلس عليه فى اليوم السابق[٣] .

اتفاق العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠)[٤] :

وعلى ذلك فقد نشطت المفاوضات فى اليومين التاليين ، وفى ٢٤ يناير وقع ديزيه و پوسيلج اتفاق العريش ؛ وهو يتألف من مقدمة ومن ٢٢ بنداً ؛ وقد نجح المفاوضان الفرنسيان فى محاولتهما لصياغة الاتفاق على الجلاء من كل قيد ، فى قالب معاهدة ، تفرض فى شكلها الظاهر على الطرف العثمانى ، التزامات معينة فى نظير قبول الفرنسيين لاخلاء مصر . فجاء فى مقدمة هذا الاتفاق ، نقلا عن ترجمة الجبرتى ، وقد دوناها هذا ، كما نشر الفرنسيون تعريب الاتفاق ، « أن للجيش الفرنساوى بمصر عند ما قصد أن يوضح ما فى نفسه من وفور الشوق لحقن الدماء ، ويرى نهاية الخصام المضر ، الذى قد حصل ما بين المشيخة الفرنساوية ، والباب العالى ، فقد ارتضى أن يسلم بخلو الاقليم المصرى بحسب الشروط الآتى ذكرها ، بأمل أن بهذا التسليم يمكن أن يتجه ذلك إلى الصلح العام فى بلاد المغرب قاطبة » .

(١) Rousseau. 200

(٢) Pajol. p. 439; Rousseau. 199

(٣) Rousseau. 201

(٤) Testa. t. II. Pièces Officielles. pp. 41-50 ; Pièces Diverses, 255-262 ; Pajol pp. 444-448 ; Also. Berthier, Ernouf, Reyland III. Marteus III. etc.
وترجمة عربية فى الجبرتى ج ٣ : ٨٧ — ٩١ ؛ نقولا الترك صفحات ١٤١ — ١٥١

وأما الشروط التى اشترطت فى نظير اخلاء مصر ، فأهمها انسحاب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته الى الاسكندرية ورشيد وأبى قير « لأجل أن يتوجه و ينتقل بالمراكب الى فرنسا ، ان كان ذلك فى مراكبهم الخاصة بهم ، أم فى تلك التى يقتضى للباب العالى أن يقدمها لهم بقدر الكفاية » ؛ وعلى أن توقف الحرب مدة ثلاثة أشهر حتى يتم نقل الحملة ، مع اطالة هذه المدة « الى أن ينجز الرحيل على التمام والكمال » ؛ ثم اطلاق سراح الأسرى والمحجوزين من رعايا الفريقين المتعاقدين ؛ وقد اشترط المفاوض الفرنسى صيانة مصالح الفرنسيين فى ممتلكات الدولة العثمانية ، ثم أهالى البلاد الذين ساعدوا الفرنسيين فى أثناء الاحتلال وخدموهم ، فنصت المادة التاسعة « على ترجيع الأموال والأملاك المتعلقة بسكان البلاد والرعايا من الفريقين ، أم دفع مبالغ أثمانها لأصحابها ، (و) يكون الشروع به حالا من بعد خلو مصر والتدبير فى ذلك يكون بيد الوكلاء فى أسلامبول المقامين بوجه خاص من الفريقين لهذا المقصد . » ؛ ثم فى المادة العاشرة « فلا يحصل التشويش لأحد من سكان الأقليم المصرى من أى ملة كانت ، وذلك لا فى أشخاصهم ولا فى أموالهم ، نظراً الى ما يمكن أن يكون قد حصل من الاتحاد ما بينهم و بين الفرنساوية من اقامتهم بأرض مصر » .

وكذلك نص الاتفاق على اعطاء الجيش الفرنسى ، « ان كان من قبل الباب الأعلى ، أو من قبل المملكتين المرتبطتين معه ، أعنى بهما مملكة انجلترة ، ومملكة الموسكوب ، فرمانات الاذن وأوراق المحافظة بالطريق ، و بمثل ذلك السفن اللازمة لرجوع الجيش المذكور بالأمن والأمان الى بلاد فرنسا . » ؛ وفى أثناء العودة تتعهد تركيا وحلفاؤها بعدم التعرض للجيش الراجع بأى أذى .

وأما بقية المواد ، فقد تضمنت تفصيلات عن المدد المعينة لاخلاء الأقاليم المصرية ومدينة القاهرة ، ثم عن النفقات التى تلزم لاعاشة الجيش حتى يتم خروجه من الأراضى المصرية ، ثم عن الاحتياطات التى ينبغى اتخاذها عند ترحيل الجند لعدم تفشى (الوباء الطاعونى) فى

المراكب ، « بل ان المرضى بعلة الطاعون ، أو بعلة أخرى ، أينما كانت تلك التى بسببها لا يقتضى أن يسمح بسفرهم بمدة خلو الأقليم المصرى الواقع عليها الاتفاق ، يستمرون فى بيمارستان المرضى حيث هم الآن تحت أمان جانب الوزير الأعظم عالى الشأن ، ويعالجونهم الأطباء من الفرنساوية ، أولئك الذين يجاورونهم بالقرب منهم ، إلى ان يتم شفاؤهم يسمح لهم بالرحيل . » ؛ ثم عن استطاعة كليبر « أن يرسل خبراً الى أرباب الأحكام الفرنساوية فى الحال ، ومن يصحب هذا الخبر لا بد أن تعطى له أوراق الاذن بالاطلاق ، كما يقتضى ليسهل بهذه الواسطة وصول الخبر الى أصحاب الحكم بفرنسا » .

وقد احتاط عاقدو الاتفاق لفض كل « ما يمكن حدوثه من المشاكل التى تكون مجهولة ، ولم يمكن الاطلاع عليها فى هذه الشروط » ، فنص « الشرط » الحادى والعشرون على ضرورة « نجازها بوجه الاستحباب ما بين الوكلاء المعينين لهذا القصد من قبل الجناب الوزير الأعظم عالى الشأن وحضرة الجنرال كليبر سرى عسكر العام ، بوجه يسهل ويحصل الاسراع بالخلو » ؛ وزيادة على ذلك ، فقد جاء فى المادة الثالثة ، أنه « اذا حصل خصام ما بين الوكلاء المذكورين بوقت الرحيل فى هذا الصدد ، فلينتخب من قبل حضرة سير سدنى سميث رجل لينهى المخاصمات المذكورة بحسب قواعد السياسة البحرية السالكون عليها بيلاد الانجليز » .

ولم يذكر الاتفاق شيئاً عن تقيد حرية الجيش الفرنسى العائد الى بلاده فى العمل ضد أعداء الوطن ؛ ووقع اتفاق العريش كل من (ديزيه) و(بوسيلج) من الجانب الفرنسى ، ثم مصطفى رشيد افندى دفتر دار ، ومصطفى راسيسه افندى رئيس كتاب ، وكلاء مفوضين عن الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ؛ وامتنع سدنى سميث عن التوقيع . ولم يكن امتناعه هذا ، وهو صاحب الفضل فى نجاح المفاوضات نهائياً ، رغبة منه فى التنحى عن حمل أية مسئولية ، أو لمناقشة الاتفاق فيما بعد ؛ فقد نجحت سياسته تماما ، كما قال أحد المؤرخين

الحديثين(1) واستطاع تحقيق أغراضه وهى إخراج الفرنسيين من مصر ؛ وتحت شعار السيادة العثمانية التى كان من المنتظر بسطها ثانية على هذه البلاد بمجرد الجلاء ، يصبح فى امكان البحرية الانجليزية طوال مدة الحرب ، وما دامت المحالفة الانجليزية — العثمانية باقية ، أن تقيم فى موانى الاسكندرية ودمياط ورشيد ؛ بل ان سدنى سميث ، كان يحتل بمقتضى اتفاق العريش محلا ممتازاً يمكنه من ملاحظة تنفيذ سياسة الجلاء بكل دقة ، عند ما خوله هذا الاتفاق مركز الحكم لفض أية منازعات مستعصية ، بين الأتراك والفرنسيين ، على مسألة الجلاء بكل سرعة . وأما كليبر فقد صدق على اتفاق العريش فى ٢٨ يناير ١٨٠٠(2)

نشر الاتفاق وأثره

وعقب التصديق على اتفاق العريش ، أصدر كليبر منشوراً الى ديوان القاهرة فى أول فبراير(3) ، أرسلت منه عدة نسخ الى كافة الأقاليم ، ابتدأه كليبر بقوله « إنكم لتعلمون من مدة طويلة رغبة الأمة الفرنسية فى الاحتفاظ دائماً بعلاقاتها القديمة مع الأمبراطورية العثمانية » . ثم أشار الى أقوال بونابرت السابقة عن الظروف التى سبقت مجىء الفرنسيين الى مصر ، ثم أعلن خبر توقيع الاتفاق ، الذى من شأنه أن يعيد مصر الى حظيرة الدولة العثمانية ، كما يمهد لعقد الصلح العام فى أوربا أيضاً . ومع أن تحصيل الأموال والمؤن التى كان ينبغى تسليمها الى الفرنسيين ، بمقتضى هذا الاتفاق ، حتى يتم رحيلهم من البلاد ، قد سبب غلاء المعيشة وارتفاع أسعار الحاجيات ، حتى « ضاقت مؤن الناس » . فإن السيد أحمد المحروقى كبير التجار ، والمكلف بتحصيل الأموال المعينة « لترحيل الفرنساوية » ، لم يجد صعوبة « فى توزيع ذلك وجمعه فى أيام قليلة . فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك ، اجتهد فى تحصيله وأخرجه عن طيب قلب وانشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعلمه أن ذلك لترحيل الفرنساوية ، ويقول سنة مباركة ، ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة .

(1) Charles-Roux. t. II. p. 38

(2) الجبرتى ج ٣ : ص ٩٩ (ترجمة تصديق كليبر على الاتفاق) .

(3) Rousseau. pp. 220-1 ; Pièces Officielles. pp. 57-59

كل ذلك بمشاهدة الفرنسيين ومسمعهم . » وفى الواقع كان سرور أهل القاهرة عظيما عند ذيوع خبر اتفاق العريش ، ثم أفرطوا فى إظهار هذا السرور ، فقال الجبرتى [١] « وأما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر ، فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ، ونظروا للفرنسيس بعين الاحتقار ، وأنزلوهم من درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية ، وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا فى عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكاناً . حتى إن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال و يمشون بهم فرقاً وطوائف حسية ، وهم يجهرون ويقولون كلاماً مقفى بأعلى أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم وأفراد رؤسائهم . »

وفى مبدأ الأمر ، لم يقل سرور أكثرية الفرنسيين أنفسهم لقرب عودتهم الى الوطن ، عن سرور أهل البلاد . فقد أعلن كليبر الى الجند منذ ٢٧ يناير ١٨٠٠ نبأ توقيع الاتفاق والخروج القريب من مصر والعودة الى فرنسا فقابل الجيش هذا النبأ بالفرح والسرور، ولم « تنقبض النفوس من تسليم العريش » ، كما أدعى بونابرت فيما بعد [٢] . بل رأت طائفة كبيرة أن اتفاق العريش يتضمن شروطاً فى غاية الصلاحية ، لأن الشعور المتغلب وقتئذ كان شعور الغبطة والارتياح لقرب العودة الى فرنسا ، والجيش موفور الكرامة ، كما قالوا ، لم يلحق العار بشرفه العسكرى ، تخفق أعلامه وتدق طبوله . والحقيقة أن فرح الجند كان عظيما لدرجة أنهم أخذوا يعدون عداً اللحظات التى تمضى قبل ابحارهم الى أرض الوطن [٣] ، ولدرجة أن كتب (فرديه) أحد قواد الحملة « لتذهب مصر الى جهنم وبئس المصير ، ولتحيا أوربا ، وليحيا أهلها ! » [٤] .

ومع ذلك فإن النفوس لم تلبث أن هدأت بعد نشوتها الأولى ، وازداد الشعور بجسامة المسئولية كلما اقترب موعد الجلاء ؛ وقد سبق القول بأن كليبر كان شديد الشعور بعظم

(١) جبرتى ج ٣ : ص ٩٢
(٢) Rigault. p. 64
(٣) Bricard. pp. 391 ; 398
(٤) Rigault p. 65

المسئولية التى انفرد وحده فى الحقيقة بحملها على كاهله ؛ ولذلك عقد المجلس الحربى الذى تقدم ذكره ، فى الصالحية ، ثم طفق بعد ذلك ، ومنذ أن نشر خبر الاتفاق على جنده ، يبسط فى كتاباته وفى أحاديثه كافة الأسباب التى حتمت فى نظره الموافقة على الجلاء من غير قيد أو شرط ؛ وكان كليبر يرجو من ذلك كله تبرير مسلكه . فهو فى إعلانه الى الجند فى ٢٧ يناير ١٨٠٠ [١] ، يبرر المفاوضة والصلح مع الأعداء بدلا من إقدامه على قتالهم ، بقوله « إن ظروفاً قهرية قد أرغمته على الصلح » «ولو أنى سئلت فى حمل هذا العبء الثقيل الذى تركه لى الجنرال بونابرت ، لما قبلت ذلك بكل تأكيد ؛ لأنى أشعر يقيناً أن القوات التى لدى لا تكفى بتاتاً لمواجهة المركز الهام الذى أشغله فى ظروف هى فى غاية من الصعوبة والمشقة ؛ ولكنكم تعلمون أيها الجنود ، أنه لم يكن فى إمكانى الاختيار بين رفض أو قبول هذه القيادة العامة » ؛ وكذلك ، كتب كليبر الى حكومة الادارة فى ٢٨ يناير [٢] ، عقب التصديق على المعاهدة حتى يبرر عقد هذا الاتفاق ، ويرجو فى الوقت نفسه إذا خالفته الحكومة فى تقدير الظروف التى أوجبت إبرام المعاهدة ، أن تتريث فى حكمها حتى تصغى الى أقواله . وقد لخص كليبر فى هذه الرسالة تلك الظروف التى أوجبت قبول الصلح على أساس الجلاء المجرد من كل قيد وشرط ، فقال هى « خروج الأسطولين الفرنسى والأسبانى من البحر الأبيض ، (وقد اضطر الأسطولان الى اجتياز جبل طارق والذهاب الى برست ، حيث حاصرها فيها الأسطول الانجليزى) ؛ ثم انقلاب ٣٠ بريرال ٧ — أى ١٨ يونيه ١٧٩٩ — عندما وجهت الاتهامات الى أعضاء حكومة الادارة القديمة ، وجاء فى هذه الاتهامات ذكر الحملة على مصر ، على اعتبار أنها مصدر كافة الأضرار التى لحقت بالجمهورية الفرنسية ؛ وأخيراً صمت الحكومة الطويل ، وهذا أيضاً على الرغم من وصول الجنرال بونابرت الى أوربا . فهذه كلها أسباب حتمت انعدام كل أمل فى وصول النجدات السريعة ؛ وعلى ذلك

(١) Rousseau. pp. 205-6 ; Pajol. pp. 445-4
(٢) Pajol. pp. 444-450

فقد وجدت أن خير ما أستطيعه هو أن أحاول كسب الوقت ، بالاستمرار فى المفاوضة التى مهد لها سلفى (بونابرت) ؛ وكان غرضى إطالة المفاوضة مرة أخرى ، عند ما حدث زحف الصدر الأعظم بجيشه ، مدفوعاً الى ذلك بسبب نفاد خير جنده من جهة ، وبسبب تأثير الانجليز على رجال بطانته ، من جهة أخرى ، فوصل جيش الصدر أمام العريش ، وسقطت قلعتها فى قبضته بفضل تسليم حاميتها لخور عزائم رجالها وجبنهم ؛ وقد غير هذا الحادث وجه المسألة . . . . » ؛ ثم برر كليبر عدم إقدامه على الاشتباك مع الأعداء فى معركة فاصلة ، بأن جنده كانوا قليلين وموزعين فى مراكز متعددة ، ومن المنتظر أن يؤدى القتال الى هزيمة تكون بمثابة الكارثة على جيش الشرق فى مصر ؛ وعند ما تحدث كليبر عن انتشار روح التمرد والعصيان بين الجند وخصوصاً فى حاميات دمياط والاسكندرية ، عزا ذلك الى « نفاد صبر الجند ، والى الأثر السىء الذى تركه فى نفوسهم رحيل بونابرت » . ومع ذلك فقد جمع كليبر ، كما استمر يقول ، مجلساً حربياً من قواده وضباطه لتبادل الرأى قبل إبرام الصلح ، فاجتمعت كلمتهم على ضرورة الصلح ، كما يتضح من « محضر » هذا الاجتماع الذى أرسله كليبر مع تقريره الى حكومته . وقد اختتم كليبر هذه الرسالة أو التقرير الطويل ، بأظهار رجائه فى أن يمهد هذا الاتفاق الى انضمام الباب العالى الى جانب الفرنسيين ، ثم الى خروج الانجليز من محالفة « ليس من مصلحتهم مؤازرتها وتعضيدها » ؛ ثم أخيراً الى الصلح العام ، كنتيجة من نتائج « تسليم » مصر .

وبعد يومين فقط ، كتب كليبر ثانية الى حكومة الادارة[1] (٣٠ يناير) ، فسرد كافة الظروف والأسباب التى دعته الى إبرام اتفاق العريش ، على نحو ما جاء فى رسالته السابقة . ثم قال « إن هذه الظروف المحيطة بى لم تشر اليها التعليمات التى تركها بونابرت ؛ فهو لم يذكر شيئاً عن زحف الصدر الأعظم ؛ وذلك لأن بونابرت كان لا يظن وقوعه فى الحقيقة ،

(١) Pajol. pp. 452-456 ; Rousseau. pp. 213-219

وأن بونابرت كان لديه من الأسباب الأخرى ما حمله على عدم إخبارى أو الاشارة الى ذلك ؛ ثم إن بونابرت عند ما وعدنى بإرسال النجدات ، كان ولا شك يبنى هذا الوعد على اجتماع الأسطولين الفرنسى والأسبانى فى مياه البحر الأبيض ، ولم يدر بخلد أى إنسان وقتذاك أن هذين الاسطولين سوف يعودان الى المحيط ، (أى يخرجان من البحر الأبيض) ، وأن الحملة المصرية ، وقد أغفل أمرها تماماً وأهملت ، سوف تصبح مادة الاتهام الموجه ضد أولئك الذين أمروا بقيامها » .

وواضح من هذه الرسائل ، أن كليبر كان ينبغى تبرير عقد الصلح على أساس الجلاء فحسب ، وقبل المدة التى حددها له بونابرت فى تعليماته ؛ بنصف سنة على الأقل ، ومن غير الشروط التى نصت عليها التعليمات أيضاً ؛ وذلك (أولا) ، لأنه أصبح من المتعذر على حكومة الادارة بسبب هزائمها فى أوربا ، ومحاصرة أسطولها فى (برست) ، أن ترسل أية نجدات سريعة الى مصر ؛ (وثانياً) لأن كليبر كانت تنقصه القوات الكافية لصد جيوش العثمانيين المتدفقة على الحدود ، وبخاصة بعد استيلائهم على قلعة العريش ، الحادث الذى دل على وجود الخيانة بين صفوف الجند ، وكان أكبر دليل على خطورة التمرد والعصيان المنتشر بين قوات الحملة . وقد رأى كليبر الى جانب ذلك أن يتنصل من المسئولية ، إذا بقيت هناك مسئولية مع الظروف الآنفة ، فأظهر أن ارسال الحملة كان من مبدأ الأمر قراراً يخلو من الحكمة السياسية ، كما أتهم بونابرت بقصر النظر عند ما ترك الحملة فى أشد أوقاتها حروجة ، وكان يبنى آماله فى ارسال النجدات اليها على ظروف لم يكن له فى الحقيقة أى سلطان عليها . بيد أنه مما تنبغى ملاحظته ، أن هذه المحاولة من جانب كليبر ، ان دلت على شىء الى جانب ما تقدم ، فإنما تدل أيضاً على أن القائد العام للحملة عند إبرامه اتفاق العريش ، كان يشعر بجسامة المسئولية .

وفى الواقع لم يلبث أن اشتد قلق كليبر ، عند ما قويت المعارضة بين قواد الحملة وضباطها خصوصاً ضد هذا الاتفاق . وقد انقسم المعارضون الى فريقين : جماعة لا ترضى بالجلاء عن

مصر ، الا عند توقيع السلم العام فى أوربا ، اتباعاً لتعليمات بونابرت فى هذه المسألة ، وفى مقدمة هؤلاء (ديزيه) ، ثم كان هناك الاستعماريون الذين حضروا الى مصر لانشاء تلك المستعمرة الجديدة التى انتظروا أن تعوض على فرنسا خسائرها فى جزر (الأنتيل) بالهند الغربية خصوصاً ، وفى مقدمتهم (مينو) .

أما ديزيه ، فقد حذر كليبر كما سبق من مغبة الاندفاع للاتفاق على الجلاء . وفى الواقع كتب ديزيه منذ ٩ نوفمبر ١٧٩٩ [١] ، أنه لم يكن هناك ما يدعو الى الالحاح على السير سدنى سميث لاقناعه بالاتفاق على الصلح ، كما رغب كليبر ، « لأن سدنى سميث لم يكن له سوى غرض واحد ، ورغبة واحدة و إرادة واحدة ، أعنى المفاوضة معنا ، حتى يبرهن لنا أنه من الواجب علينا الخروج من مصر بكل سرعة . » ؛ وزيادة على ذلك فقد أظهر ديزيه أنه لا ينبغى فى الحقيقة الخوف من الجيش العثمانى ، لأن هذا الجيش كان مؤلفاً من جماعات بائسة ، هى فى الواقع « عصابات من اللصوص وقطاع الطريق » ، ولا يمكنها أن تصمد أمام فرقة واحدة فقط من الجيش الفرنسى [٢] . وكان ديزيه محقاً فى هذا الوصف ، إذ برهنت الحوادث فيما بعد على صحة رأيه ، كما أن (موريه) Morier سكرتير السفير الانجليزى فى الآستانة ، (الجين) Elgin وصف المعسكر العثمانى فى العريش ، بعد أن أتيحت له فرصة ملازمة الجيش العثمانى بين فبراير و يوليه ١٨٠٠ بقوله « انه كان يشبه سوقاً كبيراً » ، يعج بمختلف الباعة ، الذين يشاركهم الجند فى هذه المهنة أيضاً ، فلا نظام فى المعسكر ؛ بل تكثر به المنتديات « والقهاوى » ، وتعقد فيه المزادات العلنية ، و يقصده المتاجرون فى الخيل وهكذا [٣] . ومع ذلك فقد تقدم كيف أصر كليبر على رأيه حتى اذا تم توقيع اتفاق العريش ، بادر كليبر بشكر ديزيه على جهوده المضنية ، ثم رجاه وقد حان موعد رحيله الى

(١) Berthier. part 12 p. 283
(٢) Pajol. p. 432
(٣) Morier. pp. 21-24

فرنسا « أن يؤيد أمام غضب أصحاب السلطة فى باريس ، هذا الرجل الضيف — كليبر — الذى أعتمد فقط فى أعماله على الحقيقة والفكر » [١] .

بيد أن ديزيه ، الذى خضع لأوامر قائده ، كما قال ، كان لا يرضى عن الجلاء ، فكتب إلى بونابرت فى ٢١ فبراير ١٨٠٠ قبل ابحاره من الاسكندرية بأيام قلائل [٢] ، ينقل اليه خبر التوقيع على صك إخلاء مصر ، ثم يقول « ولا شك فى أنك سوف تدهش لذلك ؛ وعلى الخصوص لأنى كنت من الموقعين على هذا الاخلاء ، وأنا الذى ناديت دائماً بضرورة الاحتفاظ بهذه البلاد ؛ بيد أن هذه الدهشة سوف تقل ولا شك عندما تعلم بكافة الظروف التى أحاطت بى . وانى أؤكد لك انى بذلت كل جهدى حتى أعطيك الوقت الذى يمكنك من ارسال النجدات الى مصر ؛ ولم استطع سوى الرضوخ لأوامر القائد العام القاطعة » . وعند ما وصل ديزيه الى طولون بعد رحلة شاقة فى البحر الأبيض [٣] ، كتب إلى بونابرت فى ٥ مايو ١٨٠٠ [٤] ، يبسط له تفاصيل هذه الرحلة ، ثم يذكر كيف أنه أراد اللحاق به من مدة طويلة حتى يقف فى ميدان القتال إلى جانبه ، « ولكن الجنرال كليبر رفض بتاتاً الموافقة على ذلك ، فاستبقانى فى مصر ، وعلى الرغم منى ، ألزمنى بتوقيع اتفاق العريش » .

وأما (بوسيلج) الموقع الثانى على اتفاق العريش من الجانب الفرنسى ، فقد غادر الاسكندرية فى ١٤ مارس ١٨٠٠ ، ثم عند وصوله إلى طولون وجد (ديزيه) فى الحجر الصحى ؛ وقد كتب هو الآخر إلى بونابرت فى ٥ مايو ١٨٠٠ [٥] ، يبسط الأسباب التى دعت إلى بدء المفاوضة والاتفاق على معاهدة العريش ، فكرر بإيجاز كافة الحجج التى استند عليها كليبر نفسه فى مكاتباته وتقاريره الى حكومة الادارة لتبرير عقد الاتفاق . ومع ذلك

(١) Pajol. p. 441
(٢) Pièces Diverses. pp. 268-9
(٣) Rousseau. pp. 209-210 ; Pièces Officielles. p. 90
(٤) Pièces Diverses. pp. 287-88 ; Pièces Officielles. pp. 87-89
(٥) Pièces Diverses. pp.289-293

فقد ذكر (بوسيلج) أيضاً أنه كان من المنتظر بالرغم من توقيع المعاهدة أن جلاء الحملة من مصر سوف يتعطل لعدم حضور السفن التى التزم العثمانيون بتجهيزها لنقل الجيش إلى فرنسا وقد حاول بوسليج ، كما يبدو من كتابه أن يحمل كليبر وحده مسئولية تقرير الجلاء عن مصر .

ومع ذلك فان معارضة ديزيه ، أو ذبذبة بوسيلج ، وتنصلهما من تبعة الموافقة على معاهدة العريش ، لم تكن ذات أثر مباشر على كليبر فى مصر لمغادرتهما البلاد ؛ وعلى ذلك فقد تزعم الاستعماريون الذين بقوا فى مصر ، وعلى رأسهم (مينو) المعارضة ضد اتفاق العريش وضد صاحبه . فقد ظل (مينو) بعيداً عن مفاوضة العريش ، وفضل البقاء بعيداً فى رشيد ومع أن أحداً لم يستشره فى مسألة الصلح ، رأى مينو من واجبه أن يبعث برسائله المتعددة طول شهر يناير إلى كليبر يطلب إليه فيها الامعان والتريث ، صوناً لمصلحة الجمهورية ، وصوناً لسمعته العسكرية ، فمن المسلم به أن كليبر يجد موقفه فى غاية من الصعوبة ، وهو فى مصر بعيداً عن فرنسا بنحو ٦٠٠ فرسخ ، ولا تصله أخبار من حكومته ، ولكن كليبر أيضاً ، كما قال مينو فى إحدى رسائله له فى ١٧ يناير[1] « يتمتع بمركز يضمن له الشهرة والصيت الذى لا يفنى ، إذا قرر الصلابة أمام الانجليز والروسيين والأتراك جميعاً ، ثم اشترط ما يؤدى إلى تحقيق المصلحة » . وفى ٢٤ فبراير[2] ، كتب مينو إلى بونابرت عن حزنه العميق من الاتفاق على اخلاء مصر من غير قيد ، ذلك لأنه « اعتقد دائماً أن امتلاك مصر يعود بالفوائد العظيمة على الجمهورية الفرنسية » ، ويعوض خسائر جزر الأنتيل ، التى يعدها فى حكم المفقودة تماماً ، بل ويرى فى امتلاك مصر الوسيلة الفعالة للاحتفاظ بتجارة الليفانت ؛ ثم قال مخاطباً بونابرت « وأنك لتعلم أكثر منى فى الحقيقة ، أن الاستعدادات قد اتخذت هنا لزراعة المحصولات التى تنتجها سان دمنجو ، والمازنينيك

(١) Rousseau. p. 192
(٢) Pièces Officielles. pp. 60-63

وغيرها من الجزر ، وهى أغنى مستعمرات العالم قاطبة ، مثل السكر والنيلة والقطن والسناد ، والصمغ والنطرون وغير ذلك من المحصولات التى توجد فى مصر بمقادير عظيمة . » وزيادة على ذلك فقد تكلفت الحملة نفقات طائلة بسبب أعمال التحصينات وإنشاء المعامل ، والعناية بوسائل الرى وهكذا . وبدلا من التسليم بالجلاء ، طفق مينو يتحدث عن الوسائل التى يرتأيها هو للوصول إلى السلام مع انجلتره ومع الأتراك من غير حاجة إلى الخروج من مصر ؛ فأما إذا جاء وقت عقد الصلح العام فى أوربا ، وكانت فرنسا لا تريد أو لا تستطيع الاحتفاظ بمصر ، فهى على الأقل يمكنها أن تطلب تعويضاً كبيراً فى نظير الجلاء منها . وفى الواقع كان مينو يعتقد أن اتفاق العريش ، انتصار عظيم للسير سدنى سميث ، الذى استطاع اخراج أو « طرد » الفرنسيين ، كما قال مينو ، من غير الاشتباك فى معركة واحدة[1] .

وقد وجد (مينو) من شاطره آراءه من بين ضباط الحملة ورجالها ، أمثال (توسار) Tousard الذى أحزنه كفونس أن يترك بلداً طيباً وغنياً كمصر ، ثم (داڤو) Davout الذى أيد مينو فى موقفه ، وأراد أن يعرف عنه الجميع كيف وقف موقف المعارضة عند ما عقد كليبر مجلسه الحربى فى الصالحية (فى ٢٠ يناير) ، وزيادة على ذلك ، فان (داڤو) قبل رحيله مع ديزيه من الاسكندرية فى ٣ مارس[2] ، جود تأيده واحترامه ، للجنرال مينو وفى الحقيقة لم يلبث أن ازداد عدد المعارضين لاتفاق العريش تدريجاً ؛ كلما قرب موعد الرحيل الى فرنسا ، حتى ذكر أحد الضباط المعاصرين[3] ، « أن هذه المعارضة بدأت أولا بعدم الاتفاق على الشكل الذى يجرى به الاخلاء ، ثم انتهت أخيراً بمعارضة المعاهدة ذاتها ، والإخلاء كلية . » بل إن هذه المعارضة كانت مزعجة لدرجة أن (دوجا)[4] أحد

(١) Rousseau. p. 223
(٢) Pièces Officielles. p. 97
(٣) Doguereau. p. 305
(٤) Rigault. p. 66

القلائل الذين وافقوا على سياسة كليبر، إضطر عند ما طال به المقام فى الاسكندرية قبل إقلاعه منها مع (بوسيلج) فى ١٤ مارس، إلى الشكاية من الصعوبات التى يلقيها فى طريقه لتعطيل عودته إلى فرنسا، أمثال (ڤيال) Vial و (داڤو) Davout «من الذين أرادوا منع أحد مؤيدى «الاتفاق»، من ابلاغ صوته إلى أولى الشأن فى فرنسا».

أما كليبر الذى أزعجته ولا شك هذه الصيحات التى ارتفعت ضد اتفاق العريش من كل جانب، فقد ازداد قلعة عند ما امتنعت عنه الأخبار من فرنسا من مدة طويلة، فلم تصل إلى مصر فى الحقيقة أية أنباء عن الجمهورية أو عن بونابرت بين أغسطس ١٧٩٩ وبين فبراير من العام التالى. وفى الواقع كان تشوق كليبر الى تنسم أخبار الوطن ظاهراً عند عودته من الصالحية إلى القاهرة فى أوائل فبراير. ومع أن الانجليز كانوا قد أذاعوا بعض الأخبار المبتسرة عن سقوط حكومة الادارة واستلام بونابرت لزمام الحكم فى فرنسا، ثم بلغت كليبر هذه الأنباء بمجرد وصوله إلى القاهرة (٧ فبراير[1]) فقد كانت هذه الأخبار لخطورتها، فى حاجة ظاهرة إلى ما يؤيدها قبل تصديقها، وعلى ذلك فقد ظل كليبر فى القاهرة على قلقه.

بيد أن هذه الأخبار المبهمة، سرعان ما تأيدت صحتها، عند ما وصلت فى ٢٧ فبراير ١٨٠٠ الى أبى قير احد السفن الفرنسية تحمل (لاتور موبرج) Sa Tour-Maubourg، رسولا موفداً من قبل الحكومة، يحمل حزمة من الرسائل والتقريرات والصحف. وقد أيد (لاتور موبرج) الأخبار الآنفة؛ وفى ٥ مارس وصلت الى كليبر فى القاهرة الرسائل والصحف، التى أحضرها هذا الرسول؛ وكانت تشتمل على صورة من دستور القنصلية الجديد، ثم وصفاً مسهباً لحوادث (انقلاب برومير) وهو الانقلاب الذى وضع بونابرت على رأس القنصلية، ثم «رسائل جروسبير» Grosbert، وقد تقدم كيف أوفد (جروسبير) الى أوربا لاطلاع حكومة الادارة على الظروف التى دعت الى المفاوضة مع العثمانيين والسير

(١) Pajol. p. 456

سدنى سميث من أجل الصلح؛ وهذا عدا مسائل أخرى[1]. وكانت هذه الأخبار خطيرة، لم تلبث أن أثرت بشكل ظاهر على موقف كليبر، ثم على سياسته فى المدة التالية.

والذى استرعى انتباه كليبر فى مبدإ الأمر، أن كافة هذه الرسائل والتقريرات كانت خالية من ذكر أى وعد بارسال النجدات السريعة الى مصر قريباً كما أنها لم تحمل كلمة واحدة من بونابرت نفسه الى جيش الشرق أو بالأحرى الى قائده[2]، ثم ازداد حنق كليبر عندما وجد أن (جروسپير) بدلا من وصف حالة جيش الشرق فى مصر بعد رحيل بونابرت «على حقيقتها»، قد كتب الى القنصلية بمجرد وصوله الى ڤيلا فرنكا فى ٢ يناير ١٨٠٠[3] «أن الجيش بأجمعه يرتدى الملابس؛ وأن لا خوف من جيوش الصدر الأعظم لأن الفرنسيين يتفوقون على الأتراك؛ ولا بد أن ينال كليبر نصراً عظيماً عند التحامه مع العثمانيين فى المعركة؛ كما أن الروح المنتشرة بين الجند الفرنسيين، روح طيبة، إذ يمتلئ الجند حماساً، ولهم الثقة التامة فى محبة قائدهم القديم لهم.» وكان ذلك يختلف تمام الاختلاف عن الوصف الذى أثبته كليبر فى تقريره الى حكومة الادارة (فى ٢٦ سبتمبر) عن حالة جيش الشرق، وهى الحالة التى أوفد (جروسبير) حتى يبسطها شفويا الى الحكومة فى باريس، لتأييد محتويات الرسائل والتقريرات التى كان يحملها معه الى هذه الحكومة؛ وعلى ذلك فقد أثارت «رسائل جروسبير» غضب كليبر، الذى عدّ عمل هـذا الرسول ومسلكه «فجوراً أو بالأحرى جبناً ونذالة لا ينبغى أن يدهش لهما انسان»[4].

ولذلك فقد شعر كليبر بحروجة مركزه عند ما علم أن بونابرت، الذى وجه اليه كليبر فى الحقيقة كافة الاتهامات السابقة فى تقريراته ورسائله الى حكومة الادارة، وبخاصة فى تقرير ٢٦ سبتمبر، قد أصبح صاحب السلطان فى فرنسا، ويحتل مركز القاضى الذى فى استطاعته

(١) Corresp. t. VI. No. 4526
(٢) Rousseau. p. 234
(٣) Pièces Diverses. pp. 247-8
(٤) Rousseau. p. 232

أن يصدر حكما فى مسألة كان هو نفسه أحد طرفى الخصومة فيها .[١] ومع ذلك فقد أكد كليبر فى احدى رسائله الى (دوجا)[٢] « أنه كلما أمعن فيما اتخذه لانهاء عملية (البقاء فى مصر) ، كلما ازداد يقيناً من أن الأجيال القادمة سوف تتوج اسمه بأكاليل الفخار ، لأنه وجد الشجاعة اللازمة ، عندما قرر أن يضع حداً معقولا ، لمغامرة مسرفة ، سرعان ما نبذها بكل جبن ، صاحبها ومبتكرها » . ثم كتب فى اليوم نفسه (٦ مارس) الى بوسيلج[٣] ، « أن تأسيس مستعمرة من غير وجود حكومة مستقرة ، ومن غير أن يكون لدينا بحرية ومال ، وفى وقت اشتعلت فيه الحرب الأوربية ، لمن الأمور التى تدل على الخوف ومنتهى الهذيان ؛ بل ويشبه ذلك ، محاولة محاصرة مكان من غير أن يكون لأصحاب الحصار السلطان فى الميدان ، ومن غير أن يكون لديهم ذخائر الحرب ، بل واشد سوءا من ذلك . » ثم قال « وفى استطاعة بونابرت القوى القدير أن يكم أفواه الحقيقة وقتاً ما ، ولكن الحقيقة لا بد من أن تظهر للملأ عاجلا أو آجلا . » وقد ساء كليبر أن يظهر بعض الموقعين على محضر جلسة المجلس الحربى المنعقد فى الصالحيـة وهم الذين وافقوا على الصلح بمظهر المعارضين له ، ثم طلب الى (بوسيلج) أن يعيد اليه ثانية هذا المحضر أو أن يمزقه « فانه مما يغضبه أن يرى رفاقة الذين وقعوا على هذا المحضر ، يحاولون المعارضة ، ولو كانت قليلة ؛ وفى رغبته أن يلجأ الى استخدام هـذا المحضر عند الضرورة القصوى فقط . » ومع ذلك فقد أكد كليبر على كل من (دوجا) و (بوسيلج) أن يذكرا الحقيقة عند عودتهما الى فرنسا ، وأن لا يخشيا فى قول الحق لومة لائم . وفى ٢٧ مارس أيضاً كتب كليبر الى وزارة الحرب فى باريس[٤] عن « دهشته العظيمة عندما لم يجد فى الرسائل والتقريرات التى أحضرها (لاتوروموبرج) من فرنسا ، وهى أول ما وصل كليبر منذ رحيل بونابرت من مصر ، ما يدل قطعاً على ارسال نجدات سريعة ؛ أو أية تعليمات أخرى تضاف

(١) Pajol. p. 457

(٢) Rousseau. p p. 227-8 ; Pajol. p. 457

(٣) Rousseau. p. 233

(٤) Pajol. p. 459 ; Rousseau. p. 236

الى التعليمات التى تركها بونابرت سابقاً ، وهـذا على الرغم من تغير الظروف تغيراً عظيماً (منذ اغسطس ١٧٩٩) ؛ وعلى هذا فهو ولاشك يهنئ نفسه على التسوية التى انتهى من وضعها حديثاً . » .

وعلى ذلك فمن الواضح، أنه فى أشد أوقاته حروجة، وعلى الرغم من المعارضة التى ثارت من كل جانب تقريباً ضد اتفاق العريش ، بعد إبرام هذا الاتفاق ، ثم ازدادت حدة بعد وصول (لاتورموبرج) يحمل أنباء انقلاب ١٨ برومير ، كان كليبر لايزال يعتقد اعتقاداً جازماً بصحة السياسة التى أفضت إلى عقـد اتفاق العريش على أساس الجلاء عن مصر. وفى الحقيقة لم يضعف إيمان كليبر فى حكمة هذا العمل السياسى فى المدة التالية بتاتاً ، على الرغم من تكاثف الظروف ضد هذا الاتفاق عموماً ، وخصوصاً عند ما هدمت الحكومة الانجليزية ثمرة الجهودات المضنية التى بذلها السير سدنى سميث للوصول إلى جلاء الفرنسيين عن مصر من غير حرب أو قتال ، ثم نقضت اتفاق العريش ، فأعطت بفعلها هذا كليبر الفرصة ، حتى يمحو ما قد يتهمه به أعداؤه من الرغبة فى إخلاء مصر بكل سرعة ، ومن غير أن ينتظر نتيجة النضال المستقر بين فرنسا وأعدائها فى أوربا .

انجلترة واتفاق العريش :

بيد أنه مما يجدر ملاحظته ، قبل الكلام عن موقف انجلترة من اتفاق العريش ، أن الحكومة العثمانية ، على الرغم من لهجة الصدر الأعظم الجافة فى رسائله إلى بونابرت وكليبر، كانت ترحب بفكرة المفاوضة مع الفرنسيين من مبدأ الأمر ، لإخراجهم من مصر، ولإرجاع هذه البلاد إلى حظيرة الدولة[١] ؛ فى ظروف لم يكن من مصلحة الأتراك فيها الاشتباك مع أعدائهم فى مصرفى معارك كبيرة ، فجيوشهم كانت مختلة النظام ، وكان أحمد باشا الجزار متحصناً فى عكا ، وبدلا من مساعدة العثمانيين انتهز فرصة زحفهم على الحدود

(١) Ghorbal. 105-107

المصرية ، فقطع المواصلات بينهم و بين القسطنطينية ، بل إنه فى أواخر عام ١٧٩٩ ، وعقب تقهقر الفرنسيين إلى مصر بعد فشلهم أمام عكا ، كان الرأى الظاهر ، أن الصدر الأعظم قد أوفد بجيشه فى الحقيقة لعقاب أولئك الباشاوات الخارجين على سيادة السلطان ، وليس لطرد الفرنسيين من مصر . وزيادة على ذلك ، فقد استطاع الروسيون بفضل معاهدة تحالفهم مع تركيا أن يرسلوا أسطولهم إلى المياه العثمانية ، مما أثار مخاوف الأتراك لدرجة أن أصبح اهتمامهم بتحصين المضايق مفضلا ، كما قالوا ، على كل ما عداه ؛ لأن مصر أو أقاليم الأمبراطورية الأخرى ، ليست فى الحقيقة سوى أعضاء من جثمان الدولة ، بينما تعد المضايق بمثابة « الحلقوم » المعرض مباشرة لإطباق الأعداء عليه . ولذلك فقد حاول الأتراك فى مبدأ الأمر كتمان أمر المفاوضة ، على أمل النجاح على الأقل فى الوصول إلى اتفاق يقضى بخروج الفرنسيين من مصر . ولو أنه مما تجدر ملاحظته ، أن الأتراك فى كافة مراحل المفاوضة ، لم يظهروا استعداداً للخروج من المحالفة الدولية ، وذلك كما سبقت الإشارة إليه ، لخوفهم من انقلاب الحلفاء عليهم . وعلى ذلك فإن أحداً من أعضاء هذه المحالفة من الانجليز والروسيين ، لم يعلم شيئاً عن بداية المفاوضة ، حتى كانت قد تقدمت هذه المفاوضة إلى مرحلة تبين عندها الأتراك أن كليبر يريد الجلاء حقيقة عن مصر ، وأصبح من الضرورى بحث هذا الأمر مع حلفائهم لإعداد (جوازات المرور) اللازمة حتى لا تتعرض أساطيل الحلفاء فى البحر الأبيض لجيش الشرق العائد إلى فرنسا . فلم يعلم السيرسدنى سميث شيئاً عن هذه المفاوضة إلا فى أواخر أكتوبر ١٧٩٩ ، وكذلك لم يطلع الريس افندى وزير خارجية تركيا ، الوزير الانجليزى فى القسطنطينية ، سپنسر سميث Spencer Smith ، على أمر هذه المفاوضات إلا فى ٣٠ أكتوبر فقط ، وذلك حينما طلب الريس افندى أن تقدم الحليفتان (الروسيا وانجلترة) المعاونة اللازمة لتركيا حتى يمكن إنجاز مهمة إخراج الفرنسيين من مصر ، باعطاء جوازات المرور الآنفة . وقد أيد الأتراك هذا الطلب ، بقولهم إن المندوب الروسى (تمارا) Tamara قد وافق على إعطاء عدد من هذه الجوازات ، و إنهم إنما كانوا يتبعون

فى ذلك سياسة السيرسدنى سميث نفسه ، وهى السياسة التى كانت تقضى بتشجيع الفرنسيين بكل وسيلة . بيد أن هذا الطلب كان ولا شك مفاجئاً للوزير الانجليزى الذى طفق يعمل لكسب الوقت ، حتى يقلب الرأى على كافة وجوهه ، ثم اعترض على عودة الجيش الفرنسى بأجمعه ، دفعة واحدة إلى فرنسا ، لما فى ذلك من الخطر على مصلحة الحلفاء فى الحرب الأوروبية الدائرة ضد فرنسا ؛ وقد حاول الأتراك (فى نوفمبر) تسكين مخاوف (سپنسر سميث) من هذه الناحية عند ما اقترحوا ، عملا برأى (تمارا) ، أن يلجأ الحلفاء الى « خدعة حربية » تقضى بإنزال جيش الشرق عند نقله من مصر ، فى جهة أخرى بدلاً من انزاله فى الشواطىء الفرنسية ، ثم الانقضاض على الجند والفتك بهم فى مذبحة عظيمة ، ثم تشريد الأحياء منهم بعد سلبهم كافة ما يحملون أو يرتدون [1] ، وأمام إلحاح الأتراك المستمر ، اضطر سپنسر سميث الى الموافقة منذ ٢ نوفمبر على إعطاء جوازات المرور ، و إنما على شريطة أن يؤيد هذا العمل ، السفير الانجليزى الجديد الذى كان من المنتظر وصوله الى القسطنطينية فى تلك الآونة .

معارضة اللورد (الجين) Elgin :

وأما السفير الانجليزى الجديد فكان اللورد (الجين) ، أرسل سفيراً فوق العادة لدى السلطان سليم ، فوصل الى القسطنطينية فى الأسبوع الأول من نوفمبر ١٧٩٩ . وكان معنى تعينه لهذا المنصب ، أن الصفة الدبلوماسية التى خولت حتى مجيئه كلا من سپنسر سميث وأخيه السير سدنى ، حق المفاوضة مع الأتراك (والروسيين) ، قد انتهت . ولذلك فقد أحدث وصول (الجين) شيئاً من الارتباك فى دوائر الباب العالى ، لأنه وصل إلى القسطنطينية فى الوقت الذى كانت المفاوضة فيه من أجل جلاء الفرنسيين من مصر ، وعودة هذه البلاد الى الدولة — وهو ما كان يريده الأتراك أنفسهم — قد قطعت شوطاً يدعو إلى الأمل فى

(١) Pièces Officielles. p. 263

إمكان إنجازها بنجاح وفق وجهة النظر التركية . ولذلك كان من رأى الصدر الأعظم أنه لم يحدث ما يدعو فى الحقيقة الى تغير من شأنه إبعاد صديقه ، السير سدنى ، الذى يثق به الصدر ثقة كبيرة ، عند ما كانت الأمور تسير فى طريقها سيراً طيباً[1] . والحقيقة أن (إلجين) عند ما حضر الى القسطنطينية كان يجهل الموقف فى مصر ، كما واجهته أمور معينة من مبدأ الأمر تتطلب منه اتخاذ قرار عاجل فيها ، (أولها) — أن المفاوضات بين الأتراك والفرنسيين فى مصر ، قد قطعت مرحلة مهمة بفضل وساطة السير سدنى ، الذى وقع على مكاتبته المعروفة الى كليبر فى ٢٦ أكتوبر ١٧٩٩ ، بوصفه وزيراً مفوضاً لدى الباب العالى[2] . (ثانياً) — أن الأتراك يريدون استعادة مصر وجلاء الفرنسيين السريع عنها . (ثالثاً) — أن المندوب الروسى (تمارا) يريد أن يرفض الانجليز الآن الموافقة على جلاء الحملة من مصر ؛ وذلك على الرغم من تأييد (تمارا) نفسه لمبدأ الجلاء عند مفاوضات المحالفة سابقاً ، وقبيل إبحار السير سدنى للتجول بأسطوله فى مياه الليڤانت وأمام عكا . (رابعاً) — أن العثمانيين بتحريض من (تمارا) يقترحون « الخدعة الحربية » للقضاء على جيش الحملة .

ولم يسع اللورد (الجين) سوى البت بسرعة فى هذه المسائل ، فرفض «الخدعة الحربية» ووافق على أن للأتراك الحق فى الاتفاق على إخلاء مصر من الفرنسيين ، وبخاصة عند ما وافقت الروسيا ، وهى من أعضاء المحالفة على هذا المبدأ أيضاً ، وأصبح ما يدعو الى الاهتمام والعناية فقط هو بحث مدى ما يطلبه الفرنسيون من ضمان لتأمينهم عند نقلهم من مصر ، من جانب الأسطول الانجليزى . وفى ١١ نوفمبر ١٧٩٩[3] ، بسط (الجين) الى وزير الخارجية الانجليزية اللورد (جرنڤيل) Grenville كافة الصعوبات التى تحيط به ، ومنها أن سدنى سميث لا يزال يصف نفسه بالوزير المفوض ، بينما لا يمكن أن يوجد بحكم المنصب

(١) Barrow. vol. I. p. 381
(٢) Pièces Officielles. p. 178
(٣) Charles-Roux. t. II. 42

الذى يشغله (الجين) سوى وزير واحد هو (الجين) نفسه . ومع ذلك فان (الجين) لم يبعث الى السير سدنى بشىء عن هذا الاعتراض ، بل قرر فى ١٧ نوفمبر أن يترك لتقديره ولتقدير الصدر الأعظم البت فى مسألة « الجوازات » ، لأن الحماية التى يمنحها السير سدنى بوصفه قائد القوات البحرية الانجليزية فى الليڤانت ، عند الاتفاق على خروج الفرنسيين ونقلهم من مصر « مساوية لأية جوازات للمرور ، كما قال ، تصدر باسم » إلجين نفسه[1] .

بيد أن إلجين لم يلبث بعد ذلك أن غير موقفه من مسألة الاتفاق بين العثمانيين والفرنسيين على أساس جلاء الأخيرين عن مصر ؛ ولهذا التغيير أسباب : أهمها أن الأتراك الذين كان يهمهم خروج الفرنسيين من مصر ، أصبحوا الآن متأثرين بآراء (تمارا) ، صاحب الخدعة المعروفة ، ويريدون لو تمكن الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض من أن يقبض على الجيش الفرنسى الراجع الى بلاده وإفنائه ، فظهروا بمظهر المترددين فى قبول الصلح . وزيادة على ذلك فان (الجين) كان يخشى من أن يؤدى الاتفاق على الصلح بين الصدر الأعظم وكليبر الى عودة السلام بين تركيا وفرنسا ، وتدعيم نفوذ الفرنسيين فى القسطنطينية ، عند ما كان لا يزال هؤلاء يتمتعون بقدر لا يستهان به من النفوذ لدى الباب العالى ، على الرغم مما وقع من الحوادث الأخيرة . وقد أفصح (الجين) عن هذه المخاوف منذ ١١ نوفمبر فى رسالته الآنفة الى (جرنڤيل) . بيد أن (إلجين) لم يكتب شيئاً من ذلك الى السير سدنى ، بل ظل الأخير يجهل تحول السفير الجديد فى القسطنطينية من الموافقة على مبدأ الجلاء الى معارضة هذا المبدأ بكل شدة مدة طويلة ، كان قد استطاع فى أثنائها المفاوضون العثمانيون والفرنسيون توقيع اتفاق العريش نهائياً .

فقد كتب (إلجين) رسالته الأولى الى سدنى سميث فى ١٧ ديسمبر ١٧٩٩ ، ثم بعث إليه بأخرى فى ٢٢ ديسمبر . وفى هاتين الرسالتين احتج (إلجين) على دخول سدنى سميث

(١) Ghorbal. p. 107

فى المفاوضة لأخراج الفرنسيين من مصر ، بدون أن يشرك معه فيها الأتراك ، فلم يحضر مؤتمرات الصلح التى عقدها السير سدنى مع الفرنسيين ، أحد العثمانيين ، المزودين من قبل الباب العالى ، بالتعليمات التى تمكنه من المساهمة فى هذه المفاوضة جدياً . « حقاً إن تخليص مصر من قبضة الفرنسيين أمر هام ، ولكنه لاينبغى إثارة ظنون الحكومة العثمانية أو شكوكها بسبب هذه الرغبة ، وهى الحكومة التى ينبغى عليها أن تسلك فى شئونها الطريق الذى تعده موافقاً لها ، على أن يكون هذا المسلك فى الوقت ذاته متفقاً مع الارتباطات التى التزمت بها تركيا نحو انجلترة »(١) .

وواضح من هذا القول ، (رسالة ١٧ ديسمبر) ، أن (إلجين) لايريد انفراط عقد المحالفة ، التى كان يهددها لا شك محاولة تركيا عقد الصلح المنفرد مع فرنسا . ثم يؤيد ذلك ما جاء فى رسالة إلجين الثانية فى ٢٢ ديسمبر . فقد اعترض على مسعى السير سدنى سميث ، مبيناً أن التفكير فى وسيلة تكفل تعاون الباب العالى مع انجلتره فى اتحاد متين ضرورى ، كما ينبغى بحث كافة القواعد التى من شأنها أن تحمل العثمانيين على الاستمرار فى الحرب ضد فرنسا بعد استخلاص مصر من أيديها . وقد يكون (إلجين) على حق فى هذا الاعتراض الأخير . فمن المعروف أن سدنى سميث ، الذى كان يدرك تماماً قيمة مجهودات تركيا العدائية ضد فرنسا ، لم يعن بمسألة حمل الأتراك على مواصلة القتال ضد الفرنسيين بعد الاتفاق على خروجهم من مصر ، عند ما كان يعتقد أن فى استطاعة البحرية الانجليزية مراقبة كل من مصر وتركيا معا عند الحاجة الى ذلك . ولكن اعتراض (إلجين) الأول ، وهو ضرورة إشراك مفاوض عثمانى فى المباحثات الجارية مع الفرنسيين فى مصر ، لم يكن له فى الحقيقة أى مبرر . ذلك أن المفاوضات كانت قد بدأت فعلاً بين كليبر و بين الصدر الأعظم قبل تدخل سدنى سميث ، كما أن هذا الأخير كان على اتصال مستمر مع الصدر الأعظم فى أثناء المفاوضة . وعلى كل حال ، فإنه لم يكن من المنتظر أن تصل اعتراضات (إلجين) هذه الى

(١) Charles-Roux. t. II. 43

السير سدنى فى الوقت المناسب ، أى قبل توقيع اتفاق العريش ، الذى تم كما هو معروف فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ .

وأما أخبار هذا الاتفاق فقد وصلت إلى القسطنطينية فى أواسط فبراير ١٨٠٠ ؛ فقد كتب (سپنسر سميث) إلى اللورد (جرنفيل) فى هذا التاريخ — ١٥ فبراير — أن الأنباء قد وصلت إلى القسطنطينية ؛ عن نجاح المفاوضات الجارية من أجل إخلاء مصر ، وانتهاء هذه المفاوضات . وكان ولا شك (سپنسر سميث) مسروراً من نجاحها على أيدى أخيه السير سدنى ؛ كما كتب أن الباب العالى يطلب من النمسا إذا كان فى استطاعتها تقديم المراكب اللازمة لحمل جند الحملة إلى فرنسا .

بيد أن (إلجين) لم يشاطر سرور سكرتير سفارته ؛ بل ساءه كما يبدو أن يتم هذا الاتفاق من غير الاستماع إلى اعتراضاته أو لأنه لم تتح له فرصة المساهمة فى عقده . ومن تلك الآونة اشتدت معارضة (إلجين) لاتفاق العريش ، ولصاحبه ؛ فكتب (إلجين) إلى (جرنفيل) فى خلال شهرى فبراير ومارس ، جملة رسائل ، ضمنها وجوه معارضته ؛ فقد يرحب الإنسان بخبر هذا التسليم الذى ينص على جلاء الفرنسـيين عن مصر فى ثلاثة شهور ، ولكن الفرنسيين ، كما قال (إلجين) معروفون بالغدر والخيانة ، وتدل رغبتهم فى الاحتفاظ بجزر الأيونيان ومماطلة على أنهم يريدون فى المستقبل العودة إلى احتلال مصر ثانية . وكذلك فقد ساءه أن يتجاهل السير سدنى سميث ، احتمال دعوته للمساهمة فى هذه المفاوضات ، بل إن (إلجين) لم يلبث أن اتهم السير سدنى بالعمل « ضد نفوذه » ؛ وزيادة على ذلك فقد « ضحى السير سدنى بالأتراك ، حلفاء الانجليز ، فى نظير اعتقـاده المبالغ فيه عن بسالة و بطولة الفرنسيين ، كما أنهى الحرب فى مصر من غير أن يمنع استخدام الجيش الفرنسى ضدنا مباشرة فى امكنة أخرى ؛ ومن غير أن يبين للأتراك بتاتاً أن عليهم التزامات نحو انجلتره ، ومن غير أن يحصل منهم على أى تعهد بضرورة مثابرتهم مع حلفائهم فى القضية

المشتركة ضد فرنسا » ؛ وهذا مع العلم بأن ذلك كله كان يتعارض مع ما يفهمه (إلجين)
كما قال ، عن حقيقة مهمته ، والغرض من إرساله إلى سفارة القسطنطينية ، وهو الغرض
الذى لخصه (إلجين) نفسه فى قوله إنه[1] « تأيد المحالفة الثلاثية ، وجعل هذه المحالفة ذات
فائدة فى مواصلة الحرب ضد فرنسا ، ثم تنميته الميول الودية القائمة الآن فى الامبراطورية
العثمانية نحو انجلترة ؛ وذلك بالحصول على مزايا تجارية ؛ ثم تدعيم النفوذ الانجليزى فى
القسطنطينية بشكل يحرم فرنسا عند عقد الصلح من استعادة ذلك التفوق الذى جعل من
تركيا حتى هذه اللحظة مصدراً لعظمة الأمة الفرنسية . » ثم إذا كان سدنى سميث يرمى
من مجهوداته إلى إنهاء الحرب بين فرنسا وتركيا فكيف يستطيع (إلجين) القيام بمهمته
الآنفة . إن الخطأ فى ذلك كله يرجع إلى تلك السلطات التى اتخذها سدنى سميث ، كما قال
(إلجين) « كوزير مفوض » فطلب الهدنة ، ثم اقترح مبدأ الجلاء ، ثم أظهر الموافقة على
اتفاق العريش ؛ ولا يستطيع الآن أن يطلب من الأتراك النكوص على عقبيهم وإلغاء
الاتفاق ، وما تعهدوا به ؛ ومع ذلك فقد كان سدنى سميث ، كما قال (إلجين) أول من
أثار فى نفس السفير الانجليزى المخاوف من ناحية الفرنسيين الذين قد يتقدمون لتوقيع
المعاهدة ، ويستأنفون العداء ، ويأتون ثانية إلى مصر ؛ بل إن السير سدنى كان متجنياً فى
رسائله عند ما ادعى أن (إلجين) نفسه أعلن موافقته على مسألة جلاء الفرنسيين عن مصر ،
الأمر الذى يدعو (إلجين) الآن (رسالة ٢٦ فبراير ١٨٠٠م) ، إلى الجهر علانية أنه لم يقترح
شيئاً من شروط الاتفاق ، بل وزيادة على ذلك ، فإنه ما كان يعرف شيئاً من أمر هذه
المقترحات ذاتها ، حتى الوقت الذى وصل فيه اتفاق العريش إلى القسطنطينية .

وفى رأى أحد المؤرخين[2] ان (الجين) لم يكن صادقا فى هذا الادعاء الأخير ؛ لأن
الجين كان يعلم منذ نوفمبر ١٧٩٩ وهو وقت حضوره إلى القسطنطينية ، ان هناك مفاوضات

(١) Charles-Roux. t. II. p. 44
(٢) Charles-Roux. t. II. p. 45

فرنسية — تركية فى مصر ، وكان ما يعرفه عن هذه المفاوضات كافياً لدرجة ازعاجه ، كما
يدل خطابه إلى (جرنفيل) فى ١١ نوفمبر ١٧٩٩ . أضف إلى ذلك ان مبدأ جلاء الفرنسيين
عن مصر ، وضع على بساط البحث من مدة طويلة فى المذكرات الانجليزية — الروسية
— العثمانية فى القسطنطينية ، عقب وصول السير سدنى سميث اليها فى ديسمبر ١٧٩٨ ؛ ثم
ان (الجين) نفسه عند وصوله إلى سفارته ، لم يجد فى مبدإ الأمر من الحكمة ان يتدخل
لتعطيل نقل جيش الحملة من مصر ، إذا تمت الموافقة وديا على هذا المبدأ ، وحان الوقت
لوضعه موضع التنفيذ . بل ان (الجين) ، كما تدل رسالته الى (جرنفيل) فى نوفمبر ، وجد
من المتعذر عليه الموافقة على « الخدعة الحربيـة » ؛ وأخيراً فان (الجين) فى ١٦ نوفمبر
١٧٩٩ كتب إلى حاكم الهند العام[1] ينقل إليه خبر المفاوضات الجارية من أجل اخلاء
مصر ، كما أخبره أن القائم بها هو سدنى سميث ، الذى يعمل لتخليص مصر من الفرنسيين
فى نظير شروط معقولة ، ذلك ان الحاق الفشل بمحاولات الفرنسيين لتأييد بقائهم فى مصر ،
كما كتب الجين — يتفق مع المصالح الانجليزية فى الهند ؛ وعلى ذلك سـوف تبذل كافة
التسهيلات بفضل النفوذ الانجليزى ، حتى يمكن اخراج الجند الفرنسيين من مصر ، لأن
استخلاص مصر من ايدى فرنسا ليس فى الحقيقة سوى حلقة من سلسلة الانتصارات
العظيمة التى احرزتها جنودنا فى الهند حديثاً » .

وعلى ذلك ، لم يكن (الجين) محقاً فى حملته التى أثارها ضد سدنى سميث بين ديسمبر ١٧٩٩
ومارس ١٨٠٠ . ومع ذلك فقد استند (الجين) إلى كافة الاعتبارات الآنفة ، إلى رغبة
الأتراك الظاهرة فى تحطيم الجيش الفرنسى ، والانتقام من الفرنسيين لاقدامهم على غزو
مصر إذا كان ذلك كله ممكناً — ، فكتب (الجين) الى امير البحر الانجليزى اللورد
(كيث) Keith فى ١٠ مارس ١٨٠٠[2] ، حتى ارسل قوة بحرية انجليزية إلى المياه

(١) Ibid. p. 46
(٢) Ibid. p. 47

المصرية أمام الاسكندرية ، وذلك حتى يفرض (كيث) شروطاً للصلح جديدة . بيد أنه قبل وصول رسالة (الجين) هذه ، كانت الأوامر قد وصلت الى (كيث) من لندن حتى يرفض أى اتفاق أو معاهدة فى صدد الجلاء عن مصر لا تنص على ضرورة تسليم الفرنسيين تسليماً مطلقاً كأسرى حرب ، من غير قيد أو شرط .

معارضة الحكومة الانجليزية :

لقد تقدم كيف سبب قيام « الحملة » من طولون فى مايو ١٧٩٨ القلق الشديد فى انجلترة وكان منشأ هذا القلق خوف الانجليز العظيم على ممتلكاتهم فى الهند ؛ ثم ازدادت هذه المخاوف عند ما تأكد لدى الحكومة الانجليزية ان الفرنسيين قد نزلوا فى مصر ؛ وكانت الرغبة الملحة التى أسفرت عنهـا هذه المخاوف ، هى ضرورة اخراج الفرنسيين من الأقطار المصرية . ولذلك أصدر وزير الخارجيـة (جرنفيل) Grenville تعلياته إلى السير سدنى سميث فى أول اكتوبر ١٧٩٨ للابحار الى القسطنطينية فى المهمة التى سبقت الاشارة اليها ، والتى أفضت الى عقد المحالفة الانجليزية العثمانيـة المعروفة فى ٥ يناير ١٧٩٩ ؛ ثم اشتراك السير سدنى بعد ذلك فى الدفاع عن عكا ، ثم مساهمته فى المفاوضات التى انتهت بعقد اتفاق العريش . بيد انه سرعان ما وصلت الى لندن فى اليوم التالى فقط لإصدار التعليمات الآنفة للسير سدنى ، أى فى ٢ أكتوبر ١٧٩٨ ، اخبار انتصار (نلسن) Nelson الحاسم وتحطيم الاسطول الفرنسى فى معركة أبى قير البحرية . فبدد هذا الانتصار مخاوف الانجليز ، وكان من الأسباب الهامة التى دعتهم إلى تعديل خططهم السياسية نحو « جيش الشرق » فى مصر . فبدلا من الرغبة فى اقصاء هذا الجيش عن مصر بكل وسيلة ، سرعان ما نزل الاهتمام بشئون مصر والشرق عموماً فى الدوائر الحكومية الى المرتبة الثـانية ، وأصبح الانجليز لا يرضون إلا بأمر واحد فقط ، هو جلاء الفرنسيين عن مصر من غير قيد أو شرط وكأسرى حرب ؛ أو بقائهم محصورين فى دائرة فتوحهم الضيقة ، وممنوعين من الاتصال بفرنسا ،

حتى يفنوا فى هذه البلاد عن آخرهم . ولم يكن السهر على الجيش الفرنسى المحاصر فى مصر يتطلب من الانجليز مجهودات كبيرة ، بل يكفى مراقبة منافذ البحرين الأبيض والأحمر ، لمنع أية محاولة من جانب هؤلاء للخروج من مصر ، وهو عمل لا شك فى انه كان أقل خطورة ومشقة من السماح لجيش الشرق بالعودة إلى فرنسا ، والاشتراك فى المعارك الدائرة فى أوربا .

وكان من أسباب تمسك الحكومة الانجليزية ببقاء الفرنسيين فى مصر ، أو تسليم الفرنسيين كأسرى حرب ، عدم اطمئنان هذه الحكومة إلى تركيا والخوف من أن يتم التفاهم والاتفاق بين العثمانيين و بين قائد الحملة فى مصر كليبر ، وتصدع المحالفة الدولية القائمة ضد فرنسا . ثم أن الانجليز عند ماسقطت فى أيديهم رسائل الفرنسيين التى صادرها أسطول (نلسن) فى البحر الأبيض — سرعان ما اقتنعوا بأن محتويات هذه الرسائل إن دلت على شىء فإنما تدل على مصاعب جيش لا يستطيع فى الحقيقة صد هجوم الأعداء . فقد كتب (نلسن) نفسه بلهجة الهازىء والساخر ، تعليقاً على هذه الرسائل عند ما بعث بها إلى الأميرالية الانجليزية فى ٩ مارس ١٧٩٨ [1] « إنى أبعث اليك — مخاطباً اللورد سپنسر — مجموعة من الرسائل المصادرة ، و بعضها كبير الأهمية ، و بخاصة رسالة من بونابرت الى أخيه . . . لقد وقع الخلاف بين بونابرت وقواده هنا ؛ وهو يريد — وإذا كان ما أفهمه مما يقصده صحيحاً ، — مثلما أراد فى الماضى ، وما سوف يريده فى المستقبل ، أن يلعب فى فرنسا الدور الذى لعبه (واشنطن) فى أمريكا ؛ وهو يكتب « والدتى » والظاهر انه يعنى بذلك « وطنى » أو « بلادى » . ولكن مغفرة ! فان ذلك كله ، لا شك فى أن الحكومة تعرفه معرفة طيبة ؛ واعتقادى أن انتصارنا سوف يؤدى فى نتائجه الى تحطيم جيشه . وعلى الأقل فانى سوف لا أقصر من جانبى فى بذل كل مجهود لتحقيق هذه الغاية . »

(١) Nelson. vol. III. p.99

وفى الواقع كان من السهل على الانجليز عموماً أن يعتقدوا منذ تحطيم أسطول (برويس) فى أبى قير، أن جيش الشرق قد أصبح من تلك الأونة تحت رحمتهم. ثم ازدادوا إمعاناً فى هذا الاعتقاد، عند ما وصلت الأخبار إلى لندن عن رحيل بونابرت إلى فرنسا، فاعتبروا هذا الرحيل « هروبا »؛ وعدوه دليلا جديداً على اقتراب نهاية جيش الشرق فى مصر. وعلى ذلك فقد كان من المنتظر فى هذه الظروف أن يفسر الانجليز رغبة الفرنسيين فى المفاوضة من أجل الجلاء والعودة الى الوطن، بمثابة الاعتراف الظاهر بالهزيمة؛ ثم حدث أن صادر الانجليز أيضاً رسالة كليبر المعروفة إلى حكومة الادارة (فى ٢٦ سبتمبر ١٧٩٩)، وهى الرسالة التى وصف فيها كليبر حالة جيش الشرق أسوأ الأوصاف، وبين فيها اقفار الخزائن من المال، والمخازن من المهمات وهلم جرا. فتأيد اقتناع الانجليز بأن الحملة الفرنسية لا بد منتهية عاجلا، فى وسط كارثة كبيرة، ونشرت صحف لندن هذه الرسالة فى يناير ١٨٠٠.

وكان فى هذه الظروف إذن[1]، أن وصل إلى لندن فى ٨ ديسمبر ١٧٩٩ كتاب سبنسر سميث من القسطنطينية فى موضوع «جوازات المرور» التى طلبها الأتراك لتسهيل عودة جيش الشرق إلى فرنسا؛ وكذلك وصلت إلى لندن فى اليوم التالى كتابات اللورد (إلجين) فى الموضوع نفسه. وكان من واجب الحكومة أن تتخذ قراراً سريعاً فى هذه المسألة. فاكتفى (جرنفيل) فى مبدأ الأمر بأن طلب إلى السفير الانجليزى فى الآستانة التريث ثم حذر من الدخول فى أية ارتباطات مهما كان نوعها حتى تبلغه نوايا الحكومة فى هذه المسألة « الهامة والخطيرة »؛ وفى ١٢ ديسمبر أصدرت الحكومة قرارها وكان يقضى بمنع اللورد إلجين اذا كان من المستطاع ذلك، من أن يسمح لبونابرت، أعنى الجيش باخلاء البلاد. وأما إذا كان اللورد إلجين قد سمح بهذا، فمن الضرورى تعطيل ذلك بارسال الأوامر

(١) Ghorbal. p. 115

إلى اللورد كيث حتى يرغم الفرنسيين على العودة الى مصر ثانية ». وفى ١٥ ديسمبر أصدرت الأميرالية الانجليزية أوامرها الى اللورد كيث Keith على النحو التالى[1]:

« وحيث أن اللورد جرنفيل، أحد وزراء الدولة الرئيسيين، قد أخبرنا فى تاريخ هذا اليوم نفسه، أنه قد وصلته رسالة من اللورد إلجين سفير الدولة فى القسطنطينية، جاء فيها أن قائد الجيش الفرنسى فى مصر قد اقترح على الحكومة العثمانية اخلاء مصر، على شريطة أن يسمح له بالعودة سالماً إلى فرنسا، وأن الحكومة العثمانية قدأظهرت رغبتها فى الموافقه على ذلك، وأنه قد طلب الى اللورد إلجين أن يمنح الجوازات اللازمة لهذا الغرض، وحيث أن اللورد جرنفيل بناء على هذه المعلومات قد أطلعنا برغبة حكومة جلالة الملك فى اصدار الأوامر إلى أميرال الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض حتى لا يوافق بأى حال من الأحوال على عودة الجيش الفرنسى إلى فرنسا، أو على تسليمهم بأى شكل إلا إذا سلموا إلى الدول الحليفة التى تشترك قواتها فى العمل ضدهم، أو بأية شروط غير تسليمهم كأسرى حرب إلى قوات الدول المتحالفة. . . . » فإذا ظهر أن السفير الانجليزى فى القسطنطينية قد أعطى جوازات مرور قبل أن تصله رغبات حكومته فى هذا الصدد، فإن اللورد (كيث) عليه رفض الاعتراف بصحة هذه الجوازات، ثم إرغام سفن العدو المزودة بها على العودة بالجند الذين تحملهم إلى الإسكندرية ثانية.

وفى اليوم التالى كتب (جرنفيل) وزير الخارجية إلى اللورد (الجين) يوضح له الأسباب التى حملت الحكومة الانجليزية فى نظره على اتخاذ القرار الآنف، بقوله « وفى الشئون السياسية لا بد من أن تكون القواعد التى بنينا عليها قرارنا فى مسألة جيش مصر واضحة تماماً ولا يمكن أن تغيب عنك ملاحظاتها، وذلك أن مبادئ القانون الإنسانى وقانون الحرب ظاهرة ولا يستطيع أحد مناقشتها، ويمكن البرهنة عليها بما يجرى العمل به دائماً فى حالات التسليم فى الظروف التى تشترك فيها قوات متحدة. فإنه عند تسليم حصون

(١) Barrow. vol. II. 9-11

نابولى وقع على مواده الإنجليز والروسيون والأتراك ، و بناء عليه ، يستطيع الأتراك أن يجيزوا لأنفسهم الاتفاق منفردين على «تسليم» مع العدو على حدة ، بينما يرجع إلينا وحدنا الفضل فى إرغام هذا العدو على التسليم؟ . فإذا كان الأتراك حلفاء الانجليز فهم لا يستطيعون العمل من غير اشتراكنا معهم ، وأما إذا لم يكونوا حلفاء لنا فليس فى وسعهم أن يقيدوا الانجليز بأى عمل يأتونه هم من جانبهم فقط » .

والواقع أن هذه الحجة كانت من الوجهة القانونية سليمة ، بيد أن عيبها الوحيد هو أنها جاءت متأخرة نحو الثمانية شهور على الأقل من الوقت الذى كان من واجب جرنفيل أن ينبه فيه إلى ضرورة إعلانها ؛ أضف إلى ذلك أن هذا القول كان معناه فى الحقيقة تجاهل كافة الحوادث التى وقعت فعلاً فى خلال المدة الطويلة الآنفة ، فكأنما (جرنفيل) كان يتجاهل وجود السير سدنى سميث فى مياه الليفانت ، وهو لا يزال مزوداً بالسلطات الدبلوماسية التى أعطته حق المفاوضة من قبل (جرنفيل) نفسه ؛ ويتمتع بقيادة بحرية «شبه مستقلة» ، وله على الأقل بحكم الظروف الواقعية حق التدخل فى العمليات العسكرية العثمانية ، وزيادة على ذلك[١] فإن الدوائر الحكومية فى لندن كانت لا تجهل «الحل» الذى يفضله السير سدنى على ما عداه من الحلول بصدد حملة الفرنسيين فى مصر ، وهو «حل» يقضى بتسليم هؤلاء بإخلاء مصر والجلاء عنها بكل سرعة ومن غير إراقة الدماء إذا كان ذلك ممكناً . وعلى كل حال فقد دلت أوامر الحكومة الانجليزية الأخيرة على أن موقف هذه الحكومة كان مؤدياً ولا شك إلى تعطيل اتفاق العريش ، قبل إبرام هذا الاتفاق نهائياً بأربعين يوما على الأقل .

معارضة نلسن :

وفى الواقع اشتدت المعارضة ضد اتفاق العريش من كل جانب ، وكان من كبار المسئولين

(١) Charles-Roux. II. 47

عن إخفاق هذا الاتفاق اللورد نلسن . فقد كره نلسن (العدو) كراهية شديدة ؛ فقد كان نلسن يعتبر بونابرت الذى سماه (بالشريد) مقضياً عليه بعد هزيمة الأسطول الفرنسى فى أبى قير ، وخصوصاً منذ انسحابه من أمام عكا (مايو ١٧٩٩[١]) ، وعلى ذلك فإن نلسن لم يلبث أن كتب إلى سكرتير السفارة الانجليزية فى القسطنطينية (سپنسر سميث) فى ٢٢ ديسمبر ١٧٩٩[٢] ، بمجرد أن علم بالمفاوضات الدائرة بين بونابرت وكليبر من جانب و بين الصدر الأعظم من جانب آخر « أنه قد قرأ بسرور كافة ما حدث فى مصر بين بونابرت وكليبر و بين الصدر الأعظم ، وأنه يرسل إلى اللورد إلجين بعض الأوراق الهامة جداً والتى توضح مركز الفرنسيين المحزن . ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يصدق أن الفرنسيين يبغون إخلاء مصر كلية ، فإذا أرادوا ذلك حقيقة فإنه لن يسمح لفرنسى واحد بالعودة إلى أوربا فى أثناء هذه الحرب ؛ فرغبته هى أن يفنوا فى مصر ، حتى يكونوا عظة يتعلم منها العالم درساً عن عدالة الحق الالهى » . وفى الواقع لم تكن هذه الرغبة جديدة ، فقد رفض نلسن منذ مارس ١٧٩٩ أن يعطى الفرنسيون أية جوازات تمكن سفنهم من العودة بسلام إلى فرنسا ، وقد أصدر فى ذلك الحين الأوامر المشددة إلى السير سدنى سميث حتى لا يسمح بتاتاً لأى فرد من الفرنسيين بمغادرة مصر[٣] . وعند ما بلغه فى يناير ١٨٠٠ أن المفاوضات من أجل جلاء «الحملة» عن مصر قد قطعت مرحلة كبيرة ، وأن البحث يدور حول إعطاء جوازات المرور لتأمين جيش الشرق عند نقله إلى فرنسا ، أرسل نلسن ثانية إلى السير سدنى سميث فى ١٥ يناير[٤] يخبره « أنه قد كتب إلى اللورد (كيث) ثم إلى انجلترة ، أنه لا يستطيع أن يصدق أن السيرسدنى فى إمكانه إعطاء جوازاً للمرور لفرنسى واحد ، ناهيك عن الجيش بأكمله ، بعد أوامر نلسن المشددة فى ذلك فى ١٨ مارس

(١) Nelson. III. 451
(٢) Nelson. IV. 157-158
(٣) Nelson. III. 296
(٤) Nelson. I V. 179

١٧٩٩ . » ومنذ ٢١ ديسمبر كتب نلسن إلى اللورد الجين[1] يرجو أن يكون الصدر الأعظم قد استمع بعناية إلى نصيحة إلجين له بالزحف على مصر حتى تبدأ المعركة التى لا يشك نلسن فى أنها « سوف تنتهى بتحطيم الفرنسيين تماماً » .

وأما السير سدنى فقد كتب إلى نلسن فى ٣٠ يناير ١٨٠٠[2] من المعسكر العثمانى فى العريش ، يقص عليه كيف جرت المفاوضات بين العثمانيين والفرنسيين حتى انتهى الأمر بإبرام اتفاق العريش ، فذكر « أنه لما كانت أهداف عملياتنا الكبرى فى هذه الجهات هى استعادة مصر وإرجاعها لحلفائنا وتأمين الممتلكات البريطانية فى الهند ، وهى فوائد لا ينبغى أن تقابل بتضحيات لا قيمة لها ، فإنى لا أشك فى أنكم سوف ترون معى أن هذه المفاوضات قد حققت أقصى ما قد يمكن الحصول عليه ، عن طريق الانتصار فى حرب لا يمكن أن يكون الغرض منها تحطيم أو إهانة عدو شجاع من غير ضرورة ؛ وزيادة على ذلك فينبغى أن لا يغيب عن الذهن أن الجيش المدرب المحنك مهما كان متذمراً من مركزه فإنه من المنتظر إذا أصبح يائساً ، أن يحتفظ طويلا ببلاد معزولة ، تشق أرضها القنوات العديدة وتكثر فيها السدود ، مما يجعل الدخول إليها صعباً . ولو أنه من المنتظر التغلب عليها فى النهاية بفضل قوات الامبراطوريات (المتحالفة) !!. ولكن رسالة السير سدنى بلغت نلسن متأخرة .

نقض اتفاق العريش :

فقد تقدم كيف أصدرت الأميرالية الانجليزية أوامرها إلى اللورد (كيث) فى ١٥ ديسمبر ١٧٩٩ لرفض أى اتفاق مع الفرنسيين على غير أساس تسليم جيش الشرق كأسرى حرب ، وعدم السماح بعودة « الحملة » إلى فرنسا ، ثم بقائها فى هذه البلاد محاصرة إذا رفض كليبر التسليم كلية ؛ فقد وصلت هذه التعليمات إلى اللورد (كيث) فى أوائل يناير ١٨٠٠ ،

(١) Nelson. IV. 153
(٢) Barrow. II. 5-8

وفى ٨ منه أرسل (كيث) إلى كليبر خطاباً يتضمن تعليمات حكومته[1] ، وكُلف السير سدنى بإبلاغ هذا الخطاب إلى كليبر فى مصر ؛ ثم أرسل (كيث) إلى السير سدنى رسالة أخرى فى ١٠ يناير وصلته وهو فى قبرص فى ٢١ فبراير ١٨٠٠[2] ، أى بعد عقد اتفاق العريش بشهر تقريباً . وجاء فى رسالة (كيث) إلى كليبر « أنه بناء على الأوامر القاطعة التى وصلته من حكومته حتى لا يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسى تحت قيادة كليبر فى مصر وفى سوريا ، إلا إذا ألقى الجيش سلاحه وسلم نفسه كأسرى حرب ، وترك كافة السفن والذخائر فى ميناء ومدينة الاسكندرية إلى الدول المتحالفة ، وأنه عند حدوث الاتفاق ، لا يسمح لأحد من الجنود بالعودة إلى فرنسا إلا على قاعدة تبادل الأسرى ، يجد من واجبه إخبار كليبر بأن كافة السفن التى تحمل جنوداً فرنسيين وتبحر من هذه البلاد مزودة بجوازات المرور ممضية من غير أولئك الذين من حقهم إعطاءها ، سوف يرغمها ضباط السفن تحت قيادته ، على العودة إلى الاسكندرية ؛ وأن السفن التى تجرى مقابلتها فى طريق عودتها إلى أوربا مزودة بجوازات مرور معطاة لها بناء على اتفاق خاص مع إحدى الدول الحليفة ، سوف تضبط كغنائم حربية ، ويعتبر الجنود الذين تحملهم أسرى حرب[3] » .

وهكذا ، بدا كأن مجهودات سدنى سميث المضنية . قد باءت بالفشل فتحطمت سياسته ، وهى السياسة التى قامت فى جوهرها على ضرورة إخراج الفرنسيين من مصر ، وذلك من غير حاجة إلى الاشتباك معهم فى معارك لإرغامهم على التسليم كأسرى حرب أو لافنائهم[4] . وهكذا أيضاً ، بدا كأن أمر البت فى مسألة الحملة الفرنسية فى مصر ، قد تعطل مدة ثانية . ومع ذلك ، فإن السير سدنى لم يفقد الرجاء فى حمل الحكومة الانجليزية على الرغم من كافة ما حدث ، على الموافقة على معاهدة العريش وتنفيذها .

(١) Barrow. II. 9
(٢) Berthier (1st. Part) p. 254
(٣) Pièces Diverses. pp. 305-306
(٤) Charles-Roux. II. 52

سياسة سدنى سميث :

وفى الواقع ، منذ بداية المفاوضات التى أدت الى إبرام اتفاق العريش ، ارتبط هذا الاتفاق باسم السير سدنى . بقدر ما كان مرتبطاً باسم الجنرال كليبر نفسه . فقد كانت الفكرة الظاهرة لدى السير سدنى منذ وصوله الى القسطنطينية فى أواخر ١٧٩٨ ، أنه قد أصبح فى الإمكان إخراج الفرنسيين من مصر من غير حاجة الى الاشتباك معهم فى معارك جديدة ، وذلك بفضل الانتصار الذى أحرزه (نلسن) فى موقعة النيل ؛ وعندما تبين من الرسائل التى صودرت أن جيش الشرق فى مصر كان فى حالة يرثى لها ولا يستطيع المقاومة من غير وصول النجدات اليه من فرنسا ، وهى نجدات كان من المتعذر إرسالها له بفضل يقظة الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض . وقد شجع (سدنى سميث) فى هذه الرغبة أن الأتراك أنفسهم ، كما اتضح له فى أثناء المفاوضة التى انتهت بعقد محالفة (٥ يناير ١٧٩٩) كانوا يريدون هم أيضاً إخراج الفرنسيين بكل سرعة من مصر ، وبخاصة عندما وجدوا أن الانجليز لا ينوون إرسال قوات برية للاشتراك فى العمليات العسكرية ، ويكتفون بوضع جزء من أسطولهم فى مياه الليڤانت فقط . ولذلك فقد اتفق الرأى فى المؤتمرات التى عقدت لبحث هذه المسألة ، على مبدأ ترحيل الجيش الفرنسى الى بلاده عندما يحين الوقت لذلك ، (أوائل مارس ١٧٩٩) ؛ وقد حضر هذه المباحثات وزراء الباب العالى ، ثم المندوب الروسى (تمارا) ، الى جانب السير سدنى ؛ وكان سدنى سميث يرى فى ذلك خدمة لمصالح بريطانيا فى الهند أيضاً . ثم تقدم البحث فى مسألة عودة جيش الشرق الى بلاده لدرجة أن السير سدنى أعد فعلا صورة الجوازات ،[1] التى تعطى الى أفراد هذا الجيش عند ترحيلهم ، الأمر الذى أثار غضب نلسن ثم احتجاجه (١٨ مارس) الذى سبقت اليه الاشارة[2] .

(١) Nelson. III. 336

(٢) Nelson. III. 296

وتحقيقاً لهذه السياسة اذن ، تدخل سدنى سميث فى المفاوضة ، بمجرد أن علم بأمر الرسائل المتبادلة بين بونابرت وكليبر والصدر الأعظم ؛ ومع أن مناقشة كبيرة قد دارت حول حق سدنى سميث فى التدخل فى هذه المفاوضة والأشراف على مسيرها[1] ، فمن الواضح أنه كان محقاً فى تسمية نفسه « وزيراً مفوضاً لدى الباب العالى » ، بمقتضى السلطات التى أعطيت له ولأخيه (سپنسر سميث) للمفاوضة والاتفاق على معاهدة التحالف التى أبرمت فى ٥ يناير ١٧٩٩ ؛ كما أنه من الواضح أيضاً أن هذا الحق بعد ذلك ، أى منذ نوفمبر ١٧٩٩ قد ألغى بفضل تعيين السفير الجديد اللورد الجين لدى الباب العالى . بيد أن وجود السير سدنى فى مكان المفاوضة ، ثم تحويل (الجين) نفسه السير سدنى الاتفاق فى مسألة الجوازات (فى ١٧ نوفمبر) ، ثم بعد الجين عن مقر المفاوضة ، ثم ارتياح الصدر الأعظم لسير المفاوضة بارشاد السير سدنى لثقته العظيمة به ، ثم عدم صدور أوامر معينة من جانب حكومته لالزامه بترك المفاوضة وعدم الاشتراك فيها ، كل ذلك كان من أثره أن يمضى السير سدنى فى سبيله لانجاز المهمة التى بدأها . وزيادة على ذلك فقد كان من رأى الجانب الفرنسى[2] ، « أن السير سدنى مزود بالتعليمات للمفاوضة ، وأنه بوصفه قائداً لحسب لرجال الجيش والبحرية الانجليزية ، كان مخولا السلطات اللازمة » . ولذلك لم يكن من المنتظر أن يرى السير سدنى كافة مجهوداته قد باءت بالفشل من غير أن يحرك ساكناً للدفاع عن سياسته وعن وجهة نظره[3] .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن وصلته رسالة اللورد (كيث) الآنفة ، بادر سدنى سميث بإرسالها إلى كليبر مع أحد ضباطه (رايت) Wright ؛ ثم حمل هـذا الرسول خطاباً من سدنى سميث إلى القائد الفرنسى (فى ٢١ فبراير) ، كان فى الحقيقة بمثابة الاعتذار ، عن

(١) Pièces Diverses. pp. 350 et sqq ; Ghorbal. p. 108 ; Charles-Roux t. II. 15 sqq ; Pièces Officielles. p. 178 sqq.

(٢) Pièces Officielles. 197

(٣) Cf. Pièces Officielles. 253

سياسة حكومته فى نقض اتفاق العريش . فقد كتب سدنى سميث [١] « لقد وصلنى فى هذه اللحظة (كتاب اللورد كيث) المرسل إليك مع خطابى هذا ؛ وصدرت منه تعليمات تمنعنى من الموافقة على عقد اتفاق بين الصدر الأعظم و بينك ، إلا على أساس الشروط المذكورة فى هذا الخطاب ، وهذا إذا بلغتنى هذه الأوامر فى الوقت المناسب ؛ وأما وقد تم الآن إبرام هذا الاتفاق ، بالموافقة المشتركة حسب معاهدة التحالف بيننا و بين الباب العالى فى الوقت الذى كنا نجهل فيه قرار وشرائط الحكومة ، فإنى لا أخال نقض هذا الاتفاق محتمل الوقوع . ومع هذا فمن واجبى أن أبين لك فى الوقت نفسه أن الأمر لا يبدو احتماليا لدرجة أستطيع معها إعطاءك أى ضمان سوى تصميمى على تأييد كل ماتم بكل ما فى وسعى ؛ وأنى لشديد الأسف لتعطيل هذه الخطابات فى الطريق كل هذه المدة الطويلة ؛ فإذا كنتم لم تقوموا بإخلاء أى مكان بعد ، فلا بأس من بقاء الأمور على ما كانت عليه عند بدء المفاوضات حتى تصل من الحكومة الانجليزية أوامر أخرى مناسبة للظروف الحالية ؛ فإنه مما تجدر ملاحظته ، أن هذه الخطابات ذات تاريخ قديم (أول يناير) ، ومكتوبة وفاقاً للأوامر التى أرسلتها لندن إلى الفيس — أميرال لورد كيث من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ١٧٩٩ ؛ ولا شك فى أن الفكرة التى أملت هذه الأوامر كانت الاعتقاد بأنكم إنما تتفاوضون مع الأتراك منفردين ، كما أن الغرض من هذه الأوامر أيضاً هو منع تنفيذ أية اتفاقات تتعارض مع معاهدة التحالف القائمة . أما الآن وقد تم العلم بما حدث ، وتم التصديق على الاتفاق ، فإنى لا أشك فى أن قرار الحظر هذا سوف يرفع قبل وصول سفن النقل ؛ وإنى لأدرك مدى الارتباك الذى تشعر به ، بسبب ما أشعر به أنا أيضاً من الارتباك ؛ غير أنه من الممكن لديكم . » هذا . ثم ذكر سدنى سميث أنه يعتزم الحضور أمام الاسكندرية بكل سرعة حتى يستلم جواب كليبر على رسالته .

(١) Berthier. pp. 354-5

و بالفعل غادر سدنى سميث قبرص ، و بمجرد وصوله الى الاسكندرية كتب الى بوسيلج فى ٨ مارس [١] ١٨٠٠ ، وكان لايزال بالاسكندرية ، حتى يشرح له مفصلا كافة الصعوبات التى يلقيها رؤساؤه فى طريق تنفيذ أى اتفاق كالذى تم إبرامه « عند ما كانت لم تصله بعد أوامر مغايرة من حكومته ، لأن هذه الأوامر بلغته فى قبرص فقط فى ٢٢ فبراير وكانت مؤرخة فى ١٠ يناير » . ولذلك فقد رأى سدنى سميث ، كما استمر يقول ، من واجبه أن يطلع الجيش الفرنسى على حقيقة الموقف فى الوقت الذى يتعهد هو فيه ببذل كل مجهود لتغييره ، لأنه كان قوى الأمل فى إمكانه إقناع حكومته بحكمة العمل الذى تم .

ومن مبدأ الأمر ، أدرك سدنى سميث أن نجاح المجهودات التى اعتزم المضى فيها إنما يتوقف قبل أى شىء آخر على عدم استئناف القتال بين الأتراك والفرنسيين ؛ فكتب الى اللورد (الجين) منذ ٢٠ فبراير [٢] يرجوه « أن يتعاون معه لمنع استئناف القتال » ، كما طُلب من القبطان باشا السرعة فى إرسال النقالات اللازمة لحمل الجيش الفرنسى من الاسكندرية ؛ ثم أعلن سدنى سميث حتى يؤكد للفرنسيين حسن نيته ، أنه لن يتردد عن تنفيذ الاتفاق فى الناحية التى تخصه « فلا يمنع أية سفن فرنسية تغادر مصر ، ولو أنه لا يستطيع أن يضمن مسلك السفن الانجليزية التى لا تخضع لقيادته حيالها » . و بالفعل أعطى سدنى سميث جوازاً للمرور ، للمركب الفرنسى المعد لنقل الجنرال (دوجا) ، كما استطاع ديزيه ، ثم بوسيلج ، ومن كان معهما ، مغادرة الاسكندرية [٣] . وقد حاول السير سدنى الاجتماع بالجنرال كليبر شخصياً للاتفاق على هدنة ولكنه لم يستطع ترك بارجته (تيجر) ، كما أن كليبر لم يستطع مغادرة القاهرة .

ثم طفق السير سدنى يكتب الرسائل المطولة ، الى كل من اللوردات إلجين ، ونلسن

(١) Pièces Officielles. pp. 255-6 ; Pièces Diverses. pp. 405-6

(٢) Barrow. II. 19

(٣) Pièces Officielles. 89-94

وكيث ، ثم الى الأميرالية الانجليزية فى شهرى فبراير ومارس ١٨٠٠[1] ؛ وفى هذه الرسائل دافع السير سدنى عن « اتفاق العريش » ووضّح موقفه من هذا الاتفاق ؛ ثم طلب فى النهاية أن تعتمد حكومته « الحل » الذى وصل إليه فى هذا الاتفاق ، لاخراج الفرنسيين من مصر من غير إراقة دماء جديدة ، وكانت من أهم هذه الرسائل ، رسالته الى نلسن فى ٨ مارس[2] ، يلقى فيها على اللورد إلجين مسئولية « الاتفاق » أخيراً ، عند ما قال : « انه لما كان اللورد إلجين قد أكد على ضرورة انهاء هذه المسألة ، وفوق كل شىء منع الفرنسيين من كسب الوقت ، ثم طلب إلىّ فى الوقت نفسه أن أترك العثمانيين يدبرون شئونهم بالطرق التى قد تحلو لهم ، لم يعد فى استطاعتى إذن سوى قبول الوعد الذى أعطاه الصدر الأعظم للجنرال كليبر فى رده الأول عليه فى أكتوبر ، وهو أن الجيش الفرنسى فى امكانه الانسحاب بأسلحته على سفنه ، وعلى غيرها من السفن الاضافية التى يقدمها الباب العالى له عند الحاجة إليها . » ؛ ثم كانت من أهم هذه الرسائل أيضاً ، رسالة سدنى سميث إلى اللورد كيث فى ١٣ مارس ١٨٠٠[3] ، وقد مدح فى هذه الرسالة كلا من كليبر وپوسيلج ، الأول لما يثيره من الاعجاب بفضل نبوغه العسكرى وفضائله ، والثانى لتمسكه بالمبادئ والآراء الحرة ؛ وكان غرض السير سدنى سميث من ذلك ، وبعد بسط ظروف عقد اتفاق العريش ، أن يستميل اللورد (كيث) إلى أولئك الذين ساهموا جدياً فى انجاز الاتفاق على اخلاء مصر ، « فانه لم يدر بخلدى مطلقاً أننا قد نعمد إلى وضع العقبات فى طريق اتفاق لاشك فى أنه يفيدنا عموماً ، ومن الواضح أنه كان لا يمكن الوصول إليه على أى أساس آخر مع جيش مدرب محنك لم تصبه الهزيمة ، وكان لايمكن أن يقبل هذا الجيش التسليم كأسرى حرب » .

(١) Barrow. I. 384-391 ; vol. II. pp. 19-36
(٢) Barrow. II. 23-25
(٣) Barrow. I. 484-389

وفى النهاية أحدثت كافة هذه الجهودات أثرها المنتظر فى لندن . فقد بلغت لندن أخبار اتفاق العريش ونصيب سدنى سميث منه ، فى خلال شهر مارس ١٨٠٠ . ومن مبدأ الأمر انقسم الرأى بصدد هذا الاتفاق ، فغضب بعض كبار الانجليز من « جنون » السير سدنى الذى لم يترك الفرنسيين يهلكون فى مصر ، ووافق على عودة جماعة سماهم اللورد نلسن « عصبة من اللصوص وقطاع الطرق[1] » الى أوربا . بيد أنه قد وجد أيضاً الى جانب هؤلاء جماعة أخرى كان من رأيهم الموافقة على اتفاق العريش لأسباب فصلها اللورد (كيث) نفسه الى الأميرالية منذ أول مارس ١٨٠٠ ، عند ما قال إن السير سدنى كان الضابط الموجود فى ميدان هذه الأعمال ، ومن الحق اعتبار أن فى استطاعته إعطاء العدو الشروط التى يراها موافقة للمصلحة . وزيادة على ذلك فإن اللورد إلجين ، كما كتب (كيث) لم يفكر فحسب ، بل وأوصى بكل شدة على ضرورة إنجاز الاتفاق لأخراج الفرنسيين من مصر ، كما أن « السفير الروسى » قد وافق على ذلك رسمياً[2] . وأخيراً لم يلبث أن وجد (جرنفيل) أنه قد بات فى الحقيقة من المتعذر على الحكومة أن ترفض الاعتراف بعمل قام به أحد رجال الدولة ، من غير أن ينال هذا الرفض من هيبة الحكومة والثقة بها فى نظر حلفائها وأعدائها على السواء . وعلى ذلك ، كتب (جرنفيل) الى (إلجين) فى ٢٨ مارس[3] بأوامر الحكومة الجديدة ، وهى تنص « على ضرورة اقناع رجالها من أى عمل يتعارض مع التعهدات التى أبرمها السير سدنى سميث خطأ ، باسم حكومة صاحب الجلالة » . ولذلك ، فقد طلب جرنفيل من اللورد إلجين الاتفاق مع الباب العالى ، حتى يتم إعداد الجوازات اللازمة ، وإنما بوصف انجلتره حليفة فقط لتركيا ، وليست طرفاً فى المعاهدة ؛ كما طلب جرنفيل أن تكون هذه الجوازات موضع احترام الانجليز ؛ وزيادة على ذلك ، إذا رأى (إلجين) ميلا من جانب الأتراك والروسيين للاقدام على عمل عدائى ضد الفرنسيين قبل أو بعد خروج هؤلاء على

(١) Nelson. IV. 213
(٢) Ghorbal. 117
(٣) Barrow. II. 14-13

السفن التى تنقلهم الى بلادهم ، فإن من واجبه أن ينبه الأتراك والروسيين الى ضرورة ملاحظة تنفيذ الاتفاق الذى تم الارتباط به مع العدو ، بكل أمانة . وفى ٢٩ مارس أصدرت الأميرالية أوامرها بالمعنى نفسه الى اللورد (كيث) ، ولو أنها نقدت مسلك السير سدنى سميث نقداً عنيفاً ، عنـد ما نفت بتاتاً أنه كان مزوداً بأية سلطات تخوله الحق فى عقد اتفاق من هذا القبيل ، فلم تقبل الحكومة « اتفاق العريش » إلا لاعتبار واحد هو أن « قائد جيش العدو قد عامل السير سدنى على ما يظهر كشخص اعتقد القائد الفرنسى بحسن نيته أنه كان مزوداً بالسلطات التى تخوله الحق فى إبرامه[1] » . ومع ذلك فقد صدرت أوامر الحكومة الانجليزية الجديدة متأخرة ، ذلك أن كليبر فى مصر كان قد اشترك مع الأتراك فى معركة كبيرة وانتصر عليهم انتصاراً حاسماً فى معركة هليو بوليس فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ .

معركة هليو بوليس :

شرح كليبر الحوادث التى وقعت فى مصر منذ إبرام اتفاق العريش فى تقرير طويل (أكمله مينو بعد وفاة كليبر) حتى نهاية شهر فلوريال السنة الثامنة (أى ٢٠ مايو ١٨٠٠)[2] وفى هذا التقرير وصف كليبر « كيف أنه قد بدأ فى تنفيذ معاهدة العريش عقب إبرامها ، فنقل المعدات والأمتعة والذخائر الى الاسكندرية حيث كان يجرى الاستعداد للرحيل بنشاط ؛ ثم أخلى جملة مراكز تقدم الجيش العثمانى لاحتلالها فى القطية والصالحية و بلبيس ، ثم فى كافة الوجه القبلى ، كما سلم الفرنسيون دمياط وعزبة البرج الى الأتراك ، وأحضر الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا جيشه الى بلبيس ورابط مقدمة هذا الجيش فى الخانكة على بعد أربعة ساعات من القاهرة . ثم بات من المنتظر إخلاء القلعة و بقية حصون العاصمة فى يومين ، عند ما وصلته من السير سدنى سميث خطاب من قبرص فى ٢١ فبراير ١٨٠٠

(١) Nelson. IV. 215-217. (Note No. 1)
(٢) Pièces Officielles. 110-148 ; 148-170

يحمل إليه نبأ وصول أوامر إلى الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض لوقف تنفيذ معاهدة العريش حالاً ؛ الأمر الذى دعا سدنى سميث الى ابلاغ كليبر هذه الصعوبة توا ، حتى لايسفر كليبر فى عمله وهو يجهل ما حدث » ؛ ثم استمر كليبر يصف كيف أنه أوقف الاخلاء وأمر جند الرحمانية ورشيد بالحضور الى القاهرة ، وشدّد على جند الصعيد بضرورة الوصول اليها بسرعة . وقد اتخذت القوات الفرنسية مراكزها فى القبة ؛ ثم أوفد كليبر سكرتير السير سدنى سميث إلى الصدر الأعظم يحمل اليه نسخة من خطاب اللورد كيث الآنف ؛ ثم دعا كليبر لمقابلته مصطفى باشا « قومسير الباب العالى » ، كما أعلنه بأنه قد قرر تأجيل إخلاء القاهرة ، وأنه يعتبر زحف الجيش العثمانى الرابض فى بلبيس عملاً عدوانياً .

أما هذه الرسالة فقد بلغت الصدر الأعظم وهو لا يزال فى بلبيس . ومع ذلك فقد رفض الصدر التمهل ، وزحف بجيشه إلى الخانكة ، بل ووصلت طلائع جيشه الى المطرية على بعد ساعتين من القاهرة ، بينما اتخذت قواته الأمامية مواقعها فى سهل القبة بين المراكز الفرنسية ذاتها . وعلى ذلك ، وأمام زحف العثمانيين المستمر ، وجد كليبر أن من واجبه (فى ١٢ مارس) تحذير الجند مما كان ينتظره من تعطيل تنفيذ المعاهدة أخيراً « بعض الوقت » ، ولو أنه عزا ذلك إلى تغير حدث فى قيادة الأسطول الانجليزى[1] . وبين ١٥ ، ١٨ مارس حاول كليبر التفاهم مع الأتراك ، على أساس أنه كان لا يمكن التسليم بإخلاء القاهرة إلا بعد قبول معاهدة العريش من جانب رؤساء الأسطولين الانجليزى والروسى فى البحر الأبيض ، وأن تبقى فى أيدى الفرنسيين كافة القلاع الموجودة فى الوجه البحرى وفى العاصمة حتى تتم هذه الموافقة . بيد أن الأتراك الذين « ظنوا فى هذه العروض المتواضعة ، كما قال كليبر[2] ، دليلا على ضعف الفرنسيين» ، واعتقدوا أن كليبر لايستطيع صد جيوشهم، سرعان ما رفضوها . ثم تمسك الصدر الأعظم بضرورة إخلاء القاهرة حسب نصوص الاتفاق ؛ وهذا الى جانب

(١) Bricard. 397
(٢) Pajol. 465-468

كافة القلاع و إخلاء الوجه البحرى كذلك . وكانت دعوى الأتراك أن رفض الحكومة الانجليزية لا أهمية له ، ما دام الباب العالى نفسه قد وافق على المعاهدة[١] وزيادة على ذلك فقد ظل الأتراك يعملون استعدادتهم ، فأحضروا مدافعهم من العريش ، ثم جاءتهم الامدادات من المنصورة ، والمنوفية والغربية والقليوبية والشرقية ؛ ثم لم يقنع الأتراك بذلك فوزعوا فى البلاد المنشورات ضد الفرنسيين « الكفار ، أعداء الاسلام والدين لا عهد ولا ميثاق لهم » ؛ ثم أنشأوا جملة مراكز يحركون الثورة فيها فى القاهرة والمحلة الكبرى ودمياط . وعندئذ اضطر كليبر (فى ١٨ مارس) [٢] الى نشر خطاب اللورد (كيث) على الجند ، معلقاً عليه بقوله « إن الإنسان لا يرد على هذه الاهانات ، إلا باحراز النصر ، فاستعدوا للمعركة ! »

وكان أمام كليبر وقد قرر القتال ، الاختيار بين خطتين ؛ اما البقاء فى القاهرة وانتظار الصدر الأعظم ، واما التقدم لملاقاة العثمانيين فى معركة حاسمة ، ففضل كليبر الخروج . وعلى ذلك فقد خرجت الجند من ثكناتها بكل سكون فى صبيحة ٢٠ مارس ١٨٠٠ (الساعة الثانية) ؛ وكانوا على هيئة مربعات ، يتولى قيادة مربعى الميمنة الجنرال (فريان) ، ومربعى الميسرة الجنرال (رينيه) Reynier ، وتبعهم كليبر مع أركان حربه ، وأبقى (فرديه) للدفاع عن القاهرة . وتقدم الفرنسيون صوب المطرية ، وكان يقيم بها ناصف باشا ابن الصدر الأعظم ومعه الستة آلاف من الانكشارية . وفى أول نهار اليوم نفسه بدأت معركة هليوبوليس ، وكان ميدانها يمتد من المطرية حتى جهات الصالحية . وأوقع الفرنسيون بالأتراك هزيمة كبيرة ؛ [٣] ولو أن نصوح باشا أحد القواد العثمانيين استطاع فى أثناء المعركة الانسلال مع فرسانه الى القاهرة ؛ وأعلن فيها أن الهزيمة قد حلت بالفرنسيين . بيد أن كليبر لم يلبث أن أرسل الى القاهرة بعض القوات بقيادة (فريان) و (دنزيلو)

(١) Pièces Officielles. 115-116

(٢) Pièces Officielles. 68-69 ; Galland I. 247-248

(٣) Ader. 308-211 ; Pajol. 469 sqq ; Berthier. I. 397-410

Donzelot ، ثم تفرغ هو أولا لتشتيت البقية الباقية من فلول الجيش العثمانى المنهزم . فزحف على الصالحية ، وكان يتوقع أن بهـا الصدر الأعظم ؛ بيد أن يوسف ضيا باشا لم يلبث أن أخلى معسكره بكل سرعة عندما شاهد انهزام جيشه فلم يجد الفرنسيون عند وصولهم الى الصالحية سوى خيام العثمانيين ومهماتهم وأمتعتهم مبعثرة فى كل جانب . وعندئذ حول كليبر وجهه شطر القاهرة .

ثورة القاهرة الثانية

وفى هذه الأثناء كانت الثورة قد اشتعلت فى القاهرة فى يوم المعركة نفسه ، أى فى ٢٠ مارس . فقد سبب سماع صوت المدافع القريب هياج أهل القاهرة الذى وصفه الجبرتى كما وصف وقائع الثورة فقال[١] : « وأما أهل مصر فإنهم لما سمعوا صوت المدافع كثر منهم اللغط والقيل والقال ، ولم يدركوا حقيقة الحال ، فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا أشخاصاً من الفرنساوية صادفوهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم » ، ثم « تجمعوا على التلول خارج باب النصر وبأيدى الكثير منهم النبابيت والعصى والقليل معه السلاح ؛ وكذلك تحزب كثير من طوائف العامة والأوباش والحشرات ، وجعلوا يطوفون بالأزقة وأطراف البلد ولهم صياح وضجيج وتجاوب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم وخرافاتهم وقاموا على ساق . » وكان هذا فى أول النهار ، حتى إذا دخل القاهرة نصوح باشا ثم ناصف باشا ثم ابراهيم بك وعثمان كتخدا الدولة وغيرهم من البكوات ، اشتد الهياج وخصوصاً عند ما حرض نصوح باشا القاهريين على « قتل النصارى » فأوقع الثائرون بالكثيرين من « نصارى القبط والشوام » وغيرهم ثم تحصن الفرنسيون والنصارى — الذين استطاعوا ذلك — فى قصر الألفى بك فى الأزبكية ، مقر القيادة الفرنسية العامة ، وتولى الدفاع عنهم قائد هذا الموقع (ديرانتو) Duranteau الذى استطاع إرغام ناصف باشا على

(١) جبرتى . ج ٣ : ص ٩٥ — ٩٦ .

إخلاء ميدان الأزبكية ؛ ثم أظهر (ديرانتو) أنواعاً من ضروب الشجاعة حتى حضر إلى نجدته بعد ذلك الجنرال (لاجرانج)Lagrange الذى أعلن فى القاهرة نبأ انتصار الفرنسيين ؛ ثم تبعه القائد (فريان) و (دنزيلو) ، فقوى مركز الفرنسيين ، وأخيراً حضر كليبر نفسه إلى القاهرة فى ٢٧ مارس .

وقد وجد كليبر عند وصوله الثورة فى القاهرة على أشدها ، بينما امتد لهيبها فى أثناء ذلك أيضاً إلى الوجه البحرى ، منذ أن أخلى الفرنسيون مراكزهم الهامة فى الدلتا ، وعلى الخصوص فى دمياط وسمنود . فأرسل كليبر لاخضاع الوجه البحرى القائدين (بليار) Belliard و (رامبون) Rampon كما أرسل (لانوس) بعد ذلك إلى سمنود . ثم قرر كليبر انتظار عودة (بليار) و (رامبون) من مهمتهما قبل التفرغ جديا لإخضاع القاهرة . والسبب فى ذلك ضعف قواته العسكرية بعد المعارك الأخيرة ، ثم عدم وجود الذخائر والمعدات الكافية لديه ، وكان يريد كسب الوقت حتى يتم استعداداته وتحصيناته ، فلجأ إلى الحيلة السياسية وأراد أن يوقع الانقسام بين العثمانيين وأهالى القاهرة ، وكاد ينجح فى ذلك ويقبل الأتراك الانسحاب من القاهرة واللحاق بجيش الصدر الأعظم لولا أن أهالى القاهرة وعلماءها ، بمجرد ذيوع الخبر ، قد هرعوا إلى ناصف باشا وكبار العثمانيين ، يلحون عليهم فى البقاء ، « كما ارتمى النساء والعجزة على أقدام الجند العثمانيين ، يرجونهم بعويل محزن ، أن لا يتركوهم لغضب المسيحيين الشديد[1] » . الذين خشوا من اقتصاصهم منهم لقيامهم بهذه الثورة . فرفض العثمانيون الانسحاب .

بيد أن الفرنسيين استطاعوا فى هذه الأثناء الاتفاق مع مراد بك فى معاهدة مشهورة ، سوف يأتى ذكرها فى حينه ، فقدم مراد بك لهم المؤن والذخائر ، كما سلمهم العثمانيين اللاجئين له ، وأرسل لهم المراكب المحملة بالأحطاب والمواد الملتهبة لاحداث الحرائق فى القاهرة .

(١) Ader. 318

وكان بفضل هذه المؤن والمهمات التى زودهم بها مراد بك أن استطاع الفرنسيون إخضاع ثورة القاهرة فى النهاية . فقد أشعلوا الحرائق فى الأحياء الوطنية ، وأحرقوا حى بولاق وخربوه[1] ، حتى اضطر أهل القاهرة إلى التسليم ، وعندئذ توسط مراد بك فى المفاوضة ، وكانت مفاوضة شاقة[2] ، حتى تم الصلح نهائياً فى ٢١ ابريل ١٨٠٠ و (٢٦ذى القعدة ١٢١٤) فى اتفاق من تسعة مواد وقعه كل من ناصف باشا وعثمان افندى وابرهيم بك ، ثم كليبر[3] وقد أعطى الجند العثمانيون بمقتضى هذا الاتفاق مهلة ثلاثة أيام بين ٢٢ و ٢٥ ابريل يتم فى خلالها خروجهم مع المماليك من القاهرة إلى البلاد الشامية عن طريق بلبيس والصالحية والقطية والعريش ؛ « ولمنع وقوع الاهانات عليهم خصص الجنرال (رينيه) لحراستهم . » ونصت المادة السابعة من هذا الاتفاق على أن يمنح القائد كليبر عفواً شاملا لأهل مصر ، ولسكان القاهرة خاصة من الذين اشتركوا فى الثورات والاضطرابات الأخيرة ، ولو أن الأهالى منعوا من الخروج من القاهرة للحاق بالجيش العثمانى المنسحب . وفى ٢٤ ابريل كلف الجنرال (رينيه) بمرافقة العثمانيين والمماليك الذين غادروا القاهرة حسب الاتفاق . وهكذا كما دوّن الجبرتى[4] « انكشف الغبار عن تعسة المسلمين وخيبة أمل الذاهبين ، والمتخلفين ، وما استفاد الناس من هذه العمارة ، وما جرى من الغارة ، الا الخراب والسخام والهباب . فكانت مدة الحرب والحصر بما فيها من الثلاثة أيام الهدنة سبعة وثلاثين يوماً ، وقع بها من الحروب والكروب ، والانزعاج والشتات والهياج ، وخراب الدور ، وعظائم الأمور ، وقتل الرجال ونهب الأموال ، وتسلط الأشرار ، وهتك الأحرار » الشيء الكثير .

(١) Galland. I. 251-264 ; Berthier. 412-428

(٢) الجبرتى جـ ٣ : ١٠٢ — ١٠٨

(٣) Testa. II. 18-19 ; Galland I. 264-267 ; Doguereau. 378-381

(٤) جبرتى ج ٣ : ص ١٠٩ .

كليبر بعد هليوبوليس :

على أن انتصار كليبر كان يحدد فى الحقيقة بداية صفحة جديدة فى تاريخ حكومته فى مصر ؛ ومع أن مدة هذه الحكومة كانت قصيرة ، من ٢٠ مارس إلى ١٤ يونيه ١٨٠٠ فقد كثر النقاش حول سياسة كليبر فى هذه الفترة ، وانقسم الرأى بين فريقين : كان أحدهما يرى أن كليبر بعد هليوبوليس قد وطد العزم على البقاء فى مصر ، وتنازل تماماً عن سياسة الجلاء التى أفضت إلى ابرام اتفاق العريش ، بينما يرى فريق آخر أنه من المتعذر معرفة حقيقة أغراض كليبر فى هذه المدة « عند ما لم تكن آراؤه واضحة ، بل ظلت تتعدل فى أثنائها ، مترددة ولا تستقر على حال[1] » .

أما أصحاب الرأى الأول فقد استندوا فى ذلك على أقوال بونابرت الذى ذكر[2] أن كليبر بعد هليوبوليس كان يفكر فقط فى تدعيم المستعمرة الفرنسية الناشئة ، ثم على أقوال المعاصرين أمثال المهندس (مارتان)[3] عند ما برّر رغبة كليبر فى البقاء فى مصر بعد هليوبوليس بقوله إن هذا القائد كان يتجنب العودة إلى فرنسا خوفاً من الوقوع تحت بطش بونابرت وسطوته ؛ ثم (رينيه) صديق كليبر ومن أكبر المدافعين عنه ، وهو الذى وصف الحالة فى مصر بعد هليوبوليس فقال[4] « إن الجيش لم يلبث أن وجد نفسه بعد موقعة هليوبوليس وحصار القاهرة فى مركز باهر لأن الجند يرتدون الملابس الجيدة ويجدون الغذاء الكافى ويحصلون على مرتباتهم ، ويرضون بحياتهم » ؛ وقد استمر (رينيه) يقول « إن ما أظهره الانجليز من سوء النية منذ أن نقضوا معاهدة العريش قد أثار غضب الجند ، الذين لم يعتبروا قط أن العثمانيين أعداء خطيرين ؛ ثم أدت ثقتهم فى الحكومة منذ انقلاب ١٨ برومير الى ازدياد رغبتهم فى الاحتفاظ بفتوحات شعروا بأهميتها الكبرى ، كما أدخلت السرور على نفوسهم منذ بدأوا يجدون شيئاً من الحياة الطيبة وثقل متاعبهم فى مصر » .

(١) Rigault. 73

(٢) Bertrand. II. 349

(٣) Martin. II. 99

(٤) Reynier. 90

بيد أن سياسة كليبر بعد هليوبوليس ، لا يمكن أن تبرّر فى الحقيقة القول بأن القائد الفرنسى كان ينوى البقاء فى مصر لتدعيم المستعمرة الفرنسية . وزيادة على ذلك ، فان أعماله وإن كانت فى ظاهرها تشير الى « التردد وعدم الاستقرار » ، فهى فى جوهرها إنما تفسر البرنامج السياسى الذى قرر كليبر اتباعه ، والذى أفضى بطرف منه الى صديقه (رينيه) قبل مقتله بيومين فقط[1] ؛ وهو يدل على أن كليبر يريد الاستفادة من نقض معاهدة العريش ، ومن الترتيبات التى اتخذها الانجليز من ذلك الحين لاحتلال الاسكندرية ودمياط والسويس حتى يثير ضدهم نفور الأتراك الذين أراد كليبر من جانب آخر أن ينشئ مع رؤسائهم فى القسطنطينية الصلات الوثيقة حتى يمكنه بفضل ذلك الاتصال بالحكومة الفرنسية عن طريق الباب العالى ، فتأتيه أخبار حكومته الهامة من جهة ، كما يستطيع استمالة الأتراك الى الاتفاق على معاهدة تضمن التزام العثمانيين لخطة الحياد التام فى الحرب الدائرة ، حتى يحين موعد الصلح العام فى أوربا ، من جهة أخرى . ثم كان كليبر لا يشك فى أن عقد مثل هذه المعاهدة من شأنه عدم تعريض الجيش الفرنسى فى مصر الى أكثر من هجوم واحد فقط ، من ناحية البحر بانزال حملة بحرية ، وهو العمل الذى لا يقدم عليه الانجليز كما كان كليبر يعتقد من غير معاونة الأتراك لهم . وعندئذ يستطيع التفرغ لزيادة موارده الداخلية فى مصر ، حتى يسد مطالب (الحملة) ويرضى الجيش ، الى أن يحين الوقت الذى يستطيع فيه الخروج من مصر على رأس جيش الشرق ، مرفوع الرأس موفور الكرامة .

وعلى ذلك فقد اعتبر كليبر بقاءه فى مصر أمراً لا يمكن أن يدوم ؛ ثم استرشد فى برنامجه السياسى بأمور معينة (أولها) عدم الثقة بتاتاً فى الانجليز الذين نكثوا عهودهم فى نظره منذ أن نقضوا اتفاق العريش ، الأمر الذى حمل كليبر على نبذ أية فكرة بخصوص إمكان

(١) Reynier. pp. 95-96

الاتفاق مع الانجليز ثانية ، (ثانياً) استمالة الأتراك اليه ، ومحاولة عقد الصلح معهم لاخراجهم من المحالفة ، والزامهم اذا استطاع باتخاذ موقف الحياد فى أثناء الحرب ، وذلك على أساس إخلاء مصر وتسليمها اليهم ، (ثالثا) توفير المال بكافة الطرق الممكنة . ومنها تنظيم الادارة الداخلية تنظيماً صارما . وذلك حتى يسد مطالب الجيش فى مدة البقاء فى هذه البلاد وقبل العودة نهائياً الى فرنسا . لذلك فإنه مما تنبغى ملاحظته أن كليبر ، فى أثناء ذلك كله كان فى الحقيقة يتبع جوهر السياسة التى أفضت الى ابرام معاهدة العريش ، كما أنه رفض أن يعترف بتاتاً بأن إبرام هذا الاتفاق كان خطأ سياسياً .

فقد كتب كليبر إلى الجنرال (لانوس) فى ٢٨ مارس ١٨٠٠[١] ، أى بعد انتصار هليوبوليس بأسبوع واحد فقط . يقول « إن الأخبار التى حملها إلينا اللورد (كيث) بوقاحة بعد هذه الانتصارات التى أحرزناها ، تصبح قليلة الأهمية ؛ وفى اعتقادى أنه ، من هذه اللحظة لمدة طويلة ، يمكننا أن نأمن جانب الهجوم علينا ؛ وربما أمكننا أيضاً أن ننتظر بهدوء حتى يعقد الصلح العام (فى أوربا) . » وفى ١٠ ابريل[٢] كتب كليبر إلى الباب العالى فى رسالة طويلة يشرح فيها الظروف التى أدت إلى نقض اتفاق العريش ، ثم يرسل اليه صورة الخطاب الذى وصله من اللورد كيث ، ثم يتحدث عن هزيمة الجيش العثمانى فى هليوبوليس ، «ومع ذلك فان الرغبة التى كانت لدىّ دائما من حيث إعادة صلات الصداقة والمنفعة التى ربطت بين الأمتين التركية والفرنسية من قرون طويلة ، لم تتغير بسبب هذا الحادث ، فالباب العالى سوف يجدنى الآن أيضاً على استعداد لوضع مصر بين يديه ثانية وفق الشروط التى نص عليها اتفاق العريش ، مع بضعة تعديلات تتطلبها الظروف الحالية ولا غنى عنها . » وعلى ذلك ، فليس هناك مايدعو الى إراقة دماء جديدة عند ما تكفى المفاوضة فقط لإرجاع مصر الى تركيا بعد أن فشلت القوة المسلحة فى انتزاع هذه البلاد من أيدى الفرنسيين .

(١) Rousseau. 254

(٢) Rousseau. 257-8 Pajol. 477 - 478.

وقد أكد كليبر هذه الرغبة فى رسالة فى اليوم نفسه[١] الى الجنرال (لانوس) عند ما كتب أنه على الرغم من كافة الحوادث السابقة لايزال يرغب رغبة صادقة فى إنشاء العلاقات الودية والتجارية مع الباب العالى ويريد دائماً إرجاع مصر إلى تركيا وفق شروط معقولة .

معاهدة كليبر — مراد (٥ ابريل ١٨٠٠)[٢] :

وفى ضوء هذه الرغبة ، يمكن بحث المعاهدة التى عقدها كليبر مع مراد بك فى ٥ أبريل ١٨٠٠ . فقد تقدم كيف قاوم مراد بك فى الصعيد مقاومة عنيفة ، بيد أن الجنرال (ديزيه) Desaix استطاع أن ينزل به خسائر جسيمة[٣] ، لم يلبث أن دعت مراد الى تغير موقفه حيال الفرنسيين . وكان من بين الأسباب التى حملت مراد بك على التريث بعد ذلك ، نفوره من العثمانيين لغطرستهم ، ثم ما شاهده من استعداداتهم الكبيرة فى سوريا للزحف على مصر ، ثم خوفه من أن يؤدى انتصار العثمانيين الى عودة البلاد الى سلطانهم المقدم ، وإقدامهم على طرد المماليك من البلاد ؛ وقد تأكد لديه هذا الظن عند ما نشرت معاهدة العريش فى مصر[٤] ، وعلم مراد أن الأتراك يريدون إقصاء المماليك من الحكم والقضاء عليهم[٥] . ؛ وزيادة على ذلك فقد عامل بونابرت ثم كليبر زوجة مراد بك معاملة طيبة ، وذلك عند ما فضلت هذه السيدة البقاء فى القاهرة ، وظل منزلها كما قال كليبر[٦] ، حوالى الثلاثين عاماً ، موئلا يلجأ إليه أصحاب الحاجة والبؤساء . وعلى ذلك استطاع كليبر أن يوسط هذه السيدة لبدء المفاوضة مع مراد منذ أن أخفقت مساعى كليبر فى منع العثمانيين عن مواصلة الزحف بعد نقض اتفاق العريش ، وأصبح يتوقع استئناف القتال معهم ؛ فأرسل إليها (فوربيه)

(١) Rousseau. 258-261

(٢) Reybaud.

(٣) Pièces Diverses. 123-151. Ibib 241-2

(٤) الجبرتى ج ٣ : ص ٨٧ .

(٥) Galland. I. 240

(٦) Pièces. Diverses. p327

Fourier سكرتير المجمع العلمى المصرى ، يتحدث إليها ، وقد أبلغت السيدة هذا الحديث الى زوجها ، وفحواه أن الفرنسيين يثقون ثقة عظيمة فى الانتصار على العثمانيين فى النضال المنتظر . على أن مراد بك رفض أن يعد أو يتورط فى شىء ، قبل أن يقطع الفرنسيون كل علاقاتهم نهائياً مع الصدر الأعظم « ويتعهدون بشن الحرب عليه » ، وعندئذ فقط ينضم إليهم مراد مع جماعته وقد عدّ كليبر هذا القول صراحة محمودة ، ثم اكتفى بأن طلب من مراد بك عدم الأشتراك فى المعارك المقبلة[١] . وعندئذ انسحب مراد برجاله قبل الالتحام فى معركة هليوبوليس ، ورفض أن يستمع الى أقوال إبراهيم بك الذى ألح عليه بالانضمام الى صفوف العثمانيين . فذهب بعسكره الى طره .

وفى أثناء ثورة القاهرة ، استأنف كليبر المفاوضة مع مراد عند ما رفض ناصف باشا وابراهيم بك ، الشروط المعروضة عليهما للخروج من القاهرة ، فأرسل مراد بك أحد أعوانه ، عثمان بك البرديسى يعلن إلى كليبر باسم زعيمه ، « أنه ينضم إلى الفرنسيين اليوم ويتحد معهم ، لأنهم جعلوا من المستحيل عليه مواصلة الحرب والقتال ، وأنه – أى مراد بك أيضاً – يطلب الاستقرار فى جزء من البلاد المصرية حتى إذا ترك الفرنسيون البلاد ، تمكن مع النجدات التى يمدونه بها من الاستيلاء على بلاد هو صاحبها ولا يستطيع غير الفرنسين حرمانه منها ؛ وأنه يُقسم على ربط مقدراته بمقدراتهم ، والبقاء أميناً على الاتفاقات التى يعقدها معهم[٢] . وقد أجابه كليبر بنفس الصراحة ، فضمن له عدم تعرض الفرنسيين لمناوأته أو إزعاجه بعد ذلك ، وأعلن كليبر أنه يهتم بمصلحة مراد بك مباشرة بعد الاهتمام بمصلحة جيشه . وعلى ذلك ، بدأت المفاوضة جدياً ؛ وعقدت الاجتماعات لهذا الغرض فى القاهرة فى أثناء اشتعال ثورتها[٣] ؛ وفى ٥ ابريل أبرمت معاهدة الصلح بين كليبر ومراد . و بمقتضاها أعطى مراد بك الحكم والإمارة فى الصعيد والانتفاع بالبلاد الكائنة بالبر

(١) Berthier. 417
(٢) Pièces Diverses. 328 ; Galland I. 257-258
(٣) Berthier. 418

الشرقى والبر الغربى للنيل ابتداء من بلدة (بلصفورة) بمديرية جرجا إلى أسوان ، على أن تكون حاضرته جرجا ، وذلك فى مقابل أن يؤدى مراد إلى الجمهورية الفرنسية (الميرى) الواجب دفعه عن تلك الجهات لصاحب الولاية على مصر ؛ ثم ضمن قائد الجيش الفرنسى لمراد بك الانتفاع بدخل حكومة هذه الأقاليم وتعهد بحمايته إذا تعرض لهجوم أعدائه عليه ؛ كما تعهد مراد بك من جانبه بتقديم النجدات اللازمة لمعاونة القوات الفرنسية إذا استهدفت الجهات التى تحتلها هذه القوات لهجوم عدائى أيا كان نوعه . ولعل أظهر بنود هذه المعاهدة ، ما جاء فى المادة الخامسة التى نصت على احترام « الملكية » فى الأقاليم التى يحكمها مراد بك ، فمنعته من التصرف فى « ملكية » أى بلد إلى أفراد حاشيته المتصلين به ، حيث أن أمير الوجه القبلى ، كما جاء فى هذه المادة ، لا يتمتع إلا بالدخل الناتج من الضرائب فحسب ؛ وكذلك ضمنت الحكومة الفرنسية للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة ، ومنع وقوع أية اعتداءات عليها .

ومع ذلك ، فإنه مما يجدر ملاحظته أنه كان من أغراض هذه المعاهدة ، الاتفاق على تسليم البلاد الى مراد بك عند خروج الفرنسيين منها ، فقال المعلم نقولا التركى[١] « وانعقدت المشورة على أن مراد بك يصنع ولمية للأمير كليبر فى جزيرة الذهب القريبة من الجيزة ، ويدعوه اليها ، وهناك يكون الاتفاق . فركب أمير الجيوش الى الجيزة ، ومعه عثمان بك البرديسى ، وعثمان بك الأشقر ، وسار بنفر قليل الى مقابلة مراد بك فحين وصل وتقابلا تلقاه مراد بك بكل بشاشة ، وتصافحا مصافحة الاخوان ، وجلسا فى ذلك الديوان . . . وجلس معهما (داماس) الوزير (ودميانوس) الترجمان . . . وهناك عاهد أمير الجيوش الى مراد بك العهد التام ، وأنه يقيم فى بلاد الصعيد بعيش رغيد مع سائر من يروم إقامته من الغزّ والمماليك هناك ؛ وصرّفه بجميع ماله من الأملاك ، ويكون حاكما على مدينة جرجه ، ويدفع للمشيخة

(١) نقولا التركى صفحات ١٨٣ — ١٨٤

مال ميريها المرتب عليها ، وأنه يرسل الى ابراهيم بك وبقية الغز أن يكون لهم الأمان . ثم عاهده أيضاً أنه إذا أخلت الفرنساوية الديار المصرية فلا يكون تسليم هذه المملكة إلا له دون غيره من الدول» . وعلى ذلك فقد فضل مراد السيادة الفرنساوية على السيادة العثمانية ، ما دام الفرنسيون فى مصر ، فسمى نفسه « سلطاناً فرنسياً »[١] . وهكذا دل عقد هذه المعاهدة فى رأى أحد الكتاب الحديثين[٢] ، « على بعد نظر سياسى ، عند ما أصبح فى إمكان الفرنسيين فى اليوم الذى يغادرون فيه الشرق ، أن يجدوا مراد بك ينصبونه سلطاناً على مصر ، فيحفظ هذه البلاد من الوقوع فى أيدى انجلترة » . وسواء كان الغرض من معاهدة كليبر — مراد ، أن يأمن الفرنسيون شر مراد عند اشتباكهم مع العثمانيين فى النضال المستأنف عقب نقض اتفاق العريش ، أو أن يتفرغوا لمنازلة أعدائهم فى الوجه البحرى ، فيحتل مراد بجنده المراكز التى أخلاها الفرنسيون فى الصعيد ، فلا يضطر هؤلاء الى توزيع قواتهم التى أصبحت قليلة[٣] ؛ فهذه أيضاً كانت بعض مزايا المعاهدة . وزيادة على ذلك ، فإنه مما تجدر ملاحظته ، (أولا) أن فكرة الاتفاق مع مراد لم تكن جديدة ؛ فقد سبق أن كلف بونابرت ، القنصل النمساوى فى الاسكندرية (روزتى) Rosetti ، ثم خوله السلطات اللازمة فى أول أغسطس ١٧٩٨ حتى يصل الى اتفاق مع مراد بك على أساس احتفاظ هذا الأخير بمديرية جرجا وعلى شريطة أن تظل هذه المديرية تابعة للحكومة الفرنسية فى نظير أن يدفع مراد الميرى المعين عليها[٤] . و (ثانياً) أن كليبر قد اتبع فى الحقيقة جوهر الاتفاق الذى كان من رأى بونابرت نفسه ابرامه مع مراد بك ، وإنما فى ظروف كانت الفكرة الظاهرة فيها أن مراد بك سوف يكون من نصيبه الاستيلاء على كافة البلاد ثم الحكومة فيها بمجرد أن يخرج الفرنسيون منها .

---

(١) Ernouf. 258
(٢) Rigault. 75
(٣) Pajol. 486
(٤) Corresp. t. IV. No. 2921 , 2922

الشئون المالية والإصلاحات :

وفى الوقت الذى كرّر فيه رغبته إلى الأتراك فى إعادة هذه البلاد إليهم ، ثم عقد معاهدته الآنفة مع مراد بك ، انكب كليبر على العناية بتوفير المال اللازم لسد مطالب « الحملة » ، إلى أن يحين الوقت لخروجها ، فانتهز فرصة الاقتصاص من أهل القاهرة ومشايخها لقيامهم بالثورة الأخيرة ، ففرض عليهم الغرامات الفادحة ، فيصف الجبرتى[١] كيف جمع كليبر أهل الديوان ، ثم أنبهم تأنيباً عنيفاً على اشتراكهم فى الثورة ، وأخبرهم بمقدار الغرامة المطلوبة منهم ؛ « ثم دخل مع أصحابه إلى داخل ، وأغلق بينه و بينهم الباب ، ووقفت الحرسية على الباب الآخر يمنعون من يخرج من الجالسين فبهتت الجماعة ، وانتقعت وجوهم ، ونظروا إلى بعضهم البعض وتحيرت افكارهم . . . ولم تزل الجماعة فى حيرتهم وسكرتهم ؛ وتمنى كل منهم أنه لم يكن شيئاً مذكوراً ، ولم يزالوا على ذلك الحال إلى قرب العصر ، حتى بال أكثرهم فى ثيابه ، و بعضهم شرشر ببوله من شباك المكان .. » ؛ وكان ممن لحقت بهم الإهانة البالغة الشيخ محمد السادات الذى فرض عليه الفرنسيون غرامة كبيرة ثم ظهر من معاملة كليبر له بكل قسوة وغلاظة ، أن القائد الفرنسى كان فى الحقيقة لايهتم بشعور المصريين أو عطفهم أو ميلهم إليه ولجيش الشرق ، ما دام يستطيع ابتزاز الأموال التى يريدها لملء خزائنه والانفاق منها على جيشه[٢] . ثم فرضت غرامة على طنطا اقتصاصاً من ثورة أهلها[٣] ؛ ثم المحلة الكبرى[٤] ؛ ولم تكن سياسة الغرامات الفادحة هذه مما يدل على أن كليبر يريد « تدعيم المستعمرة الجديدة » ؛ فقد نفرت هذه السياسة القلوب ، وأثارت السخط ضد الفرنسيين ، عند ما حلت الضائقة بالناس لفداحتها ، «وتمنوا الموت فلم يجدوه[٥]» .

---

(١) الجبرتى : ج . ٣ — صفحات
(٢) Rigault. 77
(٣) Rousseau. 282-3
(٤) الجبرتى : ج . ٣ — صفحات ١١٧ ، ١١٨
(٥) الجبرتى : ج . ٣ — ص ١١٤

وحدث منذ أن ذاع خبر اتفاق العريش أن أخذت منذ فبراير ١٨٠٠ ، تحضر إلى الأسكندرية السفن المعدة لنقل الفرنسيين إلى بلادهم ، فبلغ عددها حوالى الثمانين وهذا عدا أربعة قرويتات[1] ، ثم حضرت إلى الاسكندرية أيضاً سفن عثمانية محملة بالذخائر والمهمات اللازمة للصدر الأعظم وجيشه فى العريش ومصر كما حضرت أيضاً سفن محملة بالمتاجر ، فأصدر كليبر فى ١٦ أبريل ١٨٠٠[2] أمراً بمصادرتها والاستيلاء عليها . ويصف الجبرتى ما وقع فى قوله[3] : « إنه لما وقع الصلح بين العثمانيين والفرنسية أرسل الوزير فرمانات للثغور بإطلاق الأساقيل وحضور المراكب والتجار بالبضائع وغيرها إلى ثغر اسكندرية ، وصحبتها ثلاثة غلايين سلطانية وسفن مشحونة بالذخيرة لحضرة الوزير ولوازم العسكر العثمانى ، فلما قربوا من الثغر أقاموا البنديرات وخربوا مدافع للشنك ، فطمنهم الفرنساوية ، وأظهروا لهم المسالمة ، وأظهروا لهم بنديرة العثمانى . فدخلوا إلى الميناء ورموا مراسيهم ، ووقعوا فى فخ الفرنسيين فاستولوا على الجميع . »

وزيادة على ذلك ، فان الجبرتى يذكر الى جانب ما تقدم ، جملة وقائع تدل على أن كليبر انما كان يريد جمع الأموال بكل وسيلة ؛ فمن ذلك ، ارسال الجند الى السويس لاستردادها من متسلمها « الذى كان تولاها من طرف العثمانية » عند الصلح ، فغضب مع هذا المتسلم أهل السويس ضد الفرنسيين ، « فغلبهم الفرنسيس وقتلوهم عن آخرهم ، ونهبوا البندر وما فيه من البن والبهار بحواصل التجار وغير ذلك . » ؛ ومثال آخر ، « أن مراد بك عند توجهه للصعيد بعد انقضاء الصلح أخذ ما جمعه درويش باشا من الصعيد من أغنام وخيول وميرة ، وكان شيئاً كثيراً فتسلم الجميع منه ؛ وعدى درويش باشا الى الجهة الشرقية متوجهاً الى الشام ، وأرسل مراد بك جميع ذلك للفرنساوية بمصر . » ؛ ومثال آخر ، استيلاء الفرنسيين على المخازن والغلال التى جمعها العثمانية من البلاد الشرقية و بعض البلاد الغربية

(١) Pajol. 487
(٢) Rousseau. 297 (Note. 1)
(٣) الجبرتى ج ٣ : ص ١١٨

والقليوبية ، وكذلك الشعير والأتبان ؛ ثم « قرروا على النواحى غلالاً وشعيراً وفولاً وتبناً ، وزادوا خيلاً وجمالاً ، فوقع على كل أقليم زيادة عن الف فرس وألف جمل سوى ما يدفع مصالحة على قبولها للوسايط وهو نحو ثمنها أو أزيد »[1] .

ولتحقيق نفس الغرض ، أى الحصول على المال اللازم للانفاق منه على جيش الحملة فى مصر ، اهتم كليبر بتنظيم المالية ، فأصدر أمراً فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠[2] ، بالغاء « الادارة المالية » القديمة ، وكان مديرها پوسيلج ، ثم أستيف Estéve ؛ فكلف الأخير الآن بادارة شئون الايرادات العامة ، على أن يقوم الاقباط فقط بجمع وتحصيل الضرائب ؛ وقد نصت المادة الرابعة من هذا الأمر على أن كافة هذه الضرائب والأتاوات المختلفة التى تدفع نقداً مثل الميرى والفايض والبرانى والكشوفية وغيرها يجب أن تجمع فى قسم عام تحت عنوان « الضرائب العمومية النقدية » ، ابتداء من عام ١٢١٤ هجرية ؛ ثم ترك بمقتضى المادة التالية للقائد العام حق تحديد هذه الضرائب العمومية النقدية ، فى كل سنة تبعاً لعلو وانخفاض النيل وحالة فيضانه ، ثم مقدار محصول الأرض .

وقد تضمن هذا الأمر أيضاً تفصيلات وافية عن واجبات حكام الأقاليم والمحصلين وهكذا لتنظيم توزيع الضريبة ، والتزام الدقة فى تحصيلها ، وتيسير جمعها ، وضبط قيمتها فى كل موسم ؛ وكان الغرض من هذا الأمر ، ابتكار الوسيلة الفعالة التى يمكن أن تأتى بالأموال سريعاً الى « الخزانة » العامة . فقد كتب كليبر فى ٢٢ مايو ١٨٠٠[3] أن ما اتخذه من الوسائل لجمع الضرائب وتحصيلها كان من الأمور التى أملتها الظروف وحدها فقط ، لضمان وصول الأموال الى خزانته بسرعة ، « فان الاصلاحات العظيمة الادارية تتطلب تنظيماً كبيراً ؛ وليس لديه ، كما قال ، العبقرية التى تستطيع ابتكار مثل هذه الاصلاحات فى أربع وعشرين ساعة فقط ؛ وهذا إذا أتيح له أيضاً أن يستعين بآراء الأشخاص الملمين بمثل هذه

(١) جبرتى ج ٣ : ص ١١٨
(٢) Rousseau. 273-277
(٣) Rousseau. 296

الشئون؛ ولذلك فان الأمر الذى أصدره فى «٨ فلوريال من السنة الثامنة (٢٨ أبريل ١٨٠٠) ينبغى أن ينظر فى ضوء هذا الحقيقة».

وفى ٢٩ أبريل ١٨٠٠[١] شكل كليبر (لجنة ادارية) من رؤساء فروع الادارة الهامة، كان أعضاؤها خمسة، (منهم استيف)، يؤلفون فى الواقع بفضل اختصاصاتهم المتعددة نوعا من جملة وزارات للأشغال العمومية والتجارة، والزراعة، ويتباحثون مع كليبر فى الشئون الهامة؛ ولا ريب فى أن هذا العمل يعد اصلاحاً كبيراً، لولا أن كليبر اختص هذه اللجنة فى بادئ الأمر بالسهر على تحصيل الايرادات والضرائب قبل أى اعتبار آخر.

ومع هذا، وعلى الرغم من أن الغرض الظاهر من كافة الأوامر السابقة كان ملء الخزانة لسد مطالب الجيش ونفقات الادارة، فإن كليبر على ما يظهر، كان يميل من وقت الى آخر الى الاصلاح حقيقة. مثال ذلك، أنه الى جانب جمع الضرائب والأتاوات فى باب واحد تحت اسم «الضرائب العمومية النقدية»، كان يعمل لتوضيح وتحديد نوع ومقدار الضرائب المصرية عامة، وهى الضرائب التى كانت أغلبها سارية بحكم العرف والعادة، مع ما يتطلب هذا العمل، أى توضيح وضبط هذه الضرائب، من معرفة مقدار المربوط منها على كل قرية، ونصيب المكلفين بدفعها وهكذا، الأمر الذى يحتاج الى وقت طويل لمراجعة سجلات الأقباط الذين يحصلون هذه الضرائب[٢]. ومثال آخر من أمثلة هذا الاصلاح، مشروع فكر فيه كليبر للاستعاضة عن نظام ملكية الأرض السائد فى مصر، نظام آخر قائم على أساس «منح الاحتكارات الوقتية» وذلك أن تقوم الحكومة بمقتضى هذا النظام بإعطاء كل فرد من أفراد الجيش قدراً من الأراضى ينتفع باستغلالها، على شريطة أن يتفق مقدار ذلك مع مرتبة الفرد والخدمات التى أداها[٣].

وفى الواقع كتب (رينيه) عن حكومة كليبر و إصلاحاته بشكل يؤيد ما أراد أن يقوله

(١) Rousseau. 277-279
(٢) Rousseau. 296
(٣) Martin. II. 100

عن «عدم وجود من كان يفكر فى إخلاء مصر بعد انتصار هليوبوليس». فقد برّر (رينيه) الغرامة الفادحة التى فرضها كليبر على سكان القاهرة بأنها ساعدت على انتظار الموسم الذى تجمع فيه الضرائب المعتادة لسد النفقات السائرة، كما ساعدت على دفع متأخرات الجند[١]. ثم تحدث (رينيه) عن وجود رغبة حقيقية لدى كليبر فى الاصلاح، عند ما أدخل كليبر عدة تحسينات قائمة على ضرورة إنقاص المصروفات فى كافة فروع الادارة. وكان من بين المسائل التى تناولها (رينيه) أيضاً بشىء من التفصيل، محاولة كليبر الاستفادة من ميول الأهالى عموماً للاخلاد الى السكينة بعد دهشتهم من انهزام الصدر الأعظم، وعند ما وجدوا من العبث الثورة أو المقاومة ضد الفرنسيين، فشكل من الأقباط فرقة عسكرية من خمسمائة، كما شجع الأهالى من مسيحيين ومسلمين فى الوجه القبلى خاصة على الالتحاق بخدمة الجيش. ثم شكل من الأروام فرقاً عسكرية أخرى بلغت ١٥٠٠ نسمة، راجياً من وراء كل ذلك، كما يقول (رينيه)[٢] إحياء الرغبة لدى الأهالى ثم استمالتهم الى الخدمة العسكرية.

وكذلك كان من بين إصلاحات كليبر، منع تلاعب الموردين الذين انفقت معهم الحكومة على تموين الجيش وتقديم الأغذية والملابس وغيرها إليه، فقد كان «التوريد» عملية أثرى منها كثيرون على حساب الجند الذين حرموا من الأغذية الصحية الكافية، ومن الملابس اللائقة[٣]، فكان تشدد كليبر فى ضرورة إعطاء الجند الوجبات المعينة لهم بكل دقة، ثم الملابس، ثم العلف المخصص لخيولهم[٤]، من الأسباب التى أدت إلى تحسين أحوال الجند، حتى أصبح هؤلاء يشعرون بالرضا عن كليبر وعن حكومته.

ثم كان لا يقل عن «الإصلاحات» الآنفة شأناً، تلك الترميمات السريعة التى حدثت

(١) Reynier. 84
(٢) Reynier. 85
(٣) Pajol. 487
(٤) Rousseau. 288

فى القاهرة عقب حوادث الثورة الأخيرة ؛ مثال ذلك حى بولاق الذى استعاد نشاطه ورونقه بعد شهر واحد من الحريق الكبير الذى حدث فيه ؛ كما أصلحت الثكنات وغيرها ؛ ثم أعد كليبر برنامجاً من الأعمال البسيطة والتحصينات قال عنه (رينيه) إنه جلب رضاء الأهالى ، وجعل فى الوقت نفسه من المتعذر على العدو الدخول إلى القاهرة ؛ كما أمر كليبر بإنجاز الأعمال اللازمة لحماية الشواطئ ؛ ثم نظم وسائل المواصلات بإنشاء الجسور وإقامة الكبارى على النيل ؛ وجمع عدداً من « الجمال » لتسهيل انتقالات الجيش فى كل وقت لأن الأعراب كانوا يطلبون أجوراً فادحة لجمالهم أو يبتعدون بها فى الداخل حتى لا يستطيع الفرنسيون استئجارها [١] .

كليبر يقرر المقاومة

وقد حدث فى هذه الأثناء ، أن ظهر أمام الإسكندرية الأسطول العثمانى بقيادة القبطان حسين باشا ، (أواخر مايو ١٨٠٠) ؛ وأرسل القبطان مفاوضاً للاجتماع بالجنرال (لانوس) فى الاسكندرية . وكان هذا المفاوض (اسحق بك) قد عاش مدة طويلة فى باريس ، فأحدث تأثيراً طيبا ، وأعلن أنه والقبطان باشا أصدقاء « الجمهورية » ؛ وكان من الواضح أن حسين باشا يريد المفاوضة ، إذ أظهر الغضب من خطاب اللورد كيث إلى كليبر (خطاب ٨ يناير) ؛ حتى غلب على الظن وقتذاك أن كليبر سوف يستطيع بفضل هذا الوسيط الجديد إنشاء الصلات المباشرة مع السلطان رأسا فى القسطنطينية [٢] .

بيد أن كليبر الذى كان يجهل الغرض من مجىء الأسطول العثمانى أمام الإسكندرية ، ويخشى من أن يكون الأتراك قد حضروا لإنزال جيشهم إلى الشاطىء وتجديد القتال ، غادر القاهرة فى ٣ يونيه مع جزء من جنده ، وترك الأوامر لاجتماع عسكر الدلتا عند الرحمانية . وفى الرحمانية علم كليبر أن الأتراك يبغون المفاوضة . ولكن كليبر رفض السماح

(١) Pajol. 426 ; Reynier. 86
(٢) Rigault. 83

لأى مفاوض بالنزول إلى البر خوفا من أن يتجسس الأتراك على مواقع العثمانيين . والسبب فى ذلك أن كليبر كان فى الحقيقة منذ أواخر أبريل على الأقل قد قرر عدم الدخول فى أية مفاوضات ، وصمم على المقاومة .

فقد أرسل الصدر الأعظم كتابا إلى كليبر يدعى فيه لنفسه حق إزالة المدافع التى وضعها الأنجليز لتعطيل اتفاق العريش ، ثم يشكو من هجوم الفرنسيين على جيشه من غير مسوغ وضد كل قانون ، ثم يهدد كليبر معظم القوات التى جمعها فى الشام لدفعها إلى الميدان ضده ويطلب منه إطلاق سراح مصطفى باشا وغيره من العثمانيين المأسورين فى القاهرة . فوصلت هذه الرسالة إلى كليبر فى القاهرة فى ٢٠ أبريل . ولكن كليبر لم يلبث أن أعادها إلى صاحبها ، ولم يشأ الإجابة عليها ، واكتفى بأن كتب فى ذيلها أن كتاب الصدر يدعو إلى السخرية لما اشتمل عليه من « التوكيدات الخاطئة وغير المعقولة [١] . »

وكذلك أهمل [٢] كليبر ، رسالة كان قد بعث بها اللورد كيث فى ٢٣ ابريل ١٨٠٠ إلى (بوسيلج) . فقد كتب أمير البحر الانجليزى [٣] « انه لم يصدر بتاتاً أية أوامر ضد الاتفاق الذى تم بين الصدر الأعظم والجنرال كليبر ، إذ لم تصله تعليمات من حكومته لفعل ذلك » . ولما كانت رغبة هذه الحكومة إظهار حسن نواياها نحو حلفائها ، فقد وصلت إلى اللورد كيث ، كما قال ، تعليمات لإعطاء الفرنسيين حق المرور حتى يعودوا بسلام إلى فرنسا .

ومع ذلك فقد أجاب كليبر على خطاب من السير سدنى سميث ، أرسله هذا الأخير فى ٢٧ ابريل ، فأشار كليبر فى رده [٤] إلى خطاب الصدر الأعظم الآنف (من يافا فى ٢٠ ابريل) وقد وافق كليبر فى هذه المرة ، (٦ مايو) على إرسال مصطفى باشا إلى دمياط مع بقية الأفندية الذين حضروا إلى مصر عقب اتفاق العريش للعمل فى الجمارك ؛ وهذا فى نظير أن

(١) Rousseau. 285. (Note. 1)
(٢) Rigault. 83
(٣) Testa. II. 19-20
(٤) Rousseau. 285-6

يطلق الصدر الأعظم سراح (بوضوط) Beaudot الذى كان الصدر قد احتجزه عنده كرهينة ، وذلك فى أثناء وجود (بوضوط) فى معسكر الصدر للمفاوضة .

ومن الأسباب التى جعلت كليبر يزداد تصميما على المقاومة ، عثور الفرنسيين فى دمياط على أوراق (موريه) Morier ، سكرتير اللورد (إلجين) . فقد أرسله (إلجين) إلى معسكر الصدر الأعظم فى يافا قبل الزحف على مصر ، حتى يمثل السفير لدى الأتراك ، ويرسل إلى (إلجين) المعلومات الوافية عن الجيش العثمانى تحت قيادة يوسف ضيا باشا ، ثم إبلاغ السير سدنى آراء الحكومة الإنجليزية[1] . وقد ظل (موريه) فى المعسكر العثمانى حتى وصل الجيش إلى الحدود المصرية ، ثم لازم الجيش أيضاً فى تقدمه صوب المطرية[2] ، حتى إذا كان يوم موقعة هليوبوليس ، التى انهزم فيها العثمانيون ، غادر (موريه) المعسكر العثمانى إلى دمياط للاقلاع منها على عجل ؛ وفى أثناء عجلته ، نسى (موريه) أوراقه فى دمياط ، وكان من بينها (جورناله) . وقد حمل هذا الجورنال إلى كليبر ، وبالاطلاع عليه ، وجد أن (موريه) قد دوّن ملاحظاته على أحاديثه مع السير سدنى سميث خاصة ، وهى تدور حول تنفيذ تلك « الخدعة الحربية » ، التى نبتت فكرتها كما تقدم أيام المفاوضة فى القسطنطينية لعقد المحالفة الانجليزية العثمانية (فى ٥ يناير ١٧٩٩) ، وذلك حتى يمكن إزالة الأخطار التى تهدد الأمبراطورية العثمانية من جانب الفرنسيين . ومع أن السير سدنى ، لم يوافق على هذه « الخدعة » ، كما يظهر من الجورنال ، « لأن صيانة الأمبراطورية العثمانية كانت فى رأيه متوقفة على ملاحظته بتنفيذ اتفاق العريش بكل دقة » ؛ فقد كان ذكر هذه « الخدعة » فى فبراير ١٨٠٠ ، أى بعد إبرام اتفاق العريش ، كافياً لإثارة غضب كليبر وتحطيم ثقته فى الانجليز نهائياً . وخصوصاً عند ما دون (موريه) رداً على قول السير سدنى أنه — أى موريه — يظن أن اقتراح تنفيذ الخدعة الحربية حدث بناء على ما هو شائع

(١) Martin. II. 109

(٢) Morier. Memior. op. cit.

من أن الفرنسيين غير صادقى النية فى السلام ؛ وأنه لا مناص من الالتجاء إلى عمل حاسم من طراز هذه « الخدعة » حتى يمكن إخلاء مصر منهم[1] . ومع ذلك فقد كتب (موريه) نفسه إلى كليبر من يافا فى ٢ يونيه[2] ، ينبئه بأن العقبات التى كانت تحول دون تنفيذ اتفاق العريش قد أزيلت نهائياً .

أما كليبر ، فقد كان قد فقد كل ثقة فى الانجليز منذ العثور على جورنال (موريه) ؛ وفى أوائل يونيه ١٨٠٠ كان موقفه من الانجليز والعثمانيين ، يتلخص فى الامتناع عن المفاوضة مع الفريقين على السواء . لأنه إذا كان من المتعذر على كليبر أن يثق بالانجليز ، ولا يستطيع المفاوضة معهم ، فما الفائدة إذن من الاتفاق مع الأتراك على أساس شروط معاهدة العريش ؟ . فالاتفاق مع الأتراك لا يُجدى نفعاً ولا يستطيع كليبر الاستفادة من شروط اتفاق العريش لأن الاتراك لم يكونوا أصحاب السيطرة فى البحر الأبيض ، ولا يستطيعون لهذا السبب الاحتفاظ بمصر طويلا . وعلى ذلك ، كان انقطاع العلاقات مع انجلترة ، يجر فى ذيله انقطاع العلاقات مع تركيا . وكانت هذه الحقيقة هى التى دفعت كليبر الى رفض المفاوضة مع الأتراك حين قرر رفض المفاوضة مع الانجليز ؛ وكانت هذه الحقيقة أيضاً هى التى دفعت كليبر دفعاً الى أن يقوم بدور « الحاكم فى مستعمرة »[3] . وعلى ذلك فقد أقام كليبر عند الرحمانية معسكراً متحركا ، على استعداد لمواجهة الخطر من أى مكان يأتى منه ، من جهة السواحل أو من جهة الحدود الشامية . وفى ١٠ يونيه عاد كليبر الى القاهرة .

وفى ١٠ يونيه نشر كليبر (جورنال موريه) فى جريدة (السكوريه)[4] ، وذكر « أن مدونات موريه الآنفة تدل قطعاً على أنه كان مكلفاً بتنفيذ خدعة حربية ، على الرغم من وجود المعاهدة » ؛ ثم حذر (موريه) بالقبض عليه وشنقه كجاسوس اذا وطأت

(١) Martin. II. p. 111

(٢) Pièces Diverses. 418

(٣) Rigault. 83

(٤) Extrait du No. 70 du Courier d'Egypte. 21 prairial an 8 (Pièces Diverses 408-419) Pièces Officielles 259-274.

قدماه أرض مصر ، كما ينتظر هذا المصير نفسه أى رسول موفد من قبله . ثم أعد كليبر مذكرة بهذا المعنى رداً على مورييه ، ولكن كليبر قتل قبل ارسالها .

بيد أن رفض المفاوضة واتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لدرأ خطر الغزو ، لم يكن معناه أن كليبر قد نزل عن سياسته ، أو أنه أصبح من أنصار الاستعمار فى مصر . فقد كتب الى (مينو) منذ ٢٣ مايو ١٨٠٠ (١) « أنه حتى هذا الوقت لا يعتقد أن اتفاق العريش كان غلطة سياسية ؛ كما أنه لا يظن أن انتصار الجيش (فى هليو بوليس) عمل يدعو إلى النشوة والفرح ؛ وأنه اليوم أيضاً لا يزال شديد الاعتقاد بأنه فى هذه المعاهدة (اتفاق العريش) ، فقد وصل الى نتيجة معقولة لاختتام محاولة مسرفة ومتغالية ؛ وأنه اليوم أيضاً لا يزال مقتنعاً بأنه لا يوجد أى أمل لدى الفرنسيين فى مصر بوصول نجدات إليهم من فرنسا ؛ وأنه ليس فى الاستطاعة بتاتاً ، أو على الأقل فى أثناء هذه الحرب ، أن يؤسس الفرنسيون مستعمرة فى مصر . وعلى كل حال فمن الثابت أن شجيرات القطن ، وأشجار النخل لا تنتج عسكراً أو سلاحاً » . ثم أختتم كليبر هذه الرساله مخاطباً (مينو) بقوله « انك تتجه بوجهك صوب الشرق ، بينما اتجه بوجهى صوب الغرب ، ولا يمكن أن نتفاهم (على) ذلك فيما بيننا مطلقاً . » .

مصرع كليبر :

عاد كليبر إلى القاهرة فى ١٠ يونيه كما تقدم ، ثم ذهب فى صبيحة السبت ١٤ يونيه ١٨٠٠ إلى جزيرة الروضة حتى يعرض فرق الأروام ، ثم تفقد بعد ذلك مع المهندس (بروتان) Protain أعمال الترميمات فى الأزبكية ، فى مسكن ودار القيادة العامة ، (سراى الألفى بك) ؛ ثم تناول الغذاء فى دار الجنرال (داماس) ؛ وكانت هذه الدار تتصل بحديقة السراى بممشى طويل تظلله تكعيبية من العنب ؛ و بعد الغذاء عاد كليبر مع (بروتان) لتفقد

(١) Rousseau. 301-302

بقية الأعمال فى السراى . و بينما هما يسيران فى الممشى ، خرج عليهما سليمان الحلبى بهيئة متسول، ثم انقض على كليبر ، وضربه بخنجر « أربع ضربات متوالية » قضت عليه فتوفى كليبر فى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه (١) . و بوفاته انتقلت القيادة إلى عبد الله جاك مينو ، قومندان أوحاكم القاهرة فى هذه الآونة ، ومن أكبر أنصار جماعة الاستعمار الفرنسى فى مصر .

(١) Pièces Officielles 275-322.

مصادر البحث

يرجع إلى بعض المصادر التى ذكرت فى بحوث الفصول السابقة وخصوصاً ، كتابات (أدير) Ader ، (برثيه) Berthier ، (برتران) Bertrand ، (مارمون) Marmont ، (ميو) Miot ، (مرتان) Martin ، (روى) Roy . ومراسلات نابليون الأول . و (چونكير) Jonquière . والجبرتى . و (ديڤرنوا) Desvernois . (وريكاردو) Richardot ، و (چترى) Guitry ؛ الخ ، ثم يضاف إلى ذلك

1. Boulay de la Meurthe. Le Directoire et l'Expédition d'Egypte. Etude sur les tentatives du Directiore pour communiquer avec Bonaparte, le secourir et le ramener. Paris 1885.

2. Bricard. Journal du Canonnier Bricard 1792-1802, publié pour la première fois par ses petits fils Alfred et Jules Bricard. Avec Introduction de Lorédan Larchey. Paris 1891.

3. Daressy (Georges). Moustapha Pacha, le prisonnier d'Aboukir. (Bulletin du l'Institut d'Egypte. T. XI. Session 1928-29.)

4. Desgenettes. R. Histoire Médicale de l'Armée d'Orient par le Médecin-en-chef. R. Desgenettes. Paris 1802.

5. Ducros. H. Note sur le poignard qui tua Kléber. (Bulletin de l'Institut d'Egypte. T. VII. Session 1924-25.)

6. Ernouf. (Baron). Le Général Kléber. Paris 1867.

7. Galland. A Tableau de l'Egypte pendant le séjour de l'Armée Française etc. (2 vols). Paris 1804.

8. Grolleau, Charles. Journal du Capitaine Français (dit le dromadaire d'Egypte) 1792-1830. publié d'Après le manuscrit original etc. (2 vols). Paris 1903-1904.

9. Guemard, Gabriel. Trois témoins de la Campagnes d'Egypte = Lascaris et Corancez en Syrie, Jaubert en Perse (et le rêve oriental de Bonaparte. (Bulletin de l'Institut d'Egypte. t. VII. Session 1924-1925).

10. Iconographie de Kléber. (Revue d'Egypte t. II. 1896).

11. Kléber, Documents extraits des Archives historiques du ministère de la Guerre de France-Expédition Française en Egypte. (Revue d'Egypte t. I 1895 et t. II. 1896).

12. Malus. L'Agenda de Malus-Souvenirs de l'Expedition d'Egypte 1798-1801. Publié et Annoté par le Général Thoumas. Paris 1892.

13. Morand. Documents extraits des Archives historiques du Ministère de la Guerre de France. Notes de M. le Général Morand sur les operations du Géneral Kléber etc. (Revue d'Egypte t. II. 1895).

14. Morier. J. Memoire of a Campaign with the Ottoman Army in Egypt from February to July 1800. etc. London 1801.

15. Norry, Charles. Relations de l'Expedition d'Egypte suivie de la description de plusieurs de monumens etc. Paris 1799.

16. Oberny. Le Dr. Au Sueil de l'epopée. Episodes des Campagnes d'Egypte et de Syrie 1798-1801. Paris. s. d.

17. Pajol. (Le Comte). Kléber, sa vie, sa Correspondance. Paris 1877.

18. Pièces diverses et Correspondance relatives aux operations de l'Armée D'Orient en Egypte. Paris an IX.

19. Pièces Officielles de l'Armée d'Egypte. Seconde Partie. Paris an IX.

20. Recueil des pièces relatives à la procédure et au jugement de Soleyman El-Halaby, assassin du Général en chef Kléber. Le Kaire An VIII. (also. See Revue d'Egypte. t. II. 1896. t. III. 1896.

21. Relation de l'expedition de Syrie de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom imprimés sur les pièces originales et Officielles. Paris an VIII.

22. Reynier. (G). De L'Egypte Après la bataille d'Heliopolis Considerations générales sur l'organisation physique et politique de ce pays. Paris 1802.

23. Reynier. (G). Memoires du Comte Reynier. Campagne d'Egypte. 11e Partie. Paris 1827.

24. Rigault. (G), Le Général Abdallah Menou-Et la Dernière Phase De L'Expédition D'Egypte (1799-1801). Paris 1911.

25. Rousseau. M. F. Kléber Et Menou En Egypte. Depuis Le Départ De Bonaparte. (Aout 1799 Septembre 1801). Documents etc. Paris 1900.

26. Stansilas Millet. Le Chasseur Pièrre Millet. Souvenirs de la Campagne d'Egypte (1798-1801). Avec Introduction, Notes et Appendices. Paris 1903.

27. Thibaudeau. A. C. Histoire de la Campagne d'Egypte sous le règne de Napoleon le Grand. Paris 1839. (2 vols).

28. Vertray. (Capt). L'Armée française en Egypte 1798-1801. Manuscrit. mis en ordre et publié par A. Galli. Paris 1883.

29. Villiers du Ferrage. E. de Journal et souvenirs sur l'Expédition d'Egypte (1798-1801), etc. Paris 1899.

هذه الأسماء وردت محرفة فى الصفحات الآتية :

الاسم	الصفحات
Reybaud	١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
Beauchamp	١٩١ ، ٢٠٣
Beauvoisins	١٦٨
Ruffin (روفان)	١٩٣
Henry Dundas	١٩٨
Sir Sidney Smith	٢٠٨
Winand Moreau	٢٠٩
Mincio (نهر المنشيو)	٢١٢
(بروى)	٢١٢
(بوهارنيه)	٢١٧
(مينو)	٢٢٢
Kleber	٢٢٣
Thibaudeau	٢٣٠
Berthier	٢٤٤
Ernouf	٢٤٥
Rigault	٢٥٦
Guitry	٢٥٧
Rampon (رامپون)	٢٩١
Martens	٢٩٢
Lanusse	٢٨٧
Rousseau	٢٨٨
La Tour-Maubourg	٣٠٤

ثم فى صفحة ٣٠٣ سطر ١٢ تقرأ (كفرنسى)

للمؤلف :

كتاب باللغة الانجليزية عن الخديو اسماعيل
وإلغاء الرق فى السودان

وقد اشتمل هذا الكتاب على مقدمة مطولة فى تاريخ مصر السياسى فى القرن التاسع عشر ، وهذا إلى جانب دراسة تاريخ السودان دراسة مفصلة فى عهود محمد على وعباس باشا الأول ، ومحمد سعيد باشا ، والخديو اسماعيل حتى قيام ثورة محمد أحمد المهدى وإخلاء السودان .

The Khedive Ismaïl and Slavery in the Sudan
(1863-1879)
by M.F. Shukry.



